



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

شَرَحُ ابْنِ طُولُونٍ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

إعداد

أحمد عبد الرحيم عبد الباقي الجواجري

إشراف

أ.د. محمود محمد العامودي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم اللغة العربية
بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة

1432هـ - 2011م

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

لقد شرفت اللغة العربية بأن أنزل الله بها عز وجل أشرف كتبه، وجعلها لغة أهل الجنة، فحق لهذه اللغة أن تحظى بالاهتمام، فسخر الله لها علماء استنبطوا منها قواعد التي إذا التزمها الناطقون بها حفظت ألسنتهم من اللحن والخطأ، وهكذا حفظت هذه القواعد ألسنة الناس من اللحن الذي دخلها بسبب احتكاكهم بالشعوب الأخرى، وقد توسع العلماء في هذا المجال حتى صار علماً مستقلاً عرف بعلم النحو، وهو كما قال أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ):⁽¹⁾ (فإن علم النحو صعب المرام مستعص على الأفهام، ولا ينفذ في معرفته إلا الذهن السليم، والفكر المرتاض المستقيم)⁽²⁾.

وقد ألفت في هذا الفن الكتب، ونظمت فيه المنظومات ومن هذه المنظومة منظومة ملحمة الإعراب للحريزي (ت 516هـ)، والألفية لابن معطٍ (ت 628هـ)، وألفية السيوطي (ت 941هـ)، ومنظومة (الخلاصة) لابن مالك (ت 762هـ) المشهورة (بالألفية)، والتي اختصرها من منظومته الطويلة (الكافية الشافية) والتي تقع فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت على بحر الرجز، جمع فيها معظم قواعد النحو والتصريف، وقد حظيت هذه المنظومات بعناية العلماء الذين تناولوها بالشرح، والبحث والتحليل، وكانت ألفية ابن مالك من أكثر المنظومات التي شرحها العلماء، والذي يعد خلاصة تجاربه وخبراته ودراساته في النحو، مما أثار اهتمام الدارسين والشارحين طوال سبعة قرون منذ عصر ابن مالك وإلى اليوم، على ما يتضح من سجل شروحه التي وقفت منها على أكثر من أربعين شرحاً ورد ذكرها في كشف الظنون⁽³⁾، أو أكثر من خمسين شرحاً منها ما يقرب من ثلاثة وأربعين شرحاً بالعربية والباقي بالفارسية ذكرها

(1) انظر ترجمته في: بغية الوعاة 280/1 وحسن المحاضرة 307/1 وطبقات القراء 285/2 والنجوم الزاهرة 111/10 ومعجم المؤلفين 120/12 وشذرات الذهب 145/6 وهديّة العارفين 152/6 والوافي بالوفيات 267/5 ونفح الطيب 535/3 والأعلام 152/7.

(2) انظر: ارتشاف الضرب على لسان العرب لأبي حيان الأندلسي 3/1 والمقصود بالفكر المرتاض: المذلل مأخوذ من (راض المهر وارتاضه، صار مروضاً)، انظر: القاموس 333/2.

(3) انظر: كشف الظنون 151/1.



بروكلمان⁽¹⁾ في كتابه الأدب العربي، وأهم هذه الشروح والحواشي - كما سنرى -، شرح ابن عقيل (ت 769هـ) على ألفية ابن مالك وهي أكثر الشروح شهرةً وتداولاً بين الدارسين، وشرح ابن الناظم بدر الدين (ت 686هـ)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت 761هـ)، وشرح ابن طولون (ت 953هـ)، وغير ذلك من الشروح.

وحين قررت الولوج في ميدان دراسة شروح الألفية، اخترت أحد شروح هذه الألفية لأحد علماء النحو، إنه ابن طولون، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي ابن طولون الدمشقي (ت 953هـ)، المسمى (شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك)، وهو شرح لكتاب (الخلاصة) المشهورة بالألفية لابن مالك (ت 672هـ).

وكان ابن طولون لا يألو جهداً في شرح غوامض هذه الألفية، والإفصاح عن مجملها، فاستخلص الكثير من مادته العلمية الثرية من شروح عدة مشهورة، فجمع النقول، وسرد الأقوال، والحجج، وناقش ورجح بعذب الأسلوب، وروعة العرض، وشيق العبارة، فكان بحق دوحة غناء سرّ بها الباحثون عبر حقب الزمان الطويلة.

وقد تضمنت دراستي لهذا الشرح، مبحثين تناولت في المبحث الأول: سيرة ابن طولون من حيث/ اسمه ونسبه، وحياته ونشأته، ومكانته العلمية، ومؤلفاته، وأخلاقه، وشعره ووفاته.

أما المبحث الثاني: فقد تناولت فيه دراسة الكتاب من حيث التعريف بصاحب (الخلاصة) المشهورة بالألفية وشروحها، ومن اختصرها وحديث موجز لما تتضمنه ألفية ابن مالك، ثم تعرضت لعنوان الرسالة (شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك)، لمعرفة منهج ابن طولون في شرحه للألفية، ومصادره وشواهد، والأصول النحوية التي اعتمد عليها في شرحه.

فعلم النحو إذن: هو شريف في مكانته، وعالٍ في قدرات دراسته، لأنه يتعلق بأشرف كلام، وهو كلام الله تعالى، وكلام نبيه محمد ﷺ، فليطمئن الدارسون، وليقبلوا على دروسهم حباً في خدمة اللغة العربية، وخدمة الإسلام العظيم، وليوجه الدارسون جهودهم وعملهم خالصاً لنيل رضى الله سبحانه وتعالى، فإنها نعم الغايات، وحسن الوجهة والهدف.

هذا ما بدا لي، فإن أصبت فمن الله، وله الحمد على فضله وتوفيقه، وإن أخطأت فمن نفسي، واستغفره من ذنبي، وحسبي في هذا العمل نيّتي وقصدي، ولكل امرئ ما نوى... راجياً من الله أن ينفع به، وأن يهبئ له القبول، إنه واهب الرشد ومانح التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

(1) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 277/5-291.



أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في أمرين رئيسيين هما:

- الأمر الأول: كونها تتمحور حول كتاب (الخلاصة) لابن مالك الأندلسي (ت 672هـ) المسماة (بالألفية) في النحو، وهي رسالة منظومة على بحر الرجز، جمع فيها معظم قواعد النحو والتصريف، تقع جميعها فيما يقرب من ألف بيت، وهذا الكتاب ألفه ابن مالك للشيخ البارزي⁽¹⁾ واختصره مؤلفه من منظومته الطويلة (الكافية الشافية)، وهو أيضاً كتاب جامع لكثير من القضايا النحوية الهامة، وحظيت هذه الألفية بشروح وحواشٍ عديدة - كما سنرى - منها شرح العالم الجليل ابن طولون (ت 953هـ) موضوع دراستنا.

- الأمر الثاني: كون ابن طولون الدمشقي (ت 953هـ) يتصف بسعة إطلاعه وغازاة علمه ليس على كتب النحاة وآرائهم فقط، بل في العروض والقوافي، والبلاغة، والمنطق، والتاريخ، والحساب، والهندسة، والفلك، والطب، وكذلك كان أمة في القراءات ورواية الحديث الشريف، والفقهاء وأصوله، وفي علوم القرآن، وجعله ذلك يكثر من الاستشهاد بالقرآن في مصنفااته النحوية وكذلك الحديث وأشعار العرب وأقوالها⁽²⁾.

لذلك تناول الباحث في دراسته إيضاح آراء ابن طولون النحوية في شرحه للألفية، من خلال استقراء المسائل النحوية، وتوثيقها، وترتيبها ترتيباً موضوعياً، وتصنيفها من حيث موافقتها لآراء البصريين والكوفيين، أو مخالفتها لهما، مما يبين اتجاهه النحوي، ويظهر قدرته النحوية في اختيار الآراء وردّها مع التعليل والتفسير، ومبيناً الأصول والشواهد التي اعتمد عليها في اختياراته النحوية.

ثانياً: سبب اختيار الموضوع

بعد كتاب الخلاصة المشهورة (بالألفية) لابن مالك، والتي تقع في ألف بيت واختصره مؤلفه من منظومته الطويلة (الكافية الشافية)، والتي تقع فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت، فهذه الألفية أودع فيها ابن مالك جل قواعد العربية، التي كانت غاية في الإتقان، ورائعة من روائع

(1) قال ابن الوردي في كتابه تنمة المختصر 222/2: "... وأخبرني قاضي القضاة شرف الدين هبة الله بن البارزي قال: نظم الشيخ جمال الدين الألفية بحماه عندنا برسم اشتغالي فيها، وكنت شاباً وخدمته، ولقد رأيت بركة خدمتي له"، وانظر: نفع الطيب 431/2 وطبقات القراء 181/2 ومقدمة تحقيق شرح الكافية الشافية 46-45/1.

(2) انظر: تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان 481-483 والمستدرك على معجم المؤلفين 714-715 والأعلام 291/2 ومعجم المؤلفين 51/11.

الزمان، فتلقاها علماء الأمة في عصره، وإلى عصرنا الحاضر، بالشرح والبحث والتحليل، سيراً لأغوارها، وإظهاراً لرونقها.

وقد ذكر بروكلمان⁽¹⁾ أكثر من خمسين شرحاً منها ما يقرب من ثلاثة وأربعين شرحاً بالعربية والباقي بالفارسية، بدءاً من ابن الناظم (ت 686هـ) ومروراً بابن عقيل (ت 769هـ) والأشموني (ت 929هـ) حتى بدر الدين الغزي (ت 1000هـ).

وكان ابن طولون (ت 953هـ) من بين النحاة الذين قاموا بشرح ألفية ابن مالك، وقد مدحه وأثنى عليه علماء عصره من شيوخ وتلاميذ وغيرهم، من خلال ما كتبه له في عوض أو إجازة، ونحو ذلك، ووصفوه بعبارات الإطراء، وعلو الشأن، ورفعة المقام، ومنهم الغزي⁽²⁾، وابن الجزري⁽³⁾، والبغدادي⁽⁴⁾.

ولم يقف الباحث على أي دراسة سابقة تناولت شخصية ابن طولون اللغوية، أو شرحه لألفية ابن مالك، ومن هنا كانت رغبة الباحث في إبراز هذا العالم وبيان جهوده العلمية، خاصة شرحه لألفية ابن مالك، مع مناقشة منهجه في الشرح، ومعرفة مصادره في هذا الشرح، ومبيناً الأصول والشواهد النحوية التي اعتمدها عليها وطبقها عملياً في شرحه للألفية، وموضحاً مدى موافقة ابن طولون لآراء البصريين والكوفيين، أو مخالفته لهما، مما يبين اتجاهه النحوي في هذه الدراسة.

بالإضافة إلى ما اتصف به هذا العالم الجليل من قوة في همته، وروعة في شخصيته العلمية، وعمق في فكره، وتميز في ذكائه، فهو موسوعة علمية ثقافية فريدة في المجتمع الإسلامي، تتطلع إليها الأنظار في كل زمان ومكان.

(1) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان 277/5 - 291 وكشف الظنون 151/1.

(2) قال الغزي: (كانت أوقاته معمورة كلها بالعلم والعبادة، وله مشاركة في سائر العلوم حتى في الفلك والطب، وله نظم، وليس بشاعر، كتب بخطه كثيراً من الكتب وعلق ستين جزءاً سماها "التعليقات" أكثرها من جمعه وبعضها لغيره)، انظر: الكواكب السائرة 53/2 والأعلام 291/6.

(3) كتب الشمس ابن الجزري وهو شيخ القراء في عصر ابن طولون إجازة قال فيها: (إن الشيخ الإمام العالم الكامل البارع الورع الصالح المحقق المدقق زين القراء وجمال الإقراء شمس الدين أبي عبد الله ابن طولون)، انظر: شذرات الذهب 298/8.

(4) وقد اعتبره الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي من العلماء الصالحين قائلاً عنه: (إنه علم لا يعلق إلا بمن قصرت نفسه عليه ولم يضم غيره من العلوم إليه، انظر: الفلك المشحون 10).

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. إظهار آراء ابن طولون النحوية وجمعها من خلال شرحه لألفية ابن مالك.
2. توضيح مدى موافقته للبصريين و للكوفيين، أو مخالفته لهما، مما يبين اتجاهه النحوي.
3. تصنيف آرائه النحوية تصنيفاً موضوعياً.
4. إثبات ما تفرد به من آراء نحوية.
5. بيان الأصول النحوية التي اعتمد عليها وطبقها عملياً في شرحه لألفية ابن مالك.
6. رفد المكتبة العربية بإضاءة بحثية لخيرة نحوية هادفة.
7. التعرف على شروح (الخلاصة) المشهورة (بالألفية) لابن مالك الأندلسي.

رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحث

لقد واجه الباحث بعض الصعوبات، لكن عناء الله الواسع، ورحمته الغامرة بعباده، ومشيبته المطلقة، كانت العون الأول في تذليل هذه الصعوبات، ثم بتوجيهات وإرشادات أستاذي المشرف الفاضل على هذه الرسالة - جزاه الله عني كل خير - ومن هذه الصعوبات:

1. فقر مكتباتنا في قطاع غزة إلى كثير من كتب النحو التي يحتاج إليها الباحث.
2. صعوبة التوفيق بين عملي والدراسة.
3. عدم وجود دراسة نحوية سابقة حول ابن طولون - في حدود علم الباحث - تتضمن شخصيته، أو أيًا من مؤلفاته.

خامساً: منهج البحث

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب مع طبيعة التعامل مع شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك موضوع الدراسة.

سادساً: خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة، على النحو الآتي:

* **المقدمة:** وتم الحديث فيها عن أهمية البحث، وسبب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة، والصعوبات التي واجهت الباحث، ومنهج الدراسة، وخطة البحث.

* **التمهيد:** وتناول الباحث فيه الحديث عن:

- حياة ابن طولون.
- حياة ابن مالك وألفيته.



الفصل الأول

منهج ابن طولون في شرحه لألفية ابن مالك

ويشتمل على:

- أ- طريقته في الشرح.
- ب- شخصيته في الشرح.
- ج- موقفه من ابن مالك.

الفصل الثاني

مصادر ابن طولون في شرحه للألفية

ويشتمل على:

- أ- العلماء الذين ينقل عنهم.
- ب- الكتب التي استفاد منها.
- ج- اللغات واللهجات.

الفصل الثالث

شواهد ابن طولون في شرح الألفية

ويشتمل على:

- أ- شواهد من القرآن الكريم.
- ب- شواهد من الحديث الشريف.
- ج- شواهد من الشعر والرجز وأنصاف الأبيات.
- د- شواهد من أقوال العرب وأمثالها.

الفصل الرابع

أصول النحو وموقف ابن طولون منها

ويشتمل على:

- أ- السماع.
- ب- القياس.
- ج- العامل والعلل.
- د- التأويل.

الفصل الخامس مذهب ابن طولون النحوي

ويشتمل على:

- أ- آرائه النحوية.
 - ب- مصطلحاته النحوية.
 - ج- إعرابه النحوية.
 - د- موقفه من المدارس النحوية.
- * الخاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصياته.

التمهيد

ويشتمل على موضوعين:

أولاً: حياة ابن طولون

ثانياً: حياة ابن مالك وألفيته

أولاً: حياة ابن طولون

- سيرته
- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه
- ولادته
- نشأته وأخلاقه وصفاته
- شخصيته
- شيوخه
- تلاميذه
- ثقافته ومكانته العلمية
- مؤلفاته
- وفاته

سيرته:

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

هو الإمام، العلامة: شمس الدين محمد بن علي بن محمد⁽¹⁾ بن خمارويه⁽²⁾ بن طولون
الدمشقي الصالحي الحنفي⁽³⁾، المحدث⁽⁴⁾، المسند، المؤرخ⁽⁵⁾، النحوي⁽⁶⁾، المعروف بابن طولون.
وقد كناه شيخ الإسلام تقي الدين بن قاضي عجلون بأبي الفضل⁽⁷⁾، وبعض العلماء كناه
بأبي عبد الله، ومنهم نجم الدين الغزي⁽⁸⁾، وابن عماد الحنبلي⁽⁹⁾، وصاحب معجم المؤلفين⁽¹⁰⁾.
ويذكر كثير ممن تحدثوا عنه أن لقبه (شمس الدين)، ومن هؤلاء البغدادي⁽¹¹⁾،
والزركلي⁽¹²⁾، والغزي⁽¹³⁾، والحنبلي⁽¹⁴⁾، والباباني⁽¹⁵⁾، وصاحب كشف الظنون⁽¹⁶⁾، ومعجم
المؤلفين⁽¹⁷⁾، وهو اللقب الذي اشتهر به⁽¹⁸⁾.

-
- (1) انظر ترجمته في: كشف الظنون 54/1 وهدية العارفين 240/6 وشذرات الذهب 298/7 ومعجم المؤلفين
51/11 والكواكب السائرة 52/2 وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان 307/3 وإيضاح المكنون 63/1
وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان 483-481/2 والفلك المشحون 6 والأعلام 291/6.
- (2) الفلك المشحون 6 والأعلام 291/6.
- (3) هدية العارفين 240/6 وشذرات الذهب 298/7 ومعجم المؤلفين 51/11 والكواكب السائرة 52/2 وإيضاح
المكنون 63/1 والفلك المشحون 6 وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان 483-481/2 والأعلام 291/6.
- (4) معجم المؤلفين 51/11، الكواكب السائرة 52/2 وإيضاح المكنون 63/1.
- (5) شذرات الذهب 98/7 ومعجم المؤلفين 51/11 والأعلام 291/6.
- (6) الكواكب السائرة 52/2 ومعجم المؤلفين 51/11 وإيضاح المكنون 63/1.
- (7) الفلك المشحون 6.
- (8) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة 52/2.
- (9) شذرات الذهب 298/7.
- (10) معجم المؤلفين 51/11.
- (11) هدية العارفين 240/6.
- (12) الأعلام 291/6.
- (13) الكواكب السائرة 52/2.
- (14) شذرات الذهب 298/7.
- (15) إيضاح المكنون 63/1.
- (16) كشف الظنون 54/1.
- (17) معجم المؤلفين 51/11.
- (18) الفلك المشحون 6.

وقد عده بعض العلماء بأنه حنفي المذهب، وربما مرده إلى أن ابن طولون تولى تدريس الحنفية بمدرسة شيخ الإسلام أبي عمر وأمامة السليمية بالصالحية⁽¹⁾، وجاء في الفلك المشحون: أنه كان يصلي في مسجد الكوافي، وحضر خلفه في الصلاة شيخ الإسلام زين الدين الصالحي والشيخ شمس الدين البغدادي الحنفيان وغيرهما من الأعيان⁽²⁾.

ولادته:

أشارت بعض المصادر التي ترجمت لابن طولون إلى تحديد سنة ولادته، وكذا موطن ولادته، ولم يحدد المؤرخون في أي طور من أطوار حياته توفي، أفي طور الشباب، أم في طور الكهولة، لكنهم اتفقوا على تحديد سنة وفاته وموطنها. فذكر المؤرخون أن ابن طولون ولد سنة (880 هـ) بصالحية دمشق بالسهم الأعلى قرب مدرسة الحاجبية⁽³⁾، وذكر الزركلي⁽⁴⁾، وجرجي زيدان⁽⁵⁾ موطن ولادته دون تحديد سنة ولادته.

وذكر البغدادي⁽⁶⁾ سنة ولادته دون تحديد موطن ولادته، ويرى نجم الدين الغزي (أن ولادته في شهر ربيع الأول).⁽⁷⁾

وجاء في الفلك المشحون (أن مولده كانت بمنزله بحكر الحجاج الشهير الآن بحكر بني القلانسي قبلي مدرسة الشيخ أبي عمر بصالحية دمشق من سفح قاسيون)⁽⁸⁾.

نشأته وأخلاقه وصفاته:

لقد نشأ ابن طولون في كنف والده وعمه مفتي دار العدل الشريف القاضي جمال الدين، وأخيه من أمه الخوaja برهان الدين بن قنديل، وتعلم الخط بمكتب المدرسة الحاجبية بالقرب من منزله⁽⁹⁾، وتعلم علم النحو والحديث في المدرسة الصالحية بالشام⁽¹⁰⁾، ثم حفظ القرآن بمكتب

(1) شذرات الذهب 298/7، الكواكب السائرة 53/2 ومعجم المؤلفين 51/11.

(2) الفلك المشحون 7 وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان 307/3.

(3) معجم المؤلفين 51/11 والكواكب السائرة 52/2 وشذرات الذهب 298/7 وإيضاح المكنون 63/1.

(4) الأعلام 291/6.

(5) تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان 307/3.

(6) هدية العارفين 240/6.

(7) الكواكب السائرة 52/2.

(8) الفلك المشحون 6.

(9) الفلك المشحون 7.

(10) تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان 307/3.

مسجد الكوافي المشهور بمسجد العساكرة بالسهم الأعلى⁽¹⁾، وتفقه بعمه الجمال ابن طولون وغيره، وأخذ عن السيوطي إجازة مكاتبة في جماعة من المصريين وآخرين من أهل الحجاز، وكان ماهراً في النحو علامة في الفقه مشهوراً بالحديث⁽²⁾.

ثم انطلق يرتشف أنواع العلوم والمعارف، مقبلاً على النهل منها بردح عالية، ونفس مشحونة بالصدق والإخلاص، فحفظ الكثير من الكتب والمصنفات، وتلا القرآن بالقراءات السبع إفراداً وجمعاً من طريقي الشاطبية، ثم إلى تلاوته بالثلاثة تتمته العشرة. سأذكر الكتب التي حفظها وتصوير العرض التي كتبها العلماء عنه، ومنها:

- 1) المختار في الفقه على مذهب أبي حنيفة.
- 2) كتاب المنار في أصول الفقه للعلامة حافظ الدين النسقي.
- 3) الخلاصة في النحو للإمام جمال الدين بن مالك.
- 4) المقدمة الأجرومية للإمام أبي عبد الله بن أجيروم.
- 5) كتاب الحدود للإمام أبي عبد الله الأبيدي.
- 6) المقدمة الجزرية لشيخ القراء شمس الدين بن الجزري، وعرضه على أربع وتسعين جماعة، منهم شيخ الحنفية عز الدين بن الحمراء وكتب في عرضه: (فقد عرض عليّ الولد النجيب اللبيب شمس الدين ذلك بعبارة ما أحسنها وفصاحة ما أبينها)، ومنهم شيخ الشافعية تقي الدين بن قاضي عجلون وكتب في عرضه: (فقد عرض عليّ الولد المبارك اللبيب الأريب النجيب ذو الهمة العلية والفتنة الزكية أبو الفضل ذلك عرضاً حسناً محرراً متقناً... وجعله من العلماء العاملين والأئمة المهديين)، ومنهم شيخ الحنابلة شهاب الدين العسكري وكتب في عرضه: (فقد عرض عليّ الولد اللبيب الفطن النجيب أبو عبد الله ذلك عرضاً حسناً جيداً متقناً وفقه الله تعالى... وجمع له بين العلم والعمل وبلغه منها نهاية السؤال وغاية الأمل)، ومنهم قاضي قضاة الحنفية محب الدين ابن القصيف وكتب في عرضه: (فقد عرض عليّ بلفظه العذب ولسانه الفصيح الرطب من علت همته وظهرت فطنته الأكمل الأمجد شمس الدين أبو عبد الله ذلك عرضاً أبان فيه عن إحسانه وأداه بفصاحة لسانه... كتب الله سلامته وأحسن إليه)، ومنهم قاضي قضاة الشافعية شهاب الدين بن الفرفور وكتب في عرضه: (فقد عرض عليّ الولد النجيب الفطن الأريب شمس الدين محمد الشهير بابن طولون وفقه الله لمرضاته وجعل له خطأً من كل خير يكون عرضاً أورده عن ظهر قلبه سالماً من تحريف اللفظ وقلبه).

(1) الفلك المشحون 7.

(2) شذرات الذهب 298/7 والكواكب السائرة 52/2-53 ومعجم المؤلفين 51/11.

(7) تلخيص المفتاح للقاضي جلال الدين القزويني.

(8) الشمسية في المنطق للكاتب.

(9) التبصرة والتذكرة في علوم الحديث للحافظ زين الدين العراقي.

(10) حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع لأبي قاسم الشاطبي. (1)

لذلك نجد أن ابن طولون نشأ نشأة علمية، فأقبل على كتب السابقين والمعاصرين يلتمهما التهاماً، وبخاصة ما كان يتصل منها بالنحو، والصرف، والقراءات، والحديث الشريف؛ وبذلك تهيأت له البيئة التي تموج بالعلم، والذي دفعه إلى ذلك العقل الواعي، والذهن الألمعي، والحفظ الفائق التي بلغت حد الإعجاب، ويتضح ذلك من خلال العروض السابقة التي كتبها العلماء لابن طولون.

وبهذا قضى حياته بحضور مجالس علماء عصره، والاطلاع على الكتب والإفادة منها، وتعليم الأجيال، وتثقيفهم، وتحبيبهم في دراسة اللغة العربية وعلوم الحديث، حتى ليقال: (لقد رغب الناس في السماع منه، وقصده الطلبة في النحو وكانت أوقاته معمورة بالتدريس والإفادة والتأليف، وكتب بخطه كثيراً من الكتب وعلق ستين جزءاً وسماها بالتعليقات كل جزء منها مشتمل على مؤلفات كثيرة أكثرها من جمعه وبعضها لغيره). (2)

وهكذا طوى أيامه بين إفادة الطلاب، وقراءة آثار السابقين، والتأليف والابتكار وبذلك أصبح عالماً بالترجم والفقهاء (3).

وقد أجمع المؤرخون لابن طولون على أنه كثير العبادة، وحسن الأخلاق، وكامل العقل، لا يرى إلا وهو يقرأ، أو يصلي، أو يتلو القرآن (4).

وقال عنه شيخ القراء ابن الجزري: (إن الشيخ الإمام العالم الكامل البارع الورع الصالح المحقق المدقق زين القراء وجمال الإقراء شمس الدين أبو عبد الله، قرأ عليّ ختماً كاملاً بقراءة الأئمة الثلاثة قراءة ضبط وإتقان وتدقيق وتحريير وإمعان، ولقد رأيتُه عارفاً بأصولهم). (5)

وقال عنه الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي: (إنه علم لا يعلق إلا بمن قصر نفسه عليه ولم يضم غيره من العلوم إليه). (6)

(1) الفلك المشحون 7-8.

(2) الكواكب السائرة 53/2 وشذرات الذهب 298/7-299.

(3) الأعلام 291/6.

(4) الفلك المشحون 9.

(5) الفلك المشحون 10.

(6) الفلك المشحون 10.

أما عن صفاته: فاطلأنا على نشأته وأخلاقه، وما كتب العلماء عنه؛ تجعلنا ندرك مدى ما اتصف به هذا العالم الجليل من همة قوية، وشخصية علمية رائعة، وفكر وقاد، وذكاء مميز، فهو موسوعة علمية ثقافية فريدة في المجتمع الإسلامي، تتطلع إليها الأنظار في كل زمان ومكان.

وقال عنه العراقي: (إنه الشيخ الأعز المشتغل المحصل ذو الذهن المستقيم الوقاد، والقريحة الثاقبة، والفهم الصافي في النقد والانتقاد شمس الدين ابن طولون، رقا الله إلى أعلى درجات الطالبين، ورزقه العلم بما علمه وزاده علماً، وجعله من عباده الصالحين قراءة فهم وتفهم، وتحقيق للمعاني، وتحرير وتقرير لما فيه من المسائل والمباني، واستحق بذلك أن يرجع فيه إليه ويعول في معناه عليه في مجالس).

وقال عنه ملي عبد النبي شيخ المالكية: (إنه الشيخ الإمام الفاضل الهمام المفيد العلامة الصالح الفهامة ابن طولون روض علمه خصيباً، وأجزل له من السعادة نصيباً، ورقاه في درجات الفهم المؤدي إلى السلامة من الوهم، وهو ذو قراءة بحث وتحقيق ومناظرة وتدقيق حتى صار فيه أهلاً للإقراء والتدريس ودافعاً لما يرد عليه من الشبه والتلبيس وورخها في مجالس).

وقال عنه العلامة برهان الدين الحنفي: (إنه الشيخ العالم المتقن المحرر المحدث الفقيه المقرئ سيدي الشيخ شمس الدين زين الطالبين، وفقه المحدثين أمتع الله بحياته ونفع به الإسلام والمسلمين وزاده رفعة في الدين).⁽¹⁾

شخصيته:

من يتأمل صفحات التاريخ لا يرى فيها ابن طولون شاغلاً وظيفاً هاماً، أو متولياً منصباً له قيمته، بل نراه قد ولى من الوظائف جملة، فمن القراءات: قراءة المصحف تحت قبة النسر بالجامع الأموي سنة 912 هـ، والقراءة بتربة الشهابية عند بئر كنكج بسفح قاسيون في سلخ سنة 901 هـ، والقراءة بتربة السعرتية بالجرس الأبيض سنة 909 هـ، والقراءة بالسبع بمدرسة أبي عمر وقف ابن الشيخ حسن سنة 909 هـ، والقراءة على ضريح آمنة بنت شاهين بتربة ابن العيني سنة 909 هـ، والقراءة بالعلمية بمحلة الركنية سنة 901 هـ، والقراءة بتربة العزية بالشرف الأعلى سنة 901 هـ، والقراءة بمدرسة الدلامية بصالحية دمشق سنة 902 هـ، والقراءة بتربة المرحوم شاهين الشجاعي تحت كهف جبريل والقراءة بعمارة السلطان سليم بن عثمان سنة 924 هـ.

(1) الفلك المشحون 19-20.

ومن وظائف الحديث: قراءة الحديث بالمدرسة العزية بالشرف الأعلى سنة 926 هـ، وقراءة صحيح البخاري ومسلم في وقف المرحومة أمية بنت العيني بایوان تربة أهلها بالجامع الجديد سنة 906 هـ، وقراءة البخاري المنسوبة لعم والده الخواجكي البرهاني بن قنديل سنة 926 هـ. ومن وظائف الإمامات: إمامة الخانقاه الیونسية بالشرف الأعلى سنة 908 هـ، وإمامة الزاوية السیوفیة بمحلة الوفاخیر فی سلخ سنة 908 هـ، وإمامة عمارة السلطان سلیم بن عثمان بصالحیة دمشق سنة 924 هـ.

ومن وظائف الخطابات: خطابة المدرسة الركنیة بسفح قاسیون سنة 901 هـ.

ومن الشهادات: الشهادة بالمدرسة العذراویة سنة 901 هـ. ومن المشارفات: المشارفة بالمدرسة المرشدیة سنة 894 هـ. ومن تفرقة الربعات : تفرقة الربعة بالمدرسة الجوهریة داخل دمشق سنة 909 هـ. ومن خدمة الكتب: خدمة كتب الحنفیة بمدرسة الشیخ أبی عمر، وخدمة الكتب المنسوبة للشیخ عبد الرحمن ابن العینی الموضوعة بالخزانة بتربته المعروفة بالخاتونیة داخل الجامع جدید بصالحیة دمشق. ومن كتابات الغیبة: كتابة الغیبة بالمدرسة الجوهریة سنة 909 هـ. ومن التصوفات: تصوف بالخانقاه الیونسية بالشرف الأعلى ، وتصوف بالخانقاه الحسامیة بالقرب من الشبلیة سنة 901 هـ. ومن الفقاهات : الفقاهة بالماردانیة سنة 891 هـ، والفقاهة بالخاتونیة البرانیة سنة 902 هـ، والفقاهة بالایوان داخل الجامع جدید سنة 895 هـ، والفقاهة بالمدرسة الجوهریة سنة 909 هـ، والفقاهة بالمرشدیة وبالنبجکیة سنة 894 هـ، وبالدماغیة داخل باب قلعة دمشق 926 هـ. ومن الاعادات :اعادة بالمقدمیة الجوانیة سنة 921 هـ. ومن التدریس: تدریس الماردانیة سنة 894 هـ، وتدریس العذراویة سنة 926 هـ، والتدریس بالجامع الأموی سنة 921 هـ. ومن المشیخات: مشیخة زاویة المنجیة الكائنة بالربوة سنة 909 هـ، والمشیخة بالخانقاه الیونسیة ظاهر دمشق بخط الشرف الأعلى سنة 926 هـ، ومن بیانات النظر: نیابة النظر علی الخانقاه الیونسیة سنة 926 هـ، ومن الأنظار: النظر علی خزانة كتب الشیخ علاء الدین البخاری سنة 926 هـ⁽¹⁾. وتولی ابن طولون بوظیفة عقد النکاح بإذن من الخلیفة بمصر، وكان یعقدھا مرتین: مرة بذكر الصداق، وأخرى بتركه.⁽²⁾

شیوخه:

لقد تعدد شیوخه تبعاً لتلك الشخیصیة الواسعة الآفاق والمدارك ، نذكر منهم هنا:
1- الشیخ أبو الفتح السکندری المزی، محمد بن محمد الدمشقی.

(1) الفلك المشحون 22-25.

(2) الفلك المشحون 22-25.

- 2- القاضي ناصر الدين أبو البقاء بن زريق (ت900هـ).
- 3- الخطيب سراج الدين بن الصيرفي.
- 4- جمال الدين بن عبد الهادي ، المعروف بابن المبرد(ت909هـ).
- 5- زين الدين بن العيني(ت893هـ).⁽¹⁾
- 6- عمه جمال الدين بن طولون (ت937هـ)، وأخذ عنه الفقه.
- 7- جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، وأخذ عنه إجازة مكاتبة.⁽²⁾
- 8- الشيخ شمس الدين محمد بن عيسى البغدادي.
- 9- العلامة حافظ الدين النسفي.
- 10- شيخ القراء شمس الدين بن الجزري.
- 11- شيخ الحنفية عز الدين بن حمراء.
- 12- شيخ الشافعية تقي الدين بن قاضي عجلون.
- 13- شيخ الحنابلة شهاب الدين العسكري.
- 14- القاضي شهاب الدين بن الفرفور.
- 15- القاضي نجم الدين بن مفلح.
- 16- الحافظ زين الدين العراقي ، وأخذ عنه علوم الحديث.
- 17- المسند القاضي برهان الدين القطب.
- 18- العلامة محيي الدين الأربدي المقرئ.⁽³⁾

تلاميذه:

إن الوظائف المختلفة التي تولاها ابن طولون تجعلنا نعتقد بأن كثيراً من التلامذة قد تتلمذوا على يديه وفي مجالسه العلمية، ولكن بعد تصفح المصادر المختلفة لم يعثر إلا على نفر قليل من هؤلاء التلامذة، وحتى هؤلاء الذين تم العثور عليهم لم يشتهروا في الدرس النحوي واللغوي، وهم:

- 1- الشيخ شهاب الدين الطيبي (ت979هـ)، شيخ الوعاظ والمحدثين.
- 2- الشيخ علاء الدين بن عماد الدين(ت971هـ).
- 3- الشيخ نجم الدين البهنسي(ت986هـ)، خطيب دمشق.
- 4- الشيخ إسماعيل النابلسي (ت993هـ)، مفتي الشافعية.

⁽¹⁾ الكواكب السائرة 52/2 وشذرات الذهب 298/7.

⁽²⁾ معجم المؤلفين 51/11 وشذرات الذهب 298/7 والكواكب السائرة 52/2.

⁽³⁾ الفلك المشحون 7-9.

- 5- الشيخ زين الدين بن سلطان، مفتي الحنفية.
 6- الشيخ شمس الدين العيثاوي، مفتي الشافعية.
 7- الشيخ شهاب الدين الوفاي، مفتي الحنابلة.
 8- القاضي أكمل بن مفلح. (1)

ثقافته ومكانته العلمية:

أحاط ابن طولون بكثير من علوم عصره العقلية منها والنقلية، واستوعب دقائقها، وتمثلها خير مثل، يظهر ذلك من أقوال مؤرخي سيرته، ومن عنونته لكتبه.

وشهد من ترجم له على براعته في النحو وأصوله، والتصريف، واللغة، والعروض والقوافي، والبلاغة، والمنطق، والتجويد، والقراءات، وعلوم القرآن، والحديث وأصوله، والفقه وأصوله، والفرائض، وعلم الكلام، والتصوف، والتاريخ، والحساب، والهندسة، إضافة إلى الأبحاث الدينية والأدبية والاجتماعية، وغيرها. (2)

وقد أجمع المؤرخون لابن طولون على أنه كان واسع الباع في غالب العلوم المشهورة حتى في الفلك والطب⁽³⁾، وكان ماهراً في النحو علامة في الفقه مشهوراً بالحديث. (4)

كانت إحاطة ابن طولون بعلوم عصره، وعلوم العربية خاصة، إحاطة الواعي المستوعب لما يتلقى، فلم يكتف بما أخذ عن عمه جمال الدين، بل تعداه إلى مجالات رحبية وسعت من آفاق ثقافته، وأكسبته طابعاً متميزاً بين دارسي النحو في عصره، وكانت دراسته مصنفات المشاركة ذات الطابع العقلي كمصنفات ابن مالك، وأبو حيان وغيرهما، ووقفه على ما شاع عند الدارسين آنذاك، وما اعتمده في دراساتهم في ذلك العصر من الكتب المؤلفة في علوم العربية وعلوم القرآن وغيرهما من العلوم الإسلامية، خير زاد لمزوديه، و يتمثله أحسن تمثيل.

إن دراسته لمفتاح العلوم واختصاره لقسم المعاني منه وانتفاعه به دليل على ذوق لغوي سليم، على حين اتجه كثير من الدارسين النحويين إلى الاهتمام بكتب لم تعد منها اللغة العربية كثيراً، ولا يمكن موازنتها بالمفتاح، وقد تجسد ذلك كله في أجلى صورة في شرحه على ألفية

(1) شذرات الذهب 299/7 والكواكب السائرة 53/2 وإيضاح المكنون 101/1.

(2) الفلك المشحون 14-19.

(3) معجم المؤلفين 51/11 وشذرات الذهب 299/7 والأعلام 291/6.

(4) شذرات الذهب 298/7 والكواكب السائرة 53/2 وإيضاح المكنون 65/1.

ابن مالك، فقد درس فيه النحو دراسة المناطقة الذين أغرقوا النحو بفيض من أصول المنطق وقواعده حتى أرهقوه، ولذا عد في غاية الأخلاق لما تحمل من أوضاع المنطق وعلله. وعلى الرغم من هذا فإن ابن طولون كان من أكثر الدارسين تمكناً من مادة النحو، وأشملهم معرفة بدقائقها ومشكلاتها، حتى عد شرحه على الألفية نظير شرح الرضي على الكافية، وفي هذا التظير ما يدل على مكانته العلمية.⁽¹⁾

وكذلك دراسته لشرح تصريف العزي للتفتازاني، وشرح الشافعية للجاربردي وانتفاعه به، وإكماله لشرح ابن الناظم لألفية والده ابن مالك، حيث توفي ابن الناظم وبقي من شرحه لألفية والده التصريف فأكمله ابن طولون.⁽²⁾

وكان ابن طولون ملماً بعلوم الحديث وأصوله، فقد قرأ على العلماء صحيح البخاري وسنن النسائي برواية ابن السني وابن ماجة وصحيح مسلم وسنن أبي داود والترمذي، ومسند الإمام أحمد ومسند أبي حنيفة ومسند الشافعي ومسند الدرامي ومسند الواهي⁽³⁾، ويؤيد ذلك ما قاله نجم الدين الغزي: حدثني الشيخ المسلك أحمد ابن الشيخ العارف بالله تعالى سليمان الشلاح الصوفي قال: كنت عند والدي فدخل عليه الشيخ شمس الدين ابن طولون زائراً، فلما جلس تقدم رجل من الفقراء فقص على الوالد أنه رأى في منامه النبي ﷺ وأنه أسود اللون، فقال الشيخ سليمان هذا مولانا الشيخ شمس الدين يعبر لك هذه الرؤيا، فقال الشيخ شمس الدين: هذه الرؤيا تدل على أن الرائي مبتدع مخالف لسنة النبي ﷺ؛ لأن السواد غير صفة النبي ﷺ والرؤيا تدل على حال الرائي فالظاهر أنه على غير السنة فاستعاذ الرجل من ذلك، وقال ليس في عقيدتي شيء من ذلك فقال له الشيخ: لا بد لك أنك مخالف للسنة في الشيء فلا بد أن تتوب منه، فقال: ما أعرف من نفسي شيئاً من ذلك إلا أنه ربما تشاغلنت عن الصلاة، فقال: هو ذلك فإن الصلاة عمود الدين وأي مخالفة للسنة أعظم من ترك الصلاة، فاستعبر الرجل وأخذ عليه الشيخ العهد على التوبة.⁽⁴⁾

ولعل من أهم ما امتازت به ثقافة ابن طولون النزعة العقلية، وهي ثمرة من ثمار دراسته كتب المنطق منها: شرح الرسالة الأثيرية، وشرح المطالع للقطب، وكتب التفسير منها: كتاب الإتيان للجلال السيوطي، وتفسير الفاتحة من الكشاف للزمخشري ثم تفسير آية الكرسي

(1) الفلك المشحون 14-16.

(2) الفلك المشحون 15.

(3) الفلك المشحون 10، 14.

(4) الكواكب السائرة 2/53.

للشرواني، واهتم بدراسة علم القوافي منها: كتاب الكافي لابن بري، وله مشاركة في علم الطب والفلك، أما الطب فدرس متن الكليات للإيلاتي ثم شرح كليات القانون للرازي ثم الموجز لابن نفيس، والأعشاب والطب النبوي للجمال بن المبرد، وأما الفلك: فدرس كشف الحقائق في حساب الدرج والدقائق لأبي العباس بن المجدي، والكواكب السبعة لابن الشاطر. (1)

ويبدو أن ثقافته هذه بما اتسمت به، وتميزت، وبما أحاطت به من معارف، كانت قد لاقت هوى في نفوس الدارسين في ذلك العصر، ونالت إعجابهم، فأحلوه المكان اللائق به على الرغم من حداثة سنه، بآية أنه طلب إلى دمشق وتصدر مجلس عمه جمال الدين بن طولون، وتولى التدريس بمدرسة أبي عمر والإمامة بالصالحية. (2)

إن استدعاه بعد عمه دليل على سمو مكانته العلمية من جهة، وعلى أهليته وعظمته لأن يتبوأ مكانه من جهة أخرى؛ لأن إسناد المناصب التدريسية إلى الماهرين من العلماء كان أحد الأسس التربوية السليمة عند العرب والمسلمين، وفي ذلك قال ابن خلدون: "السند في التعليم في كل علم أو صناعة إلى مشاهير المعلمين فيها معتبراً عند أهل كل فرد وجيل". (3)

لقد كان ابن طولون في زمانه - شخصية علمية كبيرة واضحة المعالم، بينة القسمات، فرضت وجودها، ودفعت بمؤرخين لها إلى الإشارة بها، فقد قال عنه الشيخ جمال الدين بن المبرد: "أنه أوجد النبلاء وعين الفضلاء من تزين من التقى بأفخر حلة وحوار من المحاسن جملة ابن طولون أعزه الله بطاعته". (4)

وقال عنه عمه العلامة جمال الدين بن طولون: "إنه الولد الفاضل الوجيه المفيد النبيه المشتغل على صغر سنه المحصل للفرائد بجودة ذهنه، أنشأه الله نشوء الصلاح وسلك به مسالك أهل الفلاح، ويسر له الخيرات وحفظه من جميع الآفات". (5) إلى غير ذلك من الصفات التي تلقى ضوءاً على عظيم منزلته العلمية بين علماء عصره.

(1) الفلك المشحون 15-17.

(2) شذرات الذهب 298/7 ومعجم المؤلفين 51/11.

(3) المقدمة لابن خلدون 430.

(4) الفلك المشحون 18.

(5) الفلك المشحون 19.

أما مكانته العلمية: فإن ما وصل إلينا عن نشاط ابن طولون العلمي، هو تصدره للتدريس بمدرسة أبي عمر للمذهب الحنفي⁽¹⁾، وتولى وظيفة المشيخة بعد وفاة عمه، وكانت هذه الوظيفة المشيخة لزاوية المنيخية بالرطوبة، والمشيخة بالخانقاه اليونسية بدمشق⁽²⁾، وتصديه للاشتغال والتدريس، وولايته الإعادة في الجوانية⁽³⁾، وغير ذلك من الأنشطة العلمية التي تولاها ابن طولون في حياته العلمية.

مؤلفاته:

ألف ابن طولون عدة كتب في الأصول والمنطق والعروض والبلاغة والنحو، وبعضها شروحاتاً لمتون أو مختصرات لكتب ألفها من تقدمه من المؤلفين، ولم يصل إلينا منها إلا القليل، وكان معظمها في علوم اللغة العربية، والحديث والفقه، وهذه المؤلفات هي:

1- إتحاف الأخيار في نكت الأذكار: وهو شرح لكتاب حلية الأبرار وشغال الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار في الحديث، للإمام الشافعي (ت 676هـ-)، وهو كتاب مفيد مشهور بأذكار النووي مشتمل على ستة وخمسين وثلاثمائة باباً، ابتدأ فيه بالذکر ثم ذكر الأمور الإنسانية من أول الاستيقاظ من النوم إلى نومه في الليل، ويعبر عن ذلك بينهم بعمل اليوم والليل ثم ختم بباب بالاستغفار. (4)

2- القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية. (5)

3- الغرف العلية في تراجم متأخري الحنفية. (6)

4- إرسال الدمعة في بيان ساعة الإجابة يوم الجمعة. (7)

5- إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين. (8)

6- الدر المنضد فيما قيل في اسم محمد.

7- الدرر الغوالي في أحاديث العوالي.

8- الدرر الفاخرة في ذكر من له لحية في الآخرة.

(1) معجم المؤلفين 51/11.

(2) الفلك المشحون 23.

(3) الفلك المشحون 22.

(4) كشف الظنون 689/1.

(5) معجم المؤلفين 52/11 والأعلام 291/6.

(6) تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان 307/3 والأعلام 291/6.

(7) هدية العارفين 240/6 وكشف الظنون 64/1.

(8) المستدرک على معجم المؤلفين 714 ومعجم المؤلفين 52/11 والأعلام 291/6.

- 9- الدرر الفاخرة في شرح البحار الزاخرة. (1)
- 10- اللؤلؤ المنظوم في الوقوف على ما اشتغلت به من العلوم. (2)
- 11- التمتع بالأقران بين تراجم الشيوخ والأقران. (3)
- 12- الجواهر المضوية في طب السادة الصوفية.
- 13- النفحات الأزهرية في الفتاوي العونية. (4)
- 14- إعلام الورى بمن ولى نائباً من الأتراك بدمشق الكبرى.
- 15- اللمعات البرقية في النكت التاريخية. (5)
- 16- إيناء الأمراء بأنباء الوزراء.
- 17- الكناس لفوائد الناس.
- 18- النفحة الزنبقية في الأسئلة الدمشقية. (6)
- 19- أصحن الصين في فضل التين.
- 20- إفادة الشيوخ لطهارة الجوخ. (7)
- 21- المنطق المبني عن ترجمة الشيخ الحيوي ابن العربي.
- 22- غاية البيان في ترجمة الشيخ أرسلان. (8)
- 23- الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء دمشق. (9)
- 24- ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر. (10)
- 25- تجلي العروس في مسألة تعداد الدروس.
- 26- تحذير العباد من الحلول والاتحاد.
- 27- تحفة النجباء بأحكام الطاعون والوباء. (11)
- 28- الشذرات الذهبية في تراجم الأئمة الإثني عشر عند الإمامية.

(1) كشف الظنون 733/1، 748 وهدية العارفين 240/6.

(2) تاريخ آداب اللغة العربية لزيدان 307/3 ومعجم المؤلفين 52/11 وهدية العارفين 241/6.

(3) هدية العارفين 240/6 وتاريخ آداب اللغة العربية لزيدان 307/3 والأعلام 291/6.

(4) هدية العارفين 240/6 ومعجم لمؤلفين 52/11 وكشف الظنون 617/1.

(5) المستدرك على معجم المؤلفين 714-715 والأعلام 291/6.

(6) تاريخ آداب اللغة العربية لزيدان 307/3 وهدية العارفين 240/6-241 والأعلام 291/6.

(7) كشف الظنون 106,131/1 وهدية العارفين 240/6.

(8) هدية العارفين 241/6 وتاريخ آداب اللغة العربية لزيدان 307/3.

(9) هدية العارفين 240/6 والمستدرك على معجم المؤلفين 714 والأعلام 291/6.

(10) تاريخ آداب اللغة العربية لزيدان 307/3 والأعلام 291/6.

(11) كشف الظنون 362,355,352/1 وهدية العارفين 240/6.

- 29- ضرب الحوطة على جميع الغوطة.
- 30- الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون ..ترجم بها نفسه.
- 31- مفاكهة الخلان في حوادث الزمان.
- 32- ملخص تنبيه الطالب وإرشاد الدارس إلى ما في دمشق من الجوامع والمدارس.
- 33- العقود الدرية في الأمراء المصرية. (1)
- 34- أسورة الذهب فيما روى في رجب.
- 35- التنقيح لحديث التسييح.
- 36- الحلاوة المأمونية في الأسئلة البعلية.
- 37- رسالة في حكم عيسى - عليه السلام - حين نزوله. (2)
- 38- تحفة الأحباب في منطق الطير والأحباب.
- 39- طرائف النحلة في لطائف النخلة. (3)
- 40- رونق الطرفة في فضل يوم عرفة .
- 41- زهر النبات في مجمل الشفاعات.
- 42- غاية الإثبات لتلقين الأموات.
- 43- غاية الحرص في جواب سؤال أهل حمص.
- 44- غاية العرفا في ختم الشفا.
- 45- كشف اللثام عن وجه المشبهين بخير الأنام.
- 46- مطالب القصير في قصة أبي عمير.
- 47- ملجأ العفاة في فضل القراء والغزاة.
- 48- مورد الظمان إلى حوض محمد سيد ولد عدنان.
- 49- ميمون التصريح بمضمون الذبيح.
- 50- نهاية الاتعاض وغاية الاعتبار فيما يوجد على القبور من الأشعار. (4)
- 51- المعزة فيما قيل بالمزة.
- 52- الشمعة المضيئة في أخبار القلعة الدمشقية. (5)

(1) المستدرك على معجم المؤلفين 714-715 والأعلام 291/6.

(2) هدية العارفين 240/6 وكشف الظنون 861,686,500,91/1.

(3) هدية العارفين 240/6 والأعلام 291/6.

(4) كشف الظنون 934/1، 961/2، 1188، 1191، 1194، 1494، 1419، 1816، 1901، 1919، 1984

وهدية العارفين 241/6.

(5) المستدرك على معجم المؤلفين 715 والأعلام 291/6.

- 53- الزهر الأنعش في نوادر الأعمش .
 54- الأنوار الشمسية في شرح حل الخزرجية. (1)
 55- ابتسام الثغور في منافع الزهور.
 56- دور الفلك في حكم الماء المستعمل في البرك. (2)
 57- العقود اللؤلؤية في الدولة الطولونية.
 58- الأحاديث المروية في البساتين النيربية.
 59- تبييض القراطيس فيمن دفن بباب الفراديس.
 60- شرح ألفية ابن مالك (3)-موضوع دراستنا-.

لذلك نجده ألف كما هائلاً وعدداً ضخماً من المصنفات العلمية في علوم كثيرة متنوعة، ذكر جلها في كتابه الفلك المشحون (4)، فأضاف بذلك رصيماً ضخماً وثروة عظيمة إلى المكتبة الإسلامية والعربية، استفاد منها خلق كثير على العصور والأجيال.

وفاته:

توفي ابن طولون يوم الأحد الحادي عشر أو الثاني عشر من جمادي الأولى، سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة (953هـ)، ودفن بسفح قاسيون قبلي الكهف والخوارزمية، بتربة أسرته عند عمه القاضي جمال الدين (5)، وذكر نجم الدين الغزي (6)، والزركلي (7): أنه لم يعقب أحداً ولم يكن له زوجة حين مات .

(1) هدية العارفين 240/6-241.

(2) الأعلام 291/6.

(3) المستدرك على معجم المؤلفين 714.

(4) انظر: مصنفاته في كتابه (الفلك المشحون) 26 وما بعدها.

(5) هدية العارفين 240/6 والكواكب السائرة 54/2 ومعجم المؤلفين 51/11 - 52 وشذرات الذهب 299/7

وإيضاح المكنون 63/1 وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 481/2.

(6) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة 54/2.

(7) الأعلام 291/6 .

ثانياً: حياة ابن مالك وألفيته

- سيرته
- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه
- ولادته
- نشأته وأخلاقه وصفاته
- شخصيته
- شيوخه
- تلاميذه
- ثقافته ومكانته العلمية
- مؤلفاته
- وفاته

سيرته:

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

هو الإمام، العلامة، حجة العرب: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين أبو عبد الله، الطائي، الجياني، النحوي، اللغوي، الشافعي المعروف بابن مالك⁽¹⁾. وقد اختلف العلماء في سلسلة نسب ابن مالك كما لم يختلفوا في نسب غيره، فمنهم من يقول، إنه: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، وهذا ما صرح به الشيخ شمس الدين محمد بن علي بن طولون الصالحي، ولقد خشي ابن طولون أن يظن القارئ تكرار لفظ (عبد الله) من قبيل الخطأ أو النسيان، فأبعد ذلك بقوله: (ثلاثاً) ليعلم أن تكرار (عبد الله) من قبيل الواقع، وأنه اسم أبيه، وجده، وجد أبيه⁽²⁾.

ومن العلماء من يرى أن اسمه: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، وهو رأي الذهبي⁽³⁾، والسيوطي⁽⁴⁾، والهوراني⁽⁵⁾، والسبكي⁽⁶⁾، والصفدي⁽⁷⁾، والمقري⁽⁸⁾. ويذكر كثير ممن تحدثوا عن المصنف أن اسمه: محمد بن عبد الله بن مالك، ومن هؤلاء المقرئزي⁽⁹⁾، والأشموني⁽¹⁰⁾، والخضري⁽¹¹⁾، وابن شاکر الكتبي⁽¹²⁾، وسركيس⁽¹³⁾، وجورجي زيدان⁽¹⁴⁾، وصاحب كشف الظنون⁽¹⁵⁾.

(1) انظر ترجمته في: كشف الظنون 151/1 وفوات الوفيات 407/3 وطبقات الشافعية الكبرى 67/8 وبغية الوعاة 130/1 وشذرات الذهب 339/5 وإشارة التعيين 320 والوافي بالوفيات 359/3 وطبقات القراء 180/2 والبداية والنهاية 67/13 ومرآة الجنان 172/4 - 173 ونفح الطيب 280/7 ومعجم المطبوعات 232/1 - 234 والعبر في خبر من عبر 300/5 والنجوم الزاهرة 24/7 والإعلام بوفيات الأعلام 367 والسلوك 613/1 ومفتاح السعادة 115/1 والأعلام 233/6.

(2) انظر: هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك، لابن طولون 1.

(3) تاريخ دول الملوك 134/2.

(4) بغية الوعاة 131/1.

(5) شرح الألفية 3/1.

(6) طبقات الشافعية الكبرى 67/8.

(7) الوافي بالوفيات 359/3.

(8) نفح الطيب 280/7.

(9) السلوك 613/1.

(10) شرح الألفية 7/1-8.

(11) حاشية الخضري على ابن عقيل 6/1.

(12) فوات الوفيات والذيل عليها 407/3.

(13) معجم المطبوعات العربية 232/1.

(14) تاريخ آداب اللغة العربية 147/3.

(15) كشف الظنون 151/1.

وقد عده إسماعيل باشا البغدادي مالكي المذهب⁽¹⁾، وهو وهم، وربما مرده إلى أن ابن مالك كان مالكي المذهب في الأندلس، غير أنه تشفع في المشرق، فنظر إلى مالكيته في الأندلس ولم يعتد شافعيته في المشرق⁽²⁾.

وكان ابن مالك يكنى بـ(أبي عبد الله)، ويلقب بـ(جمال الدين)، وجاء في هداية السالك بأن ابن مالك له لقباً آخر هو (جلا الأعلى)⁽³⁾.

ولادته

لم تشر المصادر التي ترجمت لابن مالك إلى سنة ولادته تحديداً وكذلك موطن ولادته، وقد اختلف المؤرخون في تحديد التاريخ الذي ولد فيه المصنف وتحديد موطن ولادته وتعددت آراؤهم في تحديد سنة ولادته وموطنها، ومنهم السبكي حيث يرى أن ابن مالك ولد سنة ثمان وستمائة، أو إحدى وستمائة⁽⁴⁾ فهو بذلك يحصر الإبهام في ثماني سنوات، وامتنع عن ذكر موطن ولادته⁽⁵⁾. وتردد المقري في ذلك، فذكر أولاً أن ابن مالك ولد سنة ستمائة أو في التي بعدها⁽⁶⁾، وأيد هذا الرأي سركيس⁽⁷⁾، والسيوطي⁽⁸⁾.

ويرى ابن الجزري أن ولادته كانت سنة اثنتان وسبعون وستمائة⁽⁹⁾، ثم تأتي طائفة أخرى بقيادة صاحب (فوات الوفيات) فتقطع بأن ولادة المصنف كانت سنة ستمائة⁽¹⁰⁾، وأيد هذا الرأي جورجي زيدان⁽¹¹⁾، والدماميني في شرح التسهيل⁽¹²⁾.

(1) هدية العارفين 135/2.

(2) نفح الطيب 421/2.

(3) هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك، لابن طولون 3.

(4) طبقات الشافعية الكبرى 67/8.

(5) طبقات الشافعية الكبرى 67/8.

(6) نفح الطيب 280/77.

(7) معجم المطبوعات العربية 232/1.

(8) بغية الوعاة 130/1.

(9) غاية النهاية في طبقات القراء 181-180/2.

(10) فوات الوفيات والذيل عليها 407/3.

(11) تاريخ آداب اللغة العربية 147/3.

(12) شرح التسهيل 4.

ويرى الخضري في حاشيته على ابن عقيل⁽¹⁾، والأشموني في شرح الألفية⁽²⁾ أن المصنف توفي وله من العمر خمسة وسبعون عاماً، ومعنى ذلك أنه ولد سنة (597هـ) لأنهم يقولون أنه مات سنة (672هـ).

أما عن موطن ولاتة، فقد ذهب جمهور المؤرخين لحياة ابن مالك، والمتحدثين عنه أنه ولد بـ(جيان)⁽³⁾ - بفتح الجيم وتشديد الياء - بالأندلس وهي بلدة من مشاهير بلاد الأندلس⁽⁴⁾، ويوافق هذا الرأي المقرئ⁽⁵⁾، وصاحب القاموس⁽⁶⁾.

وقليل من المؤرخين يزعم أن ابن مالك ولد في دمشق⁽⁷⁾. والراجح أن ابن مالك ولد في (جيان) وكانت ولادته سنة (600هـ) على أكثر الروايات⁽⁸⁾.

نشأته وأخلاقه وصفاته:

إن المنتبغ آثار ابن مالك يكاد يوقن بأنه نشأ نشأة علمية، فأقبل على كتب السابقين والمعاصرين يلتمها التهاماً، وبخاصة ما كان يتصل منها بالنحو، والصرف، واللغة، والقراءات، والحديث الشريف، وفنون الأدب، ولعل اتجاهه إلى هذه العلوم ناشئ من اقتفاء أثر أساتذته الذين حضر عليهم في حياته العلمية؛ وبذلك تهيأ له المنبت الصالح، وتيسرت له البيئة التي تموج بالعلم، وتدفع إليه دفعاً ثم جمع له الله أسباب العبقريّة، والنجاح والنبوغ التي تتمثل في العقل الواعي، والذهن الألمعي، والحافظة الذاكرة التي بلغت حد الإعجاب حتى ليقال: (أنه حفظ يوم موته عدة أبيات حدها بعضهم بثمانية لفته إياها ابنه)⁽⁹⁾. هذا إلى الرغبة الدافع لتحصيل العلم، والمجالسة النافعة لكبار العلماء، ثم الرحلة من بلاد المغرب إلى المشرق، وكانت فرصة أتاحت له اليوم بمكنون معرفته حين اتصل بأهل العلم فأفاد منهم ما استطاع، وما امتد وقته، وأفادوا منه كما أفاد منهم.

(1) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 6/1.

(2) شرح الألفية للأشموني 7/1.

(3) انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي 195/2.

(4) المسالك والممالك 35.

(5) نفخ الطيب 281/7.

(6) القاموس المحيط 212/4.

(7) منهم إلياس سركيس في كتاب (معجم المطبوعات العربية والمعرّبة) 232/1-234.

(8) البداية والنهاية 68/13 والوافي بالوفيات 359/3 وطبقات القرء 180/3 والسلوك 613/1 والنجوم الزاهرة

244/7 وشذرات الذهب 339/5 ومرآة الجنان 172/4 وإشارة التعيين 32 والعبر 300/5 والأعلام 233/6.

(9) نفخ الطيب 280/7-283 وفوات الوفيات والذيل عليها 417/3.

وبهذا قضى حياته في شغل شاغل بأمور ملكت عليه عقله وحواسه أهمها:

1. حضور مجالس العلم للاستفادة من علماء عصره.
 2. الاطلاع على الكتب، وتمحيصها، وإبداء الرأي فيها وحفظ ما يفيد في مجال تخصصه.
 3. تعليم الناشئة، وتنقيفهم، وإرواء غلة أنفسهم من نبعه الصافي.
 4. وضع المؤلفات لسد حاجة المتعلمين، وتحبيبهم في دراسة اللغة العربية وعلوم الشريعة.
- وهكذا طوى أيامه بين إفادة الطلاب، وقراءة آثار السابقين، والتأليف والابتكار وبذلك أصبح رجلاً عظيماً - كما يقولون -⁽¹⁾.

وقد أجمع المؤرخون لابن مالك على أنه كان كثير العبادة، حسن السمة، كامل العقل⁽²⁾، حسن الأخلاق، عفيف⁽³⁾، مهذباً، محباً للحق، راجعاً إليه، ذو رزاة وحياء، ووقار، لا يرى إلا وهو يصلي، أو يتلو أو يضيف، أو يقرأ، فله الدين المتين، والتقوى الراسخة.⁽⁴⁾

وقال الصفدي عنه: (إن ابن مالك انفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم ومذهب الشافعي)⁽⁵⁾.

ومن الصفات الحميدة التي تمتع بها الشيخ المحافظة على الوقت وتنظيمه، ويدل على ذلك ما رواه المقري من أنه: توجه يوماً مع أصحابه للفرجة بدمشق فلما بلغوا الموضع الذي أرادوا غفلوا عنه سوية فطلبوه، فلم يجده ثم فحصوا عنه فوجدوه منكباً على أوراق⁽⁶⁾.

ومن أوضح أخلاق ابن مالك ، وأبرزها ، وأخلدها على الزمن: الترفع والإباء والاعتداد بالنفس، ومعرفة قدرها؛ وآية ذلك ما ذكره السيوطي لابن مالك من قول المصنف في رسالته التي وجهها للملك الظاهر - حين طلب منه أن يعينه على مواجهة تكاليف الحياة - إنه: (أعرف أهل زمانه بعلوم القراءات، والنحو واللغة ، وفنون الأدب ...) ⁽⁷⁾.

كما ورد في كتبه كثير من العبارات التي تدل على تعاليه، واعتداده بنفسه .

(1) مرآة الجنان 173/4 ونفح الطيب 283/7 .

(2) فوات الوفيات 408/3 ونفح الطيب 283/7 ومرآة الجنان 173/4 ومعجم المطبوعات 234/8 .

(3) شذارات الذهب 339/5 وحاشية الخصري على ابن عقيل 6/1.

(4) نفح الطيب 283/7 وبغية الوعاة 131/1 .

(5) الوافي بالوفيات 359/3 وفوات الوفيات 408/3 ومعجم المطبوعات 232-234/1.

(6) نفح الطيب 282-283/7.

(7) حسن الحاضرة 75/2.

شخصيته:

من يتأمل صفحات التاريخ لا يرى فيها ابن مالك شاعراً وظيفياً هامة، أو متولياً منصباً له قيمته، بل يراه قد قنع بالقراءة على التربة العادلية وكل همه في الحياة، (الدين، والعبادة وكثرة النوافل، واشتغال بالجامع، وبالتربة العادلية)⁽¹⁾.

كما يراه مبتعداً عن أحداث عصره، غير منغمس في الحياة العامة من حوله، فهو لم يجاوز أمر نفسه إما بإصلاح معاشها في الدنيا، أو بتهيئة المكانة لها في الآخرة. ومن هنا يحق القول بان شخصية ابن مالك كانت أقرب إلى النموذج المنطوي منها إلى النموذج المنبسط. وترتب على هذا أمران:

أ- ابتعاد ابن مالك عن خدمة السلاطين، والولاة.

ب- خشونة عيشه حتى قضت الفاقة عليه - يوماً - أن يتكفف بعض الناس⁽²⁾.

وقال ابن الجزري: (وحدثني بعض شيوخنا أنه كان يجلس في وظيفته مشيخة الإقراء بشباك التربة العادلية، وينتظر من يحضر يأخذ عنه، فإذا لم يجد أحداً يقوم إلى الشباك، ويقول: القراءات، القراءات، ثم يدعو ويذهب، ويقول: أنا لا أرى ذمتي كبيراً إلا بهذا، فإنه قد لا يعلم أني جالس في هذا المكان)⁽³⁾.

شيوخه:

يمكن تقسيم العلماء الذين التقى بهم ابن مالك، وأخذ عنهم إلى قسمين:

أ- علماء التقى بهم في الأندلس:

ذكر ابن الجزري: (أن ابن مالك أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار⁽⁴⁾ الكلاعي الغرناطي (ت 628هـ)).

كما ذكر السيوطي: (أن ابن مالك حضر على أبي الشلوبين بضعة عشر يوماً)⁽⁵⁾.

ويرى المقري: (أن ابن مالك أخذ القراءات على أبي العباس أحمد بن نوار، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني)⁽⁶⁾.

(1) نفح الطيب 282/7 وبغية الوعاة 132/1.

(2) انظر: الرسالة التي أرسلها ابن مالك إلى الملك الظاهر بيبرس يلتمس فيها العون - وهي بتمامها في حسن المحاضرة 75/2.

(3) غاية النهاية في طبقات القراء 181/2.

(4) غاية النهاية في طبقات القراء 180/2-181 والإعلام بوفيات الأعلام 367.

(5) بغية الوعاة 131/1 وحاشية الخضري على ابن عقيل 6/1.

(6) نفح الطيب 257/7.

ومع أن الصورة المحددة المعالم لأستاذة الشيخ في الأندلس لم تتضح، إلا أن أحداً لا يمكنه التقليل من شأنهم؛ إذ هم الذين شكلوا ابن مالك في حياته الأولى، ووجهوه هذه الوجة المعينة، وغرسوا في نفسه حب اللغة، وعلوم الدين .

ب- علماء التقى بهم في المشرق:

- 1) علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي (143 هـ):
كان السخاوي لامع الذكاء، حاد القريحة، ذا دين، خيراً متواضعاً، وافر الحرمة محبباً إلى الناس، كما كان إماماً في القراءات، نابغة في النحو، واللغة والتفسير والأدب. والظاهر أن ابن مالك أعجب بالسخاوي فأقبل عليه، ولازمه حتى غدا صورة صادقة منه، متأثراً به في سلوكه، وعلمه. وقد ترك بالسخاوي مؤلفات كثير تشهد له بالإتقان في القراءات والنحو، والتفسير⁽¹⁾.
- 2) ابن صباح: أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي المصري الكاتب (ت 632 هـ)، وكان أديباً صالحاً⁽²⁾.
- 3) ابن مكرم: وهو نجم الدين أبو الفضل مكرم بن محمد بن حمزة بن محمد السندي القرشي الدمشقي المعروف بابن أبي الصقر (ت 635 هـ)، وكان عالماً، محدثاً، فاضلاً⁽³⁾.
- 4) ابن يعيش: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا الحلبي (643 هـ)، وكان يعرف بابن الصانع، وهو من كبار أئمة العربية وماهر في النحو، والتصريف، وحسن الفهم⁽⁴⁾.
- 5) ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب (ت 646 هـ). وكان والده حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي، ومن هنا جاءت كنيته، وهو كردي الأصل ولابن الحاجب مؤلفات في النحو، والصرف، والفقه، والعروض، وأصول الفقه⁽⁵⁾.
- 6) ابن عمرون: هو محمد بن أبي علي بن عمرون الحلبي (ت 649 هـ)، وهو تلميذ ابن يعيش الحلبي، له شرح المفصل ولم يتمه⁽⁶⁾.

(1) إنباء الرواة 311/2 وبغية الوعاة 142/2 وطبقات القراء 568/1 وطبقات الشافعية 67/8 والوافي بالوفيات 181/3 ومعجم المطبوعات 232/1 .

(2) طبقات الشافعية 67/8 والوافي بالوفيات 359/3 والعبير 128/5 وغاية النهاية 180/2 ونفح الطيب 257/7

(3) نفح الطيب 257/7 وطبقات الشافعية 67/8 والوافي بالوفيات 181/3 وبغية الوعاة 130/1 .

(4) إشارة التعيين 388 وإنباء الرواة 39/4 وبغية الوعاة 351/2 وشذرات الذهب 28/5 .

(5) انظر: مقدمة تحقيق (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) للدماميني 18/1 ومقدمة تحقيق أمالي ابن الحاجب 27/1 والمدرسة النحوية في مصر والشام 154 .

(6) بغية الوعاة 231/1 وشذرات الذهب 339/5 وإشارة التعيين 377 ومعجم المطبوعات 232/1 .

تلاميذه:

- كان للشيخ في كل بلد نزله، وتصدى للتدريس فيه مريدون حضروا عليه، وأخذوا عنه ومنهم من رزق حظاً وافراً من الشهرة، واحتل مكاناً مرموقاً ومن هؤلاء:
- 1) ابنه بدر الدين بن مالك: وهو المشهور بابن الناظم (ت686هـ)، ودرس على والده النحو، واللغة، والمنطق، وصار بعد وفاة أبيه منفرداً بعلم العربية ولاسيما كلام والده فأصبح إماماً في النحو والمعاني، والبيان، والعروض، ومشاركاً في الفقه⁽¹⁾.
 - 2) شيخ الإسلام الإمام محيي الدين النووي (ت676هـ)⁽²⁾.
 - 3) قاضي القضاة ابن خلكان (ت681هـ)⁽³⁾.
 - 4) بهاء الدين النحاس: هو بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن محمد النحاس (ت698هـ)، عمل بالتدريس في المدرسة المنصورية، ثم بجامع ابن طولون⁽⁴⁾.
 - 5) بدر الدين بن جماعة: هو قاضي القضاة شيخ الإسلام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت733هـ)، وقرأ النحو على جمال الدين بن مالك⁽⁵⁾.
 - 6) شمس الدين بن جعوان (ت682هـ)⁽⁶⁾.
 - 7) شرف الدين اليونيني (ت701هـ)⁽⁷⁾.
 - 8) شمس الدين البعلي (ت709هـ)⁽⁸⁾.

ثقافته ومكانته العلمية:

من قديم الزمان، والثقافة الدينية تساير الدراسات اللغوية، لذا رأينا أهل الحديث والفقهاء لا يستغنون عن اللغة، ومأثور الشعر؛ لأنهم لا يستطيعون أن يقيموا آراءهم في غريب الأثر، ومشتبه الحديث إلا بما يحتجون به من الشعر، وكلام العرب، وقد آثر عن الإمام الشافعي - رحمه الله - أنه طلب اللغة، والأدب عشرين سنة، لا يريد بذلك إلا الاستعانة على دراسة الفقه⁽⁹⁾.

(1) بغية الوعاة 225/1 والوافي بالوفيات 204/1 وشذرات الذهب 398/5 .

(2) طبقات الشافعية 395/8 وشذرات الذهب 354/5 ومعجم المطبوعات 232/1 .

(3) شذرات الذهب 371/5 ومعجم المطبوعات 232-233/1 والبدائية والنهاية 267/13 .

(4) إشارة التعيين 286 وفوات الوفيات 172/2 وشذرات الذهب 442/5 وبغية الوعاة 137/1 .

(5) شذرات الذهب 105 /6 والدرر الكامنة 367/3 والبدائية والنهاية 267/13 ومرآة الجنان 172/4-173 .

(6) شذرات الذهب 381/5 والوافي بالوفيات 302/1 .

(7) الدرر الكامنة 173/3 وشذرات الذهب 3/6 .

(8) بغية الوعاة 207/1 والوافي بالوفيات 316/4 وشذرات الذهب 20/6 والدرر الكامنة 257/4 .

(9) انظر: توالي التأسيس لابن حجر العسقلاني 5.

وكان ابن عباس يقول: (إن الشعر ديوان العرب، فإذا خفى علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه).⁽¹⁾

وهذا يدل على أنه الإلمام بفروع اللغة، والأدب كان من ضرورات المشتغلين بالديني، والعكس صحيح؛ فإن رواة الأدب، واللغة كانوا يلمون بتفسير القرآن الكريم، وقرآته وبالحدِيث، ورواياته؛ لأنه أفصح ما أثر من بليغ الكلام بعد كتاب الله - تعالى - .

من هنا تنوعت دراسات ابن مالك حتى كادت تشمل أكثر علوم العربية المعروفة في عصره، فكان في القراءات مجيداً بارعاً، وله في استحضار الآيات القرآنية على اختلاف قراءاتها للاستدلال بها قدرة لا نخفى على ذي عينين، وأقوى الأدلة على تمكنه في هذا الفرع من المعرفة تلك القصيدة التي نظمها في علم القراءات، وقال في مقدمتها⁽²⁾: وبعد:

فَدَا نَظْمٌ وَجِيزٌ قَدْ اِحْتَوَى عَلَيَّ مَا اِحْتَوَى حَرَزُ الْأَمَانِي وَأَزِيدَا

يريد بقوله (حرز الأمانى) القصيدة المشهورة بـ(الشاطبية).

وكان الاستشهاد بالقرآن عنده مقدماً على كل شاهد (فإن لم يجد فيه شاهداً عدل إلى الحدِيث)⁽³⁾ وكان فيه رائعاً سمعه، وحصل منه مالم يحصله كثير من أمثاله، كما استعان بدرأيته باللغة، وإحاطته بدقائق النحو على حل المشكلات التي نشأت عن الاختلاف في فهم رواية بعض الأحاديث.

وقد كان الشرف اليونيني يقرأ عليه الحدِيث، فإذا مرَّ من الألفاظ ما يوهم أنه مخالف لقوانين العربية سأله ابن مالك هل الرواية فيه كذلك؟

فإن أجاب بأنه منها: شرع ابن مالك في توجيهها، ومن ثم وضع كتابه المسمى بـ (شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)⁽⁴⁾.

وقال عنه اليونيني: (الإمام العلامة في علم النحو والعربية والبيان مع الذكاء المفرط وجودة الذهن)⁽⁵⁾.

(1) تاريخ يعقوبي 110/2 .

(2) القصيدة المالكية في القراءات 11 .

(3) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف 309 وفوات الوفيات 407/3 ونفح الطيب 263-262/7.

(4) شواهد التوضيح والتصحيح 221-220.

(5) ذيل مرآة الجنان، لليونيني 330/4.

ولقد وضع ابن مالك الحديث الشريف في الموضع اللائق به من كتب اللغة ، فأكثر من الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة في مصنفاته، وأفاض في ذلك حتى سمعنا أبا حيان يقول : (ما رأيت أحداً من المتقدمين، ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل) (1). وإلى ابن مالك كان المنتهى في اللغة حتى أنه (جلس يوماً، وذكر لأصحابه ما انفرد به صاحب المحكم عن الزهري) (2).

وهذا أمر يداني الإعجاز؛ لأنه يحتاج إلى الإحاطة بما في الكتابين، ودراسته دراسة مقارنة . وإن أول ما يسترعى انتباه الناظر في مؤلفات ابن مالك تلك الشواهد الشعرية، ومآثور كلام العرب، وأحاديثهم، وأمثالهم.

ولعل كثرة اطلاع ابن مالك على شعر القدماء، وحفظه لما روى عنهم سهلت عليه نظم الشعر بل طبقه على قوله حتى عالجه في أصعب مسالكه، وهو نظم العلوم، فلا ريب أن هذا اللون من أشق ألوان النظم ؛ لأن أفكاره محددة ، وموضوعاته مفروضة.

أما النحو فكان فيه بحراً لا يشق لجة⁽³⁾ حتى سمع بعض العلماء يقول: (إن ابن مالك ما خلى للنحو حرمة) (4). وبمثل هذا الحظ من الثقافة استطاع ابن مالك أن يربى متقدميه، وبين معاصريه وأصبح العلماء في حيرة من أمره⁽⁵⁾.

أما مكانته العلمية فإننا نستطيع أن نطمئن إلى علو مكانته ورفعة قدره في العربية وفروعها، وبخاصة النحو واللغة، أن ما أخذه عليه أبو حيان من (أنه لم يكن له شيخ مشهور يعتمد عليه، ويرجع في حل المشكلات إليه، وأنه لهذا كان لا يحتمل المباحثة، ولا يثبت للمناقشة، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه)، كان مأخذاً مردوداً لم يقبله أحد من معاصريه، كما لم يقبله أحد من اللاحقين بعد ذلك؛ لأن علم ابن مالك وفضله وما كان له من مكانة بين علماء عصره، وما تركه بعده من مصنفات قيمة، شغلت العلماء بها شرحاً وإيضاحاً وإبانةً وتعليقاً، وشغلت الطلاب بها دراسةً وفهماً ومناقشةً وتتبعاً، ومن خلفهم من تلاميذ ومريدين حملوا بعده العبء، وتصدروا للتعليم والهداية⁽⁶⁾.

(1) تمهيد القواعد 17/5 والمدارس النحوية، د.شوقي ضيف 310.

(2) الوافي بالوفيات 359/3 .

(3) فوات الوفيات 407/3 ونفح الطيب 262/7 والوافي بالوفيات 359/3 .

(4) القائل هو الشيخ ركن الدين بن القويح كما في نفح الطيب 272/7 وبغية الوعاة 134/1 وشذرات الذهب 339/5.

(5) بغية الوعاة 130/1.

(6) انظر: مقدمة تحقيق شرح التسهيل، لابن مالك 13/1.

وقد اعترف أبو حيان نفسه بما كان لابن مالك من فضل، وما أسداه إلى اللغة من يد فهو يقول: (إن ابن مالك نظم في هذا العلم كثيراً ونثر، وجمع باعتكافه ومراجعته غرائب، وحوث مصنفاته نوارر وعجائب، وإن من عرف ما في تسهيله لا يكون تحت السماء من هو أنحى منه⁽¹⁾).

مؤلفاته:

رزق الله ابن مالك عمراً طويلاً، وصبراً جميلاً، وعقلاً راجحاً، وقدرةً فائقةً على القراءة والبحث والاطلاع، فعاش طيلة عمره معلماً، ومصنفاً التصانيف المفيدة في علوم العربية وغيرها، فجاء إنتاجه غزيراً، وميراثاً ضخماً، أثرى المكتبة الإسلامية بما سطره من العلوم المفيدة في شتى العلوم والمعارف المختلفة، كالقراءات القرآنية، والحديث الشريف، والنحو، والصرف واللغة، وغيرها.

فقد عُرف - رحمه الله - بكثرة التأليف وجودته؛ لأنه كان كثير المطالعة، سريع المراجعة، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محله، وهذه حالة المشايخ الثقات، والعلماء الأنبيات⁽²⁾.

وقال المقرئ: (رَحِمَ اللهُ - تعالى - ابن مالك ؛ فلقد أحيا من العلم رسوماً دراسة، وبيّن معالم طامسة، وجمع من ذلك ما تفرق، وحقق ما لم يكن تبيين منه ولا تحقق)⁽³⁾.

ومن أشهر مؤلفاته:

أولاً: الكافية الشافية

وهي أرجوزة سهلة ميسرة في النحو والصرف، عدد أبياتها ألفان وسبعمائة وسبعة وخمسين (2757) بيتاً، قسمها ابن مالك إلى ستة وستين باباً، واثنين وستين فصلاً، جمع فيها مسائل النحو والصرف وضبطها، ورتب القول في أبوابها وبسطها؛ لتكون للمبتدئين تبصره، وللمنتهين تذكرة، وهي أصل كتب ابن مالك، وإن لم تكن أوفاه⁽⁴⁾ وقد شرحها ابن مالك نثراً بشرح سماه: "الوافية في شرح الكافية الشافية"، كما شرحها - أيضاً - ابنه بدر الدين⁽⁵⁾.

(1) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة 17 .

(2) نفح الطيب 264/2 .

(3) نفح الطيب 266/2، 267 .

(4) طبقات القراء 181/2 والبداية والنهاية 267/13 ومرآة الجنان 172/4 ومقدمة تحقيق شرح التسهيل لابن مالك 15/1 .

(5) انظر: أسماء شروحها في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 293/5 وما بعدها .

ثانياً: الخلاصة المعروفة بـ (الألفية)

- وتناول الباحث الحديث عنها مفصلاً في هذه الدراسة.⁽¹⁾

ثالثاً: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

يعتبر هذا الكتاب عنواناً على عظمة مؤلفه، وقوة اقتداره، وسعة اطلاعه، ورجحان عقله، وحفظه، وتحريه لما نقله، ويشتمل على ثمانين باباً، تتضمن مئتين وأحد عشر فصلاً⁽²⁾. وعليه شروح كثيرة، منها شرح للمؤلف نفسه⁽³⁾.

رابعاً : شرح الكافية الشافية

من أبرز سمات ابن مالك أنه يضع المتون النحوية أو الصرفية، سواء أكانت نظاماً أم نثراً ثم يشرحها، ومن تلك المتون منظومة (الكافية الشافية) ثم قام بعد ذلك بشرحها⁽⁴⁾.

خامساً: إيجاز التعريف في علم التصريف

اشتمل هذا الكتاب على جلّ مسائل التصريف، وأهم قضاياها، وقسمه إلى ستين فصلاً، وقد بدأ مسأله بالتعريف بعلم التصريف، ثم تحدث عن المجرّد والمزيد من الأسماء والأفعال، وبناء الفعل للمفعول والأمر، ثم تحدث عن الميزان الصرفي، وعن مسائل الإبدال والإعلال، وختم كتابه بالحديث عن الإدغام، وحروفه، وأحكامه⁽⁵⁾.

سادساً: عمدة الحافظ وعدة الالفاظ، وشرحها:

عمدة الحافظ وعدة الالفاظ، من الكتب النحوية لابن مالك، وهو مختصر يضم أصول النحو، وقد شرحه ابن مالك (الأب)، كما شرحه ابنه بدر الدين، شرحاً لطيفاً⁽⁶⁾.

سابعاً: لامية الأفعال، وشرحها:

لامية الأفعال، من المنظومات النحوية لابن مالك، وهو مختصر وعدد أبياتها أربعة عشر ومائة بيت من البحر الطويل، وعلى روي واحد هو اللام، وهي في خمسة أبواب، هي: باب أبنية الفعل المجرّد وتصاريفه، وباب أبنية الفعل المزيد فيه، وباب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، وباب أبنية المصادر، وباب المفعّل والمفعّل ومعانيهما، وهذه كلها موضوعات صرفية في رأي

(1) انظر: ص 43 في هذا البحث.

(2) طبقات القراء 181/2 ومرآة الجنان 172/4 ومقدمة التنزيل والتكميل لشرح التسهيل 3/1 والأعلام 233/6.

(3) انظر: أسماء شروحها في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 276/5 - 277 .

(4) مقدمة شرح الكافية الشافية 154/1 والبداية والنهاية 276/13 والأعلام 233/6 .

(5) إيجاز التعريف 23-33 ومفتاح السعادة 166/1 .

(6) حققه عدنان عبد الرحمن الدوري، وطبع في بغداد، 1397هـ - 1977م .

جمهرة المتأخرين⁽¹⁾. وقد شرحه ابن مالك (الأب)⁽²⁾، ومن الجدير ذكره أن بدر الدين بن مالك هو أول شارح لها⁽³⁾. بالإضافة إلى مؤلفات عديدة أسردها - في فنونها المنوعة - سرداً، دون تعليق عليها، ومنها:

- أ- المؤلفات النحوية: إتباع المنظوم وفك المختوم⁽⁴⁾، وإعراب مشكل البخاري⁽⁵⁾، وإكمال العمدة وشرحها⁽⁶⁾، والمؤصل في نظم المفصل، والمقدمة الأسدية، ووافق الاستعمال في الإعجام والإهمال⁽⁷⁾، والنكتة النحوية على مقدمة ابن الحاجب⁽⁸⁾.
- ب- المؤلفات اللغوية: إكمال الإعلام بمثلث الكلام، والنظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز⁽⁹⁾، والإعضاد في الظاء والضاد⁽¹⁰⁾، وفتاوى في العربية⁽¹¹⁾، ونظم الفرائد⁽¹²⁾.
- ج- المؤلفات الصرفية: شرح التصريف⁽¹³⁾
- د- مؤلفات ابن مالك في القراءات: المالكية في القراءات، اللامية في القراءات⁽¹⁴⁾ وكانت كتب ابن مالك جميعها قد شاعت في البيئات العلمية آنذاك⁽¹⁵⁾، ووجدت هوى عند الدارسين، وعند تلاميذه خاصة⁽¹⁶⁾.

وفاته:

توفي ابن مالك بدمشق ليلة الأربعاء الثاني عشر من شعبان، سنة اثنتين وسبعين وستمائة (672هـ)، وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح جبل قاسيون، بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ، وقيل: بتربة ابن جعوان، وقد نيف على السبعين⁽¹⁷⁾.
وقد رثاه شرف الدين الحصري بقوله:

-
- (1) ابن الناظم النحوي، لسعيد 58.
- (2) شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم 11.
- (3) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 362/1.
- (4) فوات الوفيات 408/3 وبغية الوعاة 133/1 والأعلام 233/6.
- (5) كشف الظنون 153/1 وفوات الوفيات 408/3 والأعلام 233/6.
- (6) بغية الوعاة 133/1 والأعلام 233/6.
- (7) مفتاح السعادة 116/1 ونفح الطيب 423/2 وبغية الوعاة 133/1.
- (8) حاشية يس على الألفية 57/1 وشرح الأشموني 49/1.
- (9) فوات الوفيات 408/3 والأعلام 233/6.
- (10) فوات الوفيات 408/3 والأعلام 233/6.
- (11) كشف الظنون 151/1 ومفتاح السعادة 116/1.
- (12) بغية الوعاة 132/1.
- (13) مفتاح السعادة 166/1 وبغية الوعاة 132/1 والأعلام 233/6.
- (14) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم 12.
- (15) طبقات الشافعية الكبرى 28/5.
- (16) الوافي بالوفيات 204/1، 359/3.
- (17) طبقات القراء 181/2 وإشارة التعيين 321 والبداية والنهاية 267/13 ونفح الطيب 273/7 والنجوم الزاهرة 244/7 وكشف الظنون 151/1.

بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ مَالِكِ الْمَفْضَالِ
مِنْهُ فِي الْإِنْفِصَالِ وَالْإِتِّصَالِ⁽¹⁾

سَحَابِ غُفْرَانَ تَفَادِيهِ هَطْنَا
وَبَيْنَ أَقْوَالِ النَّحَاةِ وَفَصَلَا⁽²⁾

يَا شَتَّاتَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ
وَأَنْحِرَافِ الْحُرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطِ

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم:

سَقَى اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ قَبْرَ ابْنِ مَالِكِ
فَقَدْ ضَمَّ شَمْلَ النَّحْوِ مِنْ بَعْدِ شَتِّهِ

(1) فوات الوفيات 408/3 وبيغية الوعاة 134/1 وشذرات الذهب 339/5 .

(2) بيغية الوعاة 131/1 ومعجم المطبوعات العربية 232/1 .

ألفية ابن مالك

لفظ ألفية:

اللفظ المنسوب إليه هو الألف، ويميل إليه العرب من قديم في عطاياهم ومنحهم وتعبيراتهم، وهو عدد دال على الكمال عندهم .

ولما نظمت العلوم وشاع هذا النوع من التأليف في آخر القرن السادس الهجري وما بعده من عصور المؤلفات المختصرة حفظاً لقواعدها وتسهيلاً للطلاب في حفظ ضوابطها مالوا إلى هذا العدد فنظموا عليه.

وفي فهرس كشف الظنون لمادة ألفية لم أجد أسبق من ألفية ابن معط ثم تليها ألفية ابن مالك ثم تتابعت المنظومات التي بهذا الاسم.⁽¹⁾

سبب تأليف الألفية:

أراد ابن مالك أن يجمع قواعد اللغة العربية بكاملها، فصنف أرجوزتيه المشهورتين: الكبرى والصغرى، أما الكبرى فهي (الكافية الشافية)، في ثلاثة آلاف بيت، وشفعها بشرح خاص بها، وأما الصغرى فكانت اختصاراً لسابقتها، وهي في ألف بيت سماها (الخلاصة الألفية)⁽²⁾. ويطلق اسم (الخلاصة) على الكتاب المنظم الذي يحتوي على ألف بيت، وسمي بذلك لقول مؤلفه في خاتمته:

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةَ

هذا، وإن كانت شهرته باسم (الألفية) تكاد تغطي على ما سواها؛ لأنه الاسم الذي ارتضاه له الناظم حين قال في المقدمة:

وَأَسْتَعِينُ اللَّهُ فِي أَلْفِيهِ مَقَاصِدَ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةً⁽³⁾

وأن ابن مالك في تصنيفه للألفية قد استنفدت منه جهداً كبيراً حتى تيسر له فيها أن يستوعب بإيجاز كل ما أورده في أرجوزته الكبرى، وكان ابنه بدر الدين قد لمس ذلك خلال شرحه لألفية أبيه، فقال: (ما زال أبي يخبط حتى نظم الألفية)⁽⁴⁾.

(1) كشف الظنون 101/1.

(2) تنمة المختصر، لابن الوردي 222/2 والأدب في بلاد الشام 154.

(3) حاشية يس على الألفية 222/1 وحاشية الصبان علي الأشموني 24/1.

(4) الأدب في بلاد الشام 154 وتنمة المختصر، لابن الوردي 222/2.

وأللفية ابن مالك هي أكثر كتبه شهرةً وأوسعها انتشاراً، ولولاه لما عُرف ابن مالك نحويًا بارزاً عند الدارسين، وكان ابن مالك قد صنف ألفيته بحماه، للشيخ شرف الدين البارزي.⁽¹⁾

نبذة عن الألفية:

"الألفية في النحو" لابن مالك الأندلسي (ت 672 هـ)، وهي مقدمة مشهورة في ديار العرب، وجمع فيها مقاصد العربية في علمي النحو والتصريف، سماها ابن مالك (الخلاصة) وأخذها من (الكافية الشافية) - كما أسلفنا-، وجعلها في أرجوزة لطيفة مع الإشارة إلى مذاهب العلماء وبيان ما يختاره من الآراء أحياناً، وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص حتى طوقت مصنفات أئمة النحو من قبله⁽²⁾، وإنما اشتهرت بالألفية لأنها ألف بيت وهي من كامل الرجز أولها:

قال محمدٌ هو ابنُ مالكٍ أحمدُ ربِّي اللهَ خيرَ مالكٍ⁽³⁾

وقد انقسمت الألفية إلى ثمانية وسبعين باباً، وعشرة فصول - عدا المقدمة والختام - اشتملت على رعوس مسائل النحو والتصريف، ولم تستنفدها جميعها بدليل عدم تعرضها لبعض الأبواب الهامة كباب القسم، وباب التقاء الساكنين، وقد اشار ابن مالك إلى ذلك في قوله في الألفية (ص80):

وما بجمعه عنيتُ قد كملُ نظماً على جُلِّ المهماتِ اشتملُ⁽⁴⁾

والمعروف أن الألفية تشتمل على ألف بيت وهذا فعلاً هو عدد أبيات النسخة المتداولة ، لكن وجد بين الشراح من يزيد على هذا، ومن ينقص عنه.⁽⁵⁾

وسواء زادت الألفية على الألف بيت أو أكثر، أو نقصت عنه بأبيات فقد كُتِب لها الخلود على وجه الزمان، واشتهر بها ابن مالك، كما اشتهرت هي به، وكما كان من أسباب بقائها كانت من أسرار خلوده. وقد نشرها كثيرون ، وترجمها المستشرق نيتو إلى الفرنسية، وطبعت مع

(1) قال ابن الوردي في تاريخه، 222/2: "... وأخبرني قاضي القضاة شرف الدين هبة الله بن البارزي قال: نظم الشيخ جمال الدين الألفية بحماه عندنا برسم اشتغالي فيها، وكنت شاباً وخدمته، ولقد رأيت بركة خدمتي له".

وانظر: نفع الطيب 43/2 وطبقات القراء 181/2 ومقدمة تحقيق شرح الكافية الشافية 45/1-46.

(2) انظر: المدرسة النحوية في مصر والشام 177 وشرح ابن عقيل 6/1 والمدرسة النحوية في مصر والشام 177.

(3) كشف الظنون 101/1 وتاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان 147/3.

(4) انظر: أبواب الألفية وفصولها، لابن مالك.

(5) حاشية ابن حمدون على المكودي 161/1 وحاشية يس على الألفية 222/1 وحاشية الصبان على الأشموني

الأصل العربي في الأستانة سنة 1887، وطبعت الألفية نفسها مراراً وحدها ومع شروحها في معظم مكاتب أوروبا⁽¹⁾.

أما عن منهجه في الألفية: فإن من يستقري كتب ابن مالك - ولاسيما أليفته- استقراءً يهدف إلى استخلاص منهجه، لاريب أنه سيقف على كثير من السمات التي اتصفت بها الألفية، فمن أبرز تلك السمات ميل ابن مالك إلى الابتكار، ونجد ذلك في استعماله لكلا المصطلحين (الباب والفصول) جاعلاً الباب لرؤوس المسائل، و"الفصل" لما يندرج تحت تلك المسائل ويتفرع عنها، وكذلك نجده ينهج في ترتيب أبوابه منهجاً تعليمياً يعتمد على المناسبة والارتباط، كما نجده يسلك منهج النظم في ضبط العلوم وحفظها ونقلها؛ إدراكاً منه لما للنظم من ميزة على النثر، واستطاع أن يسخر قوالب الشعر لخدمة القضايا العلمية، فكان ذلك دعماً لما يسمى بالشعر التعليمي.⁽²⁾

شروح الألفية:

لقد وفق ابن مالك في تصنيفه للألفية توفيقاً أدهش العقول وأبسها حلل الرضا والقبول، فعكف العلماء عليها، دراسةً وتديراً وحفظاً وشرحاً وتعليقاً، حتى رأيت مصنفاتهم حولها على الخمسين، ما بين شرح لها، وإعراب لأبياتها أو حواشٍ على شروحها، ومن تلك الشروح:

1) شرح ابن مالك صاحب الألفية، قال الذهبي في كتابه تاريخ الإسلام في ترجمة ابن مالك (وله الخلاصة وشرحها والله وأعلم).⁽³⁾

2) شرح الألفية لولده بدر الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي (ت 686هـ) وسماها (الدرة المضيئة)، وهو شرح منقح وهو المعروف بشرح ابن المصنف،⁽⁴⁾ خطأً والده في بعض المواضع، وأورد الشواهد من الآيات القرآنية، وفرغ من تأليفه في محرم سنة ست وسبعين وستمائة.⁽⁵⁾

وعلى هذا الشرح حواشي عديدة منها:

أ- حاشية للشيخ عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة الكناني (ت 819هـ).

(1) تاريخ آداب اللغة العربية، لجرحي زيدان 147/3-148.

(2) شذرات الذهب 302/4 ومقدمة تحقيق إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك 16/1.

(3) كشف الظنون 151/1 ومقدمة تحقيق توضيح المقاصد والمسالك للمراي 48/1.

(4) قال الصفدي عن شرح بدر الدين: "لم تشرح الخلاصة بأحسن لا أسد، ولا أجزل منه على كثرة شروحها منه انظر: المدرسة النحوية في مصر والشام 176.

(5) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 278/5 وكشف الظنون 151/1.

ب- حاشية للقاضي زكريا بن محمد الأنصاري (ت 928هـ)، سماها (الدرر السنية)، علقها سنة خمس وتسعين وثمانمائة.

ج- حاشية للشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (ت 994 هـ).⁽¹⁾

د- حاشية للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855 هـ).

ه- حاشية للقاضي تقي الدين بن عبد القادر التميمي (ت 1005 هـ)، جمع منها أقوال الشراح، وحاكم فيما بينهم.

و- التعليق على الشرح: علق الشيخ جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي (ت 911 هـ)، وصل فيها إلى أثناء الإضافة، وسماها (المشرف على ابن المصنف).⁽²⁾

3) شرح العلامة بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري، المعروف بابن أم قاسم النحوي (ت 749 هـ)، وسماها (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك).⁽³⁾ وعلى هذا الشرح تقييدات:⁽⁴⁾

أ- لمحمد بن أحمد بن غازي المكناسي (ت 918 هـ).

ب- شرح الشواهد، لأبي زيد عبد الرحمن بن إدريس المنجرات (ت 1179 هـ).

4) شرح العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (ت 762 هـ)، وسماه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)⁽⁵⁾، وعليه الشروح والتعليقات التالية:⁽⁶⁾

أ- لحفيده شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن هشام (ت 835 هـ).

ب- "التصريح بمضمون التوضيح" لخالد بن عبد الله الأزهري (ت 905 هـ).

ج- شرح للشواهد، لمحمد بن عبد القادر الفاسي (ت 1091 هـ).

د- لأبي القاسم علي بن علي بن إدريس قسارة الحميري (ت 1259 هـ).

ه- منار السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز حسن.

و- تهذيب أوضح المسالك لمحمد سالم علي، وأحمد مصطفى المراغي.

ز- لمحمد الطيب بن عبد المجيد الكراني (ت 1227 هـ).

ح- لأبي بكر بن إسماعيل الشنواني (ت 1019 هـ).

(1) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 278/5 وكشف الظنون 151/11-152.

(2) كشف الظنون 52/1.

(3) كشف الظنون 52/1 وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 279/5.

(4) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 279/5.

(5) دروس في شروح الألفية للراجحي 7-8 وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 279/5 وكشف الظنون 154/1.

(6) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 279/5-281.

ط- كشف الخفاء والغطاء، للطالب بن حمدون بن الحاج السلمي (ت 1274 هـ)، ومن الحواشي عليه: (1)

1. حاشية عز الدين محمد بن شرف الدين أبي بكر بن جماعة (ت 819 هـ).
2. حاشية بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855 هـ).
3. حاشية سيف الدين محمد بن محمد البكتري (ت 870 هـ).
4. وحاشية محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم السوري المالكي (ت 880 هـ)، وسماه (رفع الستور والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك).
5. حاشية برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركر (ت 958 هـ).
6. حاشية الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ).
7. حاشية العلامة ناصر الدين أبي عبد الله محمد اللقاني المالكي (ت 958 هـ).
- 5) حاشية العلامة أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوي (ت 745 هـ)، فقد شرح نصف الألفية في مجلدين وسماه " منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" (2)، وذكر أن غرضه من مقاصد ثلاثة : تبين ما أطلقه وتبينه على الخلاف الواقع في الأحكام وحل المشاكل. (3)
- 6) شرح الشيخ زين الدين عمر بن المظفر الوردني بن عمر بن أبي الفواس ابن علي الشافعي، المشهور بابن الوردني (ت 749 هـ) وسماه " تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة". (4)
- 7) شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأنباري الشافعي (ت 802 هـ)، فرغ من تأليفه في السابع عشر من شهر شوال سنة 765 هـ بالجامع الأقصى من القدس الشريف، وهي المسماة " بالدرة المضيئة"، وأول ما فيها من أواخر باب المعرب والمبني، وأخرى تنتهي بأفعل التفضيل. (5)
- 8) شرح قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي (ت 769 هـ)، وهي من أكثر الشروح شهرةً وتداولاً بين الدارسين؛ لأن صاحبه قدّمه في لغة قريبة، وفي عرض قريب أيضاً، فلم يتطرق إلى الاختلافات النحوية الكثيرة. (6)

(1) كشف الظنون 154/1-155.

(2) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 281/5 وكشف الظنون 153/1.

(3) كشف الظنون 153/1 والمدرسة النحوية في مصر والشام 176.

(4) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 281/5 وكشف الظنون 153/1

(5) كشف الظنون 153/1 وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 281/5

(6) دروس في شروح الألفية، للراجحي 100 والمدرسة النحوية في مصر والشام 176 وتاريخ آداب اللغة

العربية، لرجحي 147/3.

وعلى هذا الشرح ما يلي من الحواشي والشروح: (1)

- أ - شرح للأبيات ، لمحمد بن أحمد بن محمد غازي العثماني المكناسي (ت 919هـ).
ب- حاشية للعلامة أبي الفتح أحمد بن عمر المعروف بالأسقاطي الحنفي (ت 1169هـ).
ج- حاشية للشيخ عطية بن عطية البرهاني الشافعي، الشهير بالأجهوري (ت 119 هـ).
د- حاشية للعلامة بين محمد بن أحمد البديري الدمياطي الشافعي المشهور بابن الميت الدمياطي.
هـ - حاشية للشيخ محمد الخصري الدمياطي الشافعي (ت 1288هـ).
و- حاشية لأحمد بن أحمد السجاعي (ت 1197 هـ).
ز- حاشية لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، سماها " السيف الصقيل على شرح ابن عقيل ". (2)

9) شرح الشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري الأندلسي المرسيني المالكي الضرير النحوي (ت 780هـ)، وهو شرح مفيد نافع للمبتدئ لاغتائه بإعراب الأبيات وتفكيكها وحل عبارتها. (3)

- 10) شرح أبي أمامة محمد بن علي الدكاكي (ت 763هـ) .
11) شرح العلامة محمد بن أحمد الأسنوي (ت 763). (4)
12) شرح الألفية للعلامة شمس الدين بن محمد بن محمد بن الجزري (ت 711هـ)، وسماها " كاشف الخصاصة عن أفاظ الخلاصة ". (5)

13) شرح نور الدين علي بن عيسى (929 هـ)، المعروف بالأشموني وهو من كبار النحاة المتأخرين، وقد شرح الأشموني ألفية ابن مالك في كتاب سماه " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ". (6)

ومن الحواشي عليه: (7)

- أ - حاشية العلامة أبو العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي المصري الأزهري (ت 994 هـ).

(1) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 282/5-283.

(2) كشف الظنون 152/1.

(3) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 281/5 وكشف الظنون 152/1 ومقدمة تحقيق توضيح المقاصد للمراي 53/1.

(4) كشف الظنون 153/1.

(5) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 289/5 وكشف الظنون 152/1.

(6) دروس في شروح الألفية 173 وكشف الظنون 153/1.

(7) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 285/5-286.

- ب- حاشية للعلامة أحمد بن عمر الحنفي المشهور بالأسقاطي (ت 1169هـ) ، وسمهاها "تنوير الحالک علی منهج السالک إلى ألفية ابن مالک".
- ج- حاشية شمس الدين أحمد بن سالم بن أحمد المعروف بالحنفي الشافعي (ت 1190هـ).
- د- حاشية الصبان- وهو محمد بن علی المعروف بالصبان الشافعي الحنفي (1206هـ).
- ه- حاشية لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عليش (ت 1299هـ)، وسمهاها (هداية السالک).
- 14) شرح العلامة أبي زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي الفاسي (800 هـ)، كبيراً وصغيراً، وشرحه الصغير وصل الديار المصرية، وهو شرح لطيف نافع استوفى فيه الشرح والإعراب.
- وعليه حاشية: للشيخ عبد القادر بن القاسم بن أحمد الأنصاري العبادي (ت 880هـ)، وحاشية للعلامة الملوي⁽¹⁾.
- 15) شرح العلامة تقي الدين أحمد بن محمد الشمني (ت 872هـ)، وهو شرح بديع مهذب المقاصد⁽²⁾.
- 16) شرح الألفية للشيخ محمد أبي الفتح أبي الفضل الحنبلي النحوي (ت 709 هـ)⁽³⁾.
- 17) شرح لعبد الله بن علي الدمليجي.
- 18) شرح للجزولي.
- 19) شرح للعلامة الشيخ عبد الرحمن حسين الإدكاوي، من علماء القرن الثالث عشر على الألفية لابن مالک، وسمهاها "الكواكب السنية"⁽⁴⁾.
- 20) شرح العلامة زين الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر الشهير بابن العيني الحنفي (ت 893هـ)، - شرحها مزجاً- وهو شرح مختصر جداً⁽⁵⁾.
- 21) شرح الشيخ برهان الدين بن محمد بن قيم الجوزية (ت 765 هـ)، وسمهاها "إرشاد السالک"⁽⁶⁾.
- 22) شرح الشيخ جلال الدين بن أبي بكر، المعروف بالسيوطي (ت 911هـ)، وسمهاها (البهجة المرضية)، وعلى هذا الشرح الحواشي والتعليقات التالية:

(1) كشف الظنون 152/1.

(2) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 284/5 وكشف الظنون 152/1.

(3) كشف الظنون 152/1.

(4) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 288/5.

(5) كشف الظنون 153/1 وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 289/5.

(6) كشف الظنون 153/1.

- أ- لمحمد صالح الإحصائي، ألفه سنة (1073 هـ).
- ب- لرفيع الدين بن محمد رفيع الجيلاني.
- ج- لياسين بن زين الدين عليم الحمصي العليمي (ت 1061 هـ).
- د- لأحمد بابا.
- هـ- لميرزا أحمد طالب، ألفه سنة (1223 هـ).⁽¹⁾
- (23) شرح الألفية للشيخ جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت 762 هـ).
- (24) شرح القاضي برهان الدين بن عبد الله الحكري المصري (ت 780 هـ).
- (25) شرح الشيخ عماد الدين محمد بن الحسين الأسنوي (ت 777 هـ).
- (26) شرح الشيخ محمد شمس الدين بن عبد الرحمن بن الصائغ الزمردني (ت 777 هـ).⁽²⁾
- (27) ومنها (الأزهار الزينية لشرح متن الألفية) للسيد أحمد بن السيد زيني دحلان (ت 1304 هـ).
- (28) (أوضح المسالك)، لعبد الرحيم بن عبد الكريم الصفيوري، ألفه سنة (1248 هـ).
- (29) (إرشاد السالك)، لعبد المجيد الشرنوبي الأزهري، ألفه سنة (1319 هـ).
- (30) (إرشاد السالك إلى فهم ألفية ابن مالك)، لمحمد بن مسعود الترمباضي العثماني، ألفه سنة (1315 هـ).
- (31) شرح لمهدي بن مصطفى النقرشي اللاهوتي، ألفه سنة (1309 هـ).
- (32) شرح خطبة ألفية ابن مالك لمحمد الكردودي.
- (33) شرح للخطبة، لعلي بن محمد بن حمدون النباني (ت 1140 هـ).
- (34) شرح للشاطبي (ت 590 هـ)، وهو أحد القراء.
- (35) شرح ألفية ابن مالك لأكمل الدين البابرني، (ت 865 هـ).
- (36) (زينة السالك)، لمحسن بن محمد طاهر القزويني.⁽³⁾
- (37) شرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي الشهير بابن الملقن (ت 804 هـ).
- (38) شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني الصغير (ت 842 هـ).
- (39) شرح الشيخ شمس الدين بن زين الدين (ت 845 هـ)، شرحها نظماً.
- (40) شرح الشيخ برهان الدين ابراهيم بن محمد القباقبي الحلبي (ت 850 هـ).
- (41) شرح الشيخ محمد بن محمد الأندلسي الشهير بالراعي النحوي (ت 853 هـ).⁽⁴⁾

(1) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 287/5-288.

(2) كشف الظنون 153/1.

(3) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 290/5.

(4) كشف الظنون 153/1.

- (42) (فتح الرب المالك شرح ألفية ابن مالك) وهو شرح لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم المغزي الشافعي (ت 918هـ).⁽¹⁾
- (43) شرح لبدر الدين محمد بن محمد بن الرضي الغزي (ت 935هـ)، وله ثلاث شروح منثور ومنظومان.⁽²⁾
- (44) (تسهيل النبي في تعليل البناء)، وهو شرح للأبيات 15-17، لعبيد الله بن محمد بن عبد الله الزركشي.
- (45) شرح لابن جراد، من علماء القرن الثامن الهجري.
- (46) شرح الإمام الفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي المعروف بالشاطبي (ت 790هـ).
- (47) شرح لشمس الدين محمد الفارضي.
- (48) شرح لمحمد بن محمد الغزي (ت 1061هـ).
- (49) تعليقة على ألفاظ الألفية ، لابن رسلان.
- (50) (اللوامع الشمسية في إعراب الخلاصة الألفية)، لمحمد بن علي الحلبي الصالحي.
- (51) شرح الشيخ العلامة المختار بن بون (ت 1300 هـ)، وهي تقييدات كالشرح على ألفية بن مالك.
- (52) المختصر المفيد، لمحمود محفوظ الدمشقي.
- (53) شرح خاتمة الألفية ، لمحمد بن عبد الحي الشربيني.
- (54) (الكواكب الدرية)، لصالح عبد الصنوع الأبى الأزهرى.⁽³⁾
- (55) شرح الشيخ بهرام بن عبد الله الديري المالكي (ت 805هـ).
- (56) شرح الألفية - بلغة ذي الخصاصة في حل الخلاصة- لمحمد بن محمد الأسدي القدسي (ت 808هـ).
- (57) شرح الألفية للشيخ نور الدين إبراهيم بن هبة الله الأسنوي (ت 721هـ).
- (58) شرح الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد بن خطيب داريا (ت 810هـ).
- (59) شرح القاضي أحمد بن اسماعيل الشهير بابن الحسيني (ت 815 هـ).
- (60) شرح القاضي جمال الدين يوسف ابن الحسن بن الحموي (ت 809هـ).
- (61) شرح شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن اللبان المصري (ت 749هـ).
- (62) شرح لأبي زيد عبد الرحمن بن علي الكوفي (ت 800 هـ).

⁽¹⁾ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 289/5 وكشف الظنون 154/1.

⁽²⁾ كشف الظنون 153/1 وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 290/5.

⁽³⁾ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 283/5، 288، 289.

- (63) شرح لبرهان الدين إبراهيم بن الغزاري (ت 729 هـ).
- (64) شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى الكركر (ت 853 هـ).⁽¹⁾
- (65) شرح بالفارسية، لمحمد بن أغابا باني سركاني.
- (66) شرح بالفارسية، لعبد الله بن منصور قزويني.
- (67) شرح بالفارسية، لمحمد صادق بروجردي.
- (68) شرح بالفارسية، لسلطان محمد بن علي كاشاني.
- (69) تعليق لمحمد بن مسعود بن أحمد الطرندي.
- (70) (تشطير الألفية)، لعبد الجليل بن محمد أبي المواهب الحنبلي الدمشقي.⁽²⁾
- (71) (التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية)، وهو شرح لشهاب الدين أحمد بن محمد المالكي، من علماء القرن التاسع الهجري.
- (72) شرح ابن داود على الألفية، لزين الدين أبو يحيى بن داود محمد المالكي.
- (73) (الدرة السنية على شرح الألفية) للشيخ أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي (ت 925 هـ).
- (74) (فتح الخالق مالك في حل ألفاظ ألفية ابن مالك) للعلامة محمد بن أحمد الشربيني الشافعي المعروف بالخطيب (ت 977 هـ).
- (75) (المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية)، وهو شرح للشيخ أحمد بن علي المعروف بالسندوبي الشافعي من علماء القرن الحادي عشر الهجري، فرغ من تأليفه سنة 1060 هـ).
- (76) شرح الألفية للشيخ أحمد بن أحمد الإصطهناوي الشافعي الأحمدي، أتمه سنة 1407 هـ).
- (77) ومنها (غنية السالك على ألفية ابن مالك)، وهو شرح للعلامة الشيخ عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمد علي بن مكي المشهور بالسيوطي الجرجاوي، من علماء القرن الرابع عشر الهجري.⁽³⁾
- (78) شرح شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي (ت 953 هـ)، - موضوع دراستنا -.

(1) كشف الظنون 153/1-154.

(2) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 290/5-291.

(3) مقدمة تحقيق (توضيح المقاصد والمسالك) للمرادي 55/1-59.

إعراب الألفية:

وفي إعراب الألفية:

- 1- كتاب للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملي الشافعي (ت 844هـ).⁽¹⁾
- 2- كتاب للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905 هـ) وسماه " تمرين الطلاب في صناعة الإعراب".⁽²⁾

شرح شواهد شروح الألفية:

وفي شرح شواهد شروح الألفية كتابان: كتاب كبير وآخر صغير للشيخ أبي محمد محمود ابن أحمد العيني (ت 855هـ)، سمي الكبير بالمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، وقد اشتهر بالشواهد الكبرى جمعها من شروح التوضيح وشرح ابن المصنف وابن أم قاسم وابن هشام وابن عقيل، ورمز إليها بالطاء (لابن الناظم)، والقاف (لابن أم قاسم) والهاء (لابن هشام) والعين (لابن عقيل)، وعدد الأبيات المستشهدة ألف ومائتان وأربعة وتسعون، وفرغ من الشرح في شوال سنة ست وثمانمائة.⁽³⁾

وشرح للشواهد، لمحمد بن علي الخرفوشي (1059هـ).⁽⁴⁾

وقد ذكر بروكلمان - أيضاً - شرحين للشواهد على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك وهما:⁽⁵⁾

(أ) شرح للشواهد ، لعبد المنعم الجرجاوي (ت 1175 هـ).

(ب) شرح الشواهد لمحمد بن قطعة العدوي، وألفه سنة (1311هـ).

نثر الألفية:

وممن نثر الألفية الشيخ نور الدين إبراهيم بن هبة الله الأسنوي (ت 721هـ)، والشيخ

برهان الدين إبراهيم بن موسى الكركر (ت 853هـ).⁽⁶⁾

وبعد، فإن الألفية كانت الكتاب الوحيد الذي شغل العلماء لعدة قرون بالشرح والتعليق ، والإعراب، ولا ننسى أن الكثير منهم بعد نهاية القرن الثامن، أو قبل نهايته اهتموا بشروح الألفية ووضعوا عليها تعليقاتهم التي لا نستطيع حصرها، أو تسجيلها في هذا البحث، وكل ما

(1) كشف الظنون 153/1.

(2) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 287/5 وكشف الظنون 154/1.

(3) كشف الظنون 154/1.

(4) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 288/5.

(5) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 283/5.

(6) كشف الظنون 154/1.

أريد أن أقوله هنا: أن الألفية وما دار حولها من شروح وتعليقات ما زالت حية نابضة قوية متحركة لم تضعفها كثرة السنين التي مرت على تأليفها ولا أدل على ذلك من أن جامعاتنا التي أخذت على عاتقها دراسة اللغة العربية، ظفرت فيها دراسة الألفية بشروحها وتعليقاتها بنصيب وافر.

الفصل الأول

منهج ابن طولون في شرحه لألفية ابن مالك

ويشتمل على المباحث الآتية:

1. طريقته في الشرح
2. شخصيته في الشرح
3. موقفه من ابن مالك

أولاً: طريقته في الشرح

لم يسلك ابن طولون نهجاً واحداً في شرحه لألفية ابن مالك... فهو يورد البيت كله ثم يعلق عليه، وقد يورد الشطر الأول من البيت ثم يشرحه أو العكس، وكذلك قد يورد البيت كله ثم يشرحه كلمة كلمة، وقد يبدأ الباب النحوي بمقدمة من عنده، وأحياناً يذكر أكثر من بيت ثم يشرع في شرحها دون إعراب أبيات الألفية... وهكذا.

فهو مثلاً يبدأ شرح الألفية بباب (الكلام وما يتألف منه) فيقول:
الأصل: هذا باب شرح الكلام، وشرح الكلم الذي يتألف منه الكلام، وتذكير ضمير "منه" العائد إلى "ما" مراعاة للفظها، مع أنها واقعة على الكلم، وهي من أسماء الأجناس التي يجوز معها التذكير والتأنيث⁽¹⁾، ومستشهداً من القرآن قوله تعالى ﴿نَخْلٌ مِّنْغَيْرِ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾⁽³⁾، لتأكيد صحة ما يذهب إليه .

ثم يقول تعليقاً على قول ابن مالك :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُّفِيدٌ كَاسْتَقَمَ **وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ**

بأن الكلام في اصطلاح اللغويين : عبارة عن القول، وما كان مكثفاً بنفسه .

وفي اصطلاح المتكلمين: عبارة عن المعنى القائم بالنفس.

وفي اصطلاح النحويين: ما أشار إليه الناظم بقوله: "لفظ مفيد"، فاكتفى عن عزوه إلى اصطلاح النحويين بإضافته للضمير الدال على المتكلم، ومعه غيره، وهو "أنا" واللفظ هو الصوت الخارج من الفم المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً كـ "زيد"، أو تقديراً كالضمير المستتر في نحو "زيداً ضرب".

و"الإفادة" هو ما دل على معنى يحسن السكوت عليه من المتكلم على الأصح.

وقوله "كاستقم" مثال للكلام بعد تمام حده وفاقاً لابن هشام والمرادي، لا من تتميم الحد خلافاً لابن الناظم والمكودي ، فإنهما قالوا: "المفيد" شمل الفائدة التي يحسن السكوت عليها - وهي التركيبية - فائدة دلالة الاسم على مسماه كـ "زيد"، فاحتاج الناظم إلى إخراج الثاني بقوله: "كاستقم"⁽⁴⁾ .
فهنا أشار ابن طولون من خلال شرحه قول ابن مالك (كلامنا لفظ مفيد كاستقم) إلى التنبيهات التالية:

(1) شرح ابن طولون 39/1.

(2) سورة القمر 20/54.

(3) سورة الحاقة 7/69.

(4) شرح ابن طولون 39-43 .

الأول: إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات بقوله (كلامنا) إذ به يقع التفاهم .

الثاني: اللفظ في الأصل مصدر أريد به اسم المفعول أي الملفوظ به .

الثالث: الإفادة في الأصل مصدر "أفاد" بمعنى: دل دلالة مطلقة، وبين اللفظ والإفادة عموم وخصوص من وجه، فيجتمعان في مثل "زيد قائم"، وتوجد الإفادة بدون اللفظ كما في الإشارة والكتابة ونحوهما، ويوجد اللفظ بدون الإفادة كما في المفرد نحو "زيد"، والمركب الإضافي نحو "غلام زيد"، والمركب المزجي كـ"بعليكَ"، والمركب الإسنادي المسمى به كـ"بَرَقَ نَحْرُهُ".

الرابع: ذهب ابن هشام والمرادي بأن "كاستقم" مثال للكلام بعد تمام حده، وخالفهما ابن الناظم والمكودي بأنه ليس من تمام الحد ، فأجاب ابن طولون عن هذا الخلاف قائلاً: أن المفيد إذا أطلق في عرفهم إنما ينصرف إلى المفيد الفائدة التركيبية لا المفيد الدال على معنى مطلقاً⁽¹⁾.

هذا النص يبين إلى حد كبير طريقة ابن طولون في شرح الألفية فهو معني بتحليل البيت ومقابلة مصطلح الناظم لمفهوم (الكلام) مع اصطلاحها عند المتكلمين والنحويين للمفهوم نفسه ، ثم لازمته التنبيهات ... يضع فيها ما يريد التعليق عليه من مخالفة أو شرح كلمة لغوية .

ثم أخذ ابن طولون يكمل شرح عجز البيت وهو المقصود بقول ابن مالك (واسم وفعل ثم حرف الكلم)، فيقول: بأن "الكلم" هنا بمعنى: الكلمات، أي: الكلم الثلاث المؤلف منها الكلام : اسم وفعل وحرف، ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها كـ"زيد قام أبوه"، بل من نوع واحد فقط كـ"زيد جاريتة ذاهبة"⁽²⁾. وأحياناً نجده يحاول تحليل البيت إذا كان تركيبه غريباً، فهو يقول تعليقاً على قول ابن مالك :

يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ
ووصفُ أيِّ بسوى هذا يُرَدُّ

وأيُّها مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدَ صِفَةٍ
وأيُّ هذا أيُّها الذي وردُ

هذه المسألة مستثناة من التابع الذي يجوز نصبه مع بناء متبوعه على الضم ، وهي تابع "أي" نحو (يا أيها الناس)، وإنما لزم رفعه، لأنه المقصود بالنداء ، وإنما أتى بـ"أي" وصلة إلى ندائه، لتعذر مباشرة حرف النداء له، ولذلك كان وصف "أي" به لازماً، بخلاف "يا زيد الظريف"، وما حكاه الزجاج في كتاب المعاني عن بعضهم : من إجازة نصبه غلط. ولا توصف "أي" في النداء، بـ"أل" الجلية - كما تقدم - ، أو بموصول مقترن بـ "أل"، أو باسم إشارة، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان اسم الإشارة موصوفاً بما فيه الألف واللام ، ووقوعه دونه قليل⁽³⁾.

(1) شرح ابن طولون 1/39-43 .

(2) شرح ابن طولون 1/43-44 .

(3) شرح ابن طولون 2/122-124 .

فهذا النص آثرت أن أنقله - على طوله - لتبين طريقة ابن طولون في شرح بيت بدا له أن تركيبه غريب، ولمعرفة موقفه من الزجاج في كتابه المعاني بـ (جواز نصب تابع "أي" على الفتحة)، فأشار ابن طولون بأن هذا غلط وإنما يبني متبوعه على الضم مع جواز نصبه محلاً.

وهو معني بإظهار ثقافته اللغوية، يظهر هذا متى سمع له المقام دون تكلف لذلك فهو يقول تحت عنوان (التنازع في العمل) ⁽¹⁾: التنازع : هو أن يتقدم عاملان، ويتأخر عنهما معمول واحد من العاملين، وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى، والمراد بالعامل هنا: الفعل، أو ما جرى مجراه، ولا مدخل للحرف في هذا الباب .
ويقول في باب (التمييز) ⁽²⁾: يقال في الاصطلاح: تمييز ومميز، وتفسير ومفسر .

ويقول أيضاً في باب (أفعال المقاربة) ⁽³⁾: سميت كلها أفعال مقاربة تغليباً، وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء، كتسميتهم الكلام: كلمة، وفي باب (العطف) ⁽⁴⁾: العطف في اللغة له معنيان: أحدهما: لِيُ الشْيءِ، والثاني: الالتفات إليه .
وفي باب (النداء) ⁽⁵⁾: النداء فيه ثلاث لغات: أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد ؛ واشتقاقه من ندى الصوت، وهو بعده.

هكذا يشرح ابن طولون المصطلحات السابقة، ويبرز ثقافته اللغوية والبلاغية العالية، وتمكنه العلمي، حتى لتحس أنك تقرأ أحد معاجم اللغة والبلاغة لا كتاباً في النحو والصرف.

وهذه أمثلة أخرى يؤيد صحة ما نذهب إليه، فيقول تعليقا على قوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنِي عَشْرَةَ أُسْبَاطًا أُمَّمًا﴾ ⁽⁶⁾، أن المميز محذوف، تقديره: فرقة، و"أسباطاً" بدل من "اثنتي عشرة"، إذ لو كان تمييزاً، ل قيل "اثنتي عشر"، لأن واحده : سبط وهو مذكر. ⁽⁷⁾
ويقول تعليقا على قول الشاعر:

(1) شرح ابن طولون 357/1.

(2) شرح ابن طولون 424/1.

(3) شرح ابن طولون 230/1.

(4) شرح ابن طولون 73/2.

(5) شرح ابن طولون 104/2.

(6) سورة الأعراف 160/7.

(7) شرح ابن طولون 272/2.

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوْبِرِ (1)

أراد : بنات أوبر، وهو علم على نوع من الكمأة، وهو كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم ، وهي أول الكمأة .

وقيل : مثل الكمأة ، وليست كمأة(2).

ويقول في باب (الإدغام) (3) - يقال: الإدغام - بسكون الدال - مصدر أدغم، والإدغام

- بتشديدها مصدر ادغم . قيل : والإدغام - بتشديد الدال - : عبارة البصريين، وبالإسكان: عبارة الكوفيين. وهو في اللغة "الإدخال".

وفي الاصطلاح: إدخال حرف في حرف .

ويقول تعليقا على قول ابن مالك في باب (العلم) :

عَلْمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَرْنِقًا

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا

وَشَذَّ قَمٍ وَهَيْلَةً وَوَأَشَقَّ

وَقَرْنَ وَعَدْنَ وَلاحِقٍ

لما كان العلم الشخصي لا يختص بأولي العلم، بل يكون لأولي العلم وغيرهم مما يؤلف - نوع الأمثلة، فقال:

- كـ "جعفر" : وهو علم منقول عن اسم للنهر الصغير لرجل .

- و"خرنق" - بكسر الخاء والنون - : وهو علم منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعر، وهي أخت طرفة بن العبد .

- و"قرن" - بفتح القاف والراء - : وهو اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن ابن ردمان، وإليه ينسب أويس القرني رضي الله عنه، ومن قال: إنه منسوب إلى "قرن" المنازل - بسكون الراء - كالجوهري، فقد سها.

- و"عدن" - بفتح العين والدال المهملة - : علم بلدة بساحل اليمن.

- و"لاحق" : علم فرس كان لمعاوية.

- و"شذقم" - بفتح الشين والقاف، وبينهما ذال مهملة - : علم فحل من فحول الإبل كان للنعمان بن المنذر .

(1) البيت من الكامل، وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 498/1 والمقتضب 48/4 والخصائص 58/3 والمحتسب 224/2 وشرح المفصل 71/5 وشرح ابن عقيل 86/1 والإنصاف 319/1 وأبيات المغني 328/4 وشواهد الجرجاوي 27 ومجالس ثعلب 556/2 وشواهد المغني 166/1 وشرح الكافية 325/1 وشرح الجمل 139/2 والإيضاح 86/1 وشرح التسهيل 291/1 واللسان 4752/6 (وبر) وشرح التصريح 151/1 .

(2) شرح ابن طولون 169/1 .

(3) شرح ابن طولون 454/2 - 455 .

- و"هَيْلَةٌ" : علم لعنزٍ لبعض نساء العرب .
- و "واشِق" : علم لكلب⁽¹⁾.

ويقول تعليقاً على قول ابن مالك في باب (فصل في زيادة همزة الوصل) :

وَفِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِمِ سُمِعَ وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثِ تَبِعَ

أما " اسم " فأصله عند البصريين " سمو " ، فحذفت الواو ، وسكن أول الاسم ، ليجتلبوا همزة الوصل ، فتكون عوضاً من المحذوف .

وأما " است " فأصلها "سته " بالهاء ، فحذفت ، وعوض عنها بالهمزة .

وأصل " ابن " : " بنو " ففعل به ما فعل بـ " اسم " .

و"ابنم" هو "ابن" زيد عليه الميم ، و " اثنين " أصله "ثني" .

و"امرؤ" لم يحذف منه شيء ، لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف ، لأن الهمزة بصدد التغيير ، فحكموا لها بحكم المحذوف منها حرف⁽²⁾ .

ويقول أيضاً تعليقاً على قول ابن مالك في باب (المعرف بأداة التعريف):

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلٌ كَالْعَقَبَةِ

أشار إلى قسم من أقسام "أل" ، وهي التي للغلبة، وذو الغلبة: هو كل اسم اشتهر بعض ماله معناه، وهو على ضربين:

مضاف: كـ "ابن عمر" ، والمراد به: عبد الله بن عمر بن الخطاب، و "ابن الزبير" ، والمراد به: عبد الله بن الزبير .

وذو الأداة: كـ "العقبة" ، وهي في الأصل اسم لكل طريق .

- كـ "العقبة": هي في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل، ثم اختص بـ"عقبة منى" التي تضاف إليها الجمرة ، فيقال: جمرة العقبة، وقيل: عقبة أيلة⁽³⁾ .

وهو في بعض الأحيان يبدأ الباب النحوي بمقدمة من عنده، من ذلك مثلاً: باب

التوكيد⁽⁴⁾، والإخبار بالذي والألف واللام⁽⁵⁾، والإدغام⁽⁶⁾ والصفة المشبهة باسم الفاعل⁽⁷⁾، وفصل في زيادة همزة الوصل⁽⁸⁾، والوقف⁽⁹⁾ .

(1) شرح ابن طولون 117/1 - 119 .

(2) شرح ابن طولون 407/2 - 408 .

(3) شرح ابن طولون 171/1 - 172 .

(4) شرح ابن طولون 61/2 .

(5) شرح ابن طولون 255/2 .

(6) شرح ابن طولون 454/2 .

(7) شرح ابن طولون 18/2 .

(8) شرح ابن طولون 405/2 .

(9) شرح ابن طولون 367/2 .

وإعمال اسم الفاعل⁽¹⁾، والإمالة⁽²⁾، والتحذير والإغراء⁽³⁾، والاختصاص⁽⁴⁾، وغيرها.

وهذه أمثلة على ذلك من باب (المقصور والممدود):

المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة .

والممدود: هو الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة، وبدأ بالمقصور وهو قياسي، وغير

قياسي، وقد أشار إلى الأول، فقال:

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْأَخِيرِ ثُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ⁽⁵⁾

وفي باب (التصريف):

التصريف: هو العلم بأحكام بنية الكلمة ، بما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

ومتعلقة من الكلم الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف، وهو نوعان: معرفة حروف الزيادة،

ومعرفة الإبدال، وقد أشار إلى الأول، فقال:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيٌّ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرِيٍّ⁽⁶⁾

وفي باب (جمع التكسير) :

إنما سمي جمع التكسير لتغير بناء الواحد فيه، والتكسير: هو التغيير، ومقابلته جمع السالم. ثم إن

جمع التكسير على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة، وقد أشار إلى الأول، فقال:

أَفْعَلَةٌ أَفْعُلٌ ثُمَّ فِعْلَةٌ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قَلَّةٌ⁽⁷⁾

وفي باب (العدد) يقول⁽⁸⁾: هذا الباب عقد المصنف؛ لبيان حكم العدد الذي له مميز، فذكر

كيفية وكيفية إعراب مميزه، ولذلك لم يذكر فيه الواحد ولا الاثنين، وإن كانا من جملة العدد،

لأنه لا مميز لهما، ولا يذكر معهما المعدود، فلا يقال: "واحد درهم" ولا "اثنان درهم"، لأن كل

(1) شرح ابن طولون 494/1 .

(2) شرح ابن طولون 379/2 .

(3) شرح ابن طولون 151/2 .

(4) شرح ابن طولون 149/2 .

(5) شرح ابن طولون 294/2 .

(6) شرح ابن طولون 388/2 .

(7) شرح ابن طولون 306/2 .

(8) شرح ابن طولون 263/2 .

واحد من المعدودين يفيد ما أريد به من الجنسية، والدلالة على الوحدة. أوشفع الواحد بمثله ، فذكر العدد معهما تكرر، بخلاف: "ثلاثة دراهم" ...
وقد ذكر أربع مرات (أربعة أبيات) من الألفية جملة واحدة ثم شرحها، وذلك في باب (المعرب والمبني) وهي :

سَالِمٌ جَمَعَ عَامِرٌ وَمُذْنِبٌ	وَأَرْفَعُ بَوَاوِي وَبِيَا أَجْرُ وَأَنْصِبُ
وَبَابُهُ أَحَقُّ وَالْأَهْلُونَ	وَشِبْهُ دَيْنٌ وَبِهِ عَشْرُونَ
وَأَرْضُونَ شَذٌّ وَالسُّنُونَ	أُولُو وَعَالَمُونَ عَلِيُونَ
ذَا الْبَابُ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ	وَبَابُهُ وَمِثْلٌ حِينَ قَدْ يَرُدُّ

أشار بهذا إلى باب جمع المذكر السالم، و ما ألحق به، وأن حكم هذا الباب أن يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء... ولما كان على نوعين:
أحدهما: اسم، ويشترط في مفرده أن يكون علماً لعاقل مذكر خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب.

والآخر: وصف، ويشترط في مفرده أن يكون مذكراً، عاقلاً، خالياً من تاء التأنيث، لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء، وأتى بمثالين: الأول للأول، وهو "عامر" والثاني للثاني، وهو "مذنب".

ثم يبدأ في الشرح كلمة كلمة ، فيقول : وقوله "وشبه دين" يعني ...، وقوله "وبه عشرون" .. ، و"الأهلون" ...، و"أولو" ...، و"عالمون" ... ، و"عليون" ... ، و"أرضون" ...، وقوله "شذ" ... ، و" السنون وبابه" يعني ، وقوله "ومثل حين قد يرد" يعني ...، وقوله "وهو عند قوم يطرد" يعني ... (1).

وفي باب (التصغير) وهي :

وَأَلْفُ التَّائِيثِ حَيْثُ مَدًّا	وَتَاوُهُ مُفَصِّلِينَ عُدًّا
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ	وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
وَهَكَذَا زِيَادَاتَا فَعَلَاتَا	مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَزَعَفَرَاتَا
وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى	تَنْثِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحِ جَلَا

يعني لا يعتد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية، بل جعل بناء التصغير معتبراً في صدرها وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى، غير داخلة في حكم البنية. الأول : ألف التأنيث الممدودة ... ويبدأ في الشرح كلمة كلمة، فيقول :.... وهو المنبه عليه بقوله "وتأوه"، وهو

(1) شرح ابن طولون 73/1 وما بعدها .

المنبه عليه بقوله "كذا المزيد آخرًا للنسب"، و... وهو المنبه عليه بقوله "وعجز المضاف"، و... وهو المنبه عليه بقوله "والمركب"، واحترز بقوله "من بعد أربع" ،...، و... وهو المنبه عليه بقوله "وقدر انفصال ... البيت"⁽¹⁾.

وأيضاً في باب (المبتدأ والخبر) وهي:

وَنَحْوَ عِنْدِي دِرْهَمٍ وَلِي وَطَرٌ	مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ	مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبِرُ
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ	كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا
وَخَبَرِ الْمَحْصُورِ قَدَّمَ أَبَدًا	كَمَا لَنَا إِلَّا إِتِّبَاعُ أَحْمَدَا

يعني ما يجب تقديم الخبر - ويبدأ في الشرح واحدة واحدة - وذلك في أربعة مواضع:
الأول: أن يكون ظرفاً أو مجروراً، مع كون المبتدأ نكرة ، وهو المشار إليه بقوله:

ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر

الثاني: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ، وهو المشار إليه بقوله :

كذا إذا عاد عليه مضمراً حما به عنه مبيناً يخبر

الثالث: أن يكون الخبر من ذوات الصدور، وهو المشار إليه بقوله:

كذا إذا يستوجب التصديراً كأين من علمته نصيراً

الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً بـ"إلا" أو بـ"إنما"، وهو المشار إليه بقوله (وخبر المحصور قدم أبداً)، ومثل ذلك بقوله (ما لنا إلا إتباع أحمداء)، فالنا خبر واجب التقديم ، لأن المبتدأ "إتباع محمد" محصور بـ"إلا"⁽²⁾.

وأخيراً في باب (نونا التوكيد) وهي :

وَالْمُضْمَرِ احْدَفْنَهُ إِلَّا الْأَفْ	وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ
فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ الْيَاءِ	وَالْوَاوِ يَاءً كَاسْعَيْنِ سَعِيًّا
وَاحْدِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي	وَإِذَا شَكَلَ مُجَانِسٌ قَفِيًّا
نَحْوِ اخْشَيْنَ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا	قَوْمِ اخْشَوْنَ وَاضْمُمُ وَقِسْ مُسَوِّيًّا

(1) شرح ابن طولون 339/2 - 341 .

(2) شرح ابن طولون 194-195 .

أي: إذا كان آخر الفعل المؤكد ضمير ذو لين حذفته إن كان غير ألف، فيشمل ذلك الواو، نحو "هم يضربين"، والياء، نحو "أنت تضربين"، أصلهما "يضربون، وتضربين" فحذفت الواو والياء؛ لالتقائهما ساكنين ... فيكمل شرحها دون تحديد بيت أو كلمة⁽¹⁾.

وقد ذكر ثلاثين مرة ثلاثة أبيات من الألفية جملة واحدة، ومثل هذا في باب (إن وأخواتها) وهي:

فاكسر في الابتدا وفي بدء صلّه
وحيث إن ليمين مكمله
أو حكيت بالقول أو حلت محلّ
حال كزرتّه وإنّي ذو أملّ
وكسروا من بعد فعل علقا
باللام كأعلم إنه لذو تقى

أشار بهذه الأبيات إلى الأماكن التي يجب فيها كسر "إن"، وهي ستة: ثم يبدأ بالشرح كلمة كلمة فيقول:

الأول: أن تقع في الابتداء حقيقة، وهو المشار إليه بقوله "فاكسر في الابتداء.

الثاني: أن تقع في بدء الصلة، وهو المشار إليه بقوله "وفي بدء الصلة".

الثالث: أن تقع جوابا للقسم، وهو المشار إليه بقوله "وحيث إن ليمين مكمله".

الرابع: أن تحكى بالقول، وهو المشار إليه بقوله "أو حكيت بالقول.

الخامس: أن تحل محل حال، وهو المشار إليه بقوله "أو حلت محل حال"، وقد تكون بعد واو الحال، وقد مثله بقوله "كزرتّه وإنّي ذو أملّ".

السادس: أن يقتزن خبرها بلام الابتداء، وهو المشار إليه بقوله "وكسروا من بعد فعل علقا"، ثم مثل ذلك بقوله "كأعلم إنه لذو تقى"⁽²⁾.

وفي باب (البدل) وهي :

مطابقاً أو ما يشتمل
عليه يلغى أو كمعطوف ببل
وذا للإضراب اعزّ إن قصداً صحب
ودون قصد غلط به سلب
كزره خالداً وقبله اليدا
واعرفه حقه وخذ نبلاً مدا

أي: قسم البدل إلى خمسة أقسام: ويبدأ بالشرح كلمة كلمة- فيقول :

الأول: بدل المطابقة، وهو المسمى: بدل الكل من الكل، وبدل الشيء من الشيء ... ومثله "زره خالداً"

الثاني: بدل البعض من كل، وهو ما كان البدل فيه جزءاً من المبدل منه قل أو كثر، ومثله "قبله اليدا" ...

الثالث: بدل الاشتمال، وهو أن يبدل شيء من شيء مشتمل عليه، بطريق الإجمال، ومثله "اعرفه حقه" ...

(1) شرح ابن طولون 170/2 - 171.

(2) شرح ابن طولون 247/1 - 248.

الرابع: البديل المباين لما قبله، وهو مراده بقوله "أو كمعطوف ببل"، وهو منقسم إلى قسمين: أحدهما: بدل الإضراب، وهو ما كان كل منهما مقصوداً للمتكلم ... الثاني: بدل الغلط، وهو ما لم يكن الأول فيه مقصوداً للمتكلم ... ومثله "وخذ نبلاً مدى"⁽¹⁾... وأيضاً في باب ("لا" التي لنفي الجنس) وهي :

وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ أَذْكَرُ رَافِعَهُ فَاتَّصِبُ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَهُ
حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْعَلَا وَوَكَّبَ الْمُقَرَّدَ فَاتِحاً كَلَا
وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْلاً لَا تَنْصِيبَا مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّباً

يعني: أنها تنصب المضاف والمشبه بالمضاف، فهما معربان أنفاً، والمراد بالمشبه بالمضاف: ما اتصل به شيء من تمام معناه، وإنما سمي مشبهاً بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف، وقوله "وبعد ذلك الخبر" أن الخبر رافعاً ولا يجوز تقديمه على الاسم... ويبدأ بالشرح واحدة واحدة⁽²⁾.

وكذلك في باب (الأخبار بالذي والألف واللام) وهي:

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبِرَ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرَّ
وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صِلَةٌ عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ
نَحْوِ الَّذِي ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ فَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرُ الْمَأْخَذَا

هذا بيان صفة الإخبار، فما قيل لك أخبر عنه بـ"الذي" جعلته خبراً مؤخراً عن الموصول الذي استقر في أول الكلام، وما سوى المخبر به والمخبر عنه هو الذي حصلت التكملة به لمجيئه خبراً ... فيكمل شرحها دون تحديد كلمة أو بيت⁽³⁾.

وكذلك ذكر ثلاث مرات (ثلاثة أبيات) جملة واحدة في باب (المبتدأ والخبر)⁽⁴⁾، ومرتين في كل من باب (عوامل الجزم)⁽⁵⁾، و(المعرب والمبني)⁽⁶⁾، و(نون التوكيد)⁽⁷⁾، و(ظن وأخواتها)⁽⁸⁾، و(التأنيث)⁽⁹⁾، وغيرها.

(1) شرح ابن طولون 100/2 - 101 .

(2) شرح ابن طولون 271/1 وما بعدها .

(3) شرح ابن طولون 255/2 وما بعدها .

(4) انظر: باب (المبتدأ والخبر) في "الجزء الأول" 188 ، 197، 192 .

(5) انظر: باب (عوامل الجزم) في "الجزء الثاني" 231، 243 .

(6) باب (المعرب والمبني) 88/1 - 89 .

(7) باب (نون التوكيد) 172-165/2 .

(8) باب (ظن وأخواتها) 281، 300/1 .

(9) باب (التأنيث) 289/2 ، 292 .

كما ذكرها مرة واحدة في كل من باب (كان وأخواتها) ⁽¹⁾، و(أفعل التفضيل) ⁽²⁾،
و(المفعول فيه) ⁽³⁾، وغيرها.

وقد ذكر ثمانية وثلاثين ومائة مرة (ببيتين من الألفية) جملة واحدة، ومثال على ذلك في
باب (المعرب والمبني) وهي:

بِالْأَلْفِ ارْفَعِ الْمُثْنَى وَكَلَا
كَلْنَا كَذَلِكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ
إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِيلاً
كَابْتَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

أشار بهذا إلى باب المثني وما ألحق به، وهو "كلا وكلتا"، "اثنان واثنتان". والمثنى: هو
ما وضع لاثنتين، وأغنى عن متعاطفين، ويبدأ بالشرح كلمة كلمة فيقول: بقوله "بالألف ارفع
المثنى" يعني ... ، وقوله "كلا" يعني...، وأشار بقوله "ردا بمضمر أضافا"...، وقوله "كلتا"
أي...، وقوله "اثنان واثنتان"... ⁽⁴⁾.

وفي باب (التوكيد) وهي:

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلُ
عَيْنُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكْدُوا بِمَا
بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُفْصَلِ
سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزِمَا

إذا أكد ضمير الرفع المتصل أو المستكين بـ"النفس أو العين" أكد قبل ذلك بضمير رفع
منفصل مطابق له...، ويؤكد أيضا بما سوى "النفس، والعين من" كل، وكلا، وكلتا و"أجمع"،
فلا يلتزم بتقديم الضمير المرفوع المنفصل... فيكمل شرحه دون تحديد بيت أو معنى كلمة ⁽⁵⁾.
وأيضاً في باب (العلم) وهو:

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَرْجٍ رُكْبًا
وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ
ذَا إِنْ بَغَيْرِ وَبِهِ تَمَّ أَعْرَابًا
كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةَ

يعني: أن العلم ينقسم إلى مفرد، ومركب، وهو ثلاثة أنواع: مركب إسنادي...،
ومركب مزجي...، ومركب إضافي...، ويبدأ في شرح البيت الثاني بقوله "وشاع في
الأعلام"... ⁽⁶⁾.

(1) شرح ابن طولون 204/1 .

(2) شرح ابن طولون 47/2 .

(3) شرح ابن طولون 382/1

(4) شرح ابن طولون 70/1 وما بعدها .

(5) شرح ابن طولون 68/2 - 69 .

(6) شرح ابن طولون 126/1 - 127.

وكذلك في باب (أسماء الأفعال والأصوات) وهي:

وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ
كَذَا رُوِيَ بَلْهَ نَاصِيْنِ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

يعني: اسم الفعل ينقسم إلى منقول إليه بعد الاستعمال في غيره، ثم النقل: (ما من جار ومجرور ...، وإما من ظرف...، وإما من مصدر استعمل فعله، فيكمل شرحه دون تحديد البيت أو معنى كلمة⁽¹⁾).

وكذلك ذكر ثمان مرات (بيتين) جملة واحدة في باب (المضاف إلى ياء المتكلم)⁽²⁾، وخمس مرات في كل من باب (إعراب الفعل)⁽³⁾، وعطف النسق⁽⁴⁾، وأربع مرات في كل باب (إن وأخواتها)⁽⁵⁾، واشتغال العامل عن المعمول⁽⁶⁾، وثلاث مرات في كل من باب (التعجب)⁽⁷⁾، والفاعل⁽⁸⁾، والعطف⁽⁹⁾، والتصغير⁽¹⁰⁾. وذكره مرتين في كل من باب (أفعل التفضيل)⁽¹¹⁾، والاستثناء⁽¹²⁾، والترخيم⁽¹³⁾، وغيرها .

ونجده في مرات عديدة لا يورد البيت كاملاً، وخاصة إذا كانت بيتان في جملة واحدة، أو بيت وحده ، انظر مثلاً إلى شرحه لقول ابن مالك:

...
...
...
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلِ مُكْمَلِ

(1) شرح ابن طولون 161/2 – 162 .

(2) شرح ابن طولون 458/1، 461، 464، 476، 478، 479، 485، 486.

(3) شرح ابن طولون 203 /2، 209، 211، 214، 220.

(4) شرح ابن طولون 84/2 ، 91-92، 92، 94، 95.

(5) شرح ابن طولون 248/1، 255، 257، 259.

(6) شرح ابن طولون 341/1، 343، 344.

(7) شرح ابن طولون 28/2، 31، 32.

(8) شرح ابن طولون 314/1، 317، 321.

(9) شرح ابن طولون 73/2، 74، 75.

(10) شرح ابن طولون 335/2، 337، 346 .

(11) شرح ابن طولون 49 /2، 50.

(12) شرح ابن طولون 391/1، 395.

(13) شرح ابن طولون 143/2، 146 .

في الشطر الثاني من البيت (العجز) أو (الضرب) وهو آخر العجز، فمن الأول شرحه لقول ابن مالك:

... .. والأصل في المَبْيِّ أن يُسَكَّنَا

أي: أصل كل مبني - اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً - أن يبني على السكون، و لا ينتقل عنه إلى الحركة إلا لموجب، كالتقاء الساكنين في نحو "أمس"، وكون الكلمة على حرف واحد كتاء "قمت"، وكونها عرضة للابتداء بها كـ"لام" الابتداء، وكونها لها أصل في التمكن كـ"أول"، ولشبهها بالمعرب كـ"ضرب". وإنما كان الأصل في البناء السكون، لخفته ولأجلها دخل في الكلم الثلاث، الحرف كـ"هل"، والفعل كـ"قم"، والاسم كـ"كم"⁽¹⁾.

وشرحه لقول ابن مالك :

... .. وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

يعني: أن "فعالاً" قليل فيما عينه ياء من "فَعْلَةٌ"، ومنه: "ضَيْفٌ وَضِيَّافٌ"⁽²⁾.

وأيضاً شرحه لقول ابن مالك :

... .. كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً عَزُلُ

يعني: أن ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها، فتقول في "معدت": "معدتي"⁽³⁾.

وشرحه لقول ابن مالك :

... .. وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ

يعني: أن اللام تطرد زيادتها مع اسم الإشارة، نحو "ذلك، وتلك، وأولئك، وهنالك"⁽⁴⁾.

وكذلك شرحه ليقول ابن مالك :

... .. فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ

أي: أن علامة الفعل المضارع: أن يصلح لأن يلي "لم" بأن يقع بعدها، نحو "لم يشم"⁽⁵⁾. وغيرها كثير.

وقد يحذف (الصدر) ويذكر (العرض) في الشطر الأول من البيت، ومن ذلك:

شرحه لقول ابن مالك :

(1) شرح ابن طولون 62/1 .

(2) شرح ابن طولون 317/2 .

(3) شرح ابن طولون 352/2 .

(4) شرح ابن طولون 403/2 .

(5) شرح ابن طولون 55/1 .

... .. وَقَعْلُ ... وَقَعْلُ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفَعْلُ

يعني: أن الاسم الثلاثي المكسور العين ، يجب فتح عينه، سواء كان مفتوح الفاء، كـ"تَمَر" أو كسورها كـ "إِبِل"، أو مضمومها كـ "دُنْل"، فنقول : نَمْرِي، وإِبْلِي، ودوسلِي، كراهة اجتماع الكسرة مع الياء⁽¹⁾ وشرحه لقول ابن مالك:

... .. وَأَخْصَصَ أَوْلَا ... وَأَخْصَصَ أَوْلَا أَوْ أَعْطَاهُ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

يعني: أن الإضافة المحضة تفيد تخصيص الأول إذا أضيف إلى نكرة، نحو "غلام رجل"، أو تعريفه إن أضيف إلى معرفة، نحو "غلامُ زيدٍ"⁽²⁾.

وأيضاً شرحه لقول ابن مالك :

... .. وَيَبْدَلُ ... مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يَسْهَلُ

يعني: أن همزة "أل" إذا دخل عليها همزة الاستفهام ، جاز في همزة "أل" وجهان : إبدالها ألفاً من جنس حركة الهمزة التي قبلها ، وتسهيلها بين الألف والهمزة⁽³⁾. وغيرها كثير . ومن الثاني: الحذف في الشطر الثاني من البيت (العجز) و(الضرب) وهو آخره ، كشرحه لقول ابن مالك :

... .. وَكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلًا ...

أي: من أمثلة جمع الكثرة "فُعَلَاءُ" - مضموم الفاء، مفتوح العين -، وهو مطرد في "فَعِيل" صفة لمذكر عاقل، بمعنى: "فاعل"، وغير مضاعف، و لا معتل اللام، نحو "كريم وكرماء، وظريف وظرفاء، وبخيل وبخلاء"⁽⁴⁾.

وشرحه لقول ابن مالك :

... .. طَاتَا أَفْتَعَالٍ رُدًّا إِثْرَ مُطْبِقِ ...

يعني: أنه يجب إبدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد حروف الإطباق، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء نحو "اصطبر، واطترم، واطعن، واطهر"، أصلها "استرم، اظترم، واطتعن، واطتهر"، فاستثقل اجتماع التاء مع حرف الإطباق، لما بينهما من مقاربة المخرج، ومباينة

(1) شرح ابن طولون 355/2 .

(2) شرح ابن طولون 456/1 .

(3) شرح ابن طولون 408/2 - 409 .

(4) شرح ابن طولون 323/2 .

الوصف، لأن التاء من حروف الهمس، والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء⁽¹⁾.

وشرحه قول ابن مالك :

... .. **وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَاءِ**

يعني: أن الحروف كلها مبنية، لأنها لا تتصرف ولا يتعقب عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب ...⁽²⁾

وأيضاً شرحه لقول ابن مالك :

... .. **مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَنْثَى الَّتِي**

يعني : أن "التي" للمفرد المؤنث ، وأن "الذي" للمفرد المذكر⁽³⁾.

وكذلك شرحه لقول ابن مالك :

... .. **وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ**

يعني: إنما صحح "مِفْعَلٌ" ، وإن كان ظاهره يقتضي الاعلال، لأنه حمل على "مفعال" - بالألف - ، و"مفعال" لم يشبه الفعل لا في الوزن ولا في الزيادة⁽⁴⁾، وغيرها كثير.

وقد يذكر (العجز) أول الشطر الثاني من البيت، ويحذف (الضرب) آخر الشطر الثاني، ومن ذلك:

شرحه لقول ابن مالك:

... **إِعْلَالٌ غَيْرُ اللَّامِ** **إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سَكَّنَ كَفَّ**

يعني: أن إعلال الياء والواو إذا كانا غير لامين - مشروط بأن يتحرك ثانيهما نحو "قام، وباع، وانقاد، واختار"، فإن سَكَّنَ تاليهما - منع إعلال غير اللام مطلقاً ، وشمل العين نحو "بيان، وطويل" وغيرهما نحو "خورنق"⁽⁵⁾.

وأيضاً شرحه لقول ابن مالك :

... **رُكَّبَ مَرْجَأً** **وَأَنْسَبُ لِمَصْدَرٍ جُمْلَةً وَمَصْدَرٍ مَا**

(1) شرح ابن طولون 448/2 .

(2) شرح ابن طولون 62/1 .

(3) شرح ابن طولون 138/1 .

(4) شرح ابن طولون 442/2 .

(5) شرح ابن طولون 434/2 .

يعني بالجملة: الجملة المسمى بها، وهو تركيب الإسناد، فينسب إلى صدرها، وصدر المركب تركيب مزج، والمزج: الخلط. فمثال الجملة: "برق نحره"، فتقول في النسب إليه "بَرَقِيُّ"، ومثال المزج: "بعلبك"، فتقول في النسب إليه: "بَعْلِيُّ" (1). وكذلك شرحه لقول ابن مالك:

وياء أَقْبَبُ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا أو يَاءَ تَصْغِيرٍ ...

يعني: أن الألف يجب قلبها ياءً في موضعين: أحدهما: أن يعرض كسر ما قبلها، كـ"مصاييح" في جمع "مصباح"، فانقلبت الألف فيه ياء، لكسر ما قبلها، إذا لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتح. الثاني: أن يقع قبلها ياء التصغير، نحو "غزِيل" في تصغير "غزال"، فأبدل الألف ياء، لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة ... (2) وغيرها .

وهو أحياناً يذكر بيت ابن مالك دون تعليق أو شرح فيقول مثلاً بعد قول ابن مالك:

... وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ

ومن ذلك قولهم: "راية، وطاية، وغاية" وفهم قلة ذلك من قوله: "قد يحق" (3).

وقد يعلق على قول ابن مالك دون شرح أو تمثيل، فيقول مثلاً بعد قول ابن مالك:

... ... وَسِمٌ بِالنُّونِ فَعَلَ الأَمْرَ إِنْ أَمْرٌ فَهُمْ

أي: معنى قوله "وسم بالنون" صلاحية فعل الأمر لنون التوكيد، وإفهام الأمر هو معنى قوله "إن أمر فهم" (4).

وأحياناً نجده يبين سبب ذكر ابن مالك للبيت قبل البدء في شرحه؛ فيقول مثلاً بعد قول ابن مالك:

أَخْرَ مَقْصُورٌ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَن ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا

إنما اقتصر على تثنية ما ذكر وجمعه، بوضوح تثنية غيره وجمعه، وبدأ بتثنية المقصور فقال: إن الألف الرابعة فما فوق – تنقلب في التثنية ياء، وشمل ذلك الألف الرابعة، نحو "ملهى"، والخامسة، نحو "منتمى"، والسادسة، نحو "مستدعى"، فتقول فيهما: "ملهيان، ومنتميان، ومستدعيان" (5).

ويقول بعد قول ابن مالك في باب (كم وكأين وكذا):

مَيَّرَ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيَّرَتْ عِشْرِينَ كَمْ شَخْصًا سِمَا

(1) شرح ابن طولون 359/2 .

(2) شرح ابن طولون 421/2 – 422 .

(3) شرح ابن طولون 437/2 .

(4) شرح ابن طولون 56/1 .

(5) شرح ابن طولون 297/2 .

إنما ذكر هذا الباب بعد العدد، لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد المبهم، وبدأ منها بـ"كم"، وهي على قسمين: استفهامية، وخيرية. وقد أشار إلى الأول هنا، فذكر أنها تميز بمثل ما ميز به "عشرون"، يعني: بمفرد منصوب... (1).

وكذلك لم نجده يعرب أبيات الألفية ولو مرة واحدة خلافاً لابن عقيل، فهو يعرب أبيات الألفية كلها، والأشموني يعرب أبيات الألفية أحياناً.

هذه هي الظواهر العامة لطريقة ابن طولون في شرح الألفية، وهو في غالب الأحيان يشرح كلام ابن مالك كلمة كلمة، ولا يورد البيت كاملاً إلا قليلاً انظر مثلاً إلى شرحه لقول ابن مالك:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسْقِ
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ نَصِبٌ

قوله (والعطف إن يكن بلا ضعف) يعني: إن أمكن العطف بلا ضعف كان راجحاً على النصب على المعية، نحو "قام زيدٌ وعمرو"، الأرجح عطف "عمرو" على "زيد"، لأنه لا ضعف فيه، ويجوز النصب. وقوله (والنصب مختار لدى ضعف النسق) (يعني: أن النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف النسق، نحو "قمت وزيداً"، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف، فلو قلت "قمت أنا وزيد"، كان العطف أحق لعدم الضعف. وقوله (والنصب إن لم يجز العطف) يعني: أن نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب، وشمل صورتين: ما لا يجوز فيه العطف لمانع لفظي، والأخرى: لا يجوز العطف لمانع معنوي، وقوله (أو اعتقد إضمار عامل) أي: إذا لم يصح عطفه، ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمرة (2).

وشرحه لقول ابن مالك:

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعَا

يعني كلمة "التي" لها جمعان: "اللاتي"، واللاتي" بإثبات الياء فيهما، وقد تحذف يأؤهما اكتفاءً بالكسرة، فيقال: "اللات، واللاء". وقوله "كالذين نزرا" يعني: أن "اللاتي" الذي هو جمع "التي" قد يطلق على "الذين" فيكون جمعاً "الذي" على وجه الندور والقلة (3).

(1) شرح ابن طولون 278/2.

(2) شرح ابن طولون 388/1 وما بعدها.

(3) شرح ابن طولون 143/1 - 144.

وأيضاً شرحه لقول ابن مالك :

مَوْصُولَةٌ أَيْ وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةُ
فَمُطْلَقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا

... وَاخْصُصَ بِالْمَعْرِفَةِ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا

قوله (واخصص بالمعرفة) يعني: أن "أياً" إذا كانت موصولة تختص بإضافتها إلى المعرفة، نحو "امرر بأي الرجال هو أفضل، وأيهم هو أكرم". وقوله (وبالعكس الصفة) يعني: أن "أياً" إذا كانت صفة بعكس الموصولة، وهي أنها تختص بإضافتها إلى النكرة، نحو "مررت برجل أي رجل" وكذلك إذا كانت حالاً، كقولك "جاء زيد أي فارس". وقوله (إن تكن شرطاً) يعني: أن "أياً" إذا كانت شرطاً أو استفهاماً - جاز أن تضافا إلى المعرفة والنكرة. وقوله (مطلقاً) أي: مضافة إلى المعرفة والنكرة. وقوله (كمل بها الكلام) أي: الكلام الذي هي جزؤه، لأنها مع ما أضيفت إليه جزء كلام⁽¹⁾.

ثانياً: شخصيته في الشرح

لقد أتاح لابن طولون تأخره الزمني أن يطالع على التراث النحوي الذي وصل إليه، وساعدته شخصيته العلمية المتميزة ألا يقبل كل الآراء بل يقبل هذا ويرفض ذلك وهو في كل من قبوله ورفضه يصدر عن شخصية علمية متزنة، ترى ما ترى وترفض ما ترفض عن بصيرة نافذة، وعلم غزير.

لقد كان أمام الرجل تراث ابن مالك كله وساعده هذا على الموازنة بين كلامه في الخلاصة وكلامه في كل من الكافية والتسهيل، فأحياناً ينصر عبارته في الخلاصة وأحياناً أخرى يفضل عليها عبارة الكافية أو التسهيل، وسيوضح هذه النقطة أكثر في النقطة الثالثة.

وكان أمامه تراث السابقين بدءاً بسيبويه وابن جني والأخفش والفارسي وغيرهم، ومع ذلك لم يقبل كل ما صرح به هؤلاء العلماء وإنما أبدى رأيه في كل ما عرض من مسائل النحو والتصريف... وقلما خلت مسألة من إبداء رأيه معارضاً أم موافقاً لأراء العلماء فيها. انظر إليه يشرح قول ابن مالك⁽²⁾:

أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَفَتْ قُلُّ فِيهِ النَّمَطُ

يقول: (أل) بجملتها (حرف تعريف) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه، أو (اللام فقط) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه.

(1) شرح ابن طولون 469/1 - 470 .

(2) شرح ابن طولون 164/1 وما بعدها ، 408/2 .

واختلف في نوع همزتها، فقيل: "أل" همزتها همزة قطع، وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب الخليل. وقيل: "أل" همزتها همزة وصل، فاجتلبت همزة الوصل للابتداء بالساكن وهو قول سيبويه. وقيل: أن المعرف: الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو قول المبرد. ويعقب ابن طولون بقوله: "أل" حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية أو زائدة، وأسقط مذهب المبرد. وقوله (فنمط عرفت قل فيه النمط) أي: إذا أردت تعريف "نمط" أدخلت عليه "أل" فقلت: "النمط"، وقال الجوهري: "النمط" ضرب من البسيط، وقيل: جماعة من الناس أمرهم واحد، وقيل: الطريق .

هكذا يسير ابن طولون في شرحه يعرض آراء العلماء في القضية، مشيراً إلى مصدره في الكثير من الأحيان ثم يعقب على كل رأي بما يراه.

وانظر إليه يذكر رأي ابن الناظم في اعتراضه على ابن مالك في مسألتين، بادئ المسألتين بكلام ابن مالك، مورداً بعد ذلك اعتراض ولده، دون أن يذكر ابن طولون رأيه على هذا الاعتراض، فيقول في شرحه لقول ابن مالك في باب (النكرة والمعرفة):

وفي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمِ فَصَلًا وقد يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ وَصَلًا

يعني: أن الضميرين إذا اتحدا في الرتبة، كأن يكون لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب - لزم انفصال الثاني. وقوله (وقد يبيح الغيب) أي: أن الضميرين إذا اتحدا في الغيبة قد يتصل الثاني منهما لكن بشرط أن يختلفا اختلافاً ما، كأن يكون أحدهما مفرداً والآخر مثنى أو مجموعاً، أو يكون مذكراً والآخر مؤنثاً، نحو "إنا لهما" أي: "إنا لهما إياه". واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم، وضميري المخاطب فلا يشترط فيهما الاختلاف المذكور، لاتحاد مدلولي الضميرين. واعتذر عنه ولده في شرحه: بأن قوله: "وصلاً" بالتذكير على معنى نوع من الوصل، تعريض بأنه لا يستباح الاتصال في الغيبة مطلقاً، بل بقيد، وهو الاختلاف في اللفظ. وفيه بعد⁽¹⁾.

وفي شرحه لقول ابن مالك في باب (المفعول المطلق):

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ

يعني: أن حذف العامل في المؤكد ممتنع، قال في شرح الكافية: (لأن المصدر يقصد به تقوية عامله، وتقريره معناه، وحذفه مناف لذلك). فلا يقال "زيد ضرباً" بحذف العامل فيه، وهو "يضرب". واعترضه ولده بدر الدين في شرحه⁽²⁾. وانظر إليه أيضاً يرد على آراء العلماء

(1) شرح ابن طولون 109/1 - 110 وشرح ابن الناظم 671 .

(2) شرح ابن طولون 370/1 وشرح ابن الناظم 266 وشرح الكافية 657/2.

في اعتراضهم على ابن مالك في مسائل مختلفة، بادئ هذه المسائل بكلام ابن مالك، مورداً بعد ذلك اعتراض بعض العلماء، ثم يذكر رأيه في هذه المسائل فيقول بعد قول ابن مالك في باب (الموصول) :

أَيُّ كَمَا وَأَعْرَبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِّهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ

يعني "أي" من الموصولات وتختص من دون سائر الموصولات بإعرابها في بعض المواضع، ولزوم إضافتها لفظاً أو معنى، وجواز حذف صدر صلتها، وأنكر ثعلب كونها موصولاً، وأشار ابن مالك بأن "أي" تضاف إلى المعرفة، بينما أجاز ابن عصفور وابن الضائع إضافتها إلى نكرة، والصحيح "أي" من الموصولات وتضاف إلى معرفة وهي مذهب سيبويه⁽¹⁾.

ويقول في شرحه لقول ابن مالك في باب (فصل في تابع المنادى) :

وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ وَأَجْعَلُ كَمُسْتَقَلٍّ نَسَقًا وَبَدَلًا
وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبًا أَلْ مَا نَسَقًا ففِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

أي: ما سوى التابع المضاف مع تجرده من "أل" يجوز فيه الرفع والنصب، ويشمل ذلك المفرد المتلبس بـ"أل"، والمضاف المتلبس بها، نحو "يا زيدُ الكريمَ، ويا زيدَ الحسنُ الوجهِ" فيجوز فيهما الرفع والنصب في جميع التوابع، وسيبويه والخليل والأكثرين يختارون الرفع. والجرمي يختار النصب ووافق المبرد إذا كانت الألف واللام فيه للتعريف، وأشار ابن طولون أن ذلك لا يتصور في المفرد المجرد من "أل" إلا في عطف البيان نحو "يا غلامُ بشرٌ"، وفي التوكيد نحو "يا تميمُ أجمعون". وأما في النعت فلا يتصور؛ لامتناع نعت المعرفة بالنكرة. وفي عطف النسق والبدل يجب فيه الضم؛ لأن العاطف كالنائب عن العامل، والبدل في نية تكرار العامل، كما يتعين فيهما النصب إذا كانا مضافين⁽²⁾.

ويقول في شرحه لقول ابن مالك في باب (المفعول المطلق) :

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبَ

يعني: أن المصدر ينتصب بمثله، وشمل المماثل في اللفظ والمعنى، والمماثل في المعنى دون اللفظ. وينتصب بالفعل، نحو "قمت قياماً"، وبالوصف نحو أنا "قائمٌ قياماً". وقوله (وكونه أصلاً لهذين انتخب)، أي: الفعل والوصف مشتقان من المصدر وهو مذهب البصريين، وزعم الفارسي واختاره الجرجاني: أن الفعل أصل للوصف، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما،

(1) شرح ابن طولون 104/1 - 155 والكتاب 398/1 .

(2) شرح ابن طولون 121/2 - 122 والمقتضب 212/4 والكتاب 305/1 .

وزعم ابن طلحة: أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر. وأشار ابن طولون بأن الصحيح الأول؛ لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل والزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان، والصفة تدل على الحدث والموصوف، ولا دلالة لها على الزمان المعين⁽¹⁾.

هذه النصوص الثلاثة الأخيرة أثرت نقله على طوله، ليبين إلى أي حد كان الرجل ملماً بعلم النحو يؤيد ويعارض ويناقش بكل رأي ومظهراً رأيه الخاص. كما أنه لم يقف الأمر بمناقشاته لمعاصريه فقط بل تعداه إلى السابقين كذلك .

انظر إليه يقول: أشار ابن مالك بأن المثنى هو...، وأغنى عن متعاطفين نحو "كلا وكتنا، واثنين واثنتين". ودخل فيه نحو "القمران" للشمس والقمر. وقال ابن هشام في شرح اللمحة: "والذي أراه أن النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى، وصرح المرادي بأنه ملحق بالمثنى⁽²⁾."

ويقول في شرحه لقول ابن مالك :

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَاءٌ فِي الْمُعْلُ
لَاماً وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ

أي: من أمثلة جمع الكثرة "أفعلاء"، وبنوب عن "فعلاء" في المعتل اللام، والمضاعف، نحو "شديد وأشداء، وخليل وأخلاء". وقوله (وغير ذاك قل) نبه على ما جاء من "أفعلاء" في غير المعتل، والمضاعف نحو "تصيب وأنصبا، وصدیق وأصدقاء". على هذا حمله الشارح، وتبعه المرادي. وأشار المكودي باحتمال أن يكون ذلك شاملاً لما ذكرناه، ولإتيان "فعيل" المعتل، والمضاعف على "فعلاء"، كقولهم "سري وسرواء، ونقي ونقواء"، "ذاك" على هذا إشارة للحكم السابق⁽³⁾.

وقوله: أشار ابن مالك أن اللقب إذا صحب سواه يجب تأخيره عن الاسم أو الكنية، وسار ابن هشام في التوضيح على أنه لا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم أو لقب، فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما، ولكن قال المرادي: ما ذهب إليه ابن هشام لا يفهم منه حكم اللقب مع الكنية، وأشار ابن طولون: كونها لا يفهم منه حكم اللقب مع الكنية مسلم باعتبار المنطوق، وغير مسلم باعتبار المفهوم⁽⁴⁾.

(1) شرح ابن طولون 365/1 وما بعدها والمقتصد 109/1 وارتشاف الضرب 202/2 .

(2) شرح ابن طولون 70/1 - 71 وشرح اللمحة لابن هشام 214/1 وشرح المرادي 84/1 .

(3) شرح ابن طولون 324/2 - 325 وشرح المرادي 64/5 وشرح المكودي 136/2 .

(4) شرح ابن طولون 121/1 - 122 وأوضح المسالك 25/1 وشرح المرادي 171/1 .

وقوله: أشار ابن الناظم بعدم جواز نيابة المفعول الثالث من باب "أرى" ، وذهب ابن هشام إلى جواز إقامته اتفاقاً وأشار ابن طولون: الصحيح جواز إقامته⁽¹⁾.

ويقول أيضا في شرحه لقول ابن مالك في باب (النسب)

وَعَلِمَ التَّثْبِيَةَ احْذَفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ

يعني: أنك إذا نسبت إلى مثني أو مجموع على حده - حذفت العلامة، ونسبت إلى واحده، فنقول في النسب إلى "زَيْدَيْنِ، وَزَيْدَيْنِ، وَزَيْدِيٌّ". وحمل الشارح كلام الناظم على أن ذلك فيما يسمى به من المثني والمجموع ، وتبعه المرادي. وأشار المكودي : فيه نظر، وأشار ابن طولون بأنه يفهم منه أن حكم ما يسمى به من النوعين على لغة الحكاية - حكم المثني والمجموع⁽²⁾.

ومن مناقشاته مع سابقه أيضاً، انظر إليه يقول: وذهب الزمخشري إن "هات" بكسر التاء و"تعال" بفتح اللام، اسما فعلين، وذهب ابن طولون أنهما فعلا أمر، لدلالتهما على الطلب، وقبولهما "ياء" المخاطبة فتقول: "هاتي" بكسر التاء - بمعنى: ناولي، وتقول: "تعال" بفتح اللام - بمعنى: أقبلي⁽³⁾.

ويقول: أشار سيبويه أن المضاف في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم. وذهب المبرد إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقاً⁽⁴⁾.

ويقول: حكى سيبويه أن "أل" تحذف في غير النداء والإضافة وذلك قليل، ومن حذفها في غيرهما قولهم: "هذا يوم اثنين مباركا فيه". ومجيء الحال منه في الفصح يوضح فساد قول المبرد في جعله "أل" في "الاثنين" وسائر الأيام للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات، والصحيح عند الجمهور: أن أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة ، فدخلت عليها "أل"، ثم غلبت⁽⁵⁾.

وقد أشار ابن طولون إلى العديد من التنبيهات في شرحه للألفية، ويقول في أحد تنبيهاته في المثني وما ألحقه به لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعاً ونصباً وجرأً، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخرى، وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل الأئمة⁽⁶⁾.

(1) شرح ابن طولون 339/1 - 340 وشرح ابن الناظم 236 وأوضح المسالك 89/1 .

(2) شرح ابن طولون 356/2 وشرح المرادي 132/5 وشرح الناظم 799 .

(3) شرح ابن طولون 53/1 - 54 .

(4) شرح ابن طولون 95/1 والكتاب 219/1 .

(5) شرح ابن طولون 173/1 - 174 والكتاب 48/2 .

(6) شرح ابن طولون 80/1 .

ويقول في شرحه لقول ابن مالك:

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَثْنَى الَّتِي

... ..

إنما قال: "موصول الأسماء" احترازاً من موصول الحرف ، وهو "أن" المفتوحة الهمزة المشددة النون..، و"أن" بفتح الهمزة أيضاً، وتخفيف النون - و"ما" المصدرية، و"كي" المصدرية، و"الذي" على وجه حكاة الفارسي في الشيرازيات، نحو قوله تعالى ﴿ وَخُضُّمٌ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ (1)، أي: كخوضهم. (2).

ويقول في (الصفة المشبهة باسم الفاعل): وقد أوصل المكودي الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربع عشرة ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة، ومن أراد توجيهها فعليه بشرحه (3).

ويقول: أنكر أبو حيان أن "حري" مثل "عسى" في المعنى في ارتشاف الضرب ، مع أنه ذكرها في اللحة (4).

ويقول في (النائب عن الفاعل): أن المثال "بيع العبد" إذا أسندته إلى ضمير المخاطب، فقلت "بِعْتَ يَا عَبْدٌ" - بالكسر - لم يعلم: هل هو فعل وفاعل، أو فعل ومفعول، ولم يلتفت سيبويه في ذلك للإلباس، بل أجاز الأوجه الثلاثة مطلقاً: الكسر، والضم، والإشمام، اكتفاءً بالفرق التقديري (5).

ويقول في (المفعول فيه): أن لهذا النوع من المفاعيل اسمين: مفعول فيه وظرف، وسماه الفراء: محلاً، والكسائي: صفة (6).

ويقول في (التصغير): أن الموضوع على حرفين ، ثانيه حرف لين - يجب تكميله قبل التصغير، فنقول في رجل مسمى بـ "ما"، "ماه" وليس تكميله موقوفاً على التصغير، ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح غير المكودي، فانظره (7).

(1) سورة التوبة 69/9.

(2) شرح ابن طولون 138/1 وما بعدها .

(3) شرح ابن طولون 23/2 .

(4) شرح ابن طولون 233/1 وارتشاف الضرب 118/2 .

(5) شرح ابن طولون 333/1 والكتاب 360/2 .

(6) شرح ابن طولون 380/1 والإنصاف 51/1 .

(7) شرح ابن طولون 344/2 - 345 وشرح المكودي 145/2 .

ويقول: أن "هاك" اسم فعل، ولم يذكر الجوهري والزبيدي في "ها" إلا التنبيه⁽¹⁾.
ويقول في (البدل): لا يجوز إبدال الظاهر من المضمرة في ضمير الحاضر المتكلم أو المخاطب،
إلا في المواضع الثلاثة التي ذكرها المصنف: أحدهما: أن يكون مفيداً للإحاطة في بدل. والثاني:
في بدل العوض. والثالث: في بدل الاشتمال⁽²⁾.

وهو في بعض الأحيان يفضل عبارة ابن مالك في الكافية أو التسهيل - كما أسلفت -
على عبارته في الخلاصة، ومن ذلك قوله في (النكرة والمعرفة): الضمائر معارف، وأعرفها
ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام، ثم المشار به
والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه، كذا قال في التسهيل⁽³⁾.

وقوله في (حروف الجر): أن حرف الجر "الكاف" و"رب" إذا اتصلت بهما "ما" فتارة
تكفها عن العمل، وتارة لا تكفها عن العمل، وقد صرح في الكافية أن عملها قليل عند اتصالها
بـ"ما"⁽⁴⁾.

ويقول في شرحه لقول ابن مالك في باب (النسب):

.... وللأصليِّ قلبٌ يُعتمَى

أي: فهم من تخصيصه الألف الأصلي باختيار القلب: أن ألف الإلحاق بالعكس، فيكون
كألف التأنيث في اختيار الحذف. والمنصوص عنه بغير هذا الكتاب: أن القلب في ألف الإلحاق
أجود. فينبغي أن يحمل كلامه هنا على أن القلب في الأصلية أكثر من القلب في التي للإلحاق،
وإن كان القلب فيهما جميعاً أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية⁽⁵⁾، وغيرها كثير.

ونلاحظ أن ابن طولون في مناقشاته واضح العبارة، سهل الأسلوب، وكلماته توحى
باحترام معارضييه، وأشد كلمة أطلقها على معارض "هذا وهم"، "وهو سهو"، "وهو فاسد"، ومن
ذلك يقول: جعل المبرد "أل" في سائر الأيام للتعريف، وإذا أزيلت صارت نكرة قول فاسد⁽⁶⁾.

(1) شرح ابن طولون 433/1 .

(2) شرح ابن طولون 102/2 .

(3) شرح ابن طولون 94/1 وشرح التسهيل 125/1 .

(4) شرح ابن طولون 451/1 وشرح الكافية 817/2 .

(5) شرح ابن طولون 351/2 - 352 .

(6) شرح ابن طولون 174/1 .

ويقول: ذهب سيبويه أن الرفع للخبر هو المبتدأ، وأشار ابن السراج وأبو البقاء العكبري أن الرفع للخبر هو الابتداء ، وهذه الأقوال كلها ضعيفة⁽¹⁾.

ويقول: نص ابن طريف أن "حرى" مثل "عسى" في المعنى.... ولم يذكر هذا في الباب غيره⁽²⁾.
ويقول: ذهب سيبويه أن خبر "كرب" مجرد من "أن"، وأشار ابن طولون بأنه مردود⁽³⁾.

ويقول: أشار الشلوبيني أن دخول الهمزة على "لا" النافية لإحداث النفي غير واقع ، فهي وهم⁽⁴⁾.
ويقول: ولم يشترط سيبويه بالابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة، وليس فيه شيء⁽⁵⁾.

ويقول: منع ابن معطى توسط خبر دام وهو وهم... إذ لم يقل به غيره⁽⁶⁾.

ويقول: تجويز الأخفش صرف الصفات إذا جاءت نكرة ضعيف لبقاء مانعين⁽⁷⁾.

ويقول: حكى الزجاج في كتابه المعاني عن بعضهم : من إجازة نصب تابع المنادى المفرد، فهو غلط⁽⁸⁾.

ويقول: نقل ابن الحاجب صرف "سراويل" عن بعض العرب ، ولم يثبتته غيره⁽⁹⁾.

ويقول: أشار ابن جنى أن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني، فهو ليس بشيء⁽¹⁰⁾.

ويقول: أجاز الفراء والفراسي إضافة الوصف المقترن بـ"أل" إلى العلم، وذلك ليس بمرضي للناظم⁽¹¹⁾.

ويقول: وهم الزمخشري في جعل ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطف بيان لـ ﴿آيَاتٍ﴾⁽¹²⁾ لمخالفتها في التعريف والتكثير⁽¹³⁾.

(1) شرح ابن طولون 179/1 والإنصاف 4/1 .

(2) شرح ابن طولون 233/1 .

(3) شرح ابن طولون 236/1 والكتاب 478/1 .

(4) شرح ابن طولون 278/1 .

(5) شرح ابن طولون 190/1 والكتاب 166/1 .

(6) شرح ابن طولون 206/1 .

(7) شرح ابن طولون 198/2 وشرح التصريح 27/2 .

(8) شرح ابن طولون 123/2 ومعاني القرآن للزجاج 98/1 .

(9) شرح ابن طولون 186/2 .

(10) شرح ابن طولون 57/1 والخصائص 356/2 .

(11) شرح ابن طولون 77/2 .

(12) آل عمران 97/3 .

(13) شرح ابن طولون 74/2 .

ويقول أيضاً في شرحه لقول ابن مالك:

وما بتاء وألف قد جمعاً
يُكسرُ في الجرِّ وفي النَّصبِ معاً

يعني: جمع المؤنث السالم وما ألحق به، وجمع المؤنث السالم هو المجموع بالألف والتاء، وحكمه أن يجر وينصب بالكسرة؛ خلافاً للأخفش في زعمه أنه مبني في حالة النصب وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه؛ وإنما نصب بالكسرة مع وجود الفتحة ليجري على سنن أصله، وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره⁽¹⁾.
وقد ذكر ابن طولون موقف أبي حيان من الناظم لبعض المسائل خلال شرحه للألفية، والتي منها:

- أشار ابن مالك أن "نا" الدال على المتكلم ومعه غيره - صالح للإعراب كله: رفعاً ونصباً وجرأً، واعترض أبو حيان على الناظم فقال: لا يختص ذلك بكلمة "نا" بل الياء وكلمة "هم" كذلك، لأنك تقول: "قومي، وأكرمني، وغلامي، وهم فعلوا، وإنهم، لهم مال"⁽²⁾.
- ذهب ابن مالك أن "ذات، وذوات" يعربان بالحركات كإعراب "ذات، ذوات" بمعنى: صاحبة وصاحبات، وحكى في الأول أبو حيان في الارتشاف⁽³⁾.
- أشار ابن مالك أن الفعل "فتىء" لم تستعمل تامة، وذهب أبو حيان في نكته: إلى أن "فتىء" تكون تامة بمعنى: سكن⁽⁴⁾.
- ذهب الناظم أن الفعل "كان" يتصرف تصرفاً تاماً فيأتي منه المضارع والأمر، والمصدر، واسم الفاعل، وقال أبو حيان يأتي منها اسم المفعول نحو "مكون"⁽⁵⁾.

ويقول ابن طولون في شرحه لقول ابن مالك :

يَنوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنِ فَاعِلٍ
فِيما لَهُ كَنيلٌ خَيْرُ نائِلٍ

قال أبو حيان: لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك، والمعروف: باب المفعول الذي لم يسم فاعله⁽⁶⁾.

(1) شرح ابن طولون 82/1 .

(2) شرح ابن طولون 101/1 وشرح التصريح 99/1 .

(3) شرح ابن طولون 148-149 وارتشاف الضرب 527/1-528 .

(4) شرح ابن طولون 211/1 - 212 والنكت الحسان 70 .

(5) شرح ابن طولون 203/1 - 204 والنكت الحسان 69 .

(6) شرح ابن طولون 326/1 .

وانظر إليه في باب (التصريف) يورد لغزاً للمكودي نظمه في (رجز)، يعبر فيها عن إعجابه لإحدى أبيات الألفية، بادئ البيت بكلام ابن مالك ، ومورداً بعد ذلك لغز المكودي، والبيت هي:

... ..
والهاء وفقاً كلمه ولم تره

يعني: أن الهاء تزداد في الوقف، وهي هاء السكت، وهاء السكت جيء بها لبيان الحركة، فهي كسائر حروف المعاني، لا حروف التهجي. ثم مثل ذلك بقوله: "كلمه"، وهو على حذف القول، أي: كقولك: "لمة"، وقد اجتمع في هذا اللفظ أي: كلمه - ثلاثة أحرف، وهي: كاف التشبيه، ولام الجر، وهاء السكت، واسم: وهو "ما" الاستفهامية، وقد ألغز المكودي هذا اللفظ في (رجز)، وهو:

يَا قَارِئًا أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ	وَسَالِكًا فِي أَحْسَنِ الْمَسَالِكِ
فِي أَيِّ بَيْتٍ جَاءَ مِنْ كَلَامِهِ	لَفْظٌ بَدِيعُ الشَّكْلِ فِي انْتِظَامِهِ
حُرُوفُهُ أَرْبَعَةٌ تَضُمُّ	وَإِنْ تَشَأْ فَقُلْ ثَلَاثٌ وَاسْمٌ
وَهُوَ إِذَا نَظَرْتَ فِيهِ أَجْمَعُ	مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَاتٍ أَرْبَعِ
وَصَارَ بِالْتَّرْكِيبِ بَعْدَ كَلِمَةٍ	وَقَدْ ذَكَرْتُ لَفْظَهُ لِنَفْهَمِهِ ⁽¹⁾

ويقول ابن طولون: أشار ابن مالك أن "أم ، أو" يشركان في اللفظ والمعنى، وذهب أكثر النحويين على أنهما يشركان في اللفظ لا في المعنى؛ والصحيح أنهما يشركان لفظاً ومعنى، ويستثنى من ذلك "أم" المنقطعة ، فإنها للإضراب، و"أو" إذا استعملت للإضراب أيضاً فإن التشريك فيهما إنما هو في اللفظ دون المعنى⁽²⁾.

ويقول أيضاً: ذهب ابن مالك أن ما اكتفى من أفعال "كان وأخواتها" بالمرفوع عن المنصوب يسمى تاماً، وما لم يكتف بالمرفوع يسمى ناقصاً؛ وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان؛ والصحيح ما ذهب إليه الناظم⁽³⁾.

انظر إليه يؤيد رأيه في أن الحرفين يشركان في اللفظ والمعنى لا في اللفظ فقط كما ذهب إليه أكثر النحاة، ويؤيد رأيه في أن الأفعال الناسخة تسمى تامة إذا اكتفت بالمرفوع لا في الدلالة على الحدث والزمان كما ذهب إليه سيبويه وأكثر البصريين.

(1) شرح ابن طولون 403/2 وشرح المكودي 177/2 .

(2) شرح ابن طولون 78/2 .

(3) شرح ابن طولون 208/1 - 209 والكتاب 21/1 .

ثالثاً: موقفه من ابن مالك

هذه النقطة ترتبط بسابقتها ارتباطاً وثيقاً، فهو لم يوافق ابن مالك على مطلقاً، ولم يكن مجرد شارح لأبيات ألفيته، بل أظهر علماً غزيراً وشخصية مترنة، واطلاعاً كبيراً على التراث النحوي. ولكنه في الوقت نفسه لم يعتمد نقده.

وإنما كان بين ذلك قواماً... لقد شرح ابن طولون الألفية بأسلوب العالم، وعلق على قضاياها بثقافته الكبيرة، وساعده اطلاعه على المقارنة بين كلام ابن مالك وكلام غيره من النحاة، فضلاً عن المقارنة بين الألفية وغيرها من كتب ابن مالك؛ ولهذا لا نعجب إذا رأيناه ينقد كثيراً أبيات الألفية وطريقة ابن مالك في نظمها ولم يقف الأمر به عند هذا الحد، بل كثيراً ما اقترح إصلاحاً لهذا النظم، ويقول في أحد تنبيهاته: أشار ابن مالك في قوله (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَاءِ) أن الحروف كلها مبنية، لأنها لا تتصرف ولا يتعقب عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب، وعبارته غير موفية بذلك، لأنه لا يلزم من استحقاق الشيء وجوده فيه، فإن الشيء قد يكون مستحقاً للشيء ويمنع منه⁽¹⁾.

ويقول بعد شرح قول ابن مالك :

وما سوى ذا ارفع بحباً أو فجرُ
بالباء ودونَ ذا انضمامُ الحا كثرُ

قوله: ... هذه المسألة لا تختص بـ"حب"، بل هو من جملة ما بني على "فعل"، للدلالة على المدح والذم، وأن في صيغته ثلاث لغات، وأن في الاسم الذي بعده وجهان، فأفراد المصنف لها بالذكر يومهم اختصاص الحكمين بها، وليس كذلك. وكذلك أفراد "ساء" بالذكر ليس بشيء، فإنها من جملة هذا القسم، فإن أصلها "سوء" قلبت واوها ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فهي كـ"جَادَ الرجلُ زيدٌ" و"فاق الرجلُ زيدٌ"⁽²⁾.

وقد أشار ابن طولون إلى العديد من التنبيهات للناظم خلال شرحه للألفية، فهو يقول

بعد شرح قول ابن مالك

ومثل ما ذا بعد ما استفهام
أو من إذا لم تلغ في الكلام

يعني: أن "ذا" إذا وقعت بعد "ما" الاستفهامية، أو "من" الاستفهامية - لم تكن ملغاة، فهي مثل "ما" الموصولة. وقوله (إذا لم تلغ في الكلام) من أن تكون ملغاة، ويظهر أثر ذلك في البديل إذا قلت: "من ذا ضربت، أزيد أم عمرو؟" فإذا رفعت فـ"ذا" غير ملغاة، لأنك أبدلت من اسم

(1) شرح ابن طولون 62/1 .

(2) شرح ابن طولون 43/2 .

استفهام بالرفع، فعلم أنه مرفوع بالابتداء، و "ذا" خبره، وهو اسم موصول، وإذا نصبت فقلت: "من ذا ضربت، أزيداً أم عمراً؟" علم أن "ذا" ملغاة، لأنك أبدلت من اسم استفهام بالنصب، فعلم أنه مفعول مقدم بـ"ضربت"، و"ذا" للإشارة، لأنها إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد نحو "من ذا الذاهب، وماذا التواني"، والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير "أل"(1).

ويقول بعد شرح قول ابن مالك :

وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

... ..

بِفَعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرَجُوا يَهَبُ

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ

يعني: أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول، إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف، غير صلة ألف واللام - يجوز حذفه بكثرة... إلا أن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف، ولم ينبه الناظم على ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه(2).

ويقول بعد شرح قول ابن مالك:

فَقَلْبُهَا وَأَوَّاءٌ وَحَذْفُهَا حَسَنٌ

وَ إِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنٌ

يعني: أن ألف التأنيث المقصورة، إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني - جاز فيها الحذف، والقلب وأوَّاء، نحو "حيلي، وحبلوي". وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق، أو رابعة في اسم ثانيه متحرك - وجب حذفها، لدخولها في الضابط الأول. ولم يتعرض الناظم للراجع من الوجهين(3).

ويقول بعد شرح قول ابن مالك:

وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا

وَالزَّمُوا أَخْلُوقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى

يعني: أن "اخلوق" لا يستعمل خبرها إلا مقروناً بـ"أن" فهي إذن مثل "حرى"، إلا أنه لم ينبه على أنها شبيهة في المعنى بـ"عسى"، كما نبه على "حرى"(4).

(1) شرح ابن طولون 149/1 - 150 .

(2) شرح ابن طولون 160/1 - 161 وشرح التصريح 146/1 .

(3) شرح ابن طولون 350/2 - 351 .

(4) شرح ابن طولون 234/1 .

وقوله: من شروط اللام الداخلة في خبر "إن" المكسورة؛ أن يكون مؤخرًا، فلا تصحبه إذا تقدم، نحو ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾⁽¹⁾، ولم ينبه الناظم على هذا الشرط⁽²⁾.

وقوله: من أفعال "ظن وأخواتها" ما يفيد للرجحان واليقين معاً والغالب للرجحان، وهي ثلاثة عشر فعلاً، ولم يرتبها المؤلف في النظم، بل ذكرها على حسب ما سمع به الوزن، ولهذه الأفعال معان أخرى لم ينبه عليها⁽³⁾.

ويقول بعد شرح قول ابن مالك :

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا فَعُولٌ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامٍ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنِ

يعني: إذا كان مثال "الفعول" مما لامه واو - جاز في لامه وجهان: الإعلال والتصحيح، وذلك في الجمع، نحو "عُصِيَّ"، وفي المفرد، نحو "عتى عتياً"، إلا أن إعلال الجمع أولى من التصحيح، وتصحيح المفرد أولى من الإعلال، ولم ينبه على ذلك الناظم⁽⁴⁾.

ويقول بعد شرح قول ابن مالك :

وَجَوِّزِ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَتَوْضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءِ
فِي مُوْهَمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ

أي إن الإلغاء يبطل العمل لفظاً ومحلاً، لضعف العامل. وقوله (لا في الإبتداء) أي أن ضعف العامل بإحدى الصور الثلاث: أن يتأخر الفعل عنهما، نحو "زيدٌ قائمٌ ظننت" أو يتوسط بينهما، نحو "زيد ظننت فاضل" أو يتقدم على المفعولين، ويتقدم عليه غيره، نحو "متى ظننت زيدٌ قائمٌ" ... ولم يتعرض الناظم إلى الأرجح في الإلغاء، والأرجح الإلغاء مع التأخير، والإعمال مع التوسط بين المفعولين⁽⁵⁾.

وقوله: أشار ابن مالك أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى "إذ" فأضيف إلى الجملة يجوز فيه حينئذ البناء والإعراب، ويشمل الفعل الماضي المبني والمضارع المبني، وإن كانت الجملة المضاف إليها مصدرية بالفعل المعرب، وهو المضارع العاري من موانع الإعراب، نحو

(1) سورة المزمل 12/73 .

(2) شرح ابن طولون 253/1 .

(3) شرح ابن طولون 287/1 - 288 .

(4) شرح ابن طولون 446/2 .

(5) شرح ابن طولون 291/1 وما بعدها .

قوله عز وجل ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾⁽¹⁾، فالوجه الإعراب باتفاق، والبناء عند الكوفيين، والذي يبني عليه الظرف في هذا الفصل الفتح، ولم ينبه عليه الناظم⁽²⁾.

وقوله: ذهب ابن مالك إلى أن الفعل الأجوف المبني للمجهول والمسند إلى ضمير المخاطب، فقلت "بِعْتَّ يَا عَبْد" - بالكسر - لم يعلم: هل هو فعل وفاعل، أو فعل ومفعول، فيترك الكسر، ويرجع إلى الضم والإشمام. وجعل المغاربة "الكسر" مرجوحاً لا ممنوعاً⁽³⁾.

ويقول بعد شرح قول ابن مالك :

وَأَجْرُرُ أَوْ أَنْصِبُ تَابِعَ الَّذِي أَنْخَفَضُ كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَ مَالاً مَنْ نَهَضُ

أي: إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز في تابعه الجر على اللفظ، والنصب على المحل، واختلف في الناصب له: فقيل: اسم الفاعل المضاف، وقيل: بفعل مضمر، وهو مذهب سيبويه. وكلام الناظم محتمل المذهبين، إذا لم ينص على ناصبه، لكنه صرح في شرح الكافية: بأنه محمول على الموضع، وأن ناصبه اسم الفاعل المذكور. ثم مثل ذلك بقوله (كمبتغي جاه ومالا من نهض) فـ"من" مبتدأ، وهو موصول، وصلته "نهض"، "مبتغني" خبر مقدم، وهو المضاف إلى "جاه" و "مالاً" معطوف على الموضع⁽⁴⁾.

وقوله: مما توصل به الموصلات، الصفة الصريحة أي: الخالصة للوصفية، وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة: عل قول ابن مالك، فتقول: "جاءني القائم أبوه" أي: الذي قام أبوه، و"المضروب أبوه"، أي: الذي ضرب أبوه، و"الحسن وجهه"، أي: الذي حسن وجهه، ولكن صحح في المغني أن "أل" الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف⁽⁵⁾.

وهو في بعض الأحيان يرجح أحد آراء ابن مالك ، فيقول مثلاً بعد قول ابن مالك :

وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكَيراً سَبَقَ وَعُجْمَةٌ كَهْنَدٌ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

(1) سورة المائدة 119/5.

(2) شرح ابن طولون 465/1 وما بعدها .

(3) شرح ابن طولون 332/1 .

(4) شرح ابن طولون 502/1 والكتاب 86/1 .

(5) شرح ابن طولون 152/1 - 153 ومغني اللبيب 71 .

إذا كان المؤنث بالمعنى على ثلاثة أحرف ساكن الوسط، ولم يسبق استعماله في التذكير كـ"زيد"، ولا هو أعجمي كـ"جوز" - جاز فيه الوجهان: الصرف، وترك ذلك، كـ"هند، ودعد، وجمل"، إلا أن ترك صرفه أولى (1).

وقوله: ذهب ابن مالك أنه إذا رخم المنادى، فلك فيما بقي فيه وجهان: أحدهما: أن ينوي المحذوف، فيترك الباقي على ما كان عليه قبل الحذف من حركة أو سكون، فتقول: "يا جَعْفَ، ويا مَنْصُ، ويا حارِ، ويا هَرَقَ" بفتح الأول، وضم الثاني، وكسر الثالث، وإسكان الرابع. والثاني: أن لا ينوي المحذوف، بل تجعل ما يقني بمنزلة الاسم المستقل الذي تم وضعه بالحرف الأخير منه، فتبنيه على الضم مطلقاً، وتجعل الضمة في "يا مَنْصُ" حادثة للبناء. والأول أكثر في الاستعمال (2).

وقوله: أشار ابن مالك أن في الحكاية بـ"أي" لغتين: إحداهما: وهي الفصحى، أن يحكى بها - وصلاً ووقفاً - منكر من إعراب، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية، وجمع تصحيح موجود فيه، أو صالح لوصفه، كقولك لمن قال: "رأيت رجلاً وامرأة، وغلامين وجاريتين، وبنين، وبنات": "أياً، وأيةً، وأيين، وأيينين، وأيينين، وأيينين". والثانية: أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط. والذي ينبغي إن يحمل عليه كلامه الأولى، لكونها أفصح (3). وحين يتحدث ابن مالك عن المفعول المطلق إلى الموضع الثالث مما يجب حذف العامل فيه، فيقول:

كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَّ
نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

يقول ابن طولون بعد شرحه والتعليق عليه: كان الأفضل أن يقول: "ورَدًا" و"نائبي فعل" و"استندا"، لأن كلا المصدرين يردان مستنديين، ونائبي فعل، ولكنه أفرد على معنى ما ذكر، ونظيره قولهم: "هو أحسن الفتیان وأجمله" (4).

وكذلك حين يتحدث ابن مالك عن المخصوص بالمدح (نعم) إلى ما يتعلق بحذفه، فيقول:

وإن يُقَدِّمَ مُشِعِرٌ بِهِ كَفَى
كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى

فيقول ابن طولون بعد شرحه والتعليق عليه: ليس منه ما مثل به الناظم من قولهم: "العلم نعم المقتنى"، لأنه من باب تقديم المخصوص - كما سبق تمثيله - لا من باب حذفه (5).

(1) شرح ابن طولون 190/2 والأصول 85/2 .

(2) شرح ابن طولون 146/2 وشرح التصريح 188/2 .

(3) شرح ابن طولون 282/2 - 283 وحاشية الصبان 89/4 .

(4) شرح ابن طولون 373/1 .

(5) شرح ابن طولون 40/2 .

وأيضاً حين يتحدث ابن مالك عن إعراب الفعل إلى ما ينتصب فيه الفعل بـ"أن" واجبة الإضمار، فيقول:

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ خَفِيَ

فيقول ابن طولون بعد شرحه والتعليق عليه: وقول المصنف "أن خفي" لا حاجة إليه ، لان "أن" مقدره⁽¹⁾.

وهو في مناقشته مع ابن مالك واضح العبارة ، سهل الأسلوب ، وكلماته توحى باحترام معارضه وأشد كلمة أطلقها على ابن مالك عند معارضته لبعض المسائل. هذا قول ضعيف ... ولم يقل به أحد... وقوله فيه نظر... وهذا كلامه زائد ... ، فيقول مثلاً بعد قول ابن مالك :

ورَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَاكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

يعني: أن الرفع للمبتدأ هو الابتداء، وهو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد. والرفع للخبر هو المبتدأ، وهو ما ذهب إليه الناظم، وقوله في هذا ضعيف ووجه ضعفه مذكور في المطولات⁽²⁾.

وأسباب ضعفه كما قاله الأزهري ووافقه السيوطي هو:

الأول: أن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو "زيد أخوك" ، فلو رفع "الأخ" بـ"زيد" كان رافعاً لنفسه بنفسه.

والثاني: أن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين .

والثالث: أن اجتماع عاملين: معنوي ولفظي لا يعهد .

والرابع: لأن العمل تأثير، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، فليزم أن يكون الشيء الواحد قوياً ضعيفاً من وجه واحد ، إذا كان مؤثراً فيما أثر فيه من ذلك الوجه ، وهو الرفع⁽³⁾.

ويقول: أجاز ابن مالك تقديم العامل في التمييز إذا كان فعلاً متصرفاً بقله، ولم يقل به أحد⁽⁴⁾.

ويقول بعد قول ابن مالك :

وَأَعْطِ لَا مَعَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

يعني: أن حكم "لا" إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها من عمل في اللفظ نحو "ألا غلام سفر حاضر" بنصب "غلام" لا غير، ومن تركيب نحو "ألا رجل في

(1) شرح ابن طولون 213/2 .

(2) شرح ابن طولون 178/1 وما بعدها .

(3) شرح التصريح 159/1 والهمع 8/2 .

(4) شرح ابن طولون 429/1 - 430.

الدار "بفتح" رجل لا غير ، وتكرار نحو "ألا رجوع، والأحباء" بالأوجه الخمسة. وفي إطلاق الناظم الاستحقاق في جميع الوجوه نظر ، لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها الهمزة: الإنكار التوبيخي، والتمني، وقد يبقى كل واحد منهما على معناه، وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي⁽¹⁾.

ويقول: أشار ابن مالك أن الفعل "تتجلى" يدغم، فيسكن أوله ، ويدخل همزة الوصل، فيقول: "أَتَجَلَّى". وفيه نظر، لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع⁽²⁾.
ويقول: أجاز ابن مالك رفع المعطوف على اسم "إن" بشرط أن تستكمل خبرها نحو "إن زيدا قائمٌ وعمرو".

والرفع هنا بالعطف على موضع اسم "إن" والعطف على الموضع ضعيف، لأن الرفع فيها الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ . والتقدير في المثال: عمرو وقائمٌ ، ضعيف لعدم الفصل⁽³⁾.

ويقول: حكى ابن مالك على منع جواز تقديم الحال إذا كان صاحب الحال مجرور بالإضافة . فالجواب عنه: أن هذا المفهوم معطل⁽⁴⁾.

ويقول: أشار ابن مالك الألف "مختار، ومنقاد" يقال في جمعها "مخاتر، ومناقد". فكلامه في هذا إنما هو زائد، وألف "مختار، ومنقاد" منقلبة عن أصل، وأصله "مختير" بكسر الياء: إن أريد به اسم الفاعل، وبفتحها: إن أريد به اسم المفعول، وأصل "منقاد": "منقيد" بكسر الياء، لأنه اسم فاعل⁽⁵⁾.

ويقول: ذهب ابن مالك أن الجملة الواقعة حالاً تكون جملة اسمية (مثبتة ومنفية)، وفعلية مصدرية بالماضي، وجملة فعلية مبدوءة بالمضارع المنفي، وليس على إطلاقه، بل فيه تفصيل مذكور في المطولات⁽⁶⁾.

والتفصيل في ذلك ما أشار إليه شراح الألفية السابقين، ومنهم: ابن الناظم، والأشموني، وابن عقيل، والمرادي، وكذلك الأزهري في كتابه التصريح، وذلك كالآتي:

(1) شرح ابن طولون 276/1 وما بعدها وشرح التصريح 244/1 - 245 .

(2) شرح ابن طولون 459/2 .

(3) شرح ابن طولون 257/1 - 258 وشرح التصريح 227/1 .

(4) شرح ابن طولون 412/1 .

(5) شرح ابن طولون 331/2 - 332 .

(6) شرح ابن طولون 422/1 .

إن كانت الجملة الفعلية مصدرية بمضارع منفي، فالنافي إما "لا" أو "لم"، فإن كان "لا" فالأكثر مجيئها بالضمير، وترك الواو، كما في قوله ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ ﴾ [المائدة: 83]، وإن كان النافي "لم" أكثر أفراد الضمير، نحو قوله تعالى ﴿ فَاتَّقَلَّبُوا بِنِعْمَةِ مَنِ اللَّهُ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسُّهُمْ سُوءٌ ﴾ [آل عمران: 174]، والاستغناء عنه بالواو، نحو قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ [النور: 6]. وإن كانت مصدرية بفعل ماضٍ : فإن كان بعد "إلا" أو قبل "أو" لزم الضمير، وترك الواو، كقوله تعالى ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [يس: 30]، وإن لم يكن بعد "إلا" ولا قبل "أو" فالأكثر اقترانه في الإثبات بالواو و"قد" مع الضمير ودونه، فالأول نحو قوله تعالى ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: 75]، والثاني: كقولك: "جاء زيد وقد طلعت الشمس"، ويقل تجريده من الواو و"قد" كما قوله تعالى ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: 89]، قالوا: وأقل منه تجريده من "قد" وحدها، كقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾ [النجم: 18]، وإن كانت الجملة اسمية فإن لم تكن مؤكدة فالأكثر مجيئها بالواو مع الضمير ودونه، فالأول كقوله تعالى ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 22]، والثاني كقوله ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ [الأنفال: 5]، وقد يستغنى بالضمير عن الواو كقوله تعالى ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة: 36]⁽¹⁾، وإن كانت الجملة الإسمية مؤكدة لزم الضمير وترك الواو، كقوله تعالى ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: 1] وانظر إليه يبين اعتراض المرادي لإحدى أبيات الألفية في باب (التصغير)، ويوافقه في هذا الاعتراض، ويتحدث فيها ابن مالك عن تصغير "الذي، والتي، وذا" فيقول:

وَصَغَّرُوا شُدُودًا الَّذِي الَّتِي وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَأْتِي

يقول ابن طولون بعد شرحه والتعليق عليه، وقد اعترض المرادي هذا البيت، ولا بد من اعتراضه لصحته، وقال معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن. وثانيها: أن قوله "مع الفروع" ليس على عمومته، لأنهم لم يصغروا جميع الفروع. وثالثها: أن قوله "منها"

(1) انظر: شرح المرادي 168/2-171 وشرح ابن عقيل 221/1 وشرح ابن الناظم 338-344 وشرح الأشموني 189/2-191 وشرح التصريح على التوضيح 390/1-392.

تاوتي "يوهم أن تي" صغر كما صغر "تا"، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث، إلا "تا"⁽¹⁾.

وهو أحياناً يعلق على قول ابن مالك، فيقول مثلاً بعد قول الناظم:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمُ

وقال: "يا النفس" وهو مخالف لعبارة النحويين، فإنهم يسمونها: ياء المتكلم⁽²⁾.

ويقول تعليقاً على قول ابن مالك :

وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍ نَاوِيْنٌ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرُّ

أي: من أقسام الخبر أن يكون ظرفاً أو جار ومجروراً، وهو راجع بالتقدير إلى المفرد والجملة، فإن قلت: "زيدٌ عندك، أو زيدٌ في الدار" فالتقدير: كائن أو مستقر في الدار، وإنما جعلوا هذا النوع قسماً ثالثاً زائداً على المفرد والجملة، لأنه عوض عن الخبر، ولذلك لا يجمع بينهما، والصحيح أن الخبر في الحقيقة هو متعلقهما المحذوف، لا هما، ولا مع متعلقهما، ويقدر مفرداً؛ لأن أصل الخبر الإفراد، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور⁽³⁾.

ويقول: أجاز ابن مالك نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، بشرط أن يكون الساكن مما يقبل الحركة، وشمل الألف؛ لتعذر حركته، نحو "دار"، والواو والياء، لنقل الحركة فيهما، نحو "قنديل، وعصفور"، والمضعف، نحو "الجذ"، لأن نقله يستلزم فكه، وهو ممتنع في غير الضرورة⁽⁴⁾.

ويقول: أشار ابن مالك أن "لا" النافية تعمل عمل "ليس" قليلاً، وأن يكون معمولها نكرتين، والغالب أن يكون خبرها محذوف، و الصحيح جواز ذكره⁽⁵⁾.

ويقول تعليقاً على قول ابن مالك :

وَعَدٌّ لِأَزِمًا بِحَرْفٍ جَرٍ وَإِنْ حُذِفَ فَالِنَصْبِ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلًا وَفِي أَنْ وَ أَنْ يَطْرُدُ مَعَ أَمِنْ لَيْسٍ كَعَجَبْتُ أَنْ يَدُوا

(1) شرح ابن طولون 348/2 وشرح المرادي 120/5 .

(2) شرح ابن طولون 111/1 ووقد سماها ابن النحاس أيضاً "ياء النفس" في إعراب القرآن 264/1 ، حيث قال: ("يا بني" نداء مضاف ، وهذه ياء النفس، ويجب فتحها، لأنها لو سكنت لالتقى ساكنان).

(3) شرح ابن طولون 186/1 - 187 وشرح التصريح 166/1 - 167 .

(4) شرح ابن طولون 372/2 .

(5) شرح ابن طولون 226/1 ومغني اللبيب 315 .

يعني: أن الفعل اللازم إذا طلب مفعولاً من جهة المعنى، ولم يصل إليه بنفسه، عدي إليه بحرف الجر، نحو "مررت بزيدٍ" وقوله (وان حذف فالنصب للمنجر) أي: أن حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل مظاهر قوله (نقلًا) أن النقل راجع للنصب، وليس كذلك، بل هو راجع لحذف حرف الجر، وأما النصب فليس بنقل⁽¹⁾.
ويقول تعليقا على قول ابن مالك :

المَصْدَرُ اسْمٌ ما سِوَى الزَّمَانِ مِنْ
مَدَّوْلِي الفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

قال في الترجمة: "المفعول المطلق"، ثم قال هنا: "المصدر" وفي ذلك إشعار بأن المصدر، والمفعول المطلق - مترادفان، وليس كذلك، بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر، نحو "ضربته سوطاً" ، ويكون المصدر غير مفعول مطلق، نحو "أعجبنى ضربك"⁽²⁾.

ويقول: ذهب ابن مالك أن كل فعل ثلاثي "فَعَلَ" - بضم العين - سواء كان مبنياً على ذلك كـ "ظُرْفٌ، وشَرُفٌ" أو محولاً إليه كـ "فَهْمٌ، وفَقَهُ" استعمال "نعم" في الدلالة على المدح، واقتضاء فاعل كفاعلها ، ومخصوص بالمدح، نحو قوله تعالى ﴿حَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾⁽³⁾. ولا يختص ذلك بالمدح - كما يقتضيه كلام المصنف -، بل يستعمل في الذم أيضاً كـ "حيث الرجلُ زيدٌ"⁽⁴⁾.

ويقول تعليقا على قول ابن مالك:

اسْمٌ بِمَعْنَى مَنْ مَبِينٍ نَكَرَهُ
يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

أي: أن حكم التمييز النصب، وقوله (بما قد فسره) أن الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقية أو الجملة المجملة النسبه. أما الاسم المجمل هو الناصب له. وأما الجملة فقيـل: الناصب له الفعل، أو ما أشبهه. وقيل: الناصب له الجملة. ولا ينبغي أن يحمل كلام الناظم على ظاهره، فإنه قد نص بعد : أن العامل في هذا النوع الفعل، أو ما أشبهه⁽⁵⁾.

وهو أحيانا يضيف على جواب الناظم لما احتج به النحاة، ومن ذلك:

- احتج الكوفيون بتقديم معمول خبر "كان وأخواتها" مطلقاً؛ لورودها في كلام العرب، وهو غير ظرف أو مجرور، ويجب الناظم/ بأن يؤول على أن ينوي في "كان" ضمير الشأن،

(1) شرح ابن طولون 352/1 .

(2) شرح ابن طولون 365/1 .

(3) سورة النساء 69/4 .

(4) شرح ابن طولون 40/2 .

(5) شرح ابن طولون 425/1 .

وهو اسمها، والجملة بعدها في موضع خبرها، وأشار ابن طولون/ بأن الناظم اقتصر على هذا الجواب، وقد يجاب: بأن "كان" زائدة، أو التقديم للضرورة⁽¹⁾.

- ذهب ابن مالك أن أفعال المقاربة "كاد، وأوشك": يستعمل منها المضارع، فتقول: "يكاد، يوشك" وهو أكثر استعمالاً من ماضيها. وأشار ابن طولون/ بأن الناظم اقتصر على هذين الالثنين، وزاد غيره "طفق، يطفق"، و"جعل، يجعل"، "كرب، يكرب"، و"عسى، يعسو"⁽²⁾.

- ذهب ابن مالك أن "أوشك" يستعمل اسم فاعل، فتقول "موشكاً". وأشار ابن طولون/ بأن الناظم اقتصر عليه، وزاد غيره "كاد، كائد"، و"كرب، كارب" ويستعمل مصدر لالثنين "مكاداً، مكادة"⁽³⁾.

- وانظر إليه يوافق آراء النحاة في اعتراضهم على ابن مالك في مسائل متعددة، بادئ المسألة بكلام ابن مالك، ومورداً بعد ذلك اعتراض النحاة، ثم يوافقهم ابن طولون، فيقول مثلاً بعد قول ابن مالك:

وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عِلْمًا
عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرِفْ مَا نُكِّرًا
مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرٌ جُشْمًا
مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا

أي: ما جاء من الأعلام على "فعال" كـ"حذام وقطام"، فإن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، واختلف في المانع من صرفه، فقال سيبويه: العدل مع العلمية، والى ذلك أشار الناظم بقوله (وهو نظير جشم)، وقال المبرد: المانع التأنيث المعنوي مع العملية كـ"زينب". وعندني أن قول المبرد أصح⁽⁴⁾.

ويقول ابن طولون: أن العامل في التمييز إذا كان فعلاً متصرفاً – ففي تقديم التمييز عليه خلاف: وأجاز المازني والمبرد، وتبعهم الناظم، وذهب سيبويه إلى منع تقديمه، وهو المشهور⁽⁵⁾.

ويقول بعد شرح قول ابن مالك:

و لا يكون اسمُ زمانٍ خبرًا
عن جُتَّةٍ وإنْ يُفدُ فأخبرًا

(1) شرح ابن طولون 214/1.

(2) شرح ابن طولون 237/1 وارتشاف الضرب 126/2.

(3) شرح ابن طولون 238/1 وارتشاف الضرب 127/2.

(4) شرح ابن طولون 197/2 والكتاب 38/2 والمقتضب 374/3.

(5) شرح ابن طولون 429/1 والمقتضب 36/3 والكتاب 105/1.

يعني: أن اسم الزمان لا يخبر به عن الجثة ، فلا يقال: "زيد اليوم" . وأن الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو "زيد أمامك" . وقوله (وإن يفد فأخبراً) أي: وإن يفد الإخبار عن الجثة باسم الزمان فأخبر الإخبار به، نحو "الهلال الليلة" ، وهو في المعنى راجع إلى الإخبار باسم الزمان عن المعنى، لأن التقدير: "حدوث الهلال الليلة". والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها اختيار ابن الطراوة، ووافقه الناظم. واختار الفارسي المنع، وهو الصحيح⁽¹⁾.

ويقول وهو يشرح قول ابن مالك :

والمفرد المنكور والمضافاً وشبهه أنصب عادياً خلافًا

أي: يجب نصب النداء في ثلاثة أشياء، وهو: النكرة المفردة غير المقصودة، والمضاف نحو "يا رسول الله"، وشبه المضاف، وهو ما تعلق به شيء من تمام معناه، إما بعمل، نحو "يا ركباً فرساً" وإما بغيره، نحو "يا ثلاثة وثلاثين" في نداء من سميته بذلك، وفي قصدك هذا العدد من كلية رجالة وليس نصب المضاف متفقاً عليه – كما ذكر الناظم – بل قد حكي عن ثعلب جواز ضم المضاف الصالح لـ"أل"⁽²⁾.

ويقول: أجاز ابن مالك في التسهيل تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول، وأشار أكثر النحويين بعدم جوازها، والصحيح جوازها في الشعر فقط للضرورة⁽³⁾. وحين يقول ابن مالك عن (النسب):

وقيل في المرمي مرموي وأختير في استعمالهم مرمي

يقول ابن طولون: قد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله :

ومثله مما حواه احذف وتا تأنيث أو مدته لا تثبتا

لكن فيما إحدى ياعيه أصلية، كـ"رمي" – لغتان: الحذف، وهو الكثير، والقلب، وذلك مفهوم من قوله في البيت. وكان حقه أن يأتي بهذا البيت عقيب قوله:

ومثله مما حواه احذف ...

كما فعل في الكافية، لكن الأبيات التي ذكرها مرتبط بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله في إثنائها، فتعين تأخيرها عنها⁽⁴⁾.

(1) شرح ابن طولون 188/1 والمقتصد 290/1 .

(2) شرح ابن طولون 113/2 – 114 – والهمع 38/3 – 39 .

(3) شرح ابن طولون 325/1 – 326 والتسهيل 28 .

(4) شرح ابن طولون 355/2 ، وقال ابن مالك في شرح الكافية (2/1928):

تحذف حتماً حيث كان زائداً
والقلب قد يأتي كمرموي

شبه ذا اليا رابعاً فصاعداً
كذا افعلن بمشبه المرمي

ويقول ابن مالك في (اشتغال العامل عن المعمول): أن الفعل إذا اشتغل ينصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب ذلك الاسم السابق - انصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الإضمار، موافق للفعل المشتغل بالضمير، وما بعده لا محل له، لأنه مفسر للفعل المحذوف، والجملة المفسرة لا محل لها. واشترط ابن طولون في المفسر: أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق، فلو قلت "زيداً أنت ضربته" لم يجز النصب للفصل بـ"أنت"، والأصل في الاسم السابق الرفع، وهو الراجح لسلامته من التقدير⁽¹⁾

وحين يقول ابن مالك عن إضافة "أي":

أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

... ..

وَلَا تُضِفِ لِمُقَرَّدٍ مُعْرَفٍ

أَوْتَوِّجِ الْأَجْزَاءَ ...

يقول ابن طولون: قوله (إن كررتها فأضف) أي: إذا كررت "أيًّا" جاز أن تضيفها إلى المفرد المعرف، نحو "أي زيدٍ، وأي عمر عندك"، بمعنى: أي الرجلين. وقوله (أوتوِّجِ الأجزاء) أي: يجوز إضافتها إلى الفرد المعرف إذا نويت أجزاء ذلك الاسم، كقولك "أي زيد ضربت"، والتحقيق أنها في هذه الصور مضافة إلى الجمع، لأن التقدير: أي أجزائه ضربت، ولذلك يكون الجواب: "يده، أو رأسه".⁽²⁾

(1) شرح ابن طولون 341/1 - 342 .

(2) شرح ابن طولون 468/1 - 469 .

الفصل الثاني

مصادر ابن طولون في شرحه للألفية

ويشتمل على المباحث الآتية :

(1) العلماء الذين ينقل عنهم :

أ- النحاة واللغويون.

ب- القراء.

ج- المحدثون.

(2) الكتب التي استفاد منها.

(3) اللغات واللهجات.

لقد أتاح لابن طولون تأخره الزمني، أن يرجع إلى الكثير من مصادر النحو واللغة ، فأمامه كتب الناظم كلها، ومعظم شروح الألفية السابقة عليه ، فضلاً عن كتب السابقين. وساعده هذا على أن يجمع ما شاء في كتابه من نصوص السابقين، ومعظم مصادر النحو القديمة لم يصلنا - ومن هنا فإن النصوص التي نقلها ابن طولون الدمشقي عنها لها قيمتها لأنه يكاد يكون المصدر الوحيد لها.

ولقد رجع ابن طولون في شرحه لألفية ابن مالك إلى معظم علماء النحو المتقدمين، وإلى الكثير من كتبهم وقد أحصيت له مائة وخمسة وثمانين عالماً، تردد ذكرهم في شرح ابن طولون على النقل عنهم والأخذ منهم ، وذلك بين نحوي، ولغوي، وقارئ ، ومفسر، وشاعر، وتتفاوت نسبة نقله عن كل منهم فهناك علماء ذكرهم مرة واحدة وبعضهم ذكره عشرات المرات وهكذا وتظهر قيمة الكتاب إذا علمنا أن من مصادره نحاة متقدمين لم يثبت لهم السيوطي تاريخ وفاة....

وها هو احصاء بالعلماء الذين نقل عنهم وعدد مرات النقل ومواضعها، وذلك بعد تصنيف العلماء الذين ذكرهم "ابن طولون" حسب اختصاصهم على النحو الآتي:

أ) علماء النحو واللغة وهم الكثرة الكاثرة:

أخذ ابن طولون عن اثني وسبعين من علماء النحو واللغة، ومما يلاحظ على هؤلاء النحاة أنهم يشملون أبرز أعلام مدرستي البصرة والكوفة، وغيرهم من أشهر النحاة المتأخرين.

1) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 188 هـ) يعد من أكثر النحاة الذين ذكروا، فقد ذكره ابن طولون ثلاثاً وستين مرة، حيث اقتبس من آرائه النحوية في أكثر من موضع، وذلك في الصفحات التالية :

1/ 36-48-95-104-106-112-126-155-157-164-173-179-190-204-209-

217-220-225-236-245-256-279-280-297-301-305-318-322-333-

361-369-387-394-399-410-429-445-473-498.

2/ 24-25-36-38-50-112-121-126-140-144-145-197-199-209-249-

272-329-336-349-382-408-443-451.

وهذه أمثلة على ذلك:

أ- أن "لا" النافية تعمل عمل "ليس" قليلاً، فترفع الاسم، وتتصب الخبر، وإليه ذهب سيبويه⁽¹⁾.

ب- ذهب سيبويه بأنه ليس كل جمع يجمع، كما لا يجمع كل مصدر⁽²⁾.

(1) شرح ابن طولون 225/1 والكتاب 28/1، 357.

(2) شرح ابن طولون 369/1 والكتاب 200/2.

ج- ذكر ابن طولون مخالفة سيبويه للناظم في إعراب "سوى"، فيقول⁽¹⁾: (ذكر الناظم أن في "سوى" ثلاث لغات: القصر مع كسر العين، وضمهما، والمد مع فتح السين، وأنها كلها يستثنى بها، كما يستثنى بـ "غير"، وتعرب بما يعرب به غيره، إلا أنه يقدر في المقصور الإعراب خلافاً لسيبويه فإنها عنده ظرف غير متصرف).

د- ذكر سيبويه بأن فاعل أفعل التفضيل لا يكون إلا ضميراً مستتراً، ولا يرفع اسماً ظاهراً، ولا ضميراً منفصلاً إلا قليلاً، كـ "مررت برجل أفضل منه أبوه"⁽²⁾.

هـ - إذا نذب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من قرأ الياء فيه ساكنة، فقال: "يا عبدي" - جاز تحريكها بالفتح لمجانسة الألف، فيقال: "واعبديا" وهو اختيار سيبويه⁽³⁾.

ويأتي في المرتبة الثانية عالم واحد رجع إليه أربعاً وعشرين مرة وهو:

(2) الأخفش: سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري (ت 215هـ)، ونقل عنه في الصفحات التالية:
-325-301-292-268-262-260-253-227-255-178-177-156-146-61/1
446-438-337

2 / 25-94-120-198-274-364-393.

وهذه أمثلة على ذلك:

أ- أجاز الأخفش أن يعود الضمير من الفاعل المتقدم إلى المفعول المتأخر كقوله (زان نوره الشجر)، فكلمة (نوره) فاعل اتصل بضمير الهاء الذي يعود على المفعول (الشجر)، وهذا شاذ عند جمهور النحاة، لأنه عاد على متأخر في اللفظ والرتبة.⁽⁴⁾

ب- أجاز الأخفش تقدم النائب عن الفاعل إذا كان مجروراً على المفعول به، نحو "رب في الدار زيداً".⁽⁵⁾

ج- أن حرف الجر (الكاف) يخرج عن الحرفية ويستعمل اسماً في الاختيار، وهو مذهب الأخفش.⁽⁶⁾

د- ذكر ابن طولون موافقة المصنف للأخفش في العطف على الضمير المجرور، فيقول⁽⁷⁾:
(أجاز المصنف العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض موافقة للأخفش).

(1) شرح ابن طولون 399/1 والكتاب 203/1-204.

(2) شرح ابن طولون 150/1 والكتاب 232/1.

(3) شرح ابن طولون 140/1 والكتاب 321/1.

(4) شرح ابن طولون 325/1 وهمع الهوامع 230/1 وشرح التصريح 83/1.

(5) شرح ابن طولون 337/1 وشرح التصريح 291/1 والهمع 256/2.

(6) شرح ابن طولون 446-445/1 وارتشاف الضرب 437/2 وشرح المفصل 42/8.

(7) شرح ابن طولون 94/2 والإنصاف 463/2 وشرح التصريح 1236/3.

هـ- ذكر ابن طولون مخالفة المصنف للأخفش في علامة إعراب تابع المنادى المضموم، فيقول⁽¹⁾: (وأما تابع المنادى المضموم، فإن كان مضافاً ومجرداً من "أل"، تعين نصبه، سواء كان صفة، نحو "يا زيد صاحب الرجل"، أو توكيداً، نحو "يا تميم كلهم"، ولا دليل مع الأخفش على جواز رفعه).

ثم يأتي عالم واحد رجع إليه عشرين مرة وهو:

3) الفراء: يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي (ت 207هـ)، ونقل عنه في الصفحات التالية:

1/ 78-169-206-207-221-324-342-349-380.

2/ 33-77-126-144-204-226-244.

وهذه أمثلة على ذلك:

أ- منع الفراء أن يسبق الخبر "ما" النافية الداخلة على "كان" وأخواتها، فلا يجوز "قائماً ما كان زيد"، ونحوه، لأن "ما" لها صدر الكلام.⁽²⁾

ب- أجاز الفراء تقديم المفعول المحصور بـ "إلا" على الفاعل.⁽³⁾

ج- ذكر ابن طولون موافقة الناظم للفراء في جواز الفصل بين فعل التعجب وفاعله، حيث يقول⁽⁴⁾: (أجاز المصنف الفصل بالظرف والجار والمجرور بين فعل التعجب وفاعله، نحو "ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب"، موافقة للفراء).

د- ذكر ابن طولون مخالفة الناظم للفراء في أصل "الن"، فيقول⁽⁵⁾: (لا أصلها "لا" فأبدلت الألف نوناً، كما ذهب إليه الفراء).

ويأتي بعده عالم واحد رجع إليه ست عشرة مرة وهو:

4- المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي الشمالي البصري (ت 285هـ)، وقد ورد ذكره في الصفحات التالية:

1/ 95-98-165-174-225-270-279-408-429.

2/ 36-122-126-140-197-333-429.

وهذه أمثلة على ذلك:

⁽¹⁾ شرح ابن طولون 120/2 والهمع 281/5 وشرح الكافية 1312/3.

⁽²⁾ شرح ابن طولون 206/1 وشرح التصريح 189/1 وشرح الرضي 297/2.

⁽³⁾ شرح ابن طولون 324/1 وشرح التصريح 282/1 والهمع 260/2.

⁽⁴⁾ شرح ابن طولون 33-32/2 وشرح التصريح 90/2 وشرح المفصل 150/7.

⁽⁵⁾ شرح ابن طولون 204-203/2 وشرح التصريح 230/2 والهمع 93/4.

أ- ذكر ابن طولون مخالفة المصنف للمبرد في آلة التعريف لحرف التعريف "أل"، فيقول⁽¹⁾:
(وأسقط الناظم مذهباً، وهو أن المعرف : الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو قول المبرد).

ب- ذكر ابن طولون موافقة المصنف للمبرد في جواز تقديم التمييز على عامله، فيقول⁽²⁾:
(أجاز المبرد تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، وتبعه الناظم في هذا).

ثم يأتي عالم واحد رجع إليه خمس عشرة مرة وهو:

5- الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن أبيان الفارسي (377هـ)، وقد ورد ذكره في:

412-366-338-320-240-213-198-168-157-139/1

171-89-38-36-33/2

وهذه أمثلة على ذلك:

أ- ذكر ابن طولون مخالفة الناظم للفارسي في جواز كسر سين "عسى"، فيقول⁽³⁾: (أجاز الناظم كسر سين "عسى" سواء أسند إلى ظاهر أو مضمراً خلافاً للفارسي في إجازته الكسر مطلقاً).

ب- ذكر ابن طولون موافقة الناظم للفارسي في جواز تأنيث الفعل المسند لجمع التكسير، فيقول⁽⁴⁾: (ذهب الناظم إلى جواز تأنيث الفعل الماضي إذا أسند لجمع تكسير مذكوره، نحو: "قامت الرجال، وقام الرجال"، وهو مذهب الفارسي).

ويأتي عالم واحد رجع إليه ثلاث عشرة مرة وهو:

6- الكسائي: علي بن حمزة الكسائي (ت 189هـ)، وأخذ عنه في الصفحات التالية:

380-342-324-253-184-161-82-28/1

378-274-223-222-199/2

وهذه أمثلة على ذلك:

أ- أجاز الكسائي نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة على لغة⁽⁵⁾.

ب- ذكر ابن طولون مخالفة الناظم للكسائي في حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول، فيقول⁽⁶⁾: (أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضاً بالوصف مثل

(1) شرح ابن طولون 165/1 والمقتضب 83/1.

(2) شرح ابن طولون 429/1 والمقتضب 36/3.

(3) شرح ابن طولون 240/1 وشرح التصريح 210/1.

(4) شرح ابن طولون 320/1 وشرح المفصل 104/5.

(5) شرح ابن طولون 82/1 وشرح التصريح 80/1.

(6) شرح ابن طولون 161/1 وشرح التصريح 146/1.

الضمير المنصوب في جواز حذفه بكثرة، واشترط الناظم أن يكون هذا الوصف غير ماض
خلافاً للكسائي الذي اشترط بأن يكون هذا الوصف ماض غير عامل).

وعالمان رجع إلى كل واحد منهما إحدى عشرة مرة، وهما:

7- **المكودي**: عبد الرحمن بن علي بن صالح أبو زيد المكودي⁽¹⁾، وأخذ عنه الصفحات التالية:
497-412-396-168-63-44-43/1

356-345-325-23 /2

8- **ابن هشام الأنصاري**: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 708 هـ)،
وقد وصفه علماء عصره بأنه عالم بالعربية⁽²⁾، وأخذ عنه في الصفحات التالية :

368-340-191-186-142-122-87-73-48-46-42 /1

وعالم واحد رجع إليه عشر مرات وهو :

9- **ابن الناظم**: محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، بدر الدين (ت 686هـ)، وأخذ
عنه في الصفحات التالية:

497-490-370-339-110-43/1

406-394-360-325/2

وعالمان رجع إلى كل واحد منهما تسع مرات ، وهما:

10- **المرادي**: الحسن بن قاسم (ت 749هـ)، وأخذ عنه في الصفحات التالية:

471-405-330-183-122-43/1

356-348-325/2

11- **ابن عصفور**: علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (ت 663هـ)، وأخذ عنه في :

425-334-322-222-213-155-148/1

244-132/2

وعالم واحد رجع إليه ثمان مرات وهو :

12- **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت 170-175هـ)، وأخذ عنه في :

399-279-164-156/1

⁽¹⁾اختلف المؤرخون في سنة وفاته، فمنهم من قال: إنه ولد بفاس وتوفي بها سنة 807هـ، وقيل: إنه توفي سنة 801هـ، انظر: شذرات الذهب 4/8 وهدية العارفين 529/1 ومعجم المؤلفين 5/156 والأعلام 3/318 ولم يذكر السوطي تاريخ وفاته في بغية الوعاة 2/83.

⁽²⁾ قال عنه ابن خلدون: (ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له: ابن هشام، أنحى من سيبويه) انظر: معجم المؤلفين 6/163 وبغية الوعاة 4/293 الأعلام 4/147.

408-363-199-121/2.

وعالم واحد رجع إليه سبع مرات وهو :

13- يونس بن حبيب (ت 83هـ)، وأخذ عنه في :

394-268-219-156/1.

363-199-171/2.

وثلاثة علماء رجع إلى كل واحد منهم ست مرات، وهم:

14- أبو حيان الأندلسي: محمد بن يوسف بن علي بن حبان الغرناطي (ت 745هـ)، ونقل

عنه:

327-212-204-149-101-42/1.

15- ابن السراج : محمد بن السري بن سهل البغدادي (ت 316 هـ)، ونقل عنه:

322-256-245-213-179-147/1.

16- ربيعة: هو ربيعة بن عبد الله العجاج بن ربيعة التميمي السعدي (ت 145هـ)، ونقل عنه:

331-289-249-148-111-54/1.

وأربعة علماء رجع على كل واحد منهما خمس مرات، وهم:

17- الزمخشري: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري (ت 538هـ)، ورد ذكره

في:

251-199/2، 256-187-53/1.

18- السيرافي: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت 68هـ)، ورد ذكره في :

38/2-308-300-245-80/1.

19- المازني: بكر بن محمد بن بقية أبو عثقان المازني⁽¹⁾، ورد ذكره في:

114/2، 429-368-279-146/1.

20- الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت 211هـ)، ورد ذكره في :

123/2، 329-256-166-156/1.

وسبعة علماء رجع إلى كل واحد منهم أربع مرات وهم:

21- ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي (ت 646هـ)، وأخذ عنه في:

199-186/2، 137-133/1.

(1) اختلف المؤرخون في سنة وفاته، فهو من أهل البصرة، وبها توفي سنة 248هـ (وقيل: 249، وقيل:

236). انظر: معجم المؤلفين 71/4 والنجوم الزاهرة 326/2 ومرآة الجنان 109/2 والأعلام 69/2.

- 22- **الشلوبين**: عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي (ت 645 هـ)، وأخذ عنه في :
369-305-297-278/1.
- 23- **ابن كيسان**: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان (ت 299 هـ)، وأخذ عنه في :
412-320-271-207 /1.
- 24- **الجوهري**: إسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري (ت 398 هـ)، وأخذ عنه في:
433-166-118-69/1.
- 25- **ثعلب**: أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني (ت 291 هـ)، ونقل عنه في :
114/2، 245-154-82/1.
- 26- **الشاطبي**: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (ت 790 هـ)، ونقل عنه في:
297-221-172-116/1.
- 27- **أبو البقاء**: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العبكري (ت 616 هـ)، ونقل عنه في:
377-330-308-179/1.

وستة علماء رجع إلى كل واحد منهم ثلاث مرات، وهم:-

- 28- **الجرمي**: صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي (ت 225 هـ)، ونقل عنه في:
122/2، 316-297/1.
- 29- **الجزولي**: عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت⁽¹⁾، ونقل عنه:
323، 322-305/1.
- 30- **ابن جني**: عثمان بن جني الموصلي أبو الفتح (ت 392 هـ)، ونقل عنه في:
325-323-316/1.
- 31- **الأزهري**: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري (ت 905 هـ)، ونقل عنه في:
123-48-36/1.
- 32- **الجرجاني**: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت 474 هـ)، ونقل عنه في:
75/2، 387-366/1.
- 33- **الزبيدي**: أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج⁽²⁾، ونقل عنه في:

(1) اختلف المؤرخون في سنة وفاته، حيث أنه توفي بأزمور من ناحية مراكش سنة 610 هـ (وقيل: 607،
وقيل: 606، وقيل: 616 هـ)، انظر: معجم المؤلفين 27/8 وتاريخ ابن الوردي 132/2 ومراة الجنان 19/4
والأعلام 104/5.

(2) اختلف المؤرخون في سنة وفاته، فمنهم من قال أنه توفي سنة 379 هـ (وقيل: 380 هـ، وقيل: 399 هـ).
انظر: بغية الوعاة 84/1 وشذرات الذهب 94/3 والأعلام 82/6.

465/2، 433-28/1.

وهناك اثنا عشر عالماً رجع إلى كل منهم مرتين، وهم:

34- ابن خروف: أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي⁽¹⁾، ونقل عنه في:
280-218/1.

35- ابن الأبياري: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله أبو البركات (ت 513 هـ)، ونقل عنه
في: 324-98/1.

36- الدماميني: محمد بن أبي بكر بن عمر بن سليمان القرشي (ت 827 هـ)، وأخذ عنه في:
333-183/1.

37- الرماني: علي بن عيسى بن عبد الله الرماني (ت 384 هـ)، وأخذ عنه في:
184-107/1.

38- السهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 583 هـ)، ونقل رأيه في:
302-61/1.

39- السيد الشريف: علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي (ت 816 هـ)، ونقل رأيه في:
221-23/1.

40- ابن الضائع: علي بن محمد بن يوسف الأشبيلي (ت 680 هـ)، ونقل رأيه في:
155-147/1.

41- الآثاري: شعبان بن محمد بن داود الموصلي (ت 828 هـ)، وأخذ عنه في:
46-21/1.

42- أبو عبيدة المثني: معمر بن المثني التميمي البصري⁽²⁾، ونقل رأيه في:
240-37/1.

43- الهواري: محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري (ت 780 هـ)، ونقل عنه في:
32-31/1.

44- ابن معط: يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي (ت 628 هـ)، ونقل عنه في:

(1) اختلف المؤرخون في سنة وفاته، فمنهم من قال أنه توفي بإشبيلية سنة 606 هـ (وقيل: 605، وقيل: 603،
وقيل غير ذلك)، انظر: معجم المؤلفين 221/7 وفوات الوفيات 79/2 وهدية العارفين 714/4 وبغية الوعاة 354
والأعلام 330/4.

(2) اختلف المؤرخون في تاريخ وفاته، حيث أنه توفي بالبصرة سنة 209 هـ (وقيل: 211، 210، 213، 208،
207 هـ)، انظر: معجم المؤلفين 209/12 ومراة الجنان 49/2 وبغية الوعاة 395 ومعجم الأدياء 15/19
والأعلام 272/7.

45-19/1.

45- ابن الطراوة: سليمان بن محمد بن عبد الله السيئي (ت 528هـ)، ونقل عنه في:
107/1-188.

وهناك ثلاثون عالماً رجع إلى كل واحد منهم مرة واحدة، وهم:

46- الأبدى: علي بن محمد بن عبد الرحمن الخثي (ت 680هـ)، ونقل عنه في:
344/1.

47- أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ)، ونقل عنه في:
191/1.

48- ابن برهان: عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي (ت 456هـ)، ونقل عنه في:
412/1.

49- ابن الحاج: أبو العباس محمد الأزدي (ت 647هـ)، ونقل عنه في:
322/1.

50- الأعلم الشنتمري: ابو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسي (ت 476هـ)، ونقل عنه في:
298/1.

51- الحريري: القسام بن علي بن محمد بن عثمان (ت 516هـ)، ونقل عنه في:
296/1.

52- الخبيصي: محمد بن أبي بكر بن محرز الخبيصي (ت 731هـ)، ونقل عنه في:
82/1.

53- ابن خطيب المنصورية: يوسف بن الحسن بن محمد بن علي الحموي (ت 809هـ)، ونقل
عنه في: 30/1

54- الحوفي: علي بن ابراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي (ت 430هـ)، ونقل عنه في:
307/1.

55- الخضراوي: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي (ت 646 هـ)، ونقل عنه
في: 339/1.

56- خلف الأحمر: خلف بن حيان بن محرز البصري (ت 180 هـ)، ونقل عنه في:
349/1.

57- الرضي: محمد بن الحسن السمناني (ت 686هـ)، ونقل عنه في:
125/1.

58- الزجاجي: ابو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي (ت 337 هـ)، ونقل عنه في:
329/1.

- 59- ابن السيد: ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوس (ت 521 هـ)، ونقل عنه في: 334/1.
- 60- ابن سيده: علي بن أحمد الأندلسي الضرير (ت 448 هـ)، ونقل عنه في: 82/1.
- 61- ابن طلحة: محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف (ت 618 هـ)، ونقل عنه في: 367/1.
- 62- الطوال: أبو عبد الله محمد بن أحمد الطوال (ت 243 هـ)، ونقل عنه في: 325/1.
- 63- ابن عذرة: الحسن بن عبد الرحمن بن عمر بن عذرة الأنصاري (ت 644 هـ)، ونقل عنه في: 334/1.
- 64- ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد القرشي (ت 769 هـ)، ونقل عنه في: 396/1.
- 65- القتيبي: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276 هـ)، ونقل عنه في: 229/1.
- 66- عيسى بن عمرو: أبو سليمان عيسى بن عمر البصري (ت 149 هـ)، ونقل عنه في: 229/1.
- 67- الكمال الدميري: محمد بن موسى بن علي الدميري (ت 808 هـ)، ونقل عنه في: 128/1.
- 68- ابن ملكون: إبراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي (ت 581 هـ)، ونقل عنه في: 299/1.
- 69- ابن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت 244 هـ)، ونقل عنه في: 283/1.
- 70- هشام الضرير: أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير الكوفي (ت 209 هـ)، ونقل عنه في: 349/1.
- 71- ابن طريف: أبو مروان عبد الملك بن طريف القرطبي (ت 400 هـ)، ونقل عنه في: 233/1.
- 72- ابن النحاس: محمد بن إبراهيم بن أبي نصر الحلبي (ت 698 هـ)، ونقل عنه في: 85/1.
- وقد يأخذ عن النحاة دون الإشارة إلى أسمائهم، أو أسماء كتبهم، مستعملاً بعض العبارات مثل:

"عند النحويين"⁽¹⁾، "مذهب الجمهور"⁽²⁾، "أكثر النحويين"⁽³⁾، "ما يسميه النحويون"⁽⁴⁾، "على قول الأكثرين"⁽⁵⁾، "النحويين اتفقوا"⁽⁶⁾، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- ينقل عن النحاة رأيهم في قول ابن مالك (وقبل يا النفس....)، مستعملاً عبارة "النحويين"، فيقول:⁽⁷⁾ (وقال: "يا النفس" وهو مخالف لعبارة النحويين، فإنهم يسمونها: ياء المتكلم).
ب- ينقل رأي النحاة في "أنواع الجملة"، مستعملاً عبارة "ولكنهم قاسوه"، وفي ذلك يقول:⁽⁸⁾ (ومن الجملة الفعلية "شاب قراها" أي: ذؤابتا شعرها، أو الاسمية "زيد منطلق"، وليس بمسموع، ولكنهم قاسوه).

ج- وينقل عن النحاة قولهم في النوع الثاني من التوكيد المعنوي، مستعملاً عبارة "عند المحققين" حيث يقول:⁽⁹⁾ (النوع الثاني من التوكيد المعنوي هو ما سبق لرفع توهم المجاز عن جملة المسند إليه، وهو "كل"، نحو "اشتريت العبد كله"، و"كلا" ويؤكد بها المثني المذكر، نحو "قام الزيدان كلاهما"، و"كلتا" ويؤكد بها المثني المؤنث، نحو "جاءت الهندان كلتاها).

ويجب اتصالهما بضمير مطابق المؤكد - كما سبق -، ولذلك لم يجعل قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلُّ فِيهَا﴾⁽¹⁰⁾ - على قراءة النصب - توكيداً عند المحققين.

د- وينقل الخلاف بين النحاة حول سبب نصب "غدوة" بعد "لن" في قولهم "لن غدوة حتى إذا امتدت الضحى"، فيستعمل عبارة "قيل"، وعبارة "بعض المتأخرين"، فيقول:⁽¹¹⁾ (قل نصب "غدوة" بعد "لن"، ونصبه قيل: على تشبيه "لن" باسم الفاعل المنون، وقيل: على إضمار "كان" الناقصة، وقيل: على التمييز، وقد سمي بعض المتأخرين تنوين "غدوة" مع "لن" تنوين الفرق).

(1) شرح ابن طولون 1/106، 2/24.

(2) شرح ابن طولون 1/155، 2/227، 3/317، 4/387، 2/363.

(3) شرح ابن طولون 1/325، 411.

(4) شرح ابن طولون 1/314، 373.

(5) شرح ابن طولون 1/209.

(6) شرح ابن طولون 1/337.

(7) شرح ابن طولون 1/111.

(8) شرح ابن طولون 1/125، أي: قاسه النحاة على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية، وجعلوه قسيماً له على تقدير التسمية بها. انظر: شرح التصريح على التوضيح 1/116.

(9) شرح ابن طولون 2/63.

(10) سورة غافر 40/48.

(11) شرح ابن طولون 1/473.

هـ- وينقل عن النحاة رأيهم في تقديم الحال على صاحبها "المرفوع والمنصوب والمجرور"، مستعملاً عبارة "تعرض النحويون"، وفي ذلك يقول⁽¹⁾: (أما المرفوع والمنصوب: فلا إشكال في جواز تقديم الحال عليهما، نحو "جاء ضاحياً زيداً"، و"ضربت منطلقاً هنداً" وأما المجرور بالإضافة، فقد حكي الإجماع على منع جواز تقديم الحال عليه. وأما المجرور بالحرف، فقد تعرض النحويون لذكرها في كتبهم، والخلاف فيها مشهور).

و- وينقل عن النحاة رأيهم في جموع "القلة والكثرة"، مستعملاً عبارة "اصطلاح النحويين" حيث يقول⁽²⁾: (ثم اعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع: أن يذكر المرفوع، ثم يقولوا: يجمع على كذا وعلى كذا، وعكس المصنف واصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول: هذا الوزن يكون جمعاً لكذا وكذا، ولكل وجه).

(ب) القراء :

أخذ ابن طولون عن سبعة عشر من القراء، ومما يلاحظ على هؤلاء القراء أنهم يشملون أبرز أئمة أهل البصرة والكوفة للقراءة، وغيرهم من أشهر القراء المتأخرين. ويلاحظ على القراء الذين ذكرهم ابن طولون في كتابه؛ هم الذين ذكر لهم قراءات من السبع أو من الشواذ أو أحد القراء العشرة أو أحد القراء الأربع عشر.

1- **نافع**: وهو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، أحد السبعة (ت 169هـ)، ويعد من أكثر القراء الذين ذكروا، فقد ذكره ابن طولون سبع مرات، وذلك في الصفحات التالية: 112/1، 114، 240، 466، 201/2، 215، 452.

وقارئ واحد رجع إليه ثلاث مرات وهو:

2- **ابن عامر**: عبد الله بن عامر بن يزيد الشامي، أحد القراء السبعة (ت 118هـ) وذكر قراءته في: 181/1-302-480.

وقارئان رجع إلى كل واحد منهما مرتين، وهم:

3- **الأعمش**: سليمان بن مهران الأسدي، أحد القراء الأربع عشر (ت 148هـ)، وذكر قراءته في: 141/2-200.

4- **حفص بن المغيرة**: هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي، قارئ أهل الكوفة (ت 180هـ)، وذكر في قراءته: 302/1، 226/2.

وهناك ثلاثة عشر قارئاً رجع إلى كل واحد منهم مرة واحدة، وهم:

(1) شرح ابن طولون 412/1.

(2) شرح ابن طولون 307/2.

- 5- **المخزومي**: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي، أحد القراء العشرة، وكان إمام أهل المدينة في القراءة، (ت132هـ)، وذكر قراءته في: 336/1.
- 6- **حمزة بن حبيب بن عمارة**، أحد القراء السبعة (ت156هـ)، وذكر قراءته في: 378/2.
- 7- **الكوفي**: عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي، أحد القراء السبعة (ت127هـ)، وذكر قراءته في: 452/2.
- 8- **الهمداني**: علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي (ت62هـ)، وذكر قراءته في: 333/1.
- 9- **ابن عمرو**: زبان بن عمار التميمي البصري، أحد القراء السبعة (ت154هـ)، وذكر قراءته في: 462/2.
- 10- **الوشقي**: يحيى بن يعمر الوشقي العدواني البصري (ت129هـ)، وذكر قراءته في: 58/1.
- 11- **قتيل**: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي، قارئ أهل الحجاز (ت291هـ)، وذكر قراءته في: 90/1.
- 12- **ابن كثير**: عبد الله بن كثير الداري المكي أحد القراء السبعة (ت120هـ)، وذكر قراءته في: 462/2.
- 13- **الأسدي**: يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي، من أكابر القراء (ت103هـ)، وذكر قراءته في: 333/1.
- 14- **قالون**: عيسى بن مينا بن وردان المدني (ت220هـ)، وذكر قراءته في: 378/2.

وذكر ابن طولون قراءة ثلاثة من القراء في شرحه للألفية، رجع إليهم في موضع واحد وهم:

- 15- **الفراء**: معاذ بن مسلم الهراء الكوفي (ت187هـ).
- 16- **الأزدي**: هارون بن موسى الأزدي، عالم بالقراءات والعربية (ت200هـ).
- 17- **الحضرمي**: يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، أحد القراء العشرة (ت205هـ).

وذكر قراءتهم في "أي" حيث يقول⁽¹⁾: وبعض العرب يعربها في الصور الآتية:

أ- أن يصرح بالمضاف، ويثبت صدر صلتها، نحو "جاعني أيهم هو قائم".

ب- أن يحذف معاً، نحو "جاعني أي قائم".

ج- أن يثبت صدر صلتها، ولا يصرح بالمضاف نحو "جاعني أي هو قائم" فأبي في هذه الصورة الثلاثة معربة.

د- أن يصرح بالمضاف إليه، ويحذف صدر صلتها، وهي في هذه الصور مبنيّة.

(1) شرح ابن طولون 154-156 ومغني اللبيب 107-109 وإعراب النحاس 23/3.

وعلى هذه الصور الأربعة قراءة هارون ، ومعاذ، ويعقوب ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أُمَّةً أَشَدُّ﴾ (1) -
بنصب "أيهم" - .

وقد يأخذ عن القراء دون الإشارة إلى أسمائهم ، أو أسماء كتبهم ، مستعملاً بعض العبارات ،
ومن الأمثلة على ذلك:

أ- ينقل عن القراء قراءتهم في " الأسماء المبنية" ، مستعملاً عبارة " قرأ أكثر القراء"، وفي ذلك
يقول⁽²⁾: (قد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون، وذلك للحاق لـ "لـ" لـ "لـ"
كثير، وعدم لحاقها قليلاً، ولذلك قرأ أكثر القراء ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾⁽³⁾-بتشديد النون وضم الدال-).

ب- وينقل عن القراء قراءتهم في " الفصل بين المضاف والمضاف إليه" مستعملاً عبارة " في
قراءة بعض السلف"، حيث يقول⁽⁴⁾: (يفصل بين المضاف والمضاف إليه، إذا كان المضاف
شبيهاً بالفعل، والفصل بينهما بمفعول المضاف ، وذلك عند اسم الفاعل، كقوله عز وجل في
قراءة بعض السلف ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِهِ رُسُلُهُ﴾⁽⁵⁾، ففصل بين "مخلف"، و"رسله"
بالمفعول، وهو "وعده"، لأن المضاف اسم فاعل، واسم الفاعل شبيه بالفعل).

ج- وينقل عن القراء قراءتهم في "التصريف" مستعملاً عبارة " قد قرئ" فيقول⁽⁶⁾: (وإنما أهمل
"فِعْلٌ" لنقله بالخروج من كسر إلى ضم، وقد قرئ ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾⁽⁷⁾- بكسر الحاء،
وضم الباء -).

د- وينقل عن القراء قراءتهم في "الإدغام" مستعملاً عبارة " عند جميع القراء"، ذلك يقول⁽⁸⁾:
(ومما جاء فيه مدغماً، قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾⁽⁹⁾- بتشديد القاف- عند جميع القراء).

(1) سورة مريم 69/19.

(2) شرح ابن طولون 114/1 وانظر: حجة القراءات 324 والنشر في القراءات العشر 313/2.

(3) سورة الكهف 76/18.

(4) شرح ابن طولون 481/1، وقرأ الجمهور بجر "وعده" ونصب "رسله"، اسم الفاعل مضاف إلى المفعول
الثاني "ورسله" مفعول أول. انظر: معاني القراء 81/2 وشرح الكافية 988/2 والهمع 294/4 وشرح التصريح
58/2.

(5) سورة إبراهيم 47/14.

(6) شرح ابن طولون 391/2 ونسبت لأبي مالك الغفاري وأبي السمال في البحر المحيط 134/ والمحتسب
268/2.

(7) سورة الذاريات 7/51.

(8) شرح ابن طولون 462/2 وشرح الكافية 2191/4.

(9) سورة الحشر 4/59.

(ج) المحدثون:

أخذ ابن طولون عن خمسة عشر من المحدثين، ومما يلاحظ على هؤلاء المحدثين أنهم يشملون أبرز أئمة المذهب الحنبلي والمذهب المالكي، ومنهم من أكابر الحنفية ومن علماء المذهب الشافعي، وغيرهم من أشهر الزهاد المتصوفين.

ويلاحظ على المحدثين الذين ذكرهم ابن طولون في كتابه؛ منهم من هو إمام المفسرين، وعالم بالحديث، والفقهاء، وكذلك منهم من هو قاض ومن أكابر الصحابة.

1- الإمام الشافعي: محمد بن إدريس بن عثمان بن نافع الشافعي، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة (ت 204هـ)، ويعد من أكثر المحدثين الذين ذكروا، فقد ذكره ابن طولون ثلاث مرات، وذلك في الصفحات التالية: 46-35-21/1.

2- الإمام فخر الدين الرازي: محمد بن عمر بن الحسن بن علي التميمي البكري (ت 606هـ)، وقد ذكره ابن طولون مرتين، وذلك في الصحيحين الآتين: 125-120/1.

ويأتي بعده ثلاثة عشر محدثاً رجع إلى كل واحد منهم مرة واحدة، وهم:

3- أبو حنيفة: النعمان بن ثابت الكوفي اليتيم، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة (ت 150 هـ)، ونقل عنه في: 23/1.

4- اليزدوي: علي بن محمد بن الحسين بن عيسى اليزدوي، فقيه أصولي محدث مفسر، من أكابر الحنفية (ت 482هـ) ونقل عنه في: 28/1.

5- ابن عباس: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي، له (1660 حديثاً)، (ت 68هـ)، ونقل عنه في: 297/1.

6- الرمي بن سنان بن مالك بن قاسط الرومي، له (307 أحاديث)، (ت 38هـ)، ونقل عنه في: 250/2.

7- الأسدي: عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، (له في كتب الحديث 33 حديثاً)، (ت 73هـ)، ونقل عنه في: 172/1.

8- ابن مسعود: عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي، (من أكابر الصحابة، وله 848 حديثاً)، (ت 32هـ)، ونقل عنه في: 60/2.

9- المكي: مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي، شيخ المفسرين⁽¹⁾، ونقل عنه في: 167/1.

(1) اختلف المؤرخون في سنة وفاته، حيث توفي سنة 104هـ (وقيل: 100هـ، وقيل 102هـ) وقيل إنه مات وهو ساجد، انظر: طبقات القراء 41/2 وحلية الأولياء 279/3 وصفوة الصفوة 117/2 والأعلام 287/5.

10- **ابن حنبل:** أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، إمام المذهب الحنبلي وأحد الأئمة الأربعة المشهورين، (ت 241هـ)، ونقل عنه في: 167/1 .

وذكر ابن طولون خمسة من المحدثين، رجع إليهم في موضوع واحد، وهم:

11- **الطحاوي:** أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الطحاوي، فقيه ومحدث ومؤرخ، (ت 321 هـ).

12- **الحلي:** الحسن بن محمد بن حليم البخاري، عالم بالفقه الشافعي، وقاض، (ت 403 هـ).

13- **اللخمي:** علي بن محمد الربيعي أبو الحسن اللخمي، فقيه مالكي، له معرفة بالحديث، (ت 478 هـ).

14- **ابن بطة:** عبد الله بن محمد بن حمدان بن إبراهيم الحنبلي، عالم بالحديث، فقيه من كبار الحنابلة (ت 387 هـ).

15- **السمرقندي:** نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، إمام الهدى، من أئمة الحنفية، ومن الزهاد المتصوفين (ت 393 هـ).

وذكر رأيهم في خطبة الألفية عن " الصلاة " حيث يقول⁽¹⁾: (الصلاة واجبة عليه ﷺ كلما ذكر، كما اختاره الطحاوي ، إلى هذا ذهب الحلي، ونقل عن اللخمي من المالكية ، وقال به ابن بطة من الحنابلة، وقال أبو الليث السمرقندي هذا الوجوب على الكفاية).

وقد يأخذ عن المحدثين دون الإشارة إلى أسمائهم، أو أسماء كتبهم، مستعملاً بعض العبارات، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- ينقل عن المحدثين رأيهم في لفظ الجلالة (الله)، مستعملاً عبارة "خلق من الأئمة"، وفي ذلك يقول⁽²⁾: (الله: اسم للذات الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد، المستجمع لجميع الصفات، والأصح أنه علم غير مشتق، كما ذهب إليه خلق من الأئمة).

ب- ينقل عن المحدثين رأيهم في " الصلاة على النبي ﷺ" ، مستعملاً عبارة " جماعة من أئمتنا"، وعبارة " جماعة من الشافعية"، وفي ذلك يقول⁽³⁾: (والصلاة واجبة عليه ﷺ كلما ذكر ، كما اختاره جماعة من أئمتنا، وإلى هذا ذهب جماعة من الشافعية).

(1) شرح ابن طولون 25/1-26 (خطبة الألفية).

(2) شرح ابن طولون 23/1 والبحر المحيط لأبي حيان 14/1.

(3) شرح ابن طولون 25/1.

ج- ينقل عن المحدثين رأيهم في "حذف النعت"، لقوله تعالى ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيحَةٍ غَضْبًا﴾⁽¹⁾، مستعملاً عبارة "أثبتها غيره" وفي ذلك يقول⁽²⁾: (أي: غصبا صالحاً، فحذف النعت "صالحاً"، وقد أثبتها ابن مسعود، وغيره).

ثانياً: الكتب التي استفاد منها

وقد نص ابن طولون على ستة وثلاثين كتاباً في متن شرحه لألفية ابن مالك، توزعت بين كتب النحو واللغة والتفسير والقراءات والمعاجم والسنن، وغيرها... ولعل مما يلاحظ على تلك الكتب أنها شملت كتب المتقدمين والمتأخرين في مجال التأليف النحوي واللغوي.

وكانت استفادته لهذه الكتب متفاوتة، ولم يكن رجوعه إليها بصورة واحدة، أو ذكرها بطريقة واحدة.

وسأتحدث عن هذه الكتب التي ذكرها ابن طولون في متن كتابه، معتمداً في ترتيبها مبدأ الكثرة والقلّة، إذ سأبدأ بالأكثر ذكراً يليه الأقل فالأقل.

1) كتاب (شرح الكافية الشافية لابن مالك) ويعد من أكثر الكتب التي ذكرها ابن طولون في شرحه لألفية ابن مالك، وقد ورد ذكره سبع مرات، وذلك في الصفحات التالية:

428/1 ، 438 ، 498 ، 502.

352/2 ، 355 ، 464، وهذه نماذج منها:

أ- أن التمييز ينتصب بعد ما دل على تعجب، ومثل ذلك بقوله: "كأكرم بأبي بكرأبا"، قال في شرح الكافية: "هو صاحب رسول الله ﷺ - رضي الله عنه"⁽³⁾.

ب- أن إتيان حرف الجر "من" لابتداء الغاية في الزمان قليل، فمذهب الكوفيين: أنها تكون لابتداء الغاية في المكان مطلقاً، قال في شرح الكافية: "وهو الصحيح لصحة السماع بذلك"⁽⁴⁾.

ج- إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز في تابعه الجر على اللفظ، والنصب على المحل، واختلف في الناصب له...، لكنه صرح في الكافية الشافية: بأنه محمول على الموضع، وأن ناصبه اسم الفاعل المذكور.⁽⁵⁾

(1) سورة الكهف 79/18.

(2) شرح ابن طولون 60/2 وشرح التصريح 119/2.

(3) شرح ابن طولون 428/1.

(4) شرح ابن طولون 438/1 وشرح الكافية 797/2 والهمع 212/4.

(5) شرح ابن طولون 502/1 وشرح الكافية 1047/2.

د- قيل في نسب الاسم الرباعي متطرفة الياء وهي أصلية المرمي " - لغتان - الحذف، وهو الكثير نحو " مَرْمِيٌّ"، والقلب نحو " مرموي"، كما فعل في الكافية.⁽¹⁾

(2) كتاب (التسهيل لابن مالك)، وقد ورد ذكره ست مرات، وذلك في الصفحات التالية:
94/1، 236، 326، 433.
9/2، 410 .

وهذه أمثلة على ذلك:

أ- يقول ابن طولون في "المعرفة": ناقلاً عن كتاب (التسهيل لابن مالك)⁽²⁾: (وأعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام، ثم المشار به والمنادي، ثم الموصول وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه، كذا قال في التسهيل).

ب- زاد ابن مالك في التسهيل أفعال الشروع فقال: (هب) و(قام).⁽³⁾

ج- أجاز ابن مالك في التسهيل تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على المفعول المتأخر في الشعر والنثر.⁽⁴⁾

د- حروف الابدال تصل إلى اثنين وعشرين حرفاً، وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل.⁽⁵⁾

3- كتاب (الكافية الشافية)، وقد ورد ذكره خمس مرات، وذلك في الصفحات التالية :
32/1، 52، 541، 471، 498، وهذه أمثلة على ذلك:

أ- نقل ابن طولون رأي الهواري لألفية ابن مالك في شرحه، وفي ذلك يقول⁽⁶⁾: (قال الهواري: لا شك أنها قد حوت أكثر مقاصد النحو، وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلامه،

(1) شرح ابن طولون 355/2، وقال ابن مالك في شرح الكافية (1928/4):

وشبه ذا اليا رابعاً فصاعداً
كذا افعطن بمشبه المرمي
تحذف حتماً حيث كان زائداً
والقلب قد يأتي كرموي.

(2) شرح ابن طولون 94/1 وشرح التسهيل 125/1.

(3) شرح ابن طولون 236/1، نحو (هبٌ زيدٌ يفعلُ)، وقوله:

قامت تلوم وبعض اللوم آونة

انظر: التسهيل 59 والهمع 134/2.

(4) شرح ابن طولون 236/1 والتسهيل 28 وأوضح المسالك 85.

(5) شرح ابن طولون 410/2، قال ابن مالك في التسهيل 300 (يجمع حروف البديل الشائع في غير ادغام قولك:

لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته)، والذي ذكره سيويوه منها أحد عشر حرفاً، يجمعها في اللفظ قولك (أجد

طويت منهلاً)، انظر: الكتاب 213/2 وشرح التصريح على التوضيح 367/2 .

(6) شرح ابن طولون 32/1.

لأن ما قارب الشيء فله حكمة، وهذه الألفية خلاصة ما في أرجوزته الكبيرة المسماة بـ "الكافية الشافية".

ب- في ذكر ابن طولون لحروف الجر التي تلحقه بـ"ما"، منها "رب" و"الكاف"، فتارة تكفهما عن العمل، وتارة لا تكفها، فيقول ناقلاً عن كتاب (الكافية لابن مالك)⁽¹⁾: (أن عملها قليل، وقد صرح به في الكافية).
ج- نقل عن هذا الكتاب في "لن" فيقول⁽²⁾: "لن" من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى...، والفعل عند المصنف في نحو هذا على تقدير "أن" كما قاله في الكافية.

4- كتاب (مغني اللبيب لابن هشام)، وقد ورد ذكره أربع مرات، وذلك في الصفحات التالية: 153/1، 220، 260، 342، وهذه نماذج منها:

أ- أخذ عن صاحب الكتاب أن "أل" تدخل على الصفة الصريحة "اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وفي ذلك يقول⁽³⁾: (ولكن صحح في المغني أن "أل" الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف).
ب- وينقل عن المغني أن "ما" النافية "وليس" لا تعمل، وفي هذا يقول⁽⁴⁾: (ما النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال، فأصلها أن لا تعمل، كما أهملوا (ليس) حملاً عليها، فقالوا (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع، قاله في المغني).
ج- ينقل عن الكتاب استغناء اللام بعد "إن" المخففة، فيقول⁽⁵⁾: (يستغنى عن اللام بعد "إن" المخففة إذا أمن اللبس بينها، وبين النافية بقرينة، إما لفظية، بأن يكون الخبر منفيًا نحو "إن زيدا لن يقوم"، فيجب حينئذ ترك اللام، كما قاله في المغني).

(1) شرح ابن طولون 451/1، وقال ابن مالك في الكافية 816/2.

وكفت الكاف ورب غالباً.....

وقال في شرحها (817/2): (وتتصل "ما" أيضاً بالكاف و"رب" فيبقى عملها، وذلك قليل).

(2) شرح ابن طولون 471/1، قال ابن مالك في شرح الكافية (946/2 - 947):

وإثر "ريث" و"لن" "أن" "قُدراً" من قبل فعل نحو من لن سرى.

(3) شرح ابن طولون 153/1، وقال ابن هشام في المغني (71): "أل" على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى "الذي" وفروعه، وفي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبهة، وليس بشيء لأن الصفة المشبهة للثبوت، فلا تؤول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق، انظر: شرح التصريح 142/1.

(4) شرح ابن طولون 220/1، فإن "إلا" عندهم تبطل عمل "ليس"، كما تبطل عمل "ما" الحجازية، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء. وانظر: مغني اللبيب 387-388 وشرح التصريح 196/1 وحاشية الخصري 119/1.

(5) شرح ابن طولون 260/1 ومغني اللبيب 306 وشرح التصريح 231/1.

- وكتابتان رجع إلى كل واحد منهما ثلاث مرات، وهما:
- 5- أوضح المسالك لابن هشام، وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية: 122/1-137-368.
- 6- شرح التسهيل لابن مالك، وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية: 125/1-209-302.
- وهناك أربعة كتب رجع إلى كل واحد منها مرتين وهي :
- 7- شرح الألفية لابن ناظم، وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحتين الآتيتين: 110/1-307.
- 8- شرح التوضيح لخالد الأزهري، وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحتين الآتيتين: 48/1-123.
- 9- شرح للمحة لابن هشام ، وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحتين الآتيتين: 71/1-137.
- 10- القاموس المحيط (للفيروز آبادي)، وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحتين الآتيتين: 39/1-84.

وهناك ست وعشرون كتاباً رجع إلى كل واحد منهما مرة واحدة وهي :

- 11- ارتشاف الضرب لأبي حيان ، وأخذ عنه في: 149/1.
- 12- إعراب الخزرجية لابن طولون، وأخذ عنه في: 49/1 .
- 13- ألفية شعبان الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، وأخذ عنه في: 46/1.
- 14- الجامع الصغير لابن هشام ، وأخذ عنه في: 130/1.
- 15- التذكرة لابن حيان، وأخذ عنه في: 42/1 .
- 16- جمل الزجاجي، وأخذ عنه في: 329/1 .
- 17- شرح الألفية للمكودي، وأخذ عنه في: 23/2.
- 18- شرح الألفية لابن خطيب المنصورية، وأخذ عنه في: 30/1 .
- 19- ألفية ابن معط، وأخذ عنه في: 19/1 .
- 20- شرح توضيح الخزرجية لابن طولون، وأخذ عنه في: 32/1 .
- 21- شرح الشذور لابن هشام، وأخذ عنه في: 44/17 .
- 22- شرح اللمع لأبي البقاء العكبري، وأخذ عنه في: 377/1 .
- 23- شرح المفصل لفخر الدين الرازي، وأخذ عنه في: 125/1 .
- 24- شرح المواقف للسيد الشريف، وأخذ عنه في: 23/1.
- 25- الصحاح للجوهري، وأخذ عنه في: 84/1 .
- 26- عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، وأخذ عنه في: 226/2 .
- 27- كتاب سيبويه، وأخذ عنه في: 233/1 .
- 28- اللمحة البدرية لأبي حيان، وأخذ عنه في: 233/1.

- 29- معاني القرآن للزجاج، وأخذ عنه في: 123/2 .
- 30- مقدمة أبي الليث السمرقندي، وأخذ عنه في: 26/1 .
- 31- نقد ابن الحاج على المقرب لابن عصفور، وأخذ عنه في: 322/1 .
- 32- المقدمة الموضوعية لأوائل التصانيف لابن طولون، وأخذ عنه في: 26/1 .
- 33- النكت الحسان لأبي حيان، وأخذ عنه في: 212/1 .
- 34- الخلاصة لابن مالك، وذكر هذا الكتاب في: 122/1 .

وذكر ابن طولون كتابان، رجع إليهما مرة واحدة في موضع واحد، وهما:

- 35- حواشي الزجاج على ديوان الأدب .
- 36- مسند الإمام أحمد، من كتب (الحديث).

ونقل عنهما في " المعرف بأداة التعريف" وفي ذلك يقول⁽¹⁾: (قال الزجاج في حواشيه على ديوان الأدب: وحمير يقلبون اللام ميماً إذا كانت مظهرة، كالحديث المروي، إلا أن المحدثين أبدلوا في "الصوم، والسفر" وإنما الأبدال في "البر" فقط، وأراد بالحديث قوله عليه السلام: " ليس من البر الصيام في السفر" أخرجه أحمد في مسنده).

ويؤيد ما تذهب إليه من أن هذه الإشارات قليلة بالنسبة لعدم إشارته لمصدره أنك تجد ابن مالك (صاحب الألفية)، قد رجع إليه نصاً باسمه ستاً وعشرين ومائة مرة، ومع ذلك لم يذكر من كتبه سوى خمسة كتب وهي:

- 1) كتاب التسهيل، وذكره ست مرات فقط.
- 2) شرح التسهيل، وذكره ثلاث مرات فقط.
- 3) شرح الكافية الشافية، وذكره سبع مرات فقط.
- 4) الكافية الشافية، وذكره خمس مرات فقط.
- 5) عمدة الحافظ وعدة اللافظ، وذكره مرة واحدة فقط.

والأمر كذلك بالنسبة لسببويه، لقد ذكره باسمه ثلاث وستون مرة، في حين لم يذكر كتابه سوى مرة واحدة، وكذلك المكودي، لقد ذكره باسمه إحدى عشر مرة، ومع ذلك لم يذكر من كتبه سوى شرح الألفية، وذكره مرة واحدة فقط، وكذلك ابن عصفور، لقد ذكره باسمه تسع مرات،

(1) شرح ابن طولون 166/1-167 والحديث في مسند أحمد 319/3 وسنن النسائي 176/4 وفتح الباري 184/4 وسنن الدرامي 342/1 وشرح السنة للبغوي 308/6 ومجمع الزوائد 164/3.

ولم يذكر من كتبه سوى نقد ابن الحاج على المقرب، وذكره مرة واحدة فقط، وكذلك الجوهري، لقد ذكره باسمه أربع مرات، ولم يذكر من كتبه سوى الصحاح، وذكره مرة واحدة فقط.

والأمر كذلك بالنسبة لكثير من العلماء الذين ذكرهم بأسمائهم ولم يذكر كتباً لهم. من هؤلاء المبرد، الفارسي، الكسائي، السيرافي، ابن الأنباري، ثعلب، المازي، ابن الحاجب، ابن كيسان، وغيرهم.

ولقد رجع إلى الأخص أربع عشرون مرة، ومع ذلك لم يذكر له كتاباً واحداً، وكذلك الفراء لقد رجع إليه عشرين مرة، مع ذلك لم يذكر له كتاباً واحداً، ويمكن إيضاح ذلك بالمقارنة بين مصادره من العلماء، ومصادر من الكتب.

ثالثاً: اللغات واللهجات

لقد أشار ابن طولون في كتابه إلى الكثير من اللغات واللهجات، وقد أحصيت له أربعاً وعشرين جماعة ولغة ولهجة، نص في حديثه عليها. وها هو احصاء بها وذكر مواضعها في كتابه.

وتعد لهجة بني تميم من أكثر اللهجات التي ذكرت في كتابه، فقد رجع إليهم سبع عشرة مرة، ذلك في الصفحات التالية:

46/1، 73، 134، 143، 220، 239، 280، 334، 394.

160/2، 194، 196، 268، 286، 431، 445، 461.

وهذه نماذج منها:

أ- نقل عن هذه اللهجة في "المحلق بالمتنى" وفي ذلك يقول⁽¹⁾: (أن "اثنين واثنتين" يرفعان بالألف كالمتنى من غير شرط، ويمتنع إضافتهما إلى ضمير تثنية، فلا يقال: "جاء الرجالان اثناهما، والمرأتان اثنتاهما" لأن ضمير التثنية نص في الاثنين، وتثنان لغة التميميين).

ب- أخذ عنها في الاسم الموصول "الذين" وفي ذلك يقول⁽²⁾: (من العرب من يجري "الذين" مجرى جمع المذكر السالم، فيرفعه بالواو ويجره وينصبه بالياء، نحو "جاء الذون، ورأيت الذين، ومررت بالذين"، وهي حينئذ معربة، وهي من خصائص الأسماء، وهي لغة تميم).

(1) شرح ابن طولون 73/1 وشرح الشذور لابن هشام 52 والهمع 135/1.

(2) شرح ابن طولون 143/1 وشرح التسهيل 214/1 وشرح ابن الناظم 83.

ج- نقل عنها في الفعل "عسى" حيث يقول⁽¹⁾: (أن "عسى" إذا ذكر قبلها اسم - جاز أن ترفع ضميراً يعود على الاسم السابق ، ويكون اسمها، و"أن" والفعل في موضع نصب على الخبر، فتكون ناقصة، وهي لغة بني تميم).

د- نقل عنها في الأعلام على وزن "فعال" فيقول⁽²⁾، (ما جاء من الأعلام على "فعال" كـ "حذام" و"قطام"، فإن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف).

هـ- أخذ عنها في "العدد المركب" فيقول⁽³⁾: (إذا جاوزت العشرة في العدد، أنك إذا ركبت الواحد مع العشرة أبدلت لفظه في التذكير بـ"أحد" ، وفي التأنيث بـ"إحدى" فتقول: "أحد عشر رجلاً، وإحدى عشرة امرأة"، بفتح الشين مع التجرد من التاء للتذكير، وكسرها مع التاء عند التميميين للتأنيث).

و- أخذ عنها في الفعل الثلاثي معتل العين بالواو، إذا بني مثال "مفعول" وفي ذلك يقول⁽⁴⁾: (... ما عينه واو من "مفعول"، قد يصحح - أي : ينطق به على الأصل -، وذلك قليل كقولهم "ثوب مَصْوُولٌ"، وقيل: إن تصحيحه لغة بني تميم).

ثم يأتي لغة أهل الحجاز، فقد رجع إليهم ثلاث عشرة مرة، وذلك في الصفحات التالية:

46/1، 73، 134، 220، 225، 239، 280، 393.

160/2، 195، 268، 286، 461.

وهذه نماذج منها:

أ- نقل عنه في المقصود بلفظ (كَلِمَةً) لقول ابن مالك:

واحدة كَلِمَةٌ والقول عم وكَلِمَةٌ بها كلام قد يؤم

وفي ذلك يقول⁽⁵⁾: "الكلمة" هي القول المفرد، وفيه ثلاث لغات: كَلِمَةٌ "كَلِمَةٌ" وهي الفصحى، وهي لغة أهل الحجاز،،،.

ب- نقل عنهم في "ما" النافية ، فيقول⁽⁶⁾: (أما أهل الحجاز فأعملوها عمل "ليس" لشبهها بها في نفي الحال).

(1) شرح ابن طولون 239/1 وشرح ابن عقيل 127/1 وشرح الكافية 458/1.

(2) شرح ابن طولون 196/1 والكتاب 40/2 والهمع 93/1.

(3) شرح ابن طولون 268/1 وشرح التصريح 274/2 وارتشاف الضرب 365/1.

(4) شرح ابن طولون 445/1 وشرح الكافية 2144/4 والكتاب 367/2.

(5) شرح ابن طولون 46/1 ومعجم المصطلحات النحوية 196-197.

(6) شرح ابن طولون 220/1 وارتشاف الضرب 106/2 والهمع 110/2.

ج- نقل عنهم في الفعل "عسى"، حيث يقول⁽¹⁾: (أن "عسى" إذا ذكر قبلها اسم - جاز أن تجرد من الضمير وتسنَد إلى "أن" والفعل، مستغنى بها عن الخبر، فتكون تامة، وهي لغة أهل الحجاز).

د- أخذ عنهم في " حذف الخبر " وفي ذلك يقول⁽²⁾: (إذا لم يعلم الخبر، سواء قلنا إنه خبر " لا" أو خبر المبتدأ وجب ذكره للجهل به، وإذا علم من السياق أو غيره فحذفه جائز عند الحجازيين).

ه- أخذ عنهم في " الاستثناء النقطع " وفي ذلك يقول⁽³⁾: (المنقطع: ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه، نحو " ما في الدار أحد إلا وتدًا"، ولغة أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء إذا كان مقطوعاً).

و- أخذ عنهم في " أسماء الأفعال " حيث يقول⁽⁴⁾: (يقال استعمال أسماء الأفعال نائية عن الماضي كـ "هيات" بمعنى: بعد، وهي مفتوحة التاء عند الحجازيين).

ز- نقل عنهم في " الإدغام " لفعل الأمر " رُدُّ " حيث يقول⁽⁵⁾: (جاز فيه وجهان: بقاء الإدغام، والتفكيك، نحو " لم يَرُدُّ، وارتُدُّ " في شبه الجزم، وعند لغة أهل الحجاز التفكيك).

ويأتي لغة هذيل، فقد ذكرها خمس مرات في كتابه، وذلك في الصفحات التالية:

331/1، 433، 487.

305/2، 380.

ومن أمثلة على ذلك:

أ- أخذ عنهم في الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين، وفي ذلك يقول⁽⁶⁾: (يجوز في فاء الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين إخلاص الضمة، وهي قليلة موجودة في كلام هذيل).

ب- نقل عنهم في " حروف الجر "، حيث يقول⁽⁷⁾: (أما "متى" فهي في لغة هذيل بمعنى "من"، ومنه قولهم "أخرجها متى كمة" أي: من كمة).

(1) شرح ابن طولون 239/1 وشرح الكافية 458/1 وشرح ابن عقيل 128/1.

(2) شرح ابن طولون 280/1 وشرح التصريح 246/1 وشرح الكافية 535/1.

(3) شرح ابن طولون 393/1 وشرح ابن عقيل 205/1.

(4) شرح ابن طولون 160/2.

(5) شرح ابن طولون 461/2 والكتاب 424/2.

(6) شرح ابن طولون 331/1.

(7) شرح ابن طولون 433/1 وعمدة الحافظ لابن مالك 167.

ج- نقل عنهم في جمع "بيضة،جوزة"، وفي ذلك يقول⁽¹⁾: (فيقولون: "جَوَزَات، وبَيَّضَات" بالفتح، لأنه اسم ، وهي لغة هذيل).

ثم يأتي لهجة طييء، فقد رجع إليهم أربع مرات، وذلك في الصفحات الآتية: 146/1-280، 356/2-357.

ولهجتان رجع إلى كل واحد منهما ثلاث مرات، وهي :

- بنو أسد ، وقد تكرر الأخذ عنهم في الصفحات الآتية : 134/1-330، 177/2.

- دُئِلَ، وقد تكرر الأخذ عنهم في الصفحات الآتية: 192/1، 390/2-391.

وثلاث لهجات رجع إلى كل واحد منها مرتين، وهي:

- قيس، وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحتين الآتيتين: 134/1-330.

- عَقِيل، - بفتح العين وكسر القاف- وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحتين الآتين: 160/2-358

- ربيعة، وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحتين الآتين: 134/1، 28/2.

ولقد ذكر ست عشرة لهجة وجماعة رجع إلى كل واحدة منها مرة واحدة ، وهي:

(1) باهلة، ونقل عنهم في: 173/1 .

(2) تغلب، وأخذ عنهم في: 354/2 .

(3) ثقيف، ونقل عنهم في: 167/1.

(4) جرهم، وذكرهم في: 393/2 .

(5) بني سليم، ونقل عنهم في: 303/1 .

(6) عَقِيل- بضم العين وفتح القاف-، وذكرهم في: 358/2.

(7) مهرة، وأخذ عنهم في: 328/2 .

(8) بنو هاشم، وذكرهم في: 27/1 .

(9) بني ضَبَّة، ونقل عنهم في: 333/1 .

(10) حمير، ونقل عنهم في: 166/1 .

(11) بنو عامر، وأخذ عنهم في: 77/1.

(12) خثعم، ونقل عنهم في: 133/1 .

وذكر ابن طولون لهجتين أو جماعتين رجع إليهما مرة واحدة في موضع واحد، وهما:

(13) دبير ، (14) فقعس.

(1) شرح ابن طولون 305/1.

ونقل عنهما في " الفعل الماضي المعتل العين" وفي ذلك يقول⁽¹⁾ : (يجوز في فاء الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين، إخلاص الضمة، نحو "بوع"، وهي قليلة موجودة في كلام فقفس، ودبير). وأخرى لهجتان رجع إليهما مرة واحدة في موضع واحد ، وهما:
(15 جهينة، 16) حنيفة.

وذكرهما في " النسب" حيث يقول⁽²⁾ : (ما كان على وزن "فَعِيلَة" نحو " حنيفة" ، تحذف منه تاء التانيث ، ولا تجتمع مع ياء النسب، وتحذف أيضاً الياء ، ويفتح ما قبلها).

وإن كان على وزن "فُعَيْلَة"- بضم الفاء- ، نحو "جُهَيْنَة" تحذف منه أيضاً التاء والياء، وتبقى الفتحة التي قبل الياء، فنقول في " حنيفة" : " حَنَفِيٌّ" ، وفي "جُهَيْنَة": "جُهَيْنِيٌّ". وقد يأخذ عن لهجة أو جماعة دون الإشارة إلى اسمها، مستعملاً بعض العبارات، ومن الأمثلة على ذلك :

أ- نقل عنهم في لفظ " الاستعانة" حيث يقول⁽³⁾ : (أن يجعل " أستعين" مضمناً معنى فعل يتعدي ب"في" ، على لغة قليلة).

ب-أخذ عنهم في "إن" المشبهة بـ" ليس" ، وفي ذلك يقول⁽⁴⁾ : (و"إن" إعمالها نادر عند ابن مالك، وهي لغة أهل العالية).

ج- نقل عنهم في " نون المثنى" حيث يقول⁽⁵⁾ : (أن كسر نون المثنى وما ألحق به، بعد الألف والياء على أصل النقاء ساكنين، وفتحها قليل، وخاصة في لغة من يلزم المثنى الألف في كل حال، كقولهم "العيناانا"-بفتح النون-، تثنية "عين").

د- أخذ عنهم في "إن وأخواتها" وفي ذلك يقول⁽⁶⁾ : (وزاد بعضهم في أخوات "إن": "عسى" في لغة، وهو بمعنى "لعل" وشرط اسمه أن يكون ضميراً، كقولهم "فقلت عساها").

هـ-أخذ عنهم في " جمع المؤنث السالم" فيقول⁽⁷⁾ : (فسكن "زَفَرَات" ، وحقه الفتح، لأنه اسم ، على لغة قوم من العرب).

و- نقل عنهم في اسم الموصول "الذي" فيقول⁽⁸⁾ : (حذف ياء "الذي" ، فيقولون "الذ" لغة فيها).

(1) شرح ابن طولون 331/1 وانظر: شرح ابن عقيل 691/1.

(2) شرح ابن طولون 357/1-358.

(3) شرح ابن طولون 31/1 وانظر: إعراب الألفية 4.

(4) شرح ابن طولون 227/1 وشرح التصريح على التوضيح 201/1.

(5) شرح ابن طولون 78-80 وشرح التصريح على التوضيح 78/1.

(6) شرح ابن طولون 244/1 وأوضح المسالك 58.

(7) شرح ابن طولون 305/2.

(8) شرح ابن طولون 372/1 والهمع 283-284.

ز- نقل عنهم في " الندبة" وفي ذلك يقول⁽¹⁾ : (إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من أقرّ الياء فيه ساكنة ، فقال: "ياعبدى"- جاز حذف يائه،لملاقاتها ساكنة لألف الندبة، فيقال "واعبدا"، وجاز تحريكها بالفتح لمجانسة الألف، فيقال: "واعبديا").

⁽¹⁾ شرح ابن طولون 140/2 وشرح الكافية 1349/3.

الفصل الثالث

شواهد ابن طولون في شرح الألفية

ويشتمل على المباحث الآتية:

- (1) شواهد من القرآن الكريم.
- (2) شواهد من الحديث الشريف.
- (3) شواهد من الشعر والرجز وأنصاف الأبيات.
- (4) شواهد من أقوال العرب وأمثالها.

لقد بلغت الفصاحة في العرب شأواً عظيماً، ودرجة عالية حتى أن الله عز وجل حين أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم، ومنحه معجزته، جعلها في القرآن الكريم، من حيث قوة السبك ودقة التعبير وسلامة الصيغ وغيرها، فانه سبحانه وتعالى يجعل معجزاته لأنبيائه من جنس ما نبع فيه القوم، فلما اختار الله تبارك وتعالى أن تكون معجزة نبيه محمداً ﷺ في القرآن الكريم، وهو بلغة العرب علمنا أنهم نبغوا في البيان وجودة القول.

ولما أراد علماء النحو الأوائل وضع قواعد للغة يضبطونها بها، ذهبوا إلى استقراء الواقع اللغوي لديهم، يستنبطون منه القواعد، فكان لزاماً على كل واحد منهم إذا تحدث عن قاعدة ما أن يأتي لها بما يثبتها من القرآن الكريم والسنة، أو من كلام العرب، فتجمعت الشواهد النحوية، وصار النحو يتكون من قواعد وشواهد. من هنا تبرز أهمية الشاهد النحوي، إذ هو الدليل على صدق القاعدة وصحتها، كما أنه يجلي القاعدة من خلال المثال الموضح مع التطبيق العملي لها، ناهيك عن أثره في تذكر القواعد النحوية، فإن كثيراً من القواعد لا يكاد الدارس يحفظها إلا مرتبطة بالشاهد النحوي عليها.

وقد درج الدارسون على تقسيم الشواهد النحوية إلى: القرآن الكريم، والحديث الشريف، فالشعر والنثر، ثم أقوال العرب وأمثالها.

أولاً: القرآن الكريم:

يعد القرآن الكريم النموذج الأعلى للغة العربية، اتخذ منه النحاة شواهدهم اللغوية والنحوية، وهو من أهم الأصول التي يرجعون إليها عند القياس، إذ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لتكفله سبحانه وتعالى بحفظه فقد قال عز وجل ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁽¹⁾، وقد وصفه تعالى بوضوح البيان في قوله ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾⁽²⁾ ولا يتطرق إليه شك في الاحتجاج به، (فآياته الكريمة شواهد لغوية ونحوية مؤكدة النسبة، حيث كانت بعض هذه الشواهد- في غير القرآن- ليست مؤكدة النسبة إلى قائلها أو بيئتها، لأن الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله ﷺ وهم أهل اللغة وهم القدوة، وهم الذين أخذوه عن رسول الله ﷺ فأجمعوه)⁽³⁾، فاستمد الشاهد النحوي من ذلك قوة الدلالة، وسمو المرتبة، ومن هنا فقد (نال القرآن اهتماماً كبيراً، وضبط نصه بحيث لا يرقى إليه أدنى ريب، وأصبح المثل الأعلى، إليه يفزع الفقهاء، ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم وأصولهم)⁽⁴⁾.

(1) سورة الحجر 9/15.

(2) سورة النحل 103/16.

(3) الشواهد النحوية 97.

(4) دراسات في كتاب سيبويه 11.

ويظهر من ذلك أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للاستشهاد النحوي عند النحاة، وقد جوزوا الاحتجاج به سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً. (1)

أما ابن طولون فقد بدا اهتمامه واضحاً جلياً في الاستشهاد بآيات القرآن الكريم، إذ بلغت الشواهد القرآنية في شرحه لألفية ابن مالك (495) خمس وتسعين وأربعمائة آية من القرآن الكريم، وبعض هذه الآيات كررها مرتين وثلاث مرات... أي أن موضع شواهد القرآنية ما يقرب من (527) سبع وعشرين وخمسمائة موضع. ومن هذه الشواهد للقراءات، ومنها بعض القراءات السبعية ومنها بعض الشواهد.

ولا شك أن هذا العدد الكبير من الشواهد القرآنية في كتابه، فذلك يرجع إلى أن ابن طولون هو أحد العلماء الذين ألفوا في علوم القرآن، والتجويد، والقراءات، والحديث، فارتباطه بالقرآن الكريم وثيق الصلة.

والعجب أن ابن طولون في كل شواهد القرآنية، رغم كثرتها. لم يرفض أي قراءة سبعية أو شاذة؛ بل كان يحترم هذا السماع الصحيح، وحقيقةً سنجد أنه قد رفض بعض شواهد الشعر، أو قال هذه شاذة أو ضرورة لكن في ناحية الشواهد القرآنية فقد كان يقبلها على طول الخط، وسنجد أن هناك كثيراً من القضايا كان دليلاً فيها شاهد قرآني، وأحياناً قراءته شاذة...

غير أنني وجدته مرة واحدة يرفض قراءة أحد العلماء لاسم الموصول "الذين"، حيث يقول في شرحه عن هذا الباب⁽²⁾: (يجوز في نون "الذين" التشديد، ومذهب البصريين أنها لا تشدد إلا بعد الألف، ومذهب الكوفيين أنها تشدد بعد الألف والياء، وقد قرئ في السبع ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِيْنَ﴾ [فصلت: 29] بالتشديد، في حالي نصب والجر، كما قرئ في حالة الرفع ﴿وَالَّذَانَ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: 16] بالتشديد فتجوز أحدهما، ومنع الآخر تحكماً).

وسوف نضرب الآن بعض الأمثلة لبيان موقفه من الشاهد القرآني، وذلك لما يأتي:

1) استخدم ابن طولون الشاهد القرآني لإثبات قاعدة نحوية، ومن ذلك:

– للفعل أربع علامات⁽³⁾:

(1) الاقتراح 48.

(2) شرح ابن طولون 141/1 وانظر: النشر في القراءات العشرة 367/2 وشرح التصريح 132/1.

(3) شرح ابن طولون 53-54/1 وشرح التصريح 39-40/1.

الأولى : "تاء" ضمير الفاعل متكلماً كـ "قمتُ"، أو مخاطباً كـ "تباركتَ" و "أحسنتَ".
 الثانية: تاء التانيث الساكنة، نحو قوله تعالى ﴿ قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ ﴾ [يوسف:51] .
 الثالثة: ياء المخاطبة كـ "قومي".

الرابعة: نون التوكيد، شديدة كانت أو خفيفة، ويجمعها قوله تعالى ﴿ لَيْسُ جَنًّا وَلَيْكُونًا ﴾ [يوسف:32].

- علامة إعراب جمع المذكر السالم ، أنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء، نحو ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران:139] ، وقوله تعالى ﴿ وَأَنْتُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ ﴾ [ص:47] (1) .
 - حكم ما لا ينصرف الجر بالفتحة نحو ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا ﴾ [النساء:8] ، بشرط أن لا يضاف، ولا يدخل عليه "أل"، ويجر بالكسرة إذا كانت مضافة، نحو ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين:4] ، وإذا كانت معرفة بـ "أل"، نحو ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [البقرة:187] .(2)

- أن اسم الموصول "مَنْ، مَا، وَآلٍ" تساوي "الذي، والتي" وتثنيتها وجمعهما، فـ "مَنْ" تقع على من يعقل، نحو ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [الأنبياء:19] ، و"ما" تقع على ما لا يعقل وحده، نحو ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾ [النحل: 96] ، وقد تكون له مع العاقل، نحو ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [الحشر:1]، فإنه يشمل العاقل وغيره.

و"أل" تقع عليهما نحو ﴿ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ ﴾ [الحديد:18]، ونحو ﴿ وَالسَّقْبِ الْمَرْفُوعِ * وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴾ [الطور:5-6] (3).

- يقول ابن طولون في شرح قول ابن مالك:

كَانَ ظِلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحًا
 فَتَى وَانْفَكَ وَهَذَى الْأَرْبَعَةَ
 أَمْسَى وَصَارَ زَالَ بَرِحًا
 لَشِبِهِ نَفَى أَوْ لِنَفَى مُتَبَعَةَ

أن "ظل" وما بعدها مثل "كان" في رفعها الاسم ونصبها الخبر، ثم إن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام:

(1) شرح ابن طولون 74/1 وشرح الرضي 177/2.

(2) شرح ابن طولون 86/1 وشرح الكافية 996/2.

(3) شرح ابن طولون 145/1.

قسم يعمل بلا شرط وهي ثمانية: "كان، وليس" وما بينهما، نحو ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: 54]، و﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا﴾ [النحل: 58]، و﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: 103]، و﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ [هود: 8].

وقسم يعمل بشرط تقدم نفي أو شبهه، وهو النهي، وذلك "زال، وانفك" وما بينهما، نحو ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: 118]، و﴿لَنْ نُبْرِحَ عَلَيْهِ عَاكِهِينَ﴾ [طه: 91]، و﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَقْتُلُوهُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾ [يوسف: 58]⁽¹⁾.

- أن اقتران المضارع الواقع خبراً لعسى بـ "أن" كثير، كقوله عز وجل ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: 102]، وخلو "كاد" من "أن" هو الكثير، نحو قوله عز وجل ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: 71]⁽²⁾.

- أن خبر "لا"، أو خبر المبتدأ - وجب ذكره للجهل به، وإذا علم من سياق أو غيره فحذفه كثير، نحو قوله تعالى ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: 50]، أي: ضير علينا.⁽³⁾

- الفاعل هو الاسم، أو ما في تأويله، المسند إليه فعل، أو ما جرى مجراه، فالاسم نحو ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: 54]، والمؤول به نحو ﴿أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت: 51]، والفعل: كما مثلنا، وما جرى مجراه نحو ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [النحل: 69]، فـ "مختلف" في تأويل "يختلف"، و"ألوانه" فاعل.⁽⁴⁾

- حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه، وقد يجيء نكرة، ولذلك مسوغات، ومن مسوغات تنكير صاحب الحال: أن يكون مخصصاً، وشمل صورتين:
الأولى: أن يخصص بالوصف، كقوله عز وجل ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا﴾ [الدخان: 4، 5].

والثانية: أن يخصص بالإضافة إلى نكرة. كقوله تعالى ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ﴾ [فصلت: 10].
ومنها: أن يكون بعد نفي، أي: يظهر بعد نفي، ومثاله قوله تعالى ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: 4].⁽⁵⁾

(1) شرح ابن طولون 200/1-201 وارتشاف الضرب 78/2 .

(2) شرح ابن طولون 231/1-232.

(3) شرح ابن طولون 279/1.

(4) شرح ابن طولون 312/1.

(5) شرح ابن طولون 409/1-410 وشرح الكافية 737/2.

- يجب موافقة النعت في التعريف والتكثير المنعوت مطلقاً، نحو ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ ﴾ [غافر:28]، و﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا ﴾ [الكهف:31]، وإن رفع (النعت) ضمير منعوته المستتر سمي جارياً على من هو له، وتعينت المطابقة، نحو ﴿ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ [الدخان:51] و﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ [الحاقة:21]، و﴿ كَاتِبًا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ ﴾ [التحریم:10]، و﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ [النمل:12]، و﴿ تَسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ﴾ [الإسراء:101].⁽¹⁾

- يشترط في الجملة الموصول بها أن تكون تامة ، خبرية، معهودة للمخاطب، إلا في مقام التهويل والتعظيم، فيحسن إبهامها، نحو ﴿ فَعَشِيَهُمْ مِّنَ اللَّيْلِ مَا عَشَوُا ﴾ [طه:78].⁽²⁾

- " ظن وأخواتها " تدخل على المبتدأ والخبر، فتتصبها - بعد أخذهما الفاعل -، وينقسم إلى أربعة أقسام:

أحدهما: ما يفيد في الخبر يقيناً، وهي "وجد" نحو قوله تعالى ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ﴾ [المزمل:20]. والثاني: ما يفيد في الخبر رجحاناً، وهي "جعل" ، وفيها زيادة ، وهي الاعتقاد، نحو ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاءً ﴾ [الزخرف:19].

والثالث: ما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وهي: "رأى"، كقوله عز وجل ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَرَأَهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج:6-7]، الأول للرجحان، والثاني لليقين.

و"علم" ، كقوله تعالى ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد:19] ، وقوله تعالى ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ [الممتحنة:10]، الأولى لليقين، والثانية للرجحان.

والرابع: ما يرد بهما، والغالب كونه للرجحان، وهي "ظن"، كقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَطُنُّونَ أَتَاهُمْ مَّا لَقُوا رَبَّهُمْ ﴾ [البقرة:46]، الأول للرجحان، والثاني لليقين.⁽³⁾

- "في" حرف جر يختص بالأسماء فيعمل فيها الجر، نحو قوله تعالى ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ ﴾ [الذاريات:22]، و"لم" حرف نفي يختص بالأفعال فيعمل فيها الجزم، نحو قوله تعالى ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص:3].⁽⁴⁾

(1) شرح ابن طولون 53/2 وشرح التصريح 109/2.

(2) شرح ابن طولون 152/1 وشرح التصريح 141/1.

(3) شرح ابن طولون 286-281/1 وشرح التصريح 249-246/1.

(4) شرح ابن طولون 55/1 وأوضح المسالك 8/1.

- "نعم، بئس" يلزمهما عدم التصرف ، ويعمل كل منهما الرفع في اسم يكون فاعلاً لهما، وشرطه إن كان ظاهراً: أن يكون بالألف واللام الجنسية، نحو ﴿نَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: 44]، أو مضافاً إلى مقترن بها، كقوله تعالى ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: 72] (1).
- يحذف المخصوص بالمدح كثيراً ، لتقدم ما يدل عليه، نحو ﴿نَعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: 44] بعد قوله ﴿عَبْدَنَا أَيُّوبَ﴾ [ص: 41]، و﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾ [الكهف: 29] بعد قوله ﴿يَغَاثُوا بِمَاءٍ كَأَلْمُهْلِ﴾ [الكهف: 29] (2).
- تشترك "الفاء، وثم" في الدلالة على الترتيب، إلا أن ترتيب الفاء يكون معه اتصال ، وترتيب "ثم" يكون معه انفصال، نحو ﴿أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ * ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾ [عبس: 21-22] (3).
- أن "إن" المكسورة إذا خفت قل عملها، وذلك لزوال اختصاصها ، نحو قوله عز وجل ﴿وَإِنَّ كَلَامًا لَّمَّا لِيُؤْفَيْنَهُمْ﴾ [هود: 111] (4).
- إذا اتصلت "ما" بـ "إن، كأن، أن" كفت عملها لزوال اختصاصها بالأسماء، نحو ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: 171]، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: 6]، و﴿يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: 108] (5).
- المبتدأ هو الاسم ، صريحاً أو مؤولاً، مجرداً من العوامل اللفظية غير المزيدة ، مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمكتفى به، والمؤول نحو ﴿وَإِنَّ تَصَوْمُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 184]، أي: وصيامكم خيرٌ لكم.
- والمقصود بـ "غير المزيدة" أي : يدخل عليه حرف زائد، نحو ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: 3]، فـ "خالق" مبتدأ، وإن كان مجروراً بـ "من" ، لأن وجود الحرف الزائد كأنه لا وجود له (6).

(1) شرح ابن طولون 35/2-36 والدرر اللوامع 109/2.

(2) شرح ابن طولون 40/2 وحاشية الخضري 44/2.

(3) شرح ابن طولون 81/2 وارتشاف الضرب 636/2-638.

(4) شرح ابن طولون 259/1 والهمع 183/2-184.

(5) شرح ابن طولون 254/1 وأمالى ابن الشجري 241/2.

(6) شرح ابن طولون 175/1 وشرح الكافية 330/1 والهمع 5/2.

- الفعل "كاد" يستعمل منها المضارع، نحو قوله تعالى ﴿يَكَادُ زَيْنُهَا يُضِيءُ﴾ [النور: 35].⁽¹⁾
- التوكيد اللفظي هي عبارة عن تكرار اللفظ السابق، إما بعطف، نحو ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ * ثم كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: 4-5]، وإما دونه، نحو ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [الواقعة: 10].⁽²⁾
- وفي التسهيل: التوكيد اللفظي إعادة اللفظ أو تقويته بموافقة معنى⁽³⁾، وفي شرح الكافية: هو أن يعاد اللفظ بعينه مجرداً أو مقروناً بعاطف.⁽⁴⁾
- يقع البديل في الجمل، وأكثر ما يبديل من جملة مثلها، نحو ﴿أَمَدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ * أَمَدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ﴾ [الشعراء: 132-133].⁽⁵⁾
- قد يعرى المنادى من حرف النداء، وأكثر ما يستعمل ذلك في الأعلام، نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: 29]، وما يجري مجراها، نحو ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: 31].⁽⁶⁾
- الفعل "كان" يتصرف تصرفاً تاماً، فالمضارع نحو ﴿وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾ [مريم: 20]، والأمر نحو ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: 50].⁽⁷⁾
- أن هذه الأفعال الثلاثة "عسى، واخلولق، وأوشك" تسند لـ "أن يفعل"، ويستغنى به عن ثاني الجزأين، وتكون حينئذٍ أفعالاً تامة تكتفي بالفاعل، منه قوله عز وجل ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: 216].⁽⁸⁾
- يجب كسر همزة "إن" في المواضع الآتية:
- الأول: أن تقع في الابتداء حقيقة نحو ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: 1]، أو حكماً نحو ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾ [يونس: 62].

(1) شرح ابن طولون 237/1 والهمع 2/ 135 وشرح التصريح 207/1 - 208.

(2) شرح ابن طولون 69/2.

(3) التسهيل 166.

(4) شرح الكافية 1183/3.

(5) شرح ابن طولون 103/2 وارتشاف الضرب 626/2.

(6) شرح ابن طولون 107/2.

(7) شرح ابن طولون 203/1 وشرح ابن عقيل 112/1.

(8) شرح ابن طولون 239/1 وشرح الكافية 457/1.

الثاني: أن تقع في بدء الصلة، أي: في أول صلة الموصول، نحو ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾ [القصص: 76].

الثالث: أن تقع جواباً للقسم، وشمل المقترن خبرها باللام نحو ﴿والعصر* إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: 1- 2]، والمجرد منها، نحو ﴿حم* وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ* إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الدخان: 1- 3].
الرابع: أن تحكى بالقول، نحو ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [المائدة: 12].

الخامس: أن تحل محل حال، وشمل صورتين:

الأولى: أن تكون بعد واو الحال، ومنه قوله تعالى ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ [الأنفال: 5].

الثانية: أن تكون مجردة من الواو، كقوله تعالى ﴿إِلَّا إِيَّاهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: 20].

السادس: أن يقترن خبرها بلام الابتداء، كقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَادِبُونَ﴾ [المنافقون: 1].⁽¹⁾

- يشترط في اللام الداخلة على خبر "إن" المكسورة؛ ألا يكون فعلاً ماضياً متصرفاً خالياً من "قد"، وأنها تصحب المفرد، نحو ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: 39]، وبالجملة المصدرية بالمضارع نحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾ [النمل: 74]، والجملة الاسمية نحو ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾ [الحجر: 23]، والجار والمجرور والظرف، إذا لم يقدر متعلقها ماضياً نحو ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: 4].⁽²⁾

- لا يستقيم معنى التفضيل إلا من مفضل ومفضل عليه، ولفظ دال على التفضيل، ولذلك وجب أن يوصل أفعال التفضيل - إذا جرد من "أل" والإضافة - باسم مجرور بـ"من" يكون هو المفضل عليه، فإن ظهر في اللفظ، نحو ﴿أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا﴾ [ق: 36]، وإلا قدر نحو ﴿أَكْثَرُ أَمْوَالًا﴾ [سبأ: 35]، تقديره: منكم.⁽³⁾

(1) شرح ابن طولون 247/1 - 248 ومغني اللبيب 60 وشرح ابن عقيل 129/1.

(2) شرح ابن طولون 252/1 وشرح التصريح 222/1.

(3) شرح ابن طولون 47/2 والكتاب 307/2 والمقتضب 182/4.

- تختص الفاء والواو من بين حروف العطف بجواز حذفهما مع التابع الذي عطفاه، إذا كان المراد ظاهراً مع حذفه؛ فمنه مع الفاء قوله تعالى ﴿أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: 63]، وتفرد الواو بعطفها لعامل قد حذف، وبقي معموله دليلاً عليه، سواء كان المعمول مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، نحو ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾

[البقرة: 35]، ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: 9].⁽¹⁾

- الحروف مثل الضمائر المتصلة في وجوب إعادة ما اتصلت به معها، إذا قصد تأكيد ألفاظها، نحو ﴿أَيُّدِكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: 35].⁽²⁾

- أن الفعل إذا وقع بعد "أن" المخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء في الغالب، وشرط الناسخ: كونه غير ناف، وكثير كونه مضارعاً، نحو ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [القلم: 51]، ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: 186]، وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً، نحو ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: 143]، ﴿إِنْ كِدْتَ لِتُردِّينَ﴾ [الصفافات: 56]، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: 102].⁽³⁾

- يكون خبر "أن" جملة إذا كان مصدراً بفعل غير دعاء متصرف، فالأحسن أن يفصل بينه وبين "أن" بـ"قد"، أو بأداة نفي، أو بالسين، أو بسوف؛ أما "قد" فيفصل بها بين "أن" وبين الماضي، كقوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: 113]؛ وأما النفي فيكون بـ"لا" و"لن"، ويفصل بهما وبين "أن" والمضارع، كقوله تعالى ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: 89]، ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: 3]؛ وأما السين وسوف فيفصل بهما وبين "أن" والمضارع، كقوله تعالى ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل: 20]؛ وأما "لو" فيفصل بها بين "أن" والماضي، كقوله تعالى ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَامُوا﴾ [الجن: 16]؛ وأما الجملة الاسمية فلا يفصل بينها وبين "أن"، كقوله تعالى ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: 10].⁽⁴⁾

- كما يعطف الاسم على الاسم، يصح عطف الفعل على الفعل، سواء اتحدت صيغتها، نحو ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا﴾ [آل عمران: 179]، ﴿وَاسْمِعُوا وَأَطِيعُوا﴾ [التغابن: 16]، و﴿سَمِعْنَا

(1) شرح ابن طولون 95/2-96 وشواهد التوضيح لابن مالك 93.

(2) شرح ابن طولون 70/2 والهمع 210/5-211.

(3) شرح ابن طولون 261/1-262 والدرر اللوامع 119/1.

(4) شرح ابن طولون 264/1-265 والإنصاف 646/2.

وَأَطَعْنَا ﴿ [البقرة: 285] ، أو اختلفت مع اتحاد الزمان، نحو ﴿ يَدْعُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ ﴾ [هود: 98] ، ﴿ إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا ﴾ [الفرقان: 10] .⁽¹⁾

- يبني المعرف في النداء ، سواء كان تعريفه سابقاً على النداء ، أو حاصلًا بالنداء، نحو ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ [البقرة: 21] .⁽²⁾

- أن "علم ورأى" المتعدين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعدياً بها إلى ثالث، فالمفعول الأول: هو الذي كان فاعلاً بهما قبل دخول الهمزة، والثاني والثالث: هما اللذان كانا منصوبين بهما، نحو قوله تعالى ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ ﴾ [البقرة: 167] .⁽³⁾

- أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم - وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، وكون المقدم إما مبتدأ، وإما فاعلاً محذوف الفعل في نحو ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: 6] ؛ لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية.⁽⁴⁾

- يجوز حذف المفعول ، وشمل ذلك : المتعدي إلى واحد، والأول من المتعدي لاثنتين، كقوله عز وجل ﴿ وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْدَى ﴾ [النجم: 34] ، والثاني، نحو قوله ﴿ وَكَسُوفٍ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ [الضحى: 5] ، والأول والثاني معاً، نحو ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ﴾ [الليل: 5] .⁽⁵⁾

- خلو الجمع المعتل بالياء على وزن "مفاعل" من "أل" والإضافة، تجريه مجرى المنقوص المنكر، فتحذف ياءه، ويعوض عنها التثوين، نحو ﴿ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ [الأعراف: 41] ، و ﴿ سَبْعَ كَيْلٍ ﴾ [الحاقة: 7] ، وأما النصب فتجريه مجرى "مفاعل" فتفتح ياء غير منونة ، نحو ﴿ سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي ﴾ [سبأ: 18] ، وأما المضاف منه والمعرف ب"أل" فتعاملهما معاملة المنقوص ، فتكسر ياءه في الرفع والجر، نحو ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَاكِرِ ﴾ [الشورى: 42] ، وتفتح في النصب ، نحو ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ ﴾ [مريم: 5] .⁽⁶⁾

(1) شرح ابن طولون 97/2.

(2) شرح ابن طولون 111/2 والأصول لابن السراج 330/1.

(3) شرح ابن طولون 304/1 والهمع 248/2.

(4) شرح ابن طولون 314/1 ومغني اللبيب 757.

(5) شرح ابن طولون 355/1.

(6) شرح ابن طولون 184/2 والمقتضب 280/1-281.

- يجب إضمار "أن" بعد الواو الدالة على المعية، وشرط النصب بعدها: أن يتقدمها نفي، نحو ﴿وَمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: 142]، أو تمني، نحو ﴿يَا لَيْتَنُزِرْدُ وَلَا نَكْذِبُ﴾ [الأنعام: 27].⁽¹⁾ والواو الدالة على المعية، تسمى عند بعض النحاة بواو الجمع⁽²⁾، وواو الصرف.⁽³⁾

- يجب حذف عامل المصدر إذا أتى به في تفصيل، كقوله عز وجل ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ وَإِنَّمَا فُدَاءُ﴾ [محمد: 4] وهو تفصيل لعاقبة ما قبله، وهو قوله سبحانه وتعالى ﴿فَشُدُّوا أَوْثَاقَ﴾ [محمد: 4].⁽⁴⁾

- أن صاحب الحال لا يكون مضافاً إليه إلا في ثلاثة مواضع:
الأول: أن يقتضي المضاف العمل في الحال، ومعناه أن يكون جارياً مجرى الفعل في كونه مصدراً، أو اسم فاعل، كقوله عز وجل ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: 48].
الثاني: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، كقوله عز وجل ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: 47]، فالصدر بعض ما أضيف إليه.

الثالث: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء به عن الأول، كقوله عز وجل ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [آل عمران: 95]، لصحة: فاتبعوا إبراهيم.⁽⁵⁾
- لا ينتصب الفعل بعد الفاء التي لا تدل على الجواب، كالعاطفة في قوله ﴿وَمَا يُؤْذِنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ﴾ [المرسلات: 36]، والمراد بالجواب: أن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها.

وإذا أسقطت الفاء بعد الطلب، مع إرادة الجواب بالفعل-فحكمه الجزم، نحو ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: 151]، و ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَيَا يَرِثُنِي﴾ [مريم: 5 - 6].⁽⁶⁾

وفي جازمه أقوال:

الأول: أنه بأداة شرط مقدره، هي وفعل الشرط، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، ونسب في التصريح للجمهور.

(1) شرح ابن طولون 218/2 والإنصاف 555/2.

(2) شرح ابن طولون 218/2-219 والهمع 26/4 وشرح الكافية 1549/3 والتسهيل 232.

(3) هذه التسمية للكوفيين، انظر: مغني اللبيب 472 وحاشية الصبان 306/3.

(4) شرح ابن طولون 373/1.

(5) شرح ابن طولون 413/1 وشرح الكافية 750/2.

(6) شرح ابن طولون 413/1 وشرح الكافية 750/2.

الثاني: أن لفظ الطلب ضمن معنى الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره ابن مالك ونسبه إلى الخليل وسيبويه.

الثالث: أن لفظ الطلب ناب مناب الشرط، أي: حذفت جملة الشرط وأنيب الطلب منابها فجزم، وهو مذهب السيرافي والفارسي وابن عصفور.

الرابع: أن الجزم بـ "لام" مقدرة، فإذا قال: (ألا تنزل تصب خيراً)، فمعناه: لتصب خيراً⁽¹⁾.
- من عوامل الجزم ما يجزم فعلاً واحداً، وهي "لا، واللام" الطليبتان، سواء أريد بهما النهي أو الأمر، نحو ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ﴾ [الإسراء: 23]، و﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: 282]، أو الدعاء، نحو ﴿رَبَّنَا لَا تُغِثْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: 8]، ونحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: 77]⁽²⁾.

- دخول الفاء في جواب الشرط جائز وواجب وممتنع. فالممتنع مثل كونه جملة اسمية، نحو ﴿وَإِنْ يَسْأَلْكُمْ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: 17]، أو فعل أمر، نحو ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: 31]، أو فعلاً غير متصرف، نحو ﴿إِنْ تُرِيدُوا أَنْ تُحِبُّوا اللَّهَ فَأَتَّبِعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَادْعُوا إِلَىٰ مَا يَدْعُوا بِهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [آل عمران: 31]، وقد يكون لما يتصل به مثل كونه مقروناً بـ "قد" أو حرف تنفيس، أو "لن"، نحو ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ﴾ [يوسف: 77]، و﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التوبة: 28]، و﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: 115]. والجائز دخول الفاء عليه: الماضي المجرد، والمضارع غير المجزوم، والأكثر تجردهما منها، ومن اقترانهما بها، نحو ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسِّيئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي التَّأْمُرِ﴾ [النمل: 90]، و﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلْيُخَافُ﴾ [طه: 112]⁽³⁾.
- أن العامل للحال قد يؤكد بها، فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها، وذلك على قسمين:

(1) انظر: شرح التصريح 241/2 والهمع 133/4-135 والكتاب 449/1 وارتشاف الضرب 419/2 وشرح الكافية 1551/3.

(2) شرح ابن طولون 229/2 ومغني اللبيب 327 وارتشاف الضرب 543/2.

(3) شرح ابن طولون 238/2-239 وشرح الكافية 1595/3.

الأول: أن تكون من لفظ عاملها ، كقوله عز وجل ﴿ وَأَمْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ مَرْسُولًا ﴾ [النساء: 79].
 الثاني: أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظاً، كقوله عز وجل ﴿ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُسْتَدِينًا ﴾ [البقرة: 6]، لأن "العثو" هو الفساد.(1)

- إذا أريد بـ "لولا، ولوما" الملازمة، فهما حرفا امتناع لوجود، لأنهما يقتضيان امتناع جوابهما، لوجود تاليهما، نحو ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ: 31]، ويلزمان حينئذ المبتدأ، وخبره لازم الحذف غالباً، وجوابهما حينئذ: إما ماضي المعنى، وإما ماضي اللفظ إن كان مثبتاً، فالأكثر اقترانه باللام، نحو ﴿ وَكَوَلَا فَضْلَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَرْحَمَتُهُ لَا تَبْغُمُ الشَّيْطَانَ ﴾ [النساء: 83]، والمنفي بـ"ما" عكسه، نحو ﴿ وَكَوَلَا فَضْلَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَرْحَمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مَنْ أَحَدٌ ﴾ [النور: 21]، وقد يحذف للعلم به، نحو ﴿ وَكَوَلَا فَضْلَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَرْحَمَتُهُ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [النور: 10].(2)

- أن حروف الجر السبعة وهي "منذ، مذ، حتى، الكاف، الواو، رب، التاء" لا تدخل على ضمير، بل على الظاهر فقط، نحو قوله تعالى ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْعَمِ الْفَجْرِ ﴾ [القدر: 5].(3)
 - إذا كان المعدود صفة حذف موصوفها، ويراعي في (التذكير والتأنيث) حكم الموصوف المحذوف، كقوله تعالى ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مِثَالِهَا ﴾ [الأنعام: 160]، لأن المراد: عشر حسنات.(4)

- لفظ العدد لا يختلف ذكر معدوده (ذكر أو أنثى) في ألفاظ العقود، نحو ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: 100]، و ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: 142] هذه للمفردة وأما النيف: فحكم العدد كالمعدود - أن يطابق (بالواحد وبالاثنتين) حال معدودهما، ويخالف (بالثلاثة والتسعة) وما بينهما حال معدودهما، كقوله تعالى ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً ﴾ [ص: 23].(5)

(1) شرح ابن طولون 419/1.

(2) شرح ابن طولون 253/2 وارتشاف الضرب 578/2.

(3) شرح ابن طولون 434/1 والإنصاف 832/2.

(4) شرح ابن طولون 265/2 وشرح التصريح 27/2.

(5) شرح ابن طولون 271/2 والهمع 76/4.

2) استخدم ابن طولون الشاهد القرآني ليوافق رأياً لأحد النحاة أو بعضهم، ومن ذلك :
- ذهب الأخفش إلى بناء الفعل إذا وجدت نون التوكيد ونون الإناث مباشراً للفعل وغير مباشر،
نحو ﴿ تَبْلُونَ ﴾ [آل عمران : 18] ، فهو مبني أيضاً .⁽¹⁾

- ذكر ابن هشام مسوغ الإخبار بالنكرة غير المفيدة، ومن ذلك : التسويغ بالنعته، نحو قوله
تعالى ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّشْرِكُونَ ﴾ [النمل : 47] .⁽²⁾

- اختار الفارسي باتصال "ما" للفعلين "نعم، بئس"، نحو ﴿ فَنِعْمَ هِيَ ﴾ [البقرة : 271] ، ومحلها
النصب على التمييز، والفاعل مستتر والتقدير: نعم هو، أي: الشيء شيئاً .⁽³⁾

- أجاز ابن مالك حذف المبتدأ والخبر معاً إذا علما، ومنه قوله عز وجل ﴿ وَاللَّائِي لَمْ
يَحِضْنَ ﴾ [الطلاق : 4] أي: فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذف المبتدأ والخبر، لدلالة ما تقدم عليه .⁽⁴⁾

- اختار النحويون وسيبويه اتصال الضمير لكل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ
للابتداء مع تقديم الأخص منهما، كقوله تعالى ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة : 137] .⁽⁵⁾

- ذهب الكوفيون إلى موافقة عطف البيان لمتبوعه في التكرير، وعليه حمل قوله تعالى ﴿ مِنْ مَّاءٍ
صَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم : 16] .⁽⁶⁾

- "ساء" بمنزلة "بئس" في دلالتها على الدم، وعدم تصرفها ، واقتضائها فاعلاً كفاعلها،
ومخصوصاً ، ومن استعمالها قوله تعالى ﴿ سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا ﴾ [الفرقان : 66] ، وفاعلها مستتر مفسر
بالتمييز، والمخصوص محذوف للعلم به .

(1) شرح ابن طولون 61/1 وشرح ابن عقيل 32/1، وذلك لضعف شبهه بالاسم بـ " النون " التي هي من
خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله. انظر: شرح التصريح 56/1 والهمع 56/1.

(2) شرح ابن طولون 191/1 وشرح التصريح 170/1.

(3) شرح ابن طولون 37/2، والمرفوع بعدها هو المخصوص، قيل: هو مذهب البصريين. ونسبه ابن مالك
للزمخشري، وإليه ذهب ابن الأنباري في البيان، انظر: شرح الكافية 111/2 والهمع 39/5 والبيان لابن
الأنباري 176/1.

(4) شرح ابن طولون 195/1-196.

(5) شرح ابن طولون 106/1 والكتاب 384/1.

(6) شرح ابن طولون 74/2 والكشاف 371/2.

واستعمال " نعم " في الدلالة على المدح، واقتضاء فاعل كفاعلها، ومخصوص بالمدح، نحو ﴿وَحَسَنَ أَوْلَٰئِكَ مَرْفِقًا﴾ [النساء: 69]، كما يقتضيه كلام المصنف. (1)

- أنكر الفراء الترتيب لـ"الفاء، ثم"، نحو قوله تعالى ﴿أَهْلَكُنَا بِهَا فَأَجَاءَهَا أَبُسْنَا﴾ [الأعراف: 4]، و﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: 11]، لأن المراد بالأول: إهلاكها، وبالتالي: خلقنا أصلكم، وهو آدم. (2)

- ذهب الناظم إلى أن ضمائر الرفع تستتر وجوباً بالمصدر النائب عن فعله، نحو ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: 4]. (3)

- ذكر المصنف عدم جواز العطف على ضمير الرفع المتصل-البارز والمستتر- إلا بعد الفصل بالضمير المنفصل المرفوع بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: 54]، و﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْحُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: 35]، أو بفواصل غيره، إما بين حرف العطف والمعطوف عليه، نحو ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد: 23]، وإما بين حرف العطف والمعطوف، نحو ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: 148]. (4)

- أجاز المصنف والبصريون إبدال الظاهر من المضمرة في ضمير الغائب مطلقاً، نحو ﴿عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: 71]، ولا يجوز في ضمير الحاضر المتكلم أو المخاطب، إلا في بدل البعض، نحو ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ﴾ [الأحزاب: 21]. (5)

- ذهب ابن مالك بأنه كما يصح عطف الفعل على الفعل فإن الفعل يعطف أيضاً على الاسم المشبه له في المعنى، نحو ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَنْزِلْنَاهُ بِرَبْعَةٍ﴾ [العاديات: 3-4]، و﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْفَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: 19]، وعكس ذلك-وهو عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل، نحو ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: 95]. (6)

(1) شرح ابن طولون 40/2.

(2) شرح ابن طولون 81/2 وشرح التصريح 139/2 وتفسير القرطبي 162/7.

(3) شرح ابن طولون 103/1 وشرح التصريح 101/1.

(4) شرح ابن طولون 93/2 والإنصاف 474/2.

(5) شرح ابن طولون 102/2 والهمع 218/5.

(6) شرح ابن طولون 97-98 وأمالى ابن الشجري 167/2.

- أشار الناظم بأنه إذا أردت الإشارة للمكان البعيد فأنت مخير بين أن تلحق "هنا" كاف الخطاب فتقول "هناك"، أو تأتي بـ " ثم " ،كقوله تعالى ﴿وَإِذَا مَرَأَتُ تَحَمُّرَأَتْ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان:20].⁽¹⁾
- حكى سيبويه بأنه يشترط في جواز حذف صدر صلة غير "أي" : أن تطول الصلة ، ومنه قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾ [الزخرف:84] ، التقدير : وهو الذي هو في السماء إله، فحذف الصدر لطول الصلة بالمجرور.⁽²⁾
- أجاز الفراء نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الترجي؛ لقربه من معنى التمني، ومما تخرج على رأي الفراء في النصب قراءة ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ﴾ [غافر:36-37]⁽³⁾ ، بنصب "فأطلع".⁽⁴⁾
- نص ابن خروف بأنه إذا دخل الجازم على مضارع "كان" سكنت نونه، وحذفت الواو لالتقاء ساكنين، فتقول: "لم يكن"، ويجوز بعد ذلك أن تحذف نونه تخفيفاً وصللاً لا وقفاً، وذلك بشرط كونه مجزوماً بالسكون غير متصل بضمير نصب ولا ساكن، نحو ﴿وَكَمْ أَلْبَغِيًّا﴾ [مريم:20].⁽⁵⁾
- أشار الناظم بأن "باء" الجر تدخل على خبر "ما"، نحو ﴿وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [إبراهيم:20] وخبر "ليس" في غير الاستثناء ، نحو ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر:36]، وهو كثير، وهذه الباء زائدة لتوكيد النفي .⁽⁶⁾
- أشار الناظم أن لحاق نون الوقاية لـ "ليت" كثير، وعدم لحاقها قليل، فـ "ليتي" أكثر من "ليتي"، ولم تجئ في القرآن إلا بالنون، كقوله عز وجل ﴿لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء:73]، والعكس مع "عل" فإن لحاق النون لـ "عل" قليل، وعدم لحاقها لها كثير، ولم تأت في القرآن إلا بدون النون، كقوله تعالى ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر:36]، أما "إن"،

(1) شرح ابن طولون 136/1-137.

(2) شرح ابن طولون 157/1-158 والكتاب 271/1.

(3) شرح ابن طولون 226/2 ومعاني الفراء 9/3.

(4) نسبت لقرأة حفص في النشر في القراءات العشر 365/2 وحجة القراءات 631 وإتحاف فضلاء البشر 379 والمبسوط في القراءات العشر 390 ونسبت للأعرج في إعراب النحاس 33/4 والبيان لابن الأنباري 331/2.

(5) شرح ابن طولون 218/1 وشرح التصريح 196/1.

(6) شرح ابن طولون 223/1.

كأن، لكن " فيجوز أن تلحقها نون الوقاية ، وأن لا تلحقها ، وقد جاءت في القرآن بالوجهين ، كقوله عز وجل ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ ﴾ [طه:14] ، و ﴿ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: 78] . (1)

- ذكر المصنف وتعلب المواضع التي ينتصب فيها الفعل بـ "أن مضمرة" ، وهي منقسمة إلى ما إضمارها فيه جائز ، وإلى ما إضمارها فيه واجب؛ فالإضمار الجائز : بعد لام التعليل ، إذا لم يفترن الفعل بعدها بـ " لا" ، ومن إظهارها قوله ﴿ وَأَمَرْتُ لَأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الزمر: 12] ، ومن إضمارها ﴿ وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: 71] ؛ وإن افترن الفعل بعدها بـ "لا" التزم إظهار "أن" ، سواء كانت "لا" نافية ، كقوله تعالى ﴿ لَأَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ [البقرة: 150] ، أو زائدة مؤكدة ، نحو ﴿ لَأَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [الحديد: 29] . والإضمار الواجب في المواضع الآتية:

أحدهما: بعد لام الجر الواقعة بعد "كان" المنفية الدال على معنى ماضٍ إما بلفظ ، نحو ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: 179] ، وإما لافترانها بـ "لم" ، نحو ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْغِرْ لَهُمْ ﴾ [النساء: 137] ، وتسمى لام الجحود. (2)

وأطلق عليها ابن هشام: لام توكيد النفي (3) ، وقال السيوطي: ولام الجحود عند البصريين تسمى مؤكدة؛ لصحة الكلام بدونها. (4)

وأشار البصريون والمصنف بإضمار "أن" وجوباً بعد "حتى" الجارة ، سواء كانت لانتهاء الغاية ، نحو ﴿ وَمَرَّلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [البقرة: 214] ، أو التعليل ، نحو ﴿ لَأَتُنْفِقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا ﴾ [المنافقون: 7] ، أو محتملة لهما ، نحو ﴿ فَقَاتَلُوا الَّذِينَ بُغِيَ حَتَّى تَفِيءَ ﴾ [الحجرات: 9] ، وشرط النصب بعدها أن يكون الفعل مستقبلاً - كما مثل - . (5)

(1) شرح ابن طولون 112/1-113.

(2) شرح ابن طولون 211/2-212 والإنصاف 575/2.

(3) شرح ابن طولون ومغني اللبيب 278-279.

(4) شرح ابن طولون والهمع 108/4-109.

(5) شرح ابن طولون 214/2-215.

ويذكر المصنف أيضاً بإضمار "أن" وجوباً بعد الفاء الواقعة جواباً لنفي محض، نحو ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾ [فاطر: 36]، أو نهياً، نحو ﴿وَمَا تَطَعُوا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ [طه: 81]، ويلتحق بذلك جواب الاستفهام، والتمني، والعرض، نحو ﴿فَهَلْ لَنَا مِن شُعْعَاءٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: 53]، و﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَوْتِرَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [النساء: 73]، و﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ﴾ [المنافقون: 10].⁽¹⁾

- أجاز المصنف رفع المعطوف على اسم "أن" بشرط أن تستكمل خبرها، ومما تخرج على رأي ابن مالك في رفع المعطوف قوله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَمَرْسُولُهُ﴾ [التوبة: 3].⁽²⁾
- ذهب البصريون وابن مالك بأنه يكثر إهمال "إن" المكسورة إذا خففت، وذلك لزوال اختصاصها كقوله تعالى ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: 4].⁽³⁾
- أجاز ابن مالك تقديم خبر "إن" وأخواتها على اسمها إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً، لتوسع العرب في الظرف والمجورات، ومن تقدم الخبر إذا كان مجروراً، قوله تعالى ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: 13]، وظرفاً كقوله تعالى ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَكْبَارًا﴾ [المزمل: 12].⁽⁴⁾
- أجاز الشنتمري حذف مفعولي أفعال الظن دون أفعال العلم أو حذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل، وهو الحذف على جهة الاختصار، فمن حذفهما معاً قوله تعالى ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَرْعُونَ﴾ [القصص: 62]، أي: تزعمونهم شركائي، ومن حذف الأول: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [آل عمران: 180]، تقديره: ولا يحسبن الذين يبخلون، ما يبخلون به هو خيراً لهم.⁽⁵⁾

(1) شرح ابن طولون 216/2-217.

(2) شرح ابن طولون 257/1.

(3) شرح ابن طولون 259/1-260 والإنصاف 195/1.

(4) شرح ابن طولون 246/1 وشرح التصريح 214/1.

(5) شرح ابن طولون 298/1 والهمع 225/2.

- ذكر المصنف نصب المضارع بـ " أن " جائزة الإضمار والإظهار بعد حرف العطف "أو" وذلك إذا عطف الفعل المضارع على اسم خالص ليس في تأويل الفعل، نحو ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: 51].⁽¹⁾

- نص الزمخشري بأن " أما " يعطي الكلام فضل توكيد، وهي مؤولة بأداة الشرط وجملة، وتلزم الفاء لتلوها سواء كان مبتدأ مخبراً عنه بتلوه، نحو ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَنِيَّ مَرْحَمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: 107]، أو مفعولاً وتلوه هو العامل فيه، نحو ﴿فَأَمَّا الْبَيْتَ فَلَا تَهْتَرُ﴾ [الضحى: 9]، وتحذف هذه الفاء كثيراً إذا كان معها قول قد طرح واستغنى عنه بالقول، نحو ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: 106] لأن تقديره: فيقال لهم أكفرتم.⁽²⁾

- أجاز الأخفش تقديم الحال على عامله (الجار والمجرور)، ومثله قوله عز وجل في قراءة من قرأ ﴿وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: 67]⁽³⁾، بنصب "مطويات".⁽⁴⁾

- ألزم الجمهور إضافة "إذا" إلى الجمل الفعلية، ويعني بها الظرفية دون الفجائية، والجملة بعدها في موضع جر، والعامل فيها جوابها على المشهور، ومثله ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: 1].⁽⁵⁾

- أشار الناظم بأن العدد (المائة والألف) يكون مميزاً مجروراً بإضافتها إليه، لكن حق مميزها أن يكون مفرداً، نحو ﴿فَأَمَّا تَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: 259]، و ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [العنكبوت: 14]، وأشار كذلك بمجيء لفظ مميز المائة بالجمع، إلا أنه قليل، ومنه قراءة بعضهم ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: 25]⁽⁶⁾، بالإضافة.⁽⁷⁾

(1) شرح ابن طولون 224/2-225 والدرر اللوامع 10/2-11.

(2) شرح ابن طولون 251/2-252 وارتشاف الضرب 568/2.

(3) شرح ابن طولون 417/1 وشرح الكافية 753/2.

(4) نسبت لعيسى بن عمرو البصري على الحال أو القطع في إعراب النحاس 22/4، إملاء ما من به الرحمن 216/2، وقال الفراء: والحال أجود، ويكون قوله "بيمينه" خبر "السموات" في معاني الفراء 425/2.

(5) شرح ابن طولون 467/1 ومغني اللبيب 130-131.

(6) شرح ابن طولون 266/2-267.

(7) نسبت لقراءة حمزة والكسائي وخلف في المبسوط في القراءات العشر 76 وإتحاف فضلاء البشر 289 وإعراب النحاس 453/2 وإملاء ما من به الرحمن 101/2.

- أجمع النحاة بورود المصدر حالاً، كقوله عز وجل ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: 16].⁽¹⁾
 ذكر ابن مالك أن من حروف الجر ما يزداد بعده "ما" ، وذلك خمسة أحرف، وهي :
 "من" ومثال زيادة "ما" بعدها ، قوله عز وجل ﴿مِمَّا خَطَبَاتِهِمْ﴾ [نوح: 25]، و"عن" نحو قوله
 ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون:40]، و"الباء" نحو قوله ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 159]،
 و"رب" كقوله ﴿رَبُّمَا يُؤَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: 2]، و"الكاف" نحو "كما".⁽²⁾
- أشار سيبويه بحذف التاء من المصدر عند إضافتها كثير، كقوله ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ [الأنبياء:73].⁽³⁾

- ذكر ابن مالك أن المفعول قد يأتي متقدماً على الفعل، وشمل ما تقديمه جائز، نحو قوله تعالى
 ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ [الأعراف: 30]، وما تقديمه واجب نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاحة: 5].⁽⁴⁾
- أجمع النحاة أن "من، ما، أي" أسماء تجزم فعلين، نحو ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: 68]،
 و﴿وَمَا تَعْلَمُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 197]، و﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ
 الْحُسْنَى﴾ [الإسراء:110].⁽⁵⁾

3) وظف ابن طولون بعض الشواهد القرآنية لإثبات ما خالف فيه رأياً، ومن ذلك:

- خالف ابن طولون رأي أبي عبيدة/ منع كسر سين "عسى" مطلقاً، سواء أسند إلى ظاهر أو
 مضمراً، وخالف أيضاً رأي الفارسي/ بجواز كسر سين "عسى" مطلقاً، ويتفقيد بأن يسند إلى التاء
 أو النون، وأشار ابن طولون بجواز فتح سين "عسى" أو كسرها في ذلك⁽⁶⁾، ومنها قوله تعالى
 ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد:22]، وقوله ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ﴾ [البقرة: 246].⁽⁷⁾

(1) شرح ابن طولون 407/1.

(2) شرح ابن طولون 449/1.

(3) شرح ابن طولون 443/2 والكتاب 243-244.

(4) شرح ابن طولون 322/1.

(5) شرح ابن طولون 233/2، شرح التصريح 248/1.

(6) شرح ابن طولون 240/1، شرح التصريح 210/1.

(7) نسبت لقراءة نافع بكسر سين "عسى" في النشر في القراءات العشر/2 230 وإتحاف فضلاء البشر 160
 والمبسوط في القراءات العشر 149.

- خالف رأي أبي عثمان /جواز أن تعمل اسم "لا النافية" إذا كانت منفصلاً منها، وأشار ابن طولون بإهمال اسم "لا" إذا كانت منفصلة منها، نحو ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَكَأَهُمْ عَمَّا يُنْزِفُونَ﴾ [الصافات:47].⁽¹⁾

- خالف رأيا الحريري والناظم/أن الفعل "رأى" الحلمية يتعدى لمفعولين كـ "رأى" العلمية، وأشار ابن طولون بأن الفعل "رأى" قد تكون رؤيا عين ، كقوله تعالى ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَمْرَبْنَاكَ﴾ [الإسراء: 60].⁽²⁾

- خالف رأي الزمخشري /جواز مخالفة عطف البيان لمتبوعه في التعريف والتكثير ، وأشار ابن طولون بأن عطف البيان يوافق متبوعه في التعريف والتكثير، ولذلك وهم الزمخشري في جعل ﴿مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطف بيان لـ ﴿آيَاتِ﴾ [آل عمران: 97]⁽³⁾، وقال السيوطي: (جعل الزمخشري عطف البيان يخالف متبوعه في التعريف والتكثير مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه).⁽⁴⁾

4 صحح ابن طولون من خلال الشواهد القرآنية بعض ما ذهب إليه غيره، ومن ذلك :

- استشهاده بقوله تعالى ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: 27]، على أن "يا" هنا ليست للنداء، بل حرف تنبيه، ولو سلم: فالمنادى محذوف تقديره : يا قوم ليتنا نرد.⁽⁵⁾

- استشهاده بقوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يُعْفُونَ﴾ [البقرة: 237]، على أن الواو لام الكلمة، لا ضمير جماعة، والنون ضمير النسوة، والفعل مبني معها على الفتح مثل "يَتَرَبَّصْنَ" لا معرب، وفي قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: 237]، فالواو فيه ضمير الجماعة، والنون علامة الرفع فتحذف فيها.⁽⁶⁾

(1) شرح ابن طولون 270/1-271 وارتشاف الضرب 170/2-171.

(2) شرح ابن طولون 297/1 وأوضح المسالك 74/1.

(3) شرح ابن طولون 74/2 والكشاف 203/1.

(4) الهمع 192/5.

(5) شرح ابن طولون 51/1.

(6) شرح ابن طولون 188/1 وشرح التصريح 86/1.

- ذهب ابن عصفور وابن الضائع أن "أي" تضاف إلى نكرة في قوله تعالى ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: 227]، بينما عدّه ابن طولون بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة، والتقدير في هذه الآية: سيعرف الذين ظلموا المنقلب. (1)

- أشار ابن مالك إلى شروط اللام الداخلة في خبر "إن" المكسورة، وهي: أن يكون الخبر مثبتاً، وألا يكون فعلاً ماضياً متصرفاً من "قد"، وأشار ابن طولون بأن الناظم لم ينبه على شرط آخر وهي: أن يكون خبره مؤخراً، فلا تصحبه إذا تقدم، نحو ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَارًا ﴾ [المزمل: 12]. (2)

- استشهاده بقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ كَلَامَهَا ﴾ [غافر: 48]، على قراءة النصب (3)، لم يجعل توكيداً عند المحققين. (4)

- ذهب ابن مالك أن تقديم المفعول المتلبس بضمير يعود على الفاعل كثير، وأكثر النحويين لا يجيزوا ذلك، وأجازه فيهما الأخفش، وابن جني، والطوال، وبينما أشار ابن طولون بأن الأكثر هي توسط المفعول بين الفعل وفاعله، نحو ﴿ وَإِذِ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ مَرِبُهُ ﴾ [البقرة: 124]. (5)

- ذهب ابن مالك أن اسم الفاعل إذا وقع صلة لـ "أل" عمل مطلقاً، حالاً كان أو مستقبلاً أو ماضياً، وأشبه الفعل معنى واستعمالاً فصار بمنزلة الفعل، فأعطي حكمه في العمل، كما أعطي حكمه في صحة عطف الفعل عليه، وبينما أشار ابن طولون بأنه قد جاء عطف الفعل على اسم فاعل غير الواقع صلة لـ "أل"، نحو قوله عز وجل ﴿ أَوَكَمْ يَرَوُا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَائِتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك: 19]. (6)

(1) شرح ابن طولون 155/1 وارتشاف الضرب 530/1.

(2) شرح ابن طولون 252-253/1 وشرح الكافية 490/1.

(3) نسبت لقراءة ابن السميّع وعيسى بن عمرو بـ "النصب" في إعراب النحاس 36/4 ومعاني الفراء 10/3 وقرأ الجمهور بالرفع. انظر: تفسير القرطبي 321/15 وتفسير الكشاف 374/3.

(4) شرح ابن طولون 63/2، بل بدلاً من اسم "إن"، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل من جائز إذا كان مفيداً للاحاطة، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير. انظر: شرح التصريح 123/2 والهمع 199/5-200، وقال ابن الأنباري: لا يجوز أن ينصب "كل" على البديل من الضمير في "أنا" لأن ضمير المتكلم لا يبدل منه لأنه لا لبس فيه فلا يفتقر إلى أن يوضح بغيره، فـ "كل" مبتدأ، وهو في تقدير الإضافة، وفيها خبره، والجملة من المبتدأ في موضع رفع لأنها خبر "إن". انظر: البيان لابن الأنباري 332/2.

(5) شرح ابن طولون 326/1، فـ "إبراهيم" مفعول مقدم، و"ربه" فاعل مؤخر وجوباً، وذلك لاتصال الفاعل بضمير المفعول، انظر: شرح التصريح 283/1.

(6) شرح ابن طولون 497/1 وشرح المكودي 212/1.

- استشهاده بقوله تعالى ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَةَ اللَّهِ﴾ [الدخان: 18]، على أن "عباد" ليت منادى لحرف نداء محذوف، بل الصواب أنه مفعول. (1)

- ذهب ابن مالك إلى رفع الفعل المضارع الواقع جواباً لفعل شرط مضارع، بينما عند ابن طولون لا يختص بالضرورة⁽²⁾، بدليل قراءة بعضهم ﴿أَيُّمًا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: 78]. (3)

- ذهب الناظم أن تمييز "كأين وكذا" إما منصوب نحو "كأين رجلاً رأيت"، وكذا رجلاً "رأيت" أو مجرور بـ"من"، نحو "كأين من رجل رأيت"، وأشار ابن طولون إلى أن النصب بـ"كذا" أكثر، والجبر بـ"من" بعد "كأين" أكثر، وذلك في القرآن نحو ﴿وَكَأَيِّن مِّن آيَةٍ﴾ [يوسف: 105]⁽⁴⁾.

5) وقد أثبت من خلال الشواهد القرآنية بعض المعاني، ومن ذلك :

- أن الكلمة لغة يقصد بها الكلام مجازاً، من باب تسمية الشيء باسم جزئه، نحو قوله تعالى ﴿كَأَنَّهَا كَلِمَةٌ هَوَّاتٌ﴾ [المؤمنون: 100]، أي: إن مقالة من قال ﴿مَرْبَابٍ مَّرْجُونٍ﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: 99-100] كلمة⁽⁵⁾.

- "أولات" بمعنى "ذوات"، ولا مفرد له من لفظه، و واحد في المعنى: ذات، بمعنى: صاحبة، و"أولات" تلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة، نحو ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: 6] أي: ذوات حمل، فـ "أولات" خبر "كان" منصوب بالكسرة، واسمها ضمير النسوة، وهو النون المدغمة في نونها. (6)

(1) شرح ابن طولون 107/2.

(2) شرح ابن طولون 238/2.

(3) نسبت لقراءة طلحة بن سليمان برفع "يدرركم" وهي قراءة شاذة في المحتسب 193/1 والبحر المحيط 299/3 والقراءات الشاذة 27 وقرأ الجمهور على الجزم في إملاء ما من به الرحمن 187/1.

(4) شرح ابن طولون 281/2 وارتشاف الضرب 385-388.

(5) شرح ابن طولون 47/1 وشرح التصريح 28/1.

(6) شرح ابن طولون 83/1 وحاشية الصبان 93/1.

- إذا استعملت " كان وأخواتها" تامة كانت بمعنى فعل لازم ، ف "كان" بمعنى: حصل ، نحو ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة:280] أي: حصل، و"أمسى" بمعنى: دخل في المساء، و"أصبح" بمعنى: دخل في الصباح، نحو ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم:17] أي: حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح، و"دام" بمعنى: بقي، نحو ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود:107] أي: ما بقيت، و"برح" بمعنى: ذهب، نحو ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتَاءُ أَبِي بَرَّحٍ﴾ [الكهف:60] أي: لا أذهب. (1)
- أن "علم" إذا كانت بمعنى "عرف" تتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل:78] أي: لا تعرفون، وأن "ظن" إذا كانت بمعنى "اتَّهم" تتعدى إلى مفعول واحد، نحو ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير:24]. (2)
- إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه ، إلا أن ذلك في المنعوت أكثر منه في النعت ، كقوله تعالى ﴿أَنْ أَعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ:11]، أي: دروعاً سابغات، و﴿وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المؤمنون:51]، أي: عملاً صالحاً. ومن مجيء ذلك في النعت قوله تعالى ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف:79]، أي: صالحة، و﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [البقرة:196]، أي: متتابعات. (3)
- أجاز أكثر النحاة حذف مفعولي أفعال العلم إذا دل على الحذف دليل ، كقوله تعالى ﴿فَهُوَ يَرَى﴾ [النجم:35]، أي: يعلم ما نعتده حقاً. (4)
- استشهاده بقوله تعالى ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيهِ﴾ [الحاقة:19]، بأن "ها" اسم فعل بمعنى "خذ" ، و"الميم" حرف يدل على الجمع، و" اقرؤوا" فعل أمر. (5)
- يأتي اسم الفعل منقول من جار ومجرور بعد الاستعمال في غيره، كقوله تعالى ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة:105]، أي الزموا أنفسكم. (6)

(1) شرح ابن طولون 210/1-211 وشرح التصريح 190/1.

(2) شرح ابن طولون 295/1.

(3) شرح ابن طولون 59/2-60 وحاشية الصبان 71/3.

(4) شرح ابن طولون 298/1 ومنهم ابن السراج والسيرافي، وصححه ابن عصفور لوروده، انظر: الأصول

لابن السراج 181/1 والهمع 225/2.

(5) شرح ابن طولون 358/1.

(6) شرح ابن طولون 161/2.

- استشهاده بقوله تعالى ﴿ فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ [يونس:71]، بأنه يمتنع عطف "شركاءكم" على "أمركم"، لأن "أجمع" بمعنى : عزم ، لا ينصب إلا الأمر ونحوه. (1)
- أشار ابن طولون أن حرف الجر "من" لها عدة معان، وهي:
- الأول: التبعية، كقوله تعالى ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ ﴾ [البقرة:253].
- الثاني: التبيين، كقوله تعالى ﴿ فَاجْتَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج:30].
- الثالث: ابتداء الغاية في الزمان، نحو ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ [التوبة:108].
- الرابع: الزيادة ،ويشترط في زيادتها: أن تكون بعد نفي أو شبهه، كالاستفهام نحو ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقِ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ [فاطر:3]. (2)
- حرف الجر " على" تأتي بمعنى "في"، كقوله تعالى ﴿ وَأَتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [البقرة:102]. (3)
- حرف الكاف تأتي للتعليل ، كقوله عز وجل ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة:198]، أي: لأجل هدى الله لكم. (4)
- تأتي "لولا، ولوما" للتخصيص، ومعناه الحث على الفعل ، نحو ﴿ فَلَوْلَا نَفْرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾ [التوبة:122]، ونحو ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ ﴾ [الحجر:7]. (5)
- حرف الجر الباء لها عدة معان، منها: "مع"، نحو ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾ [النساء:170]، أي: مع الحق، ومعنى "من" للتبعية، نحو ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان:6]، ومعنى "عن" كقوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ نَشَقُّ السَّمَاءَ بِالْغَمَامِ ﴾ [الفرقان:25]. (6)
- حرف اللام تأتي للدلالة على الانتهاء، نحو ﴿ كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [الرعد:2]، وبمعنى التعدي، نحو ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَكِيلًا ﴾ [مريم:7]. (7)

(1) شرح ابن طولون 390/1.

(2) شرح ابن طولون 437/1-438 والهمع 212/4-213.

(3) شرح ابن طولون 443/1.

(4) شرح ابن طولون 445/1.

(5) شرح ابن طولون 253/2-254.

(6) شرح ابن طولون 442/1.

(7) شرح ابن طولون 439/1-440.

- ذكر ابن طولون لـ "أو" عدة معان منها:
الأول: التخيير، نحو ﴿فَدَيْتُهُ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة:196].
الثاني: التقسيم، نحو ﴿فَجَاءَهَا بِأَسْنَانٍ بَيِّنَاتٍ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف:4].
الثالث: الإبهام، نحو ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:24].
الرابع: الشك، نحو ﴿لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة:259].⁽¹⁾
- حرف الجر "عن" تأتي بمعنى "بعد"، كقوله تعالى ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:19]، أي: بعد طبق.⁽²⁾

(6) رجح من خلال الشواهد القرآنية أحد الآراء، و من ذلك :

- اشترط النحاة في جواز العطف على الضمير المجرور: إعادة الخافض للمعطوف عليه، سواء كان اسماً، نحو ﴿يَأْتِيَتْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ [الزخرف:38]، أو حرفاً، نحو ﴿وَأَمَرَ كَتَا عَلِيهِ وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ﴾ [الصافات:113]، وأشار ابن مالك والأخفش إلى جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض للمعطوف عليه⁽³⁾، وهو الصحيح نحو قوله تعالى ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْمَرْحَامَ﴾ [النساء:1].⁽⁴⁾
- أشار سيبويه أن التفكيك: لغة أهل الحجاز، والإدغام: لغة بني تميم، للحرفين المتماتلين المتجاورين الأول متحرك والثاني ساكن، بينما رجح ابن طولون لغة أهل الحجاز لوروده في القرآن كثير، مستشهداً بقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ﴾ ، و﴿وَلَا تَمُنُّ بِتَسْتَكْبُرُ﴾ [المدثر:6].⁽⁵⁾

(1) شرح ابن طولون 87/2.

(2) شرح ابن طولون 444/1.

(3) شرح ابن طولون 94/2 وشرح ابن عقيل 66/2.

(4) نسبت لقرآءة ابن عباس والحسن البصري والأعمش والنخعي ويحيى بن وثاب-بكسر "الأرحام"- عطفاً على الهاء المخفوضة بالباء في إعراب النحاس 431/1 والنشر في القراءات العشر 247/2 ومعاني الأخفش 224/1 والبيان لابن الأنباري 240/1 وإملاء ما من به الرحمن 165/1 وإتحاف فضلاء البشر 185.

(5) شرح ابن طولون 461/2-462 والكتاب 424/2.

القراءات القرآنية:

إن الدارس لتاريخ القرآن يدرك أن القرآن لم يكن منقوفاً ولا مشكولاً، ومعنى هذا أن الكلمة الواحدة كانت تحتل عدة قراءات . ولذلك كتبت هذه الكلمات بصورة تحتل جميع هذه القراءات. أما إذا كانت كتابة الكلمة لا تحتل إلا صورة واحدة كتبت بهذه الصورة في مصحف وكتبت بصورة أخرى في مصحف آخر.

وقد أرسل عثمان بن عفان بالمصاحف إلى الأمصار وأرسل مع كل مصحف مقروناً وبهذا اختلف القراء بحسب اختلاف الكتب المرسله إلى الأمصار.

أما القراءات فإنها لم تدون إلا بعد نهاية القرن الثالث الهجري حيث قام الإمام ابن مجاهد بجمع قراءات سبعة من العلماء وهم نافع وعاصم وحزمة، وعبد الله بن عامر، وعبد الله بن كثير، وأبو عمرو بن العلاء والكسائي. وجاء اقتصاره على هؤلاء السبعة مصادفة من غير قصد ولا عمد، وذلك لأنه أخذ على نفسه ألا يروي إلا عن اشتهر بالضبط والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءات. (1)

وبناءً على ذلك فإن كل قراءة وافقت المصاحف العثمانية، ولو تقديراً، ووافقت العربية ولو بوجه، وصح إسنادها ولو كان عن فوق العشرة من القراء، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها. بل هي من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن. (2)

ويرى القرطبي أن الشاذ من القراءات لا تجوز الصلاة به، لأنه لم يجمع الناس عليه. أما إذا وردت هذه القراءة عن الصحابة أو العلماء التابعين فهي قراءة مروية وموثوقة عنده. وقد شكك القرطبي في القراءات المروية عن السماك ومن قارنه. (3)

ويرى ابن حيان أن كثيراً من النحاة يسيئون الظن بالقراء، ولا يجوز لهم ذلك. (4)

والقراءة سنة متبعة كما يقول سيبويه (5) وابن الأنباري (6). والعرب يتكلمون بالسليقة ، وقد حاول النحويون أن يخضعوهم لقواعدهم . وهذا الموقف الذي يقفه النحاة من اللغة غير سليم، فالنحاة وضعوا مقاييس ومعايير وحاولوا جهدهم أن يفرضوها فرضاً منطقياً على كلام

(1) مناهل العرفان، للزرقاني 410/1.

(2) مناهل العرفان 411/1.

(3) تفسير القرطبي 41-40/1.

(4) البحر المحيط 271/1.

(5) الكتاب 74/1.

(6) البيان في إعراب غريب القرآن 168/1.

مدار القياس فيه على السليقة التي تراعي مستوى جوابياً اجتماعياً يحس بأصول الصياغة ولكنه لا يستطيع التعبير عنها. (1)

أما ابن طولون فله رأي واضح تجاه القراءات القرآنية ، وهو يستشهد بها ولو خالفت قياساً معروفاً في العربية؛ إذ بلغ عدد الآيات التي استشهد بها في القراءات (60) ستين آية منها على سبيل المثال:

- قراءة نافع ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ [الزمر:64]، و ﴿ أَتَحَاوِينِي ﴾ [الأنعام:80] (2) بتخفيف النون، واستشهد بهما على أن المحذوف نون الرفع، والمذكور نون الوقاية. (3)
- أن حذف صدر صلة غير "أي" إن لم تطل الصلة قليلاً، ومنه قراءة يحيى بن يعمر، وابن أبي اسحاق ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام:154] (4) -بضم النون- أي: هو أحسن. (5)
- قد تحذف همزة التسوية إذا أمن خفاء المعنى بحذفها، كقراءة ﴿ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾ (6) [البقرة:6] على الإخبار. (7)

- الترخيم: عبارة عن حذف آخر الكلمة ، واشتقاقه من الصوت الرخيم ، وهو الرقيق، ولا يستعمل في غير النداء، كقراءة الأعمش ﴿ وَتَادُوا يَا مَلِكُ ﴾ [الزخرف:77] (8)، وإنما توسع في ترخيم المنادى ، لأنه قد تغير بالنداء، والترخيم تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير. (9)
- تأتي "أي" مصرح بالمضاف إليه، ويحذف صدر صلتها ، كقراءة هارون ويعقوب ﴿ ثُمَّ كُنْتُمْ عَنْ مَنِ كُلِّ شَيْعَةٍ أَهْمٌ أَشَدُّ ﴾ (10) [مريم:69] بنصب "أيهم". (11)

(1) اللغة المعيارية والوصفية، د. تمام حسان 12.

(2) نسبت لنافع في إعراب ابن النحاس 78/2، 20/4 والنشر في القراءات العشر 259/2 وإتحاف فضلاء البشر 212 والمبسوط في القراءات العشر 285.

(3) شرح ابن طولون 112/1.

(4) نسبت ليحيى بن يعمر وابن أبي اسحاق والأعمش في البحر المحيط 255/4 والمحتسب 234/1 ومعاني الفراء 365/1.

(5) شرح ابن طولون 158/1.

(6) نسبت لابن محيصن والزهرري في المحتسب 204/2 والبيان لابن الأنباري 51/1 وإتحاف فضلاء البشر 45 وإعراب النحاس 184/1 والنشر في القراءات العشر 363/1.

(7) شرح ابن طولون 85/2.

(8) نسبت للأعمش وابن مسعود بكسر "اللام" في إعراب النحاس 121/4 وإملاء ما من به الرحمن 228/2.

(9) شرح ابن طولون 142/2 والأشباه والنظائر 133-135.

(10) نسبت لقراءة هارون والأعرج والأعمش في إعراب النحاس 322/2 والبحر المحيط 209/6 ولمعاذ ويعقوب في البيان لابن الأنباري 133/2 وإملاء ما من به الرحمن 115/2.

(11) شرح ابن طولون 156/1.

- أن الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، قد تكون مقدر منصوب، نحو قراءة ابن عامر ﴿ وَكَأَنَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ ﴾ (1) [الحديد:10]، برفع "كل" ، أي: وعده الله . (2)
- يجوز كسر سين "عسى" إذا أسندت إلى التاء ، أو النون ، أو "نا" ، وبه قرأ نافع في قوله تعالى ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ ﴾ (3) [البقرة:246]-بفتح السين وكسرها-والفتح أجود. (4)
- يصرف الممتنع صرفه إذا طلب التناسب لما بعده، كقراءة نافع ﴿ سَكَّاسًا وَأَغْلَالًا ﴾ (5) [الإنسان:4]، أو لما قبله ، كقراءة الأعمش ﴿ وَكَأَنَّ تَذَمُّنًا وَدَاً وَكَأَنَّ سَوَاعًا وَكَأَنَّ يَغُوثَ وَيَعُوقَ ﴾ (6) [نوح:23]، وذلك بفتح "سلاسل" مع التثوين، وبصرف "يغوث ويعوق". (7)
- قد يحكم للوصل بحكم الوقف ، فيعطي حكمه ، وذلك قليل ، ومنه قوله تعالى في قراءة غير حمزة والكسائي ﴿ لَمْ يَسْنَهُ وَأَنْظُرْ ﴾ (8)، وقراءة قالون ﴿ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾ (9)، وذلك بإثبات الهاء فيه وصلًا ووقفًا في "يتسنه"، وبإسكان الياء من "محيائي". (10)
- قد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون، وذلك للحاق لـ "لن" كثير، وعدم لحاقها قليل، ولذلك قرأ أكثر القراء ﴿ مِنْ لَدُنِّي ﴾ (11) [الكهف:76]، بتشديد النون وضم الدال. (12)

- (1) نسب لابن عامر في إعراب النحاس 353/4 والنشر في القراءات العشر 384/2 وإتحاف فضلاء البشر 409 والبيان لابن الأنباري 420/2.
- (2) شرح ابن طولون 182/1.
- (3) نسبت لنافع في النشر في القراءات العشر 230/2 وإتحاف فضلاء البشر 160 والمبسوط في القراءات العشر 149.
- (4) شرح ابن طولون 240/1.
- (5) نسبت لنافع والكسائي في المبسوط في القراءات العشر 454 وإتحاف فضلاء البشر 428 وإعراب النحاس 96/5 وإملاء ما من به الرحمن 275/2.
- (6) نسبت للأعمش في إملاء ما من به الرحمن 270/2 وإعراب النحاس 11/5 ومعاني الفراء 189/3 وإتحاف فضلاء البشر 325.
- (7) شرح ابن طولون 201/2.
- (8) نسبت لحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بقراءة "لم يتسن" بحذف الهاء وصلًا، وقرأ غيرهم "لم يتسنه" بإثبات الهاء فيه وصلًا ووقفًا، انظر: المبسوط في القراءات العشر 150 وإملاء ما من به الرحمن 109/1 وإعراب النحاس 332/1 وإتحاف فضلاء البشر 162 والبيان لابن الأنباري 171/1.
- (9) نسبت لقالون ونافع في النشر في القراءات العشر 267/2 وإعراب النحاس 111/2 وإملاء ما من به الرحمن 267/1 والمبسوط في القراءات العشر 206.
- (10) شرح ابن طولون 378/2.
- (11) نسبت لأبي بكر بن عاصم وأبي جعفر في النشر في القراءات العشر 313/2 وإتحاف فضلاء البشر 293 وإملاء ما من به الرحمن 107/2 والمبسوط في القراءات العشر 218 وبلا نسبة في البحر المحيط 185/6 .
- (12) شرح ابن طولون 114/1.

- إذا خفت نون " لكن " تهمل وجوباً، نحو ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾⁽¹⁾ [الأنفال:17]، وذلك بتخفيف النون من "لكن" ورفع لفظ الجلالة "الله".⁽²⁾
- إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم تعين إثبات الياء، نحو "يا ابن أخي"، إلا إذا كان المضاف إلى الياء " الأم، والعم"، والمنادى "ابن"، فإن الياء تحذف لزوماً، نحو قراءة ﴿قَالَ ابْنُ آدَمَ﴾⁽³⁾ [الأعراف:150]، فيجوز إبقاء الميم على الكسر، أو فتحه تخفيفاً.⁽⁴⁾
- إذا أضيف المنادى الصحيح الآخر إلى ياء المتكلم فإنه يجوز إثبات الياء مع التحريك بالفتح⁽⁵⁾، وبها قرئ ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾⁽⁶⁾ [الزمر:53].
- يجوز كسر همزة "إن" وفتحها إذا وقعت بعد فاء الجزاء⁽⁷⁾، كقوله تعالى ﴿مَنْ عَمِلْ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام:54]، قرئ بكسر "إن" على الأصل لأن الأصل في جواب الشرط أن يكون جملة⁽⁸⁾، وبالفتح على تأويل "أن" بمصدر مجعول خبراً، والمبتدأ محذوف تقديره: فجزاؤه الغفران، أو العكس، والتقدير: فالغفران جزاؤه.⁽⁹⁾
- يجوز في فاء الفعل الثلاثي المضاعف (الكسر والضم والإشمام)، وقرأ علقمة ويحيى بن وثاب ﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا مَرَدَّتْ إِلَيْنَا﴾⁽¹⁰⁾ [يوسف:65] - بكسر الراء -⁽¹¹⁾.

- (1) نسبت لابن عامر وخلف وحمزة والكسائي في النشر في القراءات العشر 219/2 والمبسوط في القراءات العشر 134 وإتحاف فضلاء البشر 236.
- (2) شرح ابن طولون 268/1.
- (3) نسبت لابن كثير ونافع وأبو عمر وحفص بفتح "الميم"، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر بكسر "الميم"، انظر النشر في القراءات العشر 272/2 والمبسوط في القراءات العشر 215 وإتحاف فضلاء البشر 231 وإعراب النحاس 152/2 وإملاء ما من به الرحمن 285/1.
- (4) شرح ابن طولون 129/2.
- (5) شرح ابن طولون 128/2.
- (6) نسبت لقراءة ابن كثير وابن عامر في إتحاف فضلاء البشر 376 والمبسوط في القراءات العشر 387 والنشر في القراءات العشر 170/2.
- (7) شرح ابن طولون 250/1.
- (8) نسبت لقراءة نافع وأبي جعفر بكسر "إن" في إعراب النحاس 69/2 وإتحاف فضلاء البشر 208 وبلا نسبة في إملاء ما من به الرحمن 244/1.
- (9) نسبت لقراءة عاصم وابن عامر بفتح "أن" في إتحاف فضلاء البشر 208 وإعراب النحاس 69/2 والبيان لابن الأنباري 322/1.
- (10) نسبت لعلقمة ويحيى بن وثاب بكسر "الراء" وقرأ بها معهما الحسن والأعمش في إعراب النحاس 147/2 والبحر المحيط 323/5 والمحتسب 345/1 وقرأ الجمهور بضم "الراء" في إعراب النحاس 335/2 وإتحاف فضلاء البشر 266 وإملاء ما من به الرحمن 55/2.
- (11) شرح ابن طولون 333/1.

- بعض العرب يهمل "أن" مطلقاً حملاً على "ما" المصدرية، في نحو ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُفْعَلُونَ﴾⁽¹⁾ [الشورى:25]، وقرئ شاذاً ﴿لَنْ أَمْرًا أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾⁽²⁾ [البقرة:233]-بضم الميم-⁽³⁾.
- يقل استعمال أسماء الأفعال نائبة عن الماضي كـ "هيهات" بمعنى: بعد⁽⁴⁾ وبها قرئ شاذاً ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:36].⁽⁵⁾
- جواز وقوع النون الخفيفة بعد الألف مطلقاً، ثم تكسر لالتقاء ساكنين⁽⁶⁾، ومنه قراءة بعضهم ﴿فَدَمَّرْنَا هُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان:36].⁽⁷⁾
- إذا عطف على جواب الشرط مضارع بالفاء أو الواو، فيجوز فيه ثلاثة أوجه: جزمه بالعطف ورفعه بالاستتفاف، ونصبه بـ "أن" المضمرة⁽⁸⁾، وبالجزم والرفع قرئ في المتواتر ﴿فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة:284]⁽⁹⁾، وقرئ شاذاً بالنصب⁽¹⁰⁾.
- يجب إضمار "أن" بعد "حتى" الجارة، وشرط النصب بعدها أن يكون الفعل مستقبلاً، فأما إن كان حالاً أو مؤولاً بالحال-تعين رفعه، ومن المؤول به قراءة نافع ﴿وَمَنْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾⁽¹¹⁾ [البقرة:214]، إذ هي في تأويل: حتى حال الرسول والذين آمنوا معه أن يقولون ذلك.⁽¹²⁾

(1) نسبت لحمزة والكسائي وحفص عن عاصم في المبسوط في القراءات العشر 395 والنشر في القراءات العشر 367/2 وإتحاف فضلاء البشر 383.

(2) نسبت لمجاهد وابن محيصن في القراءات الشاذة 14 والبحر المحيط 213/2.

(3) شرح ابن طولون 208/2.

(4) شرح ابن طولون 160/2-161.

(5) نسبت لقراءة ابن حيوة في إعراب النحاس 113/3 والقراءات الشاذة 97 وإملاء ما من به الرحمن 149/2.

(6) شرح ابن طولون 171/2-172.

(7) نسبت لقراءة على بن أبي طالب رضي الله عنه- في القراءات الشاذة 105 وبلا نسبة في المحتسب 112/2.

(8) شرح ابن طولون 239/2.

(9) نسبت لقراءة ابن عامر ويعقوب وعاصم في النشر في القراءات العشر 237/2 وإتحاف فضلاء البشر 167 والبيان لابن الأنباري 186/1.

(10) نسبت لقراءة ابن عباس وابن حيوة في إعراب النحاس 204/1 والبحر المحيط 361/2.

(11) نسبت لقراءة أبي اسحاق وأبي عمر بنصب "يقول" في إعراب النحاس 304/1 وإتحاف فضلاء البشر 156 والمبسوط في القراءات العشر 146 والبيان لابن الأنباري 150/1.

(12) شرح ابن طولون 214/2-215.

- أهمل "فعلٌ" لنقله بالخروج من كسر إلى ضم، وقد قرئ ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ (1)
[الذاريات:7] -بكسر الحاء وضم الياء-. (2)
- استشهاده قراءة نافع وعاصم في قوله تعالى ﴿وَقَرْنِ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (3) [الأحزاب:33]-
بالتخفيف لفعل الأمر "قرن". (4)
- يشترط في فعل القول الذي يتضمن معنى "ظن" فينصب مفعولين، أن لا يفصل بين المفعولين
بغير ظرف، أو المجرور، أو أحد المفعولين، فيجوز فيه النصب والحكاية نحو ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ
إِبْرَاهِيمَ﴾ (5) [البقرة:140] -بالتاء المثناة فوق، وكسر "إن" (6)-.
- قراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (7) [الجاثية:14]، فأنايب المجرور بالياء عن
الفاعل مع وجود المفعول به وهو "قوماً" مقدماً على النائب. (8)
- يجب إضمار "أن" بعد الواو الدالة على المعية، وشرط النصب بعدها: أن يتقدمها نفي أو
تمني، كقراءة بعضهم ﴿يَأْتِيَتَنَا نُرْدٌ وَلَا نَكْذَبُ﴾ (9) [الأنعام:27]-بفتح الباء الموحدة-(10).

- (1) نسبت لقراءة الحسن ولأبي مالك الغفاري وأبي السماك في البحر 134/8 والمحتسب 286/2 وحاشية الصبان 238/4.
(2) شرح ابن طولون 391/2.
(3) نسبت لنافع وعاصم وأبي جعفر في النشر في القراءات العشر 348/2 وإتحاف فضلاء البشر 355 وإعراب
النحاس 313/3 والبيان لابن الأنباري 268/2 والمبسوط في القراءات العشر 358.
(4) شرح ابن طولون 452/2.
(5) نسبت لحمزة والكسائي وابن عامر وحفص في النشر في القراءات العشر 223/2 وإملاء ما من به الرحمن
66/1 وإعراب النحاس 268/1 وإتحاف فضلاء البشر 148 وشرح التصريح 264/1 .
(6) شرح ابن طولون 302/1.
(7) نسبت لأبي جعفر بضم "الياء" وفتح "الزاي"، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بفتح "الياء" وكسر "الزاي".
انظر: المبسوط في القراءات العشر 403 والنشر في القراءات العشر 372/2 وإتحاف فضلاء البشر 390
وإعراب النحاس 144/4 والبيان لابن الأنباري 365/2 وإملاء ما من به الرحمن 232/2.
(8) شرح ابن طولون 336/1-337.
(9) نسبت لقراءة ابن عامر وحفص وحمزة ويعقوب في إتحاف فضلاء البشر 206 والمبسوط في القراءات
العشر 192 والبيان لابن الأنباري 318/1 وإعراب النحاس 61/2 وإملاء ما من به الرحمن 239/1.
(10) شرح ابن طولون 219/2.

- قد يستعمل "خير، وشر" على الأصل⁽¹⁾، كقراءة بعضهم ﴿مَنْ الْكَذَّابُ الْأَشْرُ﴾ [القمر:26].⁽²⁾

- قراءة قنبل ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرُ﴾⁽³⁾ [يوسف:90]، أن "من" موصولة ، وتسكين "يصبر" إما لتوالي حركات الباء والراء من "يصبر" ، وإما على وصل بنية الوقف، وإما على العطف على المعنى ، لأن الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها.⁽⁴⁾

- ينصب الفعل المضارع بأن المصدرية ، ويتعين رفع الفعل بعدها إذا فصل بينهما بنفي⁽⁵⁾، وقرأ بعضهم بالنصب في ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ الْأَيْرِجُ﴾⁽⁶⁾ [طه:89] وهي نادر، وبهما قرئ في التواتر ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾⁽⁷⁾ [المائدة:71].

وأخيراً لا بد الإشارة إلى أن ابن طولون في عرضه للقراءات القرآنية لم يكن يميل إلى مذهب دون آخر بالمثال الواحد، وبالبيت الذي لا يعرف قائله فإذا كان هذا شأنهم مع الشواهد التي قالتها العرب، فما بالك بقراءة منسوبة⁽⁸⁾، إلى قارئها؟ أمرها متصل بالرسول وسندها موافق

(1) شرح ابن طولون 45/2.

(2) نسبت لقراءة أبي قلابة بتثديد الراء من "الأشْر"، وهو شاذ. انظر: القراءات الشاذة 147/2 والمحتسب 109/2 وإملاء ما من به الرحمن 250/2 والهمع 45/6.

(3) نسبت لقراءة قنبل بإثبات الياء من "يتقي"، وسكون الراء من "يصبر" في إتحاف فضلاء البشر 267 والبيان لابن الأنباري 44/2 وإملاء ما من به الرحمن 58/2 وشرح التصريح 88/1.

(4) شرح ابن طولون 90-91.

(5) شرح ابن طولون 206/2.

(6) نسبت لقراءة ابن حيوة والزعفراني وابن صبيح بنصب "يرجع" في البحر المحيط 369/6، والقراءات الشاذة 89 وقرأ الجمهور برفع "يرجع" وهو أولى في إعراب النحاس 55/3 وإملاء ما من به الرحمن 126/2.

(7) نسبت لقراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف برفع "تكون" في النشر في القراءات العشر 255/2 وإعراب النحاس 32/2 وإتحاف فضلاء البشر 202 والمبسوط في القراءات العشر 187 وإملاء ما من به الرحمن 222/1 والبيان لابن الأنباري 301/1.

(8) شروط القراءة القرآنية الصحيحة ، كما أثبتها علماء القراءات في التحفة:

فكل ما وافق وجه نحوي وكان للرسم احتمالاً يحوي

وصح إسناداً هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان

وأما القراءة الشاذة فقد وضعوا ضوابط لها، قال الناظم في التحفة:

وحيثما يخل ركن أثبت شذوذه ولو أنه في سبعة

للعربية على وجه من وجوهها⁽¹⁾، وعلى الرغم من أن ابن طولون يميل إلى المذهب البصري في الغالب الأعم إلا أنه انتهج نهج الكوفيين فيما يتعلق بالاستشهاد في تناوله للقراءات القرآنية، إلا أنه كان يكتفي بعرض القراءات القرآنية أياً كانت- حتى ولو كانت شاذة- كما أسلفت- في الأمثلة السابقة، ونؤكد مرة أخرى أن ابن طولون لم يكن ينصب من نفسه حكماً بين القراء في قبول قراءة دون أخرى.

وبعد استعراضنا للقراءات القرآنية الصحيحة والشاذة ومن حيث نسبتها إلى أصحابها وبيان توجيهها تبين لنا- كما أسلفت- أن ابن طولون قد أخذ بالقراءات بغض النظر عن الصحة أو الشذوذ، ومن خلال قائمة القراءات الصحيحة فقد بلغ عددها أربع وخمسون قراءة، أما القراءات الشاذة فبلغت ست قراءات وأما أصحاب القراءات فكان ابن طولون غالباً ما يذكرهم.

(1) دراسات لأسلوب القرآن لعبد الخالق عزيمة 19/1-24.

ثانياً: شواهد من الحديث الشريف

الحديث لغة: هو الجديد. واصطلاحاً: هو ما أُرث عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، سواء أكانت الصفة خلقية أم خلقية. وهو السنة النبوية، ولا خلاف بين السنة النبوية والحديث النبوي في الاصطلاح الفقهي. (1)

والذي يهتم النحويون، ما قاله الرسول، لأنهم يرجعون إليه في استقضاء أحكامهم، وينهلون منه استدلالاتهم اللغوية.

ويمكن اعتبار الأقوال المنسوبة إلى أحد الصحابة، رضوان الله عليهم، المنسوبة إلى الرسول الكريم، لها قوة الاحتجاج في إثبات لفظ لغوي أو قاعدة نحوية. (2)

وقد لقي الحديث الشريف عناية فائقة، بعد القرآن الكريم، من حيث الجمع والتبويب، والدراسة والتصنيف. كما أنهم حرصوا على رواية الحديث كما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم - دون زيادة أو نقصان. (3)

وكان للحديث النبوي الأثر البالغ في بناء الحضارة الإسلامية، وتكوين الفكر الإسلامي، مما حدا بالرواة والعلماء إلى القيام بالرحلات العلمية لطلب علم الحديث في شتى أقطار الأرض، وقد تأثرت العلوم الأخرى بطريقة توثيق الأخبار، وتحقيق النصوص ودراسة الرجال. حسبما جاء في علم "مصطلح الحديث" وقد وصف ابن جني هذا العلم وعلماءه بقوله: "وهم عيار هذا الشأن، وأساس هذا البنيان". (4)

وإن أهمية الحديث في حفظ اللغة العربية دعت علماء العربية إلى التأليف فيه؛ لأنه حفظ كثيراً من لهجات العربية التي يمكن إرجاعها إلى: الحركات، والإبدال الصوتي، والإدغام، والإمالة، وتقديم الحرف وتقديره وحذفه وإثباته. (5)

وقد أجازوا رواية الحديث كل من عبد الله بن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي هريرة وأنس بن مالك والحسن البصري وعمرو بن دينار وسفيان بن عيينه ويحيى بن سعيد القطان. (6)

(1) مجمع البيان للطبرسي 211/13.

(2) دراسات في اللغة العربية وتاريخها للحضرمي 167.

(3) السنة قبل التدوين للخطيب 129.

(4) الخصائص 313/3.

(5) المزهري 255/1-256.

(6) السنة قبل التدوين 132.

ولكنهم كانوا يتشددون في ضرورة عدم الزيادة أو اللحن . يقول سعيد الأفغاني: "حتى الذين يروونه بالمعنى يعظمون أمر اللحن في الحديث ، وينقل عن الأوزاعي قوله: "أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عرباً".⁽¹⁾

ويقول الدكتور حسن موسى الشاعر: "إن الأصل رواية الحديث بألفاظه، وأما الرواية بالمعنى فكانت ضرورة مقيدة بشروط تمنع تطرق الخلل أو المعنى ، وقد عرفنا ورع الصحابة والتابعين ودقتهم وتحفظهم في رواية الحديث".⁽²⁾

وكان لقبول الحديث في مجال الدراسات النحوية خلاف بين النحاة في الاحتجاج به، ويرجع المانعون رأيهم إلى جواز رواية الحديث بالمعنى فكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة وغايته يومئذ تبدل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال به.⁽³⁾

ومن اللذين أثاروا الاحتجاج بالحديث الشريف ابن الضائع (ت686هـ)، وتلميذه أبو حيان الأندلسي (ت745هـ).⁽⁴⁾

ومن اللذين أجازوا الاحتجاج بالحديث ابن خروف (ت609هـ)، وابن الخباز (ت639هـ)، وابن هشام الأنصاري، وابن مالك.⁽⁵⁾

وقد استشهد ابن طولون بالحديث الشريف قليلاً في كتابه هذا، وبلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها إحدى وأربعين حديثاً، دون أن يشير إلى أن هذا النص من حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو في شواهد الحديث كما كان أمام شواهد القرآن، وليس ذلك بمستغرب على ابن طولون العالم النحرير في الدين واللغة، فهو على اطلاع واسع بأسرار اللغة، وقد درس الحديث، وعرف مقدار عناية العلماء المسلمين به، ولذلك فإننا لا نعجب إذا ما وجدناه يقلل من الاستشهاد بالحديث.

فمن استشهاده بالحديث:

(1) في أصول النحو 53.

(2) النحاة والحديث النبوي 33.

(3) خزنة الأدب 7/1.

(4) الاقتراح 54.

(5) خزنة الأدب 112/1.

1) ذهب إلى تضعيف الاستشهاد بالحديث، ومثال ذلك:

- قد يرد العطف على ضمير الرفع المتصل-البارز أو المستتر-بلا فصل، إلا أنه ضعيف⁽¹⁾، وقد ورد منه في الحديث: "كنتُ وأبو بكرٍ وعُمُرُ، فعلتُ وأبو بكرٍ وعُمُرُ".⁽²⁾

2) وقد جاءت الشواهد الحديثية للدلالة على بعض المعاني، ومثال ذلك:

- إذا استعملت "بات" تامة كانت بمعنى فعل لازم، بمعنى: عَرَّسَ، وهو النزول ليلاً، نحو قول

عمر رضي الله عنه: "أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى"⁽³⁾، أي: عرس بها.⁽⁴⁾

- الحمد لغة: هو الرضا، ومنه الحديث "حَمِدْتُ إِلَيْكُمْ غَسَلَ الْإِحْلِيلِ"⁽⁵⁾، أي: رضيته لكم.⁽⁶⁾

- "لو" تأتي بمعنى ما في تأويل التقليل⁽⁷⁾، نحو: "ولو أن تُفْرِغَ من دَلْوِكَ في إِنْاءِ المُسْتَسْقِي".⁽⁸⁾

- تأتي "الباء" للدلالة على البدل، كقوله صلى الله عليه وسلم في عائشة رضي الله عنها: "لا يسرنى بها حمر النعم"⁽⁹⁾، أي: بدلها.⁽¹⁰⁾

- جواز جزم الفعل الدال على الطلب، إذا حذف الفاء، كقوله: "اتَّقَى اللهُ امرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبِّبُ عَلَيْهِ"⁽¹¹⁾، إذ معناه: ليتق الله.⁽¹²⁾

(1) شرح ابن طولون 93/2.

(2) الحديث في صحيح البخاري 12/5 وفتح الباري 22/7 ومشكاة المصابيح حديث رقم 6048 وتامامه: "وانطلقت وأبو بكر وعمر".

(3) في سنن أبي داود حديث رقم (1958) عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: "أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فبات بمنى فطل". وقالوا "بات القوم" أي انزل بهم ليلاً.

(4) شرح ابن طولون 211/1.

(5) الحديث أورده ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (433/1) برواية "أحمد إليكم غسل الإحليل" وقال: أي: غسل الذكر، وذكره القرطبي في تفسيره (34/1) بنفس الرواية، وقال: أي: أرضاه لكم.

(6) شرح ابن طولون 22/1.

(7) شرح ابن طولون 246/2-247.

(8) روي الإمام أحمد في مسنده (63/5) عن أبي حري الهجيمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تُفْرِغَ من دلوِكَ في إِنْاءِ المُسْتَسْقِي، ولو أن تكلم أخاك ووجهك إليه منبسط... إلخ". وانظر الترغيب والترهيب للمندري 422/3، وروي: "أن تنزع" بدل "أن تفزع" في مسند أحمد 483/3.

(9) لم أجد الحديث بهذا اللفظ فيما أطلعت عليه من كتب الحديث المعتمدة، وفي السيرة النبوية لابن هشام (141-142)، في معرض حديثه عن حلف الفضول ذكر أنه صلى الله عليه وسلم قال: "لقد شهدت في دار

عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو أدعى به في الإسلام لأحبيت".

(10) شرح ابن طولون 439/1.

(11) انفراد المؤلف بنسبة هذا القول لعمر رضي الله عنه، وهو فيما رجعت إليه من مصادر منسوب للعرب.

(12) شرح ابن طولون 223/2.

3) وقد جاءت الشواهد الحديثية لإثبات قاعدة نحوية وتأكيدهما، ومثال ذلك:

- يحذف "كان" مع اسمها بعد "لو"، كقوله ﷺ: "احفظوا عني ولو آية"⁽¹⁾، أي: ولو كان المحفوظ آية. (2)

- ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب والغائب ، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، فإذا أريد اتصال الضمير الثاني قدم الأخص، وإن أردت انفصاله قدم ما شئت من الأخص وغيره، إلا أنه إذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثاني، وقد اجتمع الأمران في قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله ملككم إياهم ، ولو شاء ملكهم إياكم"⁽³⁾، فانفصال الضمير في قوله: "ملككم إياهم" جائز لتقديم الأخص - وهو ضمير المخاطب - على غير الأخص - وهو ضمير الغائب -، وانفصال الضمير في "ملكهم إياكم" واجب ، لتقديم غير الأخص. (4)

- الثلاثة والتسعة وما بينهما ، إذا ركبا مع العشرة - كان حكمها : أن تحذف التاء منها إن كان المعدود مؤنثاً⁽⁵⁾، نحو: "أقام رسول الله ﷺ بمكة ثلاث عشرة سنة". (6)

(1) الحديث برواية: "بلغوا عني ولو آية" في صحيح البخاري 207/4 (كتاب الأنبياء /باب ما ذكر عن بني إسرائيل) ومسنده أحمد 159/2 وسنن الترمذي حديث رقم 2669 والدر المنثور 7/3 وكنز العمال رقم 29175 وفتح الباري 6/496.

(2) شرح ابن طولون 1/215-216.

(3) أورد الهيثمي في الزواجر (481) أنه صلى الله عليه وسلم قال في المملوكين عند خروجه من الدنيا: "ولا تعذبوا خلق الله ، فإن الله ملككم إياهم ولو شاء لملككم إياكم". وانظر الكبائر للذهبي: 244، إتحاف السادة المتقين للزبيدي 6/323 وفيه "ملكهم" بدل "ملكهم".

(4) شرح ابن طولون 1/109.

(5) شرح ابن طولون 2/268.

(6) روى مسلم في صحيحه (826/4) حديث رقم (2351) عن ابن عباس قال: "أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ثلاث عشرة سنة يوحى إليه، وبالمدينة عشراً، ومات وهو ابن ثلاث وستين سنة". وانظر شرح مسلم للنووي 15/103، (بتحقيق الزعبي). وروي: "مكت" بدل "أقام" في سنن الترمذي 5/605 (حديث رقم: 3652)، الشمائل المحمدية للترمذي 298.

- "أي" تختص بالمنادى البعيد حساً⁽¹⁾، كما ورد في الحديث: "أي فُلْ هَلُمَّ"⁽²⁾، وقد تمد همزتها.
- إذا لم يعلم الخبر، سواء قلنا خبر "لا"، أو خبر المبتدأ-وجب ذكره للجهد به⁽³⁾، نحو: "لا أحد أغير من الله".⁽⁴⁾
- مما يمنع مع الوصف، وهو التحويل من مثال إلى غيره، وذلك في الأعداد المعدولة كـ
"مثنى، وثلاث"، وقد يقع خبراً⁽⁵⁾، كقوله صلى الله عليه وسلم: "صلاة الليل مثنى مثنى".⁽⁶⁾
- الدليل على فعلية "نعم، وبئس"، دخول تاء التأنيث عليهما⁽⁷⁾، في نحو: "قبها ونعمت".⁽⁸⁾
- يأتي أفعال التفضيل مضافاً إلى نكرة، أو مجروراً من الإضافة، ويؤتى بالمفضل عليه
مجروراً بـ"من"/ (إما في اللفظ، وإما في التقدير، فليزم لفظ الأفراد والتذكير، وإن اختلف أحوال
المفضل عليه⁽⁹⁾، وفي الحديث: "هنَّ أغلَبُ"⁽¹⁰⁾.

(1) شرح ابن طولون 104/2.

(2) أخرج البخاري في صحيحه (32/4) كتاب الجهاد-باب فضل النفقة في سبيل الله /عن يحيى بن أبي سلمة أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أنفق زوجين في سبيل الله دعاه خزنة الجنة، كل خزنة باب: أي فل هلم". وانظر صحيح مسلم (712/2) كتاب الزكاة وفتح الباري 48/6.

(3) شرح ابن طولون 279/1.

(4) روى البخاري في صحيحه (كتاب النكاح /باب الغيرة): (72,74/6) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا أحد أغير من الله ولذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن". وانظر صحيح مسلم رقم 33، 36، مسند أحمد 436/1 وفتح الباري 302/8، 296 وسنن الترمذي رقم 3230 والدر المنثور 248/2، 81/3.

(5) شرح ابن طولون 181/2.

(6) روى الترمذي في سننه (491/2)، حديث رقم (597): عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم: "صلاة الليل مثنى مثنى". وانظر صحيح البخاري 30/2 ومسند أحمد 148/2 وسنن ابن ماجه حديث رقم (1175) ومجمع الزوائد 267/2 ومشكاة المصابيح رقم (1254) وكنز العمال رقم 19560، 19565، 19566، 19567.

(7) شرح ابن طولون 34/2.

(8) روى النسائي في سننه حديث رقم (1380) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل". وانظر سنن أبي داود حديث رقم 345، سنن الترمذي رقم 497 وسنن البيهقي 296/1 ومسند أحمد 15/5 وتلخيص الجبير 67/2 ومجمع الزوائد 178/2 ومشكاة المصابيح 541.

(9) شرح ابن طولون 47-48.

(10) روى ابن ماجه في سننه (حديث رقم: 948): عن أم سلمة قالت: كان النبي يصلي في حجرة أم سلمة فمر بين يديه عبد الله أو عمر بن أبي سلمة، فقال بيده، فرجع، فمرت زينب بنت أم سلمة فقال بيده هكذا، فمضت، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "هنَّ أغلَبُ". وانظر: مسند أحمد 294/6 وكنز العمال رقم 22599.

- أكثر ما تستعمل "لو" الشرطية في كون ما بعدها مراداً به المضي بقريظة تصرف إليه (1)،
نحو: "لو لم يخف الله لم يعصه". (2)

4) وقد وظف الشواهد من الحديث لموافقة رأي أو ترجيح آخر، ومن ذلك:

- منع ابن خروف حذف نون مضارع "كان" عند جزمها إذا اتصلت بالضمير المنصوب (3)،
نحو: "إن يكنه فلن تسلط عليه". (4)

- أشار سيبويه أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ في الغالب (5)، وفي
الحديث: "فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً، وصلى وراءه رجالٌ قياماً". (6)

- اختار الفارسي اتصال "ما" بالفعل "بئس" ومحلها النصب على التمييز، والفاعل مستتر
والتقدير: بئس هو، أي: الشيء شيئاً. (7) وفي الحديث: "بئسما لأحدهم أن يقول نسيتُ آيةَ كذا". (8)

(1) شرح ابن طولون 247/2 - 248.

(2) هذا قول لعمر بن الخطاب في صهيب الرومي رضي الله عنهما، وتماهه: "نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله
لم يعصه". انظر جمع الجوامع للسيوطي (مسند عمر) 1228/1 وكشف الأسرار عن أصول البنبرودي 165/3.

(3) شرح ابن طولون 218/1.

(4) روى البخاري في صحيحه (117/2، 86/4) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر رضي الله عنه في ابن
الصيد: "إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله". وانظر: فتح الباري 218/3 وصحيح مسلم رقم
2930. وروي في فتح الباري (173/6): "إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله" وفي
مسند أحمد (148/2): "إن يكون هو فلن تسلط عليه وإلا يكون هو فلا خير لك في قتله".

(5) شرح ابن طولون 410/1.

(6) روى البخاري في صحيحه (117/1) عن عائشة رضي الله عنها قالت: "صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
في بيته وهو شاك، فصلى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً". وفي سنن ابن داود حديث رقم (605) قالت: "صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو جالس فصلى وراءه قوم قياماً". وفي صحيح مسلم حديث رقم
(412) قالت: "اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه فصلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم جالساً فصلوا بصلاته قياماً".

(7) شرح ابن طولون 37/2 - 38.

(8) روى الإمام أحمد في مسنده (438/1) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "بئسما لأحدهم أن يقول
نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي، واستذكروا القرآن فإنه أسرع تقصياً من صدور الرجال من النعم بعقله أو
من عقله". وانظر: سنن البيهقي 395/2 وشرح السنة للبخاري 495/4 وكنز العمال حديث رقم 2831، 2849.

- منع أكثر النحويين جزم الفعل على الجواب في قول أبي طلحة: "بأبي أنت وأمي، لا تُشْرِفْ يُصِيكَ سَهْمٌ"⁽¹⁾، وأجازوا الجزم على البديل، والكسائي أجاز على أنه جواب وهو الصحيح.⁽²⁾

5) ومن استخدامه للحديث الشريف ما أثبت به صحة الشيء مع ندرته، ومن ذلك:

- قلَّ جعل التاء هاء في الوقف في جمع المؤنث السالم، والأعراف في ذلك الوقف بالتاء.⁽³⁾
ومن الوقف بالهاء قول بعضهم: "دَفَنُ الْبِنَاءِ مِنَ الْمَكْرُمَاهُ".⁽⁴⁾

- يقل دخول اللام على فعل المتكلم المفرد أو المشارك المبني للفاعل⁽⁵⁾، نحو: (قَوْمُوا فَلأَصَلُّ لَكُمْ".⁽⁶⁾

- أن لحاق نون الوقاية في "قط" أكثر من عدم لحاقها، وروي في حديث النار: "قطي قطي"⁽⁷⁾ بحذفها، والنون أشهر حفظاً للبناء على السكون⁽⁸⁾.

(1) روى البخاري في صحيحه (46/5- باب مناقب ابن طلحة رضي الله عنه) قول أبي طلحة: "يا نبي الله بأبي أنت وأمي لا تشرف يصيبك سهم من سهام القوم نحري دون نحرك". وانظر: 125/5 (باب غزوة أحد) وفتح الباري 128/7 والسيرة النبوية لابن كثير 53/3.

(2) شرح ابن طولون 221/2-222.

(3) شرح ابن طولون 374/2.

(4) روي ابن حجر الهيتمي في مجمع الزوائد (15/3) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما عزي النبي بابنته رقية قال: "الحمد لله دفن البنات من المكرمات"، وعزاه صاحب المجمع إلى الطبراني في الأوسط والكبير. وانظر: الحديث في كنز العمال رقم 45377 وتذكرة الموضوعات للفتني 217 والموضوعات لابن الجوزي 235/3.

(5) شرح ابن طولون 229/2.

(6) الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخاري 107/1 (كتاب الصلاة على الحصين، وروي بلفظ "فالأصلي" بإثبات الياء في البخاري 218/1 ومسلم حديث رقم 266 ومسند أحمد 164/3 وفتح الباري 490/1، 450/1.

(7) روى البخاري في صحيحه (168/8) عن أنس بن مالك قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تنزل جهنم تقول: هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه، فتقول: "قط قط" وعزتك، ويزوى بعضها إلى بعض".

وانظر: فتح الباري 545/11 وصحيح مسلم رقم 2846 ومسند أحمد 134/3، 141، 230 وسنن الترمذي رقم 3272 وكنز العمال رقم 1173، 39479، 13134 ومشكاة المصابيح للتبريزي رقم 5695 والدر المنثور 107/6.

(8) شرح ابن طولون 115/1.

- يقل دخول اللام على فعل المخاطب ، نحو : "لتأخذوا مصافكم"⁽¹⁾ ، لأنهم استغنوا فيه بفعل الأمر. (2)

6) وقد جاءت لرد رأي أو تفنيده، ومن ذلك:

- "لو" تختص بالفعل ، وقد تقترن ب"أن" المفتوحة ، وتصبح "أن" فاعل لفعل محذوف ، ذلك ما ذكره المبرد ولكن ابن طولون يرى أن "لو" يليها اسم صريح فتخرج عن قاعدة اختصاصها بالفعل⁽³⁾ ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: " التمس ولو خاتماً من حديد".⁽⁴⁾

ومن خلال ما تقدم نرى أن ابن طولون قد جعل الحديث الشريف حاضراً في بيان معنى لغوي، أو إثبات قاعدة نحوية ، أو لموافقة رأي أحد النحاة، أو لرد رأي أحد النحاة.

ولقد وقف ابن طولون من الحديث الشريف موقفاً خاصاً يختلف عن سابقه، فهو حيناً ذهب إلى تضعيف الاستشهاد بالحديث، وحيناً استخدم الحديث الشريف لإثبات صحة الشيء وندرته.

واستشهاده بعدد قليل من الأحاديث يدل على قلة اهتمامه بالحديث ، وكما سبق أن قلنا ربما استشهاد بالحديث ولا يشير إلى أنه من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان الذي يعنيه ويشغله هو الشاهد اللغوي أو النحوي داخل متن الحديث.

(1) استشهاد بهذا الحديث كثيراً في كتب النحو والقراءات ، ولم أعر عليه فيما رجعت إليه من كتب الحديث ، وفي سنن الترمذي حديث رقم (3235): "قال لنا: على مصافكم كما أنتم". وانظر الدرر المنثور: 319/5، إتحاف السادة المتقين 77/5، وفي مسند أحمد (243/5) أنه صلى الله عليه وسلم قال: " كما أنتم على مصافكم". ويمكن أن يستشهد لما ذهب إليه ابن طولون بما أخرجه السيوطي في " الجامع الصغير" (401/2)، حديث رقم (7221): " لتأخذوا عني مناسككم ، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه ". وانظر الحديث بلفظ المؤلف في النشر في القراءات العشر 285/2.

(2) شرح ابن طولون 230/2.

(3) شرح ابن طولون 248/2-249.

(4) الحديث في صحيح البخاري 22/7 وفتح الباري 191/9 وسنن البيهقي 236/7 وسنن الترمذي 412/3 رقم 1114 وسنن أبي داود 586/2 رقم 2111 ومسند أحمد 336/5.

ثالثاً: شواهد من الشعر والرجز وأنصاف الأبيات

أخذ النحاة عن العرب الفصحاء؛ لذا فإننا نجد في "كتاب سيبويه" مثلاً: "سمعناه من العرب ينشدونه"⁽¹⁾ وقوله: "سمعناه ممن يوثق بعربيته"⁽²⁾، وقد اعتمد العلماء فيما بعد على الشواهد الشعرية الواردة في الكتاب على الرغم من وجود خمسين بيتاً لا يعرف أسماء قائلها⁽³⁾، وعلى الرغم من أن ابن الأنباري عارض ذلك بقوله: "هذا البيت لا يعرف قائله فلا يكون حجة"⁽⁴⁾.

وبالنسبة لابن طولون لم يكن بدءاً من بين هؤلاء النحاة، فقد أخذ بالأشعار مجهولة القائل وبالروايات المتعددة للبيت الواحد، ولقد أكثر الرجل من شواهد الشعر والرجز وأنصاف الأبيات، واهتم بالشاهد في أوجهه اللغوية أو النحوية أو الصرفية، وحسبك أن تعلم أن شواهده منها أتت على هذا النحو:

- أ- شواهد الشعر عددها (88) وبعض هذا الشواهد تكرر أكثر من مرة .
- ب- شواهد الرجز عددها (36) .
- ت- أنصاف الأبيات وأجزائها (143) شطراً .

ولكثر هذه الشواهد فإن البحث عنها وترتيبها وتخريجها كان شاقاً متعباً لقد ظلت وقتاً طويلاً في هذه النقطة وحدها. وإليك تصويراً كاملاً عن استخدامه لهذه الشواهد:

1) فقد جاء بعضها ليوافق رأياً، نحو: أجاز ابن الأنباري تقديم الفاعل المحصور بـ"إلا"

على المفعول، كقول الشاعر:

فلم يدرِ إلا الله ما هيَّجت لنا
عشيّة إناءِ الديارِ وشامُها⁽⁵⁾

فقدم الفاعل المحصور بـ"إلا"، وهو "الله" على المفعول، وهو "عشيّة"⁽⁶⁾.

(1) الكتاب 86/1، 147، 405.

(2) الكتاب 71/1 .

(3) الكشف 274/2 وخزانة الأدب 259/2 .

(4) الإنصاف 583/2 .

(5) البيت من الطويل لذي الرمة (غيلان بن عقبة) ، من قصيدة له في ديوانه 714 ، وقبلة:

مررنا على دار لمية مرة
وجارتها قد كاد يعفو مقامها

ونسبت له في الشواهد الكبرى 493/2 والمقرب 55/1 والدرر 143/1 وشواهد الجرجاوي 106 وبلا نسبة في

شرح التصريح 284/1 وشرح ابن عقيل 166/1 وأوضح المسالك 86/1 وهمع الهوامع 635/1 ويروى:

فلم يدرِ إلا الله ما هيَّجت لنا
أهلة إناءِ الديارِ وشامُها

(6) شرح ابن طولون 325/1 .

- ذكر السيرافي أن الأفعال "حَدَّثَ، وأخبرَ، وخَبَّرَ" تنصب ثلاثة مفاعيل، ومثال "حَدَّثَ" قول
اليشكري:

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدَّ دِتْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ⁽¹⁾

ومثال "أخبر" قول رجل من بني كلاب :
وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا

وَوَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُوذِيَنِي⁽²⁾

ومثال "خَبَّر" قول العوام:

وَوَخَّيْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُوذُهَا⁽³⁾

ففي البيت الأول: الضمير المرفوع مفعول أول وهو "الناء"، والمنصوب مفعول ثانٍ وهو "الهاء"، والجملة بعده مفعول ثالث. وفي الثاني: فـ"الناء" المكسورة مفعول أول، و"ياء" المتكلم مفعوله الثاني، و"دنفًا" الثالث. وفي الثالث: فـ"الناء" المفعول الأول، و"سوداء" الثاني، و"مريضة" الثالث⁽⁴⁾.

- ذهب سيبويه أن "كاف" التشبيه يخرج عن الحرفية ويستعمل اسماً بمعنى "مثل"⁽⁵⁾. ، كقوله :
أَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ⁽⁶⁾

(1) من الخفيف، للحارث بن حلزة اليشكري من معلقته المشهورة في القصائد العشر 387 والشواهد الكبرى 445/2 والدرر اللوامع 141/1 وشواهد الجرجاوي 101 وشرح التصريح 265/1 وشرح اللوحة 84/2 وشرح الكافية 571/2 وشرح ابن عقيل 157/1 .

(2) من البسيط لرجل من بني كلاب في الشواهد الكبرى 443/2 وشواهد الجرجاوي 101 والدرر اللوامع 141/1 وشرح التصريح 256/1 وشرح الكافية 572/2 وشرح اللوحة 83/2 وشرح ابن عقيل 157/1 ويروى:
ماذا عليك إذا أخبرتني دنفًا دهن المنية يوماً أن تعوديني

(3) من الطويل للعوام بن عقبة في شرح التصريح 265/1 والشواهد الكبرى 442/2 والدرر 141/1 وشواهد الجرجاوي 103 وشرح اللوحة 83/2 وشرح الكافية 572/2 وشرح ابن عقيل 158/1 ويروى:
وخبرت سوداء القلوب مريضة فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

(4) شرح ابن طولون 310/1 - 311 .

(5) شرح ابن طولون 445/1 والكتاب 203/1 .

(6) من البسيط للأعشى في ديوانه (48) والشواهد الكبرى 291/3 وشرح المفصل 43/8 والخزانة 453/9 والمقتضب 141/4 والخصائص 368/2 وأمالي ابن الشجري 229/2 والدرر 29/2 وشواهد الجرجاوي 149 والجنى الداني 82 وبلا نسبة في الأصول 439/1 وأسرار العربية 256 والإفصاح 189 واللسان (شطط) .

- أجاز ابن خروف مد المقصور في الشعر للضرورة⁽¹⁾، كقوله:

والمراءُ يُبئيه بلاءَ السَّرْبَالِ تَعاقِبُ الإِهْلالِ بَعْدَ الإِهْلالِ⁽²⁾

- أجاز الشنتمري حذف احد مفعولي أفعال ظن إذا دل على الحذف دليل ، كقول عنتره :

ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَه مني بمنزلةِ المحبِّ المكرمِ⁽³⁾

أي: فلا تظني غيره مني واقعاً⁽⁴⁾

- أجاز ابن الحاجب كسر نون الجمع بعد الياء في الشعر ، كقول سحيم:

وماذا يبتغي الشعراءُ مني وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ⁽⁵⁾

بكسر نون "الأربعين".⁽⁶⁾

- أشار ابن يعيش إلى إدغام الياء المبدلة من الألف المقصورة في ياء المتكلم؛ لاجتماع مثلين ،

والأول منهما ساكن⁽⁷⁾، ومن ذلك قول الشاعر :

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعَنُّوا لِهَوَاهُمْ فَتَفَرَّقُوا وَلِكُلِّ جَنبٍ مَصْرَعٌ⁽⁸⁾

حيث قلب ألف المقصور ياء في قوله "هوي" وأدغمت الياء في الياء، فإن أصله "هواي"، وهذا لغة هذيل ، فإنهم يفعلون ذلك في كل مقصور⁽⁹⁾.

(1) شرح ابن طولون 296/2 .

(2) من السريع المشطور، نسبت للعجاج في الشواهد الكبرى 514/4 وليس في ديوانه وبلا نسبة في شرح ابن طولون 296/2 ويروى:

مر الليلي وانتقال الأحوال

(3) من الكامل، من معلقة عنتره المشهورة في القصائد العشر 270 والمحتسب 78/1 والشواهد الكبرى 414/2 والخصائص 216/2 وشواهد الجرجاوي 97 وشرح التصريح 260/1 والخزانة 227/3 والدرر 134/1 والمقرب 117/1 وشذور الذهب 378 وأوضح المسالك 77 وشرح ابن عقيل 154/1 .

(4) شرح ابن طولون 299/1 .

(5) من الوافر لسحيم في الشواهد الكبرى 191/1 والمقتضب 332/3، 37/4 والخزانة 65/8 وشرح التصريح 77/1 وشرح المفصل 511/5 والدرر 22/1 ونسبت لأبي زيد الطائي في شرح للمحة 255/1 والإيضاح 538/1 وشرح التسهيل 93/1 وبعده:

بخذني مداورة الشؤون

أخو خمسني مجتمع أشدي

(6) شرح ابن طولون 78/1.

(7) شرح ابن طولون 487/1.

(8) من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين (2/1) وإعراب النحاس 216/1 ، 111/2 والشواهد الكبرى 493/3 وأمالي ابن الشجري 281/1 وشرح التصريح 61/2 والدرر 68/2 وشواهد الجرجاوي 171 وبلا نسبة في شرح الكافية 1004/2 وشرح المفصل 31/3.

(9) شرح التصريح على التوضيح 61/2 وشرح المفصل 31/3 .

- أجاز الزمخشري تكرار "لا" النافية لأجل التأكيد⁽¹⁾، كقول الشاعر:

لا لا أبوح بحبٍ بثنةٍ إنها أخذت عليّ موائقاً وعهوداً⁽²⁾

- ذهب الناظم إلى جواز حذف همزة الاستفهام التي بمعنى "أي" إذا أمن خفاء المعنى بحذفها⁽³⁾،
ومنه قول الشاعر:

لَعْمَرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ⁽⁴⁾

حيث حذفت الهمزة التي بمعنى "أي" - وهي همزة الاستفهام - من "شعيث بن سهم" إذ أصله:
"أشعيث بن سهم"، وذلك لدلالة "أم" عليها⁽⁵⁾.

- أشار المصنف إلى أن الضميرين إذا اتحدا في الغيبة قد يتصل الثاني منهما لكن بشرط أن
يختلفا اختلافاً ما، كأن يكون أحدهما مفرداً والآخر مثني أو مجموعاً، أو يكون مذكراً والآخر
مؤنثاً⁽⁶⁾، كقوله:

لِوَجْهِكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ أَنَا لَهُمَا قُفُوٌ أَكْرَمٌ وَالِدٍ⁽⁷⁾

(1) شرح ابن طولون 70/2 .

(2) من الكامل لجميل بن معمر العذري في ديوانه (79) ونسبت له في الخزانة 195/5 والشواهد الكبرى 114/4
والدرر 159/2 وبلا نسبة في شرح التصريح 129/2 وشرح الرضي 332/1 وأوضح المسالك 184 وارتشاف
الضرب 616/2 ويروى:

... لا لا أبوح بحب مية أنها

(3) شرح ابن طولون 85/2 .

(4) من الطويل، ونسبت للأسود بن يعفر التميمي في الشواهد الكبرى 138/4 وللعين المنقري في الخزانة
128/11 ولأوس بن حجر في الحنساب 50/1 وبلا نسبة في شرح التصريح 143/2 والمقتضب 294/3 ومغني
الليبي 75 والدرر 175/2 وشواهد المغني 138/1 وشرح الكافية 1300/3 وأوضح المسالك 189 ويروى:

... شعيب بن سهم أم شعيب بن منقر

(5) شرح التصريح 143/2 ومعنى الليبي 57 .

(6) شرح ابن طولون 109/1 .

(7) من الطويل، وهي بلا نسبة في شرح التصريح 109/1 والشواهد الكبرى 342/1 والدرر 52/1 وأوضح
المسالك 2 وشواهد التوضيح 29 .

- ذهب البصريون إلى جواز بناء اسم "لا" التي لنفي الجنس على الفتح أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء مزيدتين، كقول سلامة:

إِن الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ
فِيهِ نَلْدُ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ (1)

روي بكسر تاء "الذات" وفتحها(2).

- أثبت سيبويه بأن الفعل "نبأ" - بتشديد الباء - تنصب ثلاثة مفاعيل، كقول النابغة:

نُبِّئْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمِهَا
يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأشْعَارِ (3)

فـ"التاء" نائب عن الفاعل، وهي المفعول إليّ " مفعول ثالث، وما بينها اعتراض(4).

الأول، و"زرعه" مفعول تلك، وجملة "يهدي

- ذهب الناظم إلى أن الفعل "حبذا" اجتمعت دلالاته على المدح والذم(5)، كقول الشاعر:

أَلَا حَبِذَا عَادِرِي فِي الهَوَى
وَلَا حَبِذَا الجَاهِلُ العَاذِلُ (6)

- فضل الناظم إعادة حرف الجواب بمرادفه للتأكد من إعائه بلفظه، نحو "أي نعم"، و"بلى جبر"(7)، كقول الشاعر:

(1) من البسيط لسلامة في ديوانه (7)، وقبله:

ولي حثيثاً وهذا الشيب يطلبه
لو كان يدركه ركض اليعاقب

ونسبت له في الخزانة 27/4 والشواهد الكبرى 326/2 وشرح التصريح 238/1 والدرر 126/1 وشذور الذهب 85 وشواهد الجرجاوي 81 وأوضح المسالك 68 والمطالع السعيدة 77 وشرح ابن عقيل 143/1 ويروي:

أودى الشباب الذي مجد عواقبه
... ..

ويروي: ذلك الشباب الذي مجد عواقبه
... ..

(2) شرح ابن طولون 272/1 - 273 .

(3) من الكامل، للنابغة الذبياني في ديوانه (34) وبعده:

فحلفت يا زرع بن عمرو أنني
مما يشق على العدو ضراري

ونسبت له في شرح الكافية 570/2 وشواهد الجرجاوي 100 وشرح ابن عقيل 157/1 وشرح التصريح 265/1 والشواهد الكبرى 439/2 ويروي:

يهدي إليّ أوابد الأشعار
... ..

(4) شرح ابن طولون 308/1 - 309 والكتاب 19/1 .

(5) شرح ابن طولون 41/2 .

(6) من المتقارب، وهو بلا نسبة في شرح التصريح 99/2 والشواهد الكبرى 16/4 والهمع 140/4 وأوضح

المسالك 172 والدرر اللوامع 117/2 .

(7) شرح ابن طولون 70/2 وشرح الكافية 1186/3 .

وَقَلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوْلُ مَشْرَبٍ أَجَلٌ جَيْرٌ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ⁽¹⁾

- أجاز المازني تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً⁽²⁾، ومنه قول الشاعر:

وَلَسْتُ إِذَا ذُرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلَا يَأْنِسُ عِنْدَ التَّعَسَّرِ مِنْ يُسْرِ⁽³⁾

- ذهب الناظم إلى أن "قبل" من الأسماء اللازمة للإضافة ، وقد يحذف منها المضاف إليه، ولم ينوه لفظاً ومعنى، فإنه يعرب بالنصب⁽⁴⁾، كقول الشاعر:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصَ بِالْمَاءِ الزَّلَّالِ⁽⁵⁾

- ذكر المصنف أن "إن" ينصب الفعل المضارع بنفسه ، ويشترط في عملها : أن يكون الفعل الذي دخلت عليه مستقبلاً ، وأن تكون مصدره ن فلو وقعت حشواً لم تعمل شيئاً⁽⁶⁾، كقوله:

لئن عادَ لي عبدُ العزيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِنْ لَا أَقِيلُهَا⁽⁷⁾

(1) من الطويل لمضرس بن ربيعي الأسدي من قصيدة له وقبله:

تحمّل من التتائير أهلها وقلص عن نهي الدفينة حاضره

ونسبت له في الخزانة 104/10 ولطيف الغنوي في الجني الداني 434 والشواهد الكبرى 98/4 والدرر 52/2 والهمع 4/2 وشواهد المغني 361/1 وأبيات المغني 58/3 وبلا نسبة في شرح المفصل 122/8 ومغني اللبيب 187 ويروى:

وقلن على البردي أول مشرب

(2) شرح ابن طولون 429/1 - 430 .

(3) من الطويل، وهي بلا نسبة في شرح الكافية 777/2 والشواهد الكبرى 233/3 وأمالي ابن الشجري 91/1.

(4) شرح ابن طولون 475/1 - 476 .

(5) من الوافر، ونسبت لعبد الله بن يعرب بن اليكاء في الشواهد الكبرى 435/3 ولزيد بن الصعق في الخزانة 426/1، وقبله:

فنمت الليل إذا أوقعت فيكم قبائل عامر وبني تميم

وبلا نسبة في الدرر 176/1 وشواهد الجرجاوي 166 وشرح المفصل 88/4 وشذور الذهب 104 والهمع 210/2 وشرح التصريح 50/2 وشرح الكافية 965/2 وارتشاف الضرب 514/2 وشرح ابن عقيل 16/2.

(6) شرح ابن طولون 209/2 - 2010 وارتشاف الضرب 395/22 .

(7) من الطويل لكثير بن عبد الرحمن الخزاعي من قصيدة له في ديوانه (305) ، وقبله :

حلفت برب الراقصات إلى منى يغول البلاد نصها وزميلها

ونسبت له في الخزانة 473/8 والشواهد الكبرى 382/4 وشواهد المغني 63/1 وشذور الذهب 290 والدرر 5/2 ومغني اللبيب 18 وبلا نسبة في شرح التصريح 234/2 وشرح المفصل 13/9 والحلل 266 والمقتصد 1055/2 والهمع 101/1.

حيث ألغيت "إذن" عن العمل لوقوعها حشواً بين القسم هو قوله في البيت قبله: "حلفت...".
وجوابه، وهو قوله: "لا أقيلها"، والتقدير: حلفت برب الراقصان لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها لا
أقيلها إذن. (1)

- ذهب أكثر النحاة إلى أن "مهما" تجزم فعلين (2)، كقول الشاعر:
ومَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ولو خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ (3)

- أشار المبرد بأن إبقاء المضاف إذا حذف المضاف إليه على الحالة التي كان عليها مشروط
بأن يعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول، ومثله قول الشاعر:

يا مَنْ رَأَى عَارِضاً يُسِرُّ بِهِ بَيْنَ نِزَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ (4)

فـ"نراعي" مضاف إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه المعطوف عليه (5)

- ذهب الناظم بأن "فعل، وفعل" تعمل عمل اسم الفاعل (6)، ومن إعمال "فعل" قول الشاعر:

ضُرُوبٌ بِنَصْلِ السِّيفِ سُوِّقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدَمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ (7)

(1) شرح التصريح 234/2 وشرح المفصل 13/9 .

(2) شرح ابن طولون 232/2 .

(3) من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، من معلقته المشهورة في القصائد السبع (289)، التي أولها:

أمن أم أو في دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتلثم

ونسبت له في مغني اللبيب 604 والهمع 113/2 والحلل 288 والدرر 35/2 وشواهد المغني 386/1 والجنى
الداني 612 وأبيات المغني 5327 .

(4) من المنسرح للفرزدق في ديوانه (215)، ونسبت له في شرح المفصل 21/3 والخزانة 319/2 والمقتضب
229/4 والشواهد الكبرى 451/3 وشواهد المغني 799/2 والخصائص 406/2 وبلا نسبة في شرح التصريح
105/1 وشرح الكافية 328/1 وشرح الجمل 97/2 وشرح اللحة 76/2 ويروى:

... ..

يامن رأى عارضاً أكفكفه

(5) شرح ابن طولون 478/1 - 479 والمقتضب 228/4 .

(6) شرح ابن طولون 498/1 .

(7) من الطويل لأبي طالب عم النبي (ص) من قصيدة له في ديوانه (35)، وأولها:

أرقت ودمع العين في العين غائر جادت بما فيها الشؤون الأعاور

ونسبت له في الشواهد الكبرى 539/3 والخزانة 242/4 والدرر 130/2 وشرح اللحة 93/2 والمقتضب
113/2 وبلا نسبة في شرح التصريح 68/2 وشرح المفصل 70/6 وأمالى ابن الشجري 106/2 وشرح الجمل
560/1 والأصول 124/1 والحلل 127.

و أما إعمال "فَعَلَ" ، فنحو قوله :

حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَ آمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ (1)

- اتفق النحويون على قصر الممدود في ضرورة الشعر⁽²⁾، ومنه قول الشاعر:

لَيْلِي وَمَا لَيْلِي وَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ذَاتَ عِقَاصِ (3)

- ذهب أكثر النحاة إلى أن "حيثما، وأنى" تجزم فعلين⁽⁴⁾، ومنه بـ"حيثما" قوله:

حَيْثَمَا تَسْتَقِمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَرْمَانِ (5)

ومنه بـ"أنى" قول الشاعر:

خَلِيلِي أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرِ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ (6)

- أشار المصنف بأن الضمائر المنفصلة تعاد بألفاظها للتأكيد⁽⁷⁾، نحو قوله:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دُعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (8)

- ذكر أبو البقاء بأن الفعل "أنبأ" تنصب ثلاثة مفاعيل، ومثله قول الأعشى:

وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ (9)

(1) من الكامل، ونسبت لابن المقفع في الشواهد الكبرى 543/3 ولأبي يحيى اللاحقي في الخزانة 169/8 وبلا نسبة في شرح الكافية 1038/2 وشرح اللوحة 95/2 والمقتضب 115/2 وأمالى ابن السجري 543/2 وشرح المفصل 169/6 وشواهد الجرجاوي 182 وشرح الجمل 562/1 والحلل 131 وشرح ابن عقيل 27/2 ويروى: حذر أموراً لا تخاف وآمن

(2) شرح ابن طولون 296/2 .

(3) من الكامل، لأمية بن أبي عائد الهذلي، من أبيات له في ديوان الهذليين (192)، وبعده:

بيضاء صافية المدامع هولة للناظرين كدرة الغواص

وبلا نسبة في شرح المكودي 132/2 وشرح ابن طولون 296/2.

(4) شرح ابن طولون 235/2 .

(5) من الخفيف، وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 426/4 وشذور الذهب 337 ومغني اللبيب 218 وشواهد المغني

391/1 وشواهد الجرجاوي 241 والمطالع السعيدة 443 وأبيات المغني 153/3 وشرح ابن عقيل 121/2 .

(6) من الطويل وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 426/4 وشذور الذهب 336 وشواهد الجرجاوي 242

والمطالع السعيدة 444 وشرح ابن عقيل 121/2 .

(7) شرح ابن طولون 72/2 .

(8) من الطويل، للفضل بن عبد الله القرشي، وقبله:

من ذا الذي يرجو الأياعد نفعه إذا هو لم تصلح عليه الأقارب

(9) من المتقارب، للأعشى في ديوانه (22)، وقبله:

رفيع الوساد طويل النجاد ضخم الدسعية رحب الوطن

ونسبت له في شرح التصريح 265/1 والشواهد الكبرى 440/2 والدرر 140/1 والهمع 62/3 ومجالس ثعلب

346/2 وشرح الكافية 571/2 والمطالع السعيدة 255 .

فـ"التاء" مفعوله الأول، و"قيسا" الثاني، و"خير" الثالث (1).

- أجاز الناظم رفع المضارع الواقع جواباً لشرط ماضٍ، سواء كان ماضي اللفظ، أو ماضي المعنى (2)، نحو قول الشاعر:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسغبةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ (3)

- أشار ابن عصفور بأنه لا يحذف فعل الشرط إلا مع أداة مقرونة بـ"لا" (4)، نحو قول الشاعر:

فطلَّقها فلستَ لها بكفٍ وإلا يعَلُ مفرِّكَ الحُسامِ (5)

فقوله: "وإلا يعَلُ" حذف منه فعل الشرط، والأداة مقرونة بـ"لا" والتقدير: وإن لا تطلِّقها يعَلُ. (6)

* من الرجز:

- أشار أبو حيان بأنه قد يؤكد بـ"أجمع"، وإن لم تسبق "كل" (7)، نحو قول الشاعر:

إذْ نَ ظَلَّتْ الدَّهْرَ أبْكِ أجمَعاً (8)

(1) شرح ابن طولون 308/1 - 309 .

(2) شرح ابن طولون 236/2 .

(3) من البسيط لزهير بن أبي سلمى، من قصيدة له في ديوانه (153)، وقبله:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفواً ويظلم أحياناً فيظلم

ونسبت له في شرح التصريح 249/2 والشواهد الكبرى 429/4 والدرر 76/2 والمحتسب 65/2 وشذور الذهب 349 وشواهد المغني 838/2 واللسان (حرم) ومغني اللبيب 785 والمقتضب 68/2 وبلا نسبة في شرح المفصل 157/8 وشواهد الجرجاوي 243 والهمع 130/3 وشرح الكافية 1589/3.

(4) شرح ابن طولون 242/2 .

(5) من الوافر، للأحواس الانصاري، من قصيدة له في ديوانه (190) ونسبت له في المقرب 276/1 والشواهد الكبرى 435/4 وشواهد الجرجاوي 247 وشذور الذهب 343 ومغني اللبيب 1105 وبلا نسبة في شرح التصريح 252/2 وشرح الكافية 1609/3 والدرر 78/2 وشواهد المغني 936/2 وأوضح المسالك 239 وارتشاف الضرب 561/2 وشرح ابن عقيل 125/2 .

(6) شرح التصريح على التوضيح 252/2 وارتشاف الضرب 561/2 .

(7) شرح ابن طولون 66/2 .

(8) البيت من الرجز، وهي بلا نسبة في أبيات المغني 285/7 والخزانة 168/5 والشواهد الكبرى 93/4 والدرر 157/2 وشواهد الجرجاوي 202 وشرح الكافية 1173/3 وارتشاف الضرب 613/2، وقبله:

ياليتني كنت صبيّاً مرضعاً

تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

إذا بكيت قبلتني أربعاً

- أجاز ابن عصفور فتح نون المثني بعد الألف والياء، كقوله:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَ⁽¹⁾

بفتح النون في "العينانا" تشبیه "عين"⁽²⁾.

وأيضاً ضم هذه النون بعد الألف، كقوله:

فَالنَّوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ⁽³⁾.

بضم النون في "العينان".⁽⁴⁾

- استدل الكسائي ويونس بأن الفتحة تظهر على الياء في حالة الجر في الممنوع من الصرف،

كما تظهر في حالة النصب⁽⁵⁾، كقول الشاعر:

قَدْ عَجَبْتُ مِنِّي وَمَنْ يُعَيْبِيَا

لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلْقًا مُقْتُولِيَا⁽⁶⁾

- عرف الجوهري مفهوم (القصر): وهي أن تلزم في "أبك، وأحك، وحمك" آخرهن الألف

المنقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة فيعربن بحركات مقدره عليها، كقول أبي النجم:

... .. أبا أباها⁽⁷⁾

(1) من الرجز نسبه أبو زيد في نوادره لرجل من بني ضبة، وهو في ملحقات ديوان رؤبة (197)، انظر: النوادر

لأبي زيد 168 وبلا نسبة في الشواهد الكبرى 184/1 والمقرب 47/2 وشواهد الجرجاوي 9 وشرح المفصل

129/3 وسر الصناعة 489/2 وشرح اللمحة 215/1 وشرح التصريح 78/1 ونسبت لرؤبة في الدرر 21/1

والخزانة 452/7 ويروى: أحب منها الأنف والعيانانا

(2) شرح ابن طولون 80/1 والمقرب 47/2 .

(3) من الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (186) ، وقبله:

يا أبتا أرقني القذان

ونسبت له في شرح التصريح 78/1 والدرر 22/1 وشرح اللمحة 215/1 وبلا نسبة في الهمع 86/1 .

(4) شرح ابن طولون 81/1 .

(5) شرح ابن طولون 199/2 .

(6) البيت بلا نسبة في شرح التصريح 228/2 والشواهد الكبرى 359/4 والمقتضب 280/1 والخصائص 54/3

والدرر 11/1 واللسان (قلا) وإعراب النحاس 217/5 وشرح الكافية 1507/3 والأصول 444/3.

(7) قطعة بيت من الرجز نسبه الجوهري لأبي النجم (2364/6)، وتماهه:

إن أباها وأبا أباها

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 65/1 والشواهد الكبرى 133/1 والدرر 12/1 والإنصاف 18/1 وشرح

المفصل 129/3 والمقرب 47/2 ومغني اللبيب 196 وشواهد الجرجاوي 7 وشرح الجمل 151/1 وشواهد

المغني 585/2 وسر الصناعة 705/2 وشرح الكافية 184/1 وشرح التسهيل 49/1 وشرح ابن عقيل 38/1

وأبيات المغني 144/6 وقبلها:

واها لريا ثم واها واها

هي المنى لو أننا نلناها

بثمن نرضي به أباها

أن أباها

فـ"أباها" الثالث، إذ هو نص في القصر، لأنه مضاف إليه ، فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف(1).

- ذهب سيبويه إلى أن حذف كان مع اسمها بعد "لد" قليل ، ومنه قول الربيع:

مِنْ لُدُّ شَوْلًا فإِلَى إِتْلَانِهَا(2)

أي: من لدن أن كانت شولاً(3).

- أشار ابن عصفور بأنه قد يحذف فعل الشرط والجزاء جميعاً للعلم بهما، نحو:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ

كَانَ عَيْبًا مُعَدَّمًا قَالَتْ وَإِنْ(4)

والتقدير: وإن كان كذلك تزوجته.(5)

* أنصاف الأبيات:

- أجاز ابن عصفور أن تكون "ليس" عاطفة ، لا اسم لها ولا خبر(6)، نحو:

إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ(7)

(1) شرح ابن طولون 69/1- 70 وشرح التصريح 65/1 .

(2) البيت بلا نسبة في شرح التصريح 194/1 والشواهد الكبرى 51/2 والكتاب 134/1 وأمالي ابن الشجري 222/1 وشرح المفصل 101/4 والخزانة 24/4 ومغني اللبيب 781 والدرر 91/1 وشواهد الجرجاوي 54 وسر الصناعة 546/2 وشواهد المغني 836/2 وشواهد التوضيح 130 وارتشاف الضرب 99/2 وشرح ابن عقيل 117/1 .

(3) شرح ابن طولون 217/1 والكتاب 134/1 .

(4) من رجز رؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (186)، وأوله:

قالت سليمة : ليت لي بعلا يمن

يغبل جلدي وينسيني الحزن

ونسبت له في الخزانة 14/9 والشواهد الكبرى 104/1 والمقرب 277/1 وشواهد المغني 936/2 والدرر 78/2 وبلا نسبة في شرح الكافية 1610/3 ومغني اللبيب 109 وشرح الجمل 445/1 والمطالع السعيدة 450 ويروى:

قالت بنات الحي:

(5) شرح ابن طولون 242/2 - 243 والمقرب 277/1.

(6) شرح ابن طولون 212/1 .

(7) عجز بيت من الرمل، للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه (197)، وصدرة:

وإذا أقرضت قرضاً فاجزه

ونسبت له في الشواهد الكبرى 176/4 والخزانة 296/9 والمقتضب 410/4 ومجالس ثعلب 447/2 والكتاب 333/2 وشرح التسهيل 220/2 والأزهية 182 وشرح التصريح 135/2 والأصول 286/1 وبلا نسبة في شرح الجمل 176/1 .

- ذهب سيبويه إلى أن "إذما" أداة حرف تجزم فعلين⁽¹⁾، كقول الشاعر:

وإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ (2)

- أجاز الفارسي الفصل بالظرف والجار والمجرور بين فعل التعجب وفاعله⁽³⁾، نحو:

... .. وَأَحْرَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا⁽⁴⁾

وقول الشاعر:

... .. وَأَحْبِبُ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدِّمًا⁽⁵⁾

- حكى الفراء بفتح نون المثني بعد الياء، كقول حميد بن ثور:

... .. عَلَى أَحْوَذِيِّينَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً⁽⁶⁾

بفتح النون من "أحوذيين" تنثية "أحوذوي"⁽⁷⁾.

- أجاز الشلوبين العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار⁽⁸⁾، نحو:

(1) شرح ابن طولون 232/2 والكتاب 431/1 - 432 .

(2) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

به تلف من إياه تأمر آبيا

والبيت بلا نسبة في الشواهد الكبرى 442/5 شواهد الجرجاوي 241 وشرح ابن عقيل 121/2 والكتاب 431/1 ويروى:

... .. وإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ

(3) شرح ابن طولون 32/2 .

(4) عجز بيت من الطويل، لأوس بن حجر من قصيدة له في ديوانه (83)، وصدوره:

أقيم بدار الحرب ما دام حزمها

ونسبت له في الشواهد الكبرى 659/3 وشرح الكافية 1096/2 وبلا نسبة في شرح التصريح 90/2 وأوضح المسالك 169 .

(5) عجز بيت من الطويل، للعباس بن مرداس في ديوانه (102)، وصدوره:

وقال نبي المسلمين يقدموا

ونسبت له في الشواهد الكبرى 656/3 وشواهد الجرجاوي 189 والجنى الداني 49 وبلا نسبة في شرح الكافية 1096/2 والدرر 119/2 وشرح ابن عقيل 41/2 .

(6) صدر بيت من الطويل، لحميد في ديوانه (55)، وعجزه:

فما هي إلا لمحة وتغيب

ونسبت له في الشواهد الكبرى 177/1 ومعاني الفراء 423/2 وسر الصناعة 488/2 وشرح اللحة 216/1 وشرح التسهيل 65/1 وشرح الكافية 199/1 والمقرب 47/2 والدرر 21/1 وشرح التصريح 78/1 والهمع 81/1 .

(7) شرح ابن طولون 79/1 .

(8) شرح ابن طولون 94/2 .

... .. فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ (1)

- ذهب الناظم إلى أن آخر المندوب يتصل غالباً بألف (2)، نحو قول الشاعر:

... .. وَقُمْتَ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا (3)

- مشى ابن هشام على أنه لا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم أو لقب ، فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب، وتأخيرها عنهما، كقول أوس أخي عبادة بن الصامت رضي الله عنهما:

... .. أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو وَجَدِّي (4)

فقدم اللقب وهو "مزيقيا" على الاسم، وهو "عمرو"، وعليه عمل الناس اليوم. (5)

- أشار أبو حيان بأن "كان" أعمل فيه مصدره، واسم الفاعل (6)، فالمصدر كقوله:

... .. وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ (7)

واسم الفاعل، كقوله:

... .. وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبِشَاشَةَ كَانًا (8) أَخَاكَ

(1) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا

والبيت بلا نسبة في شرح الكافية 694/2 وشرح المفصل 78/3 والمقرب 234/1 والشواهد الكبرى 163/4 والخزانة 123/5 والدرر 192/2 وشرح الجمل 244/1 والأصول 119/2 وإعراب النحاس 431/1 وتوجيه اللمع 242 .

(2) شرح ابن طولون 137/2 .

(3) عجز البيت من البسيط لجريرين عطية الخطفي من قصيدة له في ديوانه (304) ، وصدره:

حملت أمراً عظيماً فاصبرت له

ونسبت له في شرح الكافية 1344/3 وشرح اللوحة 146/2 والشواهد الكبرى 229/4 وشواهد المغني 792/2 وبلا نسبة في شرح التصريح 164/2 والدرر 155/1 والمطالع السعيدة 290 ومغني اللبيب 698 وأوضح المسالك 198 .

(4) صدر بيت من الوافر، لأوس بن الصامت، وعجزه:

أبوه منذر ماء السماء.

ونسبت له في الشواهد الكبرى 391/1 والخزانة 365/4 وشرح التصريح 121/1 وارتشاف الضرب 498/1 وأوضح المسالك 25.

(5) شرح ابن طولون 121/1 - 122 وأوضح المسالك 25 .

(6) شرح ابن طولون 203/1 - 204 وارتشاف الضرب 75/2 .

(7) عجز بيت من الطويل، وصدره:

بيذل وحلم ساد في قومه الفتى

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 187/1 والشواهد الكبرى 15/2 وشرح ابن عقيل 112/1 والدرر 83/1 والشواهد الجرجاوي 46 وارتشاف الضرب 75/2 وشرح اللوحة 21/2 وشرح الكافية 287/1 وشرح التنهيل 55/1 وأوضح المسالك 45 .

(8) صدر بيت من الطويل، وعجزه: أَخَاكَ إِذَا لَمْ تَلْفَهُ لَكَ مِنْجِدًا

وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 17/2 وشرح اللوحة 20/2 وشرح التصريح 187/1 والمطالع السعيدة 201 والدرر 84/1 وشرح ابن عقيل 112/1 وشواهد الجرجاوي 45 وشرح الكافية 387/1 وأوضح المسالك 45 .

- أجاز البصريون إبدال الظاهر في ضمير الحاضر المتكلم أو المخاطب في بدل الاشتمال⁽¹⁾، ومثله:
بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاوْنَا (2)

فقوله: "مجدنا" بدل اشتمال من الضمير المرفوع في قوله: "بلغنا"⁽³⁾.

- ذهب المصنف إلى أن "كي" قد تكون تعليلية بدخولها على اللام، والنصب بعدها حينئذ بـ"أن" مضمرة للفعل المضارع⁽⁴⁾، نحو قول الشاعر:

فَأَوْقَدْتُ نَارِي كِي لِيُبْصِرَ ضَوْؤَهَا (5)

- ذهب أكثر النحاة إلى أن "متى" ، وأَيَّانَ ، وأَيَّنَ " تجزم فعلين⁽⁶⁾، ومنه بـ"متى" قول الشاعر:

وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ النَّاسُ أُرْفِدُ (7)

ومنه بـ"أَيَّانَ" قول الشاعر :

أَيَّانَ نَوْمِكَ تَأْمَنُ غَيْرِنَا وَإِذَا (8)

ومنه بـ"أَيَّنَ" قول الشاعر :

أَيَّنَ تَصْرِبُ بِنَا الْعِدَاةُ تَجِدُنَا (9)

(1) شرح ابن طولون 102/2 .

(2) صدر بيت من الطويل، للناطقة الجعدي من قصيدة له في ديوانه (73)، وعجزه:

إنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

ونسبت له في الشواهد الكبرى 193/4 وشرح التصريح 160/2 وبلا نسبة في شرح الكافية 1283/3 وأوضح المسالك 197 .

(3) شرح التصريح على التوضيح 160/2 .

(4) شرح ابن طولون 205/2 وشرح الكافية 1531/3 .

(5) صدر بيت من الطويل، لمنصور بن الزبرقان النمري، من قصيدة له في ديوانه (131)، وعجزه :

وأخرجت كلبتي وهو في البيت داخله

ونسبت لحاتم الطائي في الشواهد الكبرى 406/4 ولرجل من باهلة في شرح المرزوقي 1697 وبلا نسبة في

شواهد المغني 509/1 ومغني اللبيب 335 وأبيات المغني 159/4 .

(6) شرح ابن طولون 234/2 - 235 .

(7) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 423/4 وشذور الذهب 336 وشواهد الجرجاوي 239 والمطالع السعيدة 443

وشرح ابن عقيل 121/2.

(8) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 423/4 وشذور الذهب 336 وشرح ابن عقيل 121/2 وشواهد الجرجاوي

239 والمطالع السعيدة 443.

أين تصرف بنا العداة تجدنا

(9) صدر بيت من الخفيف، لعبد الله بن همام السلولي، وعجزه:

تصرف العيس نحوها للتلاقي

ونسبت له في المقتضب 47/2 وشرح المفصل 105/4 والكتاب 432/1 وپروى:

أين تصرف بنا العداة تجدنا

- ذهب الفارسي إلى جر الممنوع من الصرف بالكسرة إذا اتصلت به "أل" زائدة⁽¹⁾، كقوله:

رَأَيْتُ الْوَالِدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكًا (2)

- ذهب البصريون إلى جواز بناء اسم "لا" التي لنفي الجنس على الياء إن كان مثني أو مجموعاً على حده⁽³⁾، كقول الشاعر:

تَعَزَّ فِلا الْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَعًا (4)

فقوله: "الفين" اسم لـ "لا" النافية للجنس، وهو مثني، فبني على ما كان ينصب عليه، وهو الياء⁽⁵⁾.

- منع الناظم نصب الفعل بعد الفاء الاستثنائية التي لا تدل على الجواب، والمراد بالجواب: أن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها⁽⁶⁾، كقول الشاعر:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ (7)

حيث رفع الفعل "فينطق" على القطع مما قبله لوقوعه بعد الفاء الاستثنائية، فهو خبر مبتدأ محذوف تقديره: فهو ينطق⁽⁸⁾.

(1) شرح ابن طولون 86/1 .

(2) صدر بيت من الطويل، لأبن ميادة، وعجزه:

شديداً بأعياء الخلافة كاهله

ونسبت له في الخزانة 226/2 والشواهد الكبرى 218/1 وشواهد المغني 164/1 وشرح الجمل 139/2 وبلا نسبة في شرح التصريح 153/1 وشرح المفصل 44/1 والإنصاف 317/1 ومغني اللبيب 73 وشرح التسهيل 4/1 وأبيات المغني 304/1.

(3) شرح ابن طولون 272/1 - 273 .

(4) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكن لو راد المنون تتابع

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 239/1 والشواهد الكبرى 333/2 وشذور الذهب 83 والدرر 126/1 وأوضح المسالك 68 والهمع 55/5.

(5) شرح التصريح 239/1 وأوضح المسالك 68 .

(6) شرح ابن طولون 220/2 .

(7) صدر بيت من الطويل، لجميل بن معمر العذري في ديوانه (144)، وعجزه:

وهل تخبرنك اليوم ببيداء سملق

ونسبت له في الدرر 8/2 وشرح المفصل 36/7 والخزانة 524/8 والشواهد الكبرى 403/4 وشذور الذهب 300 وشرح التصريح 240/2 ومغني اللبيب 301 واللسان (سملق) والحلل 263 وأبيات المغني 55/4 ويروى:

ألم تسأل الربع الخواء فينطق

(8) شرح التصريح 240/2 وشرح المفصل 36/7 .

- أجاز المصنف نصب الفعل بـ "إذن" مع الفصل بينهما بالقسم⁽¹⁾، كقوله:

إِذْنُ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ (2)

- ذهب الأخفش إلى جواز حذف الهمزة عن صيغة "أفعل" التفضيل للفعل "أحب"، لأنه لم يشتق من فعل خولف لفظه⁽³⁾، كقوله:

وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مَنَعَا⁽⁴⁾

- أجاز النحاة جزم الفعل الواقع بعد الطلب باسم الفعل، إذا حذف الفاء⁽⁵⁾، كقول الشاعر:

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي⁽⁶⁾

حيث جزم الفعل "تحمدي" لوقوعه بعد الطلب باسم الفعل وهو "مكانك"، وقد سقطت منه الفاء، والفاء إذا سقطت بعد الطلب وقصد معنى الجزاء يجزم الفعل بعده جواباً لشرط قدر لتضمنه معنى الشرط، لا لأجل الطلب⁽⁷⁾.

- ذهب أكثر النحويين بأن "لو" تختص بأحوالها كلها بالفعل، ولم تخرج عن هذا القاعدة إذا وليها اسم صريح، نحو:

(1) شرح ابن طولون 211/2 .

(2) صدر بيت من الوافر لحسان بن ثابت الأنصاري، وعجزه:

تشيب الطفل من قبل المشيب

ونسبت له في الشواهد الكبرى 406/4 وشواهد المغني 970/2 والدرر 5/2 وبلا نسبة في شذور الذهب 291 وشرح التصريح 235/2 ومغني اللبيب 1177 وأوضح المسالك 231 وارتشاف الضرب 397/2 والمطالع السعيدة 379 وأبيات المغني 108/8 .

(3) شرح ابن طولون 46/2 وشرح التصريح 101/2 .

(4) عجز بيت من البسيط، للأحوص في ديوانه (133)، وصدرة:

وزادني كلفاً بالحب أن منعت

ونسبت له في نوادر أبي زيد 198 والأغاني 73/4 وبلا نسبة في شرح التصريح 101/2 والدرر 224/2

(5) شرح ابن طولون 223/2 وشرح الكافية 1553/3 .

(6) عجز بيت من الوافر، لعمر بن الإطنابة الأنصاري، وصدرة:

وقولي كلما جشأت وجاشت

ونسبت له في الخزانة 438/2 والمقرب 273/1 والشواهد الكبرى 415/4 وأمالي القالي 255/1 والخصائص

35/3 وشرح الجمل 133/2 وبلا نسبة في شواهد المغني 546/2 وشرح التصريح 243/2 ومغني اللبيب 365

وأبيات المغني 243/4 وشرح المفصل 74/4 وشذور الذهب 335 والدرر 9/2 وارتشاف الضرب 566/2 .

(7) شرح التصريح 243/2 وارتشاف الضرب 566/2 .

... (1) ... (1) ... **لَوْ بَغِيرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقُ**

فهو معمول لفعل مفسر بما بعده، تقديره : لو شرق (2).

(2) جاء بعضها لرد رأي أو مخالفته، مثاله:

- سمى الكوفيون "الضمير" كناية، لأنه ليس باسم صريح، وأشار ابن طولون بأن الكناية تقابل الصريح (3)، نحو قول ابن هاني:

فَصْرَحْ بِمَنْ تَهَوَى وَدَعْنِي مِنَ الْكُنَى فَلَ خَيْرٍ فِي اللَّذَاتِ مِنْ دُونِهَا سَتْرُ (4)

- أنكر الفارسي الجر بـ"لعل"، ويقول ابن طولون : وأما "لعل" فإن الجر بها وارد في كلام العرب (5)، كقوله:

لَعَلَّ اللَّهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَكُمُ شَرِيمُ (6)

- منع البصريون حذف حرف النداء من اسم الإشارة، وذهب ابن طولون إلى جواز الحذف فيها (7)، ومن وروده في اسم الإشارة، قول الشاعر:

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامُ (8)

- زعم الزجاج أن لفظ "أمس" يمنع صرفه، وهو مبني على الفتح، وأشار ابن طولون بأنه ليس مبنياً على الفتح، وإنما معرباً (9)، بدليل قول الشاعر:

(1) صدر بيت من الرمل، لعدي بن زيد العبادي، من قصيدة له في ديوانه (93)، وعجزه:

كنت كالغصان بالماء اعتصاري

ونسبت له في الشواهد الكبرى 454/4 والجنى الداني 280 والخزانة 508/8 وشواهد المغني 658/2 وبلا نسبة في شرح التصريح 259/2 والكتاب 462/1 ومغني اللبيب 475 والدرر 18/2 وشرح الجمل 440/2 وشرح الكافية 1636/3 وارتشاف الضرب 573/2 وأبيات المغني 82/5.

(2) شرح ابن طولون 249/2 - 250.

(3) شرح ابن طولون 96/1.

(4) من الطويل، للحسن بن هاني المعروف بأبي نواس من قصيده له في ديوانه (28)، وأولها :

ألا فاسقتني خمراً وقل لي هي الخمر ولا تسقني سراً إذا أمكن الجهر

ونسبت له في شرح التصريح 95/2 وشرح اللمحة 243/1 والأشباه والنظائر للسيوطي 18/4.

(5) شرح ابن طولون 432/1.

(6) البيت من الوافر وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 247/3 والخزانة 422/10 وشواهد الجرجاوي 140 وشرح التصريح 2/2 والمقرب 193/1 وشرح الجمل 427/1 والجنى الداني 584 وشرح الكافية 783/2 وشرح اللمحة 246/2 وشرح الرضي 361/2 وشرح ابن عقيل 226/1.

(7) شرح ابن طولون 110/2.

(8) من الطويل لذي الرمة غيلان من أبيات له في ديوانه (563)، وقيله :

هو لى لك لا ينفك يدعوك ما دعا حماماً بأجرع العقيق حمام

ونسبت له في الدرر 150/1 والشواهد الكبرى 235/4 وأبيات المغني 352/7 وبلا نسبة في شرح التصريح 165/2 ومغني اللبيب 109 والهمع 67/4 وشرح الكافية 1291/3 وأوضح المسالك 199 وعمدة الحافظ 192.

(9) شرح ابن طولون 194/2 - 195.

اعْتَصِمَ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَزَّ بِأَسُّ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ⁽¹⁾

فقوله: "أمس" جاز معرباً حالة الرفع إعراب ما لا ينصرف، وليس مبنياً على الفتح⁽²⁾.

* من الرجز:

- اشترط الجرجاني أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، وأما ابن طولون فلا يشترط كونه أوضح من متبوعه؛ لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، وأكثر ما يستعمل في الأعلام⁽³⁾، نحو:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ⁽⁴⁾

فـ"عمر" علم، ووقع عطف بيان على "أبو حفص"⁽⁵⁾.

* أنصاف الأبيات:

- أشار الثلوبين بأن دخول همزة الاستفهام على "لا" مع بقائه على معناه، وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي: غير واقع، وأشار ابن طولون بأنه وهم، ويورد ذلك بقليل كقول⁽⁶⁾ قيس بن الملوح:

أَلَا اصْطَبَارَ لِسُلْمَى أَمْ لَهَا جَدٌّ (7)

- أجاز المرادي أن تضاف "لدن" إلى الجملة الاسمية، وأشار ابن طولون بأنه ليس فيه دليل، كقوله:

(1) من الخفيف، وهي بلا نسبة في شرح التصريح 226/2 والشواهد الكبرى 372/4 والدرر 175/1 وأوضح المسالك 227 والهمع 80/5 .

(2) شرح التصريح على التوضيح 226/2 وأوضح المسالك 227 .

(3) شرح ابن طولون 74/2 - 75 .

(4) نسبت لعبد الله بن كيسة في الشواهد الكبرى 392/1 والخزانة 154/5 ونسبت لرؤبة في شرح المفصل 71/3 ونسبت لرجل أعرابي في شواهد الجرجاوي 204 وبلا نسبة في شرح التصريح 131/2 وشرح الكافية 1191/3 وشذور الذهب 434 وشرح ابن عقيل 59/2، وبعده: ما مسها من نقب ولا دبر

(5) شرح التصريح على التوضيح 121/1، 131/2 وشرح المفصل 17/3 .

(6) شرح ابن طولون 278/1.

(7) صدر بيت من البسيط، لقيس بن الملوح في ديوانه (228)، وعجزه:

إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

ونسبت له في شواهد المغني 42/1 والشواهد الكبرى 358/2 وشواهد الجرجاوي 84 وأبيات المغني 47/1 والدرر 128/1 وشرح التصريح 244/1 وارتشاف الضرب 167/2 ومغني اللبيب 110 وشرح ابن عقيل 146/1 والمطالع السعيدة 235.

... .. لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعٌ (1)

لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف، تقدره: لدن وقت أنت فيه يافع⁽²⁾.
- ذهب ابن مالك إلى أن حكم "لا" إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها من عمل في اللفظ، وأشار ابن طولون بأن فيه نظر، لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها همزة: الإنكار التوبيخي، كقوله :

أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيئَتُهُ (3) وهو الغالب، والتمني⁽⁴⁾، كقوله:

أَلَا عُمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رَجُوعَةٌ (5)
- أنكر المازني وجود منادى نكرة مفردة غير مقصودة، وذهب ابن طولون إلى وجوب نصب المنادى إذا كانت نكرة مفردة غير مقصودة⁽⁶⁾، نحو قول الشاعر:

فِيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَعْنِ (7)

(1) البيت من الطويل، وتمامه: وكذكر نعماء لدن أنت يافع إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر وهي بلا نسبة في الدرر 184/1 وارتشاف الضرب 265/2 والهمع 89/4 .

(2) شرح ابن طولون 471/1 - 472 .

(3) صدرت بيت من السيط، وعجزه:

وَأَذْنَتْ بِمَشِيبِ بَعْدِهِ هَرَم

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 245/1 والشواهد الكبرى 360/2 ومغني اللبيب 108 والدرر 128/1 وشرح ابن عقيل 146/1 وشواهد الجرجاوي 84 وأبيات المغني 92/2 وشواهد المغني 212/1 وأوضح المسالك 70 والمطالع السعيدة 236 وارتشاف الضرب 177/2 والهمع 56/4 .

(4) شرح ابن طولون 277/1 .

(5) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فِيرَأْبُ مَا أَثَأَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ

وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 361/2 وارتشاف الضرب 177/2 وشرح التصريح 245/1 وأوضح المسالك 70 والجنى الداني 384 وأبيات المغني 92/2 وشرح ابن عقيل 146/1 وشواهد المغني 213/1 وشواهد الجرجاوي 85 ومغني اللبيب 109 .

(6) شرح ابن طولون 113/2 - 114 .

(7) صدر بيت من الطويل، لعبد يغوث بن وقاص الحارثي من قصيدة له في المفضليات (156)، وعجزه:

نداماي من نجران ألا تلاقيا

ونسبت له في الشواهد الكبرى 206/4 وشرح للمحة 133/2 وشرح الجمل 84/2 ولمالك بن الربيع في الخزانة 194/2 وبلا نسبة في شرح التصريح 167/2 وشرح المفصل 129/1 والحلل 187 وشواهد الجرجاوي 214 والمقتضب 204/4 وشذور الذهب 111 وأوضح المسالك 200 وشرح ابن عقيل 73/2 وأمالي القالي 132/2 .

3) ويوظفه لإثبات قاعدة نحوية، مثل :

- حرف الجر "كي" تجر "ما" الاستفهامية مع صلتها، نحو قوله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ⁽¹⁾

و "أن" المصدرية في قوله:

أَكَلَّ النَّاسَ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا⁽²⁾

وهي في هذه الموضع كلها بمعنى: اللام⁽³⁾.

- إذا اتصلت "ما" بحرف الجر "الكاف" كفتها عن العمل غالباً⁽⁴⁾، كقول الشاعر:

عَمْرِي إِنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ⁽⁵⁾

- لا يجوز بقاء المضاف إليه مجروراً إذا حذف المضاف، إلا بشرط أن يكون المحذوف

معطوفاً على مماثلة لفظاً ومعنى، كقوله:

(1) من الطويل، لقيس بن الخطيم في ملحقات ديوانه (170)، ونسبت له في الخزانة 498/8 والشواهد الكبرى 379/4 وللنابغة الذبياني في أبيات المغني 152/4 والجنى الداني 262 وللنابغة الجعدي في شواهد المغني 507/1 والدرر 4/2 وبلا نسبة في شرح التصريح 3/2 وحاشية الخضري 226/1 وشرح الكافية 782/2 وشرح اللحة 247/2 والمطالع السعيدة 405 ومغني اللبيب 331 ويروى:

إذا كنت لم تنفع فضر فإنما يراد الفتى كيما يضر وينفع

(2) من الطويل، لجميل بن معمر العذري من قصيدة هل في ديوانه (25)، ونسبت له في الشواهد الكبرى 244/3 وشواهد المغني 508/1 والخزانة 481/8 وشرح المفصل 14/9 ولحسان بن ثابت في الجنى الداني 262 وشذور الذهب 289 وبلا نسبة في الدرر 5/2 وشرح الكافية 782/2 وتوجيه للمع 301 ومغني اللبيب 333 وأبيات المغني 157/4 .

(3) شرح ابن طولون 432/1 .

(4) شرح ابن طولون 449/1 وقال ابن مالك في الكافية (816/2):

وكفت الكاف ورب غالباً

(5) من الوافر لزياد بن سلمى الأعجم ، وبعده :

أريد حباهه ويريد قتلي وأعلم أنه الرجل اللئيم

فإن الحمر من شر المطايا كما الحبطات شر بني تميم

ونسبت له في الشواهد الكبرى 346/3 والخزانة 208/10 وشواهد المغني 501/1 وبلا نسبة في مغني اللبيب

322 وأبيات المغني 125/4 .

أَكَلَّ امْرِئٍ تَحْسِينًا امْرَأً

وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا⁽¹⁾

فـ"نار" مضاف إليه "كل"، وحذف "كل"، وبقي "نار" مجروراً، لأن المضاف الذي هو "كل" معطوف على "كل" المنطوق به، المضاف إلى "امرئ"⁽²⁾.

- لا يعطف بـ"حتى" إلا ما كان بعضاً مما قبلها ، ولا يكون إلا غاية ما قبلها : إما في القوة ، وإما في الضعف⁽³⁾، نحو قول الشاعر:

فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَنَا الْأَصَاغِرَا⁽⁴⁾

حيث عطفت "حتى" في قوله: "حتى الكمأة" ما كان غاية لما قبله في القوة، وعطفت "حتى" في قوله: "حتى بيننا الأصاغرا" ما كان غاية لما قبله في الضعف⁽⁵⁾.

- أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبيها واواً⁽⁶⁾، ومن قلبها واواً قول الشاعر:

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمٌ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ⁽⁷⁾

فقوله:"الحانوي" منسوب إلى "حانية" ، فقلبت الياء واواً⁽⁸⁾.

- أن اسم الفاعل يأتي معتمداً على موصوف محذوف ، فيستحق العمل ، كما يستحقه ما هو صفة لمذكور⁽⁹⁾، كقول الشاعر:

(1) من المتقارب لأبي دؤاد الايادي في ديوانه (353)، وأولها :

ودار يقول لها الرائدون ويل أم دار الحذاقي دارا

ونسبت له في شواهد المغني 700/2 والشواهد الكبرى 445/3 والمقرب 237/1 والدرر 65/2 وأمالي ابن الشجري 296/1 وشرح الجمل 257/1 وشرح المفصل 27/3 وبلا نسبة في الأصول 70/2 وشرح الكافية 974/2 وشرح التصريح 56/2 وشواهد الجرجاوي 167 ومغني اللبيب 537 وأبيات المغني 191/5 وشرح ابن عقيل 18/2 ونسب في كامل المبرد (247/1 ، 825/3) لعدي بن زيد العبادي .

(3) شرح ابن طولون 83/2 .

(4) البيت من الطويل، وهي بلا نسبة في شواهد المغني 373/1 والدرر 188/2 وشرح الكافية 1210/3 وارتشاف الضرب 647/2 والجنى الداني 549 وهمع الهوامع 169/3 وشرح قواعد الإعراب للأزهري 77 ومغني اللبيب 204، ويروى:

فهرناكم حتى الكمأة فكلكم يحاذرنا حتى بنونا الأصاغر

(5) شرح قواعد الإعراب للأزهري 77 وارتشاف الضرب 647/2 .

(6) شرح ابن طولون 353/2 .

(7) من الطويل، ونسبت للفرزدق في الشواهد الكبرى 538/4 ولعمارة الخطفي في شرح المفصل 151/5 ولذي الرمة في اللسان (عون) ولأعرابي في شرح الجمل 320/2 والمقرب 65/2 وبلا نسبة في شرح الكافية 1943/4 وتوجيه اللمع 470 وشرح التصريح 329/2 والمحتسب 34/1، وبعده:

أندان أم نعتان أم ينبري لنا فتى مثل نصل السيف شيمته المجد

(8) شرح التصريح على التوضيح 329/2 وتوجيه اللمع 470.

(9) شرح ابن طولون 496/1.

كِنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ⁽¹⁾

فقوله : "كناطح" اسم فاعل عمل عمل فعله لاعتماده على موصوف مقدر ، والتقدير : كوعل ناطح، والاعتماد على الموصوف المقدر كالاتماد على الموصوف الظاهر⁽²⁾.
- يستباح حذف المتعجب منه المنصوب بعد "أفعل" إذا كان معلوماً عند السامع، كقول علي - رضي الله عنه:

جَزَى اللهُ عَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبَّيْعَةَ خَيْرًا مَا أَعْفَ وَأَكْرَمًا⁽³⁾

والتقدير: ما أعف ربيعة وأكرمهم⁽⁴⁾.

- أن "رب" تحذف وتبقى عملها ، وذلك بعد "الواو"⁽⁵⁾ ، كقوله:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُودَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي⁽⁶⁾

- إذا كان المنعوت واحداً ونعوته مختلفة - وجب تفريقها بالعطف، سواء كان تعدد المنعوت من حيث اللفظ، نحو "جاءني زيدٌ وعمرو" الكاتب والشاعر" ، أو من حيث المعنى، نحو "مررت برجلين، كاتب و شاعر"⁽⁷⁾، ونحو قول الشاعر:

بَكَيْتُ وَمَا بُكِيَ رَجُلٌ حَزِينٌ عَلَيَّ رَبْعَيْنِ مُسْلُوبٍ وَبَالِي⁽⁸⁾

فقوله: "على ربيعين مسلوب وبالي" المنعوت متعدداً معنى ، والنعت مفروقاً بالعطف⁽⁹⁾.

(1) من البسيط للأعشى ميمون من قصيدته المشهورة في ديوانه (46)، التي أولها:

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

ونسبت له في الشواهد الكبرى 529/3 وشواهد الجرجاوي 179 وشرح التصريح 66/2 وبلا نسبة في شرح الكافية 1030/2 وشذور الذهب 390 وأوضح المسالك 158 وشرح ابن عقيل 26/2 .

(2) شرح الكافية لابن مالك 1030/2 وشرح التصريح 66/2.

(3) من الطويل لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - من قصيدة له في ديوانه (127)، ورواية الديوان:

جزى الله قوماً قاتلوا في لقائهم لدى البأس خيراً ما أعف وأكرما

ربيعة أعني إنهم أهل نجدة وبأس إذا لاقوا حميماً عرمرما

ونسبت له في شرح التصريح 89/2 والشواهد الكبرى 649/3 والهمع 142/5 والدرر 121/2 وأوضح المسالك 168.
(4) شرح ابن طولون 27/2 - 28 .

(5) شرح ابن طولون 451/1 - 452 .

(6) من الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة في القصائد السبع (74) ، وبعده :

فقلت له لما تمطى بصله وأردف إعجازاً وناء بكلل

ونسبت له في الشواهد الكبرى 338/3 وشواهد المغني 574/2 وشرح اللحة 254/2 وشذور الذهب 361 وشرح التصريح 2/2 والمطالع السعيدة 415 ومجالس العلماء 208 وأبيات المغني 114/6 ومغني اللبيب 61/2.
(7) شرح ابن طولون 56/2 .

(8) من الوافر، ونسبت لرجل من باهلة في الكتاب 214/1 ولابن ميادة في أبيات المغني 78/6 وبلا نسبة في المقتضب 291/4 والمقرب 25/1 وشواهد المغني 774/2 وشرح التصريح 114/2 ومغني اللبيب 658 وقبله:

أمن طلل بمدفع ذي طلال أمح جديدة قدم الليالي

(9) الكتاب 214/1 وشرح التصريح على التوضيح 114/2 .

- أن "أم" المتصلة الواقعة بعد همزة التسوية لا تعطف إلا الجمل، سواء فعلية أو اسمية⁽¹⁾، كقوله:

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا
أَمْوَتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ⁽²⁾

- ينصب الفعل بـ"أن" واجبة الإضمار بعد "أو" التي بمعنى "إلا"⁽³⁾، كقوله:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا⁽⁴⁾

- ينصب الفعل بـ"أن" واجبة الإضمار بعد الفاء الواقعة في جواب الدعاء، أو في جواب العرض⁽⁵⁾، كقوله:

رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ
سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنٍ⁽⁶⁾

ومثل جواب العرض، قول الشاعر:

يَا بَنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتَبْصُرَ مَا
قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعًا⁽⁷⁾

- ينصب الفعل بـ"أن" مضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر⁽⁸⁾، كقوله:

فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُو إِنْ أُنْدَى
لِصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ⁽⁹⁾

(1) شرح ابن طولون 84/2 .

(2) من الطويل، لمتهم بن نويرة اليربوعي في شواهد المغني 134/1 والشواهد الكبرى 136/4 ومغني اللبيب 55 وأبيات المغني 199/1 وبلا نسبة في شرح التصريح 142/2 والدرر 175/2 والهمع 160/6 وشرح الكافية 1214/3 وأوضح المسالك 189 وارتشاف الضرب 653/2 .

(3) شرح ابن طولون 213/2 - 214 .

(4) من الوافر لزياد الأعجم، وقبله:

عوى فرميته بسهام موت كذاك يرد ذو الحمق اللثيم

ونسبت له في المقرب 263/1 وأمالي ابن الشجري 319/2 واللسان (غمز) والمقتضب 28/2 وشواهد الجرجاوي 228 وبلا نسبة في شرح الكافية 1540/3 والشواهد الكبرى 385/4 وشرح التصريح 236/2 وشرح المفصل 15/5 ومغني اللبيب 103 وشذور الذهب 99 وأبيات المغني 68/2 وارتشاف الضرب 416/2 .

(5) شرح ابن طولون 216/2 - 217 .

(6) من الرمل، وهي بلا نسبة في شرح الكافية 1545/3 والشواهد الكبرى 388/4 وشرح التصريح 239/2 وشذور الذهب 306 والهمع 102/3 والدرر 8/2 وشواهد الجرجاوي 229 وشرح ابن عقيل 116/2 والمطالع السعيدة 382 .

(7) من البسيط، وهي بلا نسبة في شرح الكافية 1545/3 والشواهد الكبرى 389/4 وشذور الذهب 308 وشرح التصريح 239/2 وشرح ابن عقيل 116/2 وشواهد الجرجاوي 230 والمطالع السعيدة 383 .

(8) شرح ابن طولون 218/2 .

(9) من الوافر، ونسبت لدثار بن شيبان النمري في أبيات المغني 229/6 وللأعشى في الكتاب 426/1 وللفرزدق في أمالي القالي 90/2 وللحطيئة في الشواهد الكبرى 392/4 ولربيعة بن حبشم في مجالس ثعلب 456/2 وبلا نسبة في شرح الكافية 1548/3 وشرح المفصل 33/7 واللسان (بذي) وشرح التصريح 239/2 وشواهد الجرجاوي 231 والإنصاف 531/2 ومغني اللبيب 742 وشذور الذهب 311 وتوجيه اللمع 306 وشواهد المغني 827/2 وارتشاف الضرب 414/2 .

- قد يعاقب اللام الجارة في الاستغاثة ألف تتصل بآخر الاسم، كألف الندبة، يستغنى به عن اللام، كقوله:

يا زَيْدًا لَأَمَلِ نَيْلَ عِزٍّ وَغِنَى بَعْدَ فَاقَةِ وَهَوَانِ

حيث عاقبت لام الاستغاثة ألف في آخر المستغاث في قوله: "يا زيدا" (1).

- لا يدخل نون التوكيد على الفعل المضارع المثبت المقرون باللام، والواقع في جواب القسم إذا وقع حالاً (2)، كقوله:

يَمِينًا لَأَبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يُزَخْرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ (3)

* من الرجز:

- يجوز كسر همزة "إن" وفتحها، إذا وقعت بعد فعل قسم، ولا لام بعدها، كقول رؤبة:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ

أَنْيَ أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ (4)

فمن كسر: جعلها جواباً للقسم، ومن فتح: فعلى نية حرف الجر، والتقدير: على أني (5).

- يعطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل (6)، كقوله:

أَمْ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَرَاغِ (7)

حيث عطف الاسم المشبه للفعل وهو "دراغ" على الفعل، وهو "حبا" (8).

(1) شرح ابن طولون 134/2.

(2) شرح ابن طولون 134/2.

(3) من المتقارب، وهي بلا نسبة في شرح التصريح 203/2 والشواهد الكبرى 338/4 وأوضح المسالك 217 وشواهد التوضيح 166 وحاشية الخضري 93/2.

(4) من الرجز في ديوان رؤبة (188)، وقبله:

لتقعدن مقعد القصي

مني ذي الفانورة المقلي

ونسبت له هي شرح التصريح 219/1 والشواهد الكبرى 232/2 وشواهد الجرجاوي 73 والجنى الداني 413 وتوجيه اللمع 304 وأوضح المسالك 61 وشرح ابن عقيل 132/1.

(5) شرح ابن طولون 250/1.

(6) شرح ابن طولون 97/2 - 98.

(7) لم ينسب في الشواهد الكبرى 173/4 وأمالي ابن الشجري 167/2 وسر الصناعة 641/2 وشرح التصريح

152/2 وشرح الكافية 1272/3 وأوضح المسالك 193، وقبله: يارب بيضاء من العواهج

(8) شرح التصريح على التوضيح 152/2 وأمالي ابن الشجري 167/2.

- أن "رب" تحذف ويبقى عملها، وذلك بعد "بل" (1)، ومثاله:

بَلْ بَلَدٍ مِْلَاءِ الْفَجَاجِ قَتْمَةً (2)

- ينصب الفعل بـ"أن" مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر (3)، نحو:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحًا

إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا (4)

* أنصاف الأبيات:

- يشترط في إعمال "ينفك، وزال" عمل "كان" أن يتقدمها نفي أو شبهه، وهو النهي، نحو:

لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غَنَى وَعَازَزَ (5)

وهذه أمثلتها بعد النفي، ومن أمثلتها بعد النهي (6):

... وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ (7)

- قد يقع فاعل "نعم" مظهراً مضافاً إلى ما أضيف إلى المعرف بالألف واللام (8)، كقوله:

(1) شرح ابن طولون 451/1 .

(2) من الرجز لرؤبة بن العجاج، من أرجوزة طويلة له في ديوانه (150) وبعده:

لا يشتري كتابه وجهه

ونسبت له في شواهد المغني 347/1 وشواهد الجرجاوي 155 والشواهد الكبرى 335/3 وأمالى ابن الشجري

14/1 وشرح المفصل 105/8 والدرر 38/2 وشذور الذهب 323 والإنصاف 529/2 ومغني اللبيب 177 وبلا

نسبة في شرح الجمل 469/1 والجنى الداني 237 واللسان (جهرم) وأبيات المغني 3/3 والهمع 110/4

والمطالع السعدة 415 ويروى: بل بلد ملء الأكام قتمه

(3) شرح ابن طولون 216/2 .

(4) نسبت لأبي النجم العجلي في المقتضب 13/2 والشواهد الكبرى 387/4 وتوجيه اللمع 304 وشذور الذهب

305 وبلا نسبة في شرح الكافية 154/3 وشرح التصريح 239/2 وشرح المفصل 26/7 والهمع 716/4

والدرر 158/1 وشواهد الجرجاوي 229 والأصول 183/2 وشرح ابن عقيل 116/2 .

(5) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

كل ذي عفة مُقِلٌّ قنوع

وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 73/2 وشرح التصريح 185/1 والهمع 350/2 والدرر 80/1 والمطالع

السعيدة 199 .

(6) شرح ابن طولون 202/1 .

(7) قطعة بيت من الخفيف، وتمامه: صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين

وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 14/2 وشرح التصريح 185/1 وشواهد الجرجاوي 44 والهمع 352/2

والدرر 81/1 وشرح ابن عقيل 111/1 .

(8) شرح ابن طولون 36/2 .

فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مُكْذِبٍ (1)

- إذا اتصلت "ما" بـ"عل" ، ولكن " كفتها عن العمل ، وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء⁽²⁾ ،
نحو:

أضَاءتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيِّدَا⁽³⁾ لَعَلَّمَا

وقول الشاعر:

ولكنَّما أسعى لمجد مؤثِّل (4)

- أن "رب" تحذف ويبقى عملها ، وذلك بعد "الفاء"⁽⁵⁾ ، ومثاله:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفَتْ وَمُرْضِعٍ (6)

(1) صدر بيت من الطويل ، لأبي طالب عم النبي ﷺ من قصيدة له في ديوانه (3) ، وعجزه:

زهير حسام مفرد من حمائل

ونسبت له في الشواهد الكبرى 5/4 والدرر 109/2 وشرح التصريح 95/2 وبلا نسبة في شرح الكافية 105/2
وأوضح المسالك 171 والهمع 140/5 .

(2) شرح ابن طولون 254/1 .

(3) عجز بيت من الطويل ، للفرزدق من قصيدة له في ديوانه (213) ، وصدوره:

أعد نظراً يا عبد قيس لعلما

ونسبت له في أبيات المغني 169/5 وأمالي ابن الشجري 241/2 والدرر 221/1 وشرح الجمل 435/1 والأزهية
88 وشواهد المغني 693/2 وشرح التصريح 25/1 وشرح المفصل 54/8 ومغني اللبيب 527 وشذور الذهب
279 والهمع 54/3 وشرح اللمحة 52/2 والمقتصد 468/1 .

(4) صدر بيت من الطويل ، لامرئ القيس من قصيدة له في ديوانه (39) ، وعجزه:

وقد يدرك المجد المؤثِّل أمثالي

ونسبت له في الخزانة 327/1 والشواهد الكبرى 37/3 وشواهد المغني 342/1 واللسان (أثِّل) والجنى الداني
619 والدرر 22/1 وأبيات المغني 35/5 وبلا نسبة في شرح التصريح 258/1 والهمع 54/3 ومغني اللبيب
528 والمقتصد 342/1 وارتشاف الضرب 157/2 .

(5) شرح ابن طولون 451/1 .

(6) صدر بيت من الطويل ، لامرئ القيس من معلقة الشهورة في القصائد السبع (39) ، وعجزه:

فألهيتهما عن ذي تمانم مغيل

ونسبت له في الشواهد الكبرى 336/3 وشواهد المغني 402/1 وشواهد الجرجاوي 154 وشذور الذهب 322
ومغني اللبيب 27 والجنى الداني 75 وأبيات المغني 13/1 وبلا نسبة في شرح التصريح 22/2 والدرر 38/2
وشرح الكافية 821/2 وارتشاف الضرب 461/2 والهمع 139/4 وشرح ابن عقيل 235/1 والكتاب 294/1

ويروى:

ومثلك بكرة قد طرفت وقيباً فألهيتهما عن ذي تمانم مغيل

- تختص "أيا"، وهيا " بأدوات النداء البعيد، وتختص الهمزة بنداء القريب⁽¹⁾، فمثل "أيا" قوله:

أيا شاعراً لاشاعرَ اليومَ مثلهُ (2)

ومثل "هيا" قول الشاعر:

هيا ظبيةً الوعساءَ بينَ جلالِ (3)

ومثل النداء بالهمزة، قول الشاعر:

أحمدٌ و لأنتَ ضنُّ نجبية (4)

- أن "أم" المتصلة الواقعة بعد همزة بمعنى: أي، لا يعطف بها إلا المفردات أو الجمل⁽⁵⁾، كقوله:

فقلتُ أهيَ سرتُ أمَ عادني حُمُ (6)

(1) شرح ابن طولون 105/2 - 106 .

(2) صدر بيت من الطويل، للصلتان العبدى، وعجزه:

جرير ولكن في كليب تواضع

ونسبت له في الشعر والشعراء 477 والمقتضب 215/4 والكامل للمبرد 659 وأمالي القالي 142/2 والمؤتلف المختلف 145 وبلا نسبة في الخزانة 174/2 واللسان (كرب) وشرح الجمل 86/2 والإيضاح 258/1 وتوجيه اللمع 265.

(3) صدر بيت من الطويل، لذي الرمة غيلان، من قصيدة له في ديوانه (612)، وعجزه:

وبين النقا أنت أم أمُّ سالم

ونسبت له في شرح المفصل 94/1 والمقتضب 300/1 وأمالي القالي 58/2 وأمالي ابن الشجري 320/1 واللسان (جلل) والدرر 147/1 وشرح الجمل 235/1 والجنى الداني 419 والخصائص 687/2 والإنصاف 482/2 ومعاني الأفضى 30/1 .

(4) صدر بيت من الكامل، لقتيلة بن الحارث، وعجزه:

في قومها والفحل فحلُّ معرُق

ونسبت له في حماسة البحتري 434 وزهر الآداب 28/1 وشواهد المغني 649/2 وبلا نسبة في الدرر 54/1 وأبيات المغني 54/5 وبعده: ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

ويروى: أحمدٌ والضأن ضأن نجبية

(5) شرح ابن طولون 84/2 .

(6) من البسيط لزياد بن حمل، من قصيدة له في شرح الحماسة للمرزوقي (1396)، وصدرة:

فقت للطف مرتاعاً فأرقني

ونسبت له في شواهد المغني 134/1 والخزانة 244/5 والشواهد الكبرى 137/4 وللمرار العدوي في الخصائص 305/1 ومغني اللبيب 56 وبلا نسبة في شرح التصريح 143/2 وأبيات المغني 202/1 والدرر 37/1 وشرح المفصل 39/9 وأوضح المسالك 189 .

- إذا عطفت على المستغاث اسماً مجروراً باللام : فإن كررت "يا" مع الثاني فتحت اللام أيضاً، نحو:

يا لِقَوْمِي ويا لِأَمْثَالِ قَوْمِي (1)

وإن لم تكرر "يا" كسرتها⁽²⁾، نحو قول الشاعر:

يا لِلْكَهُولِ وَلِلشَّبَانِ لِلْعَجَبِ⁽³⁾

فقوله في البيت الأول: "يا لأمثال قومي" فتحت فيه اللام لتكرر حرف النداء، وهو اسم معطوف على المستغاث وهو "قومي" باللام .

وقوله في البيت الثاني: "وللشبان" كسرت فيه اللام لعدم تكرار "يا"، وذلك لأن فتح اللام إنما كان للفرق بين المشغاث به والمستغاث من أجله ، ولما عطف أحد الاسمين على الآخر بالواو علم أنه داخل في حكمه ، فجاء باللام مكسورة على الأصل لزوال اللبس⁽⁴⁾.

- تعمل "أضحى، وأمسى" عمل "كان وأخواتها" فترفع الاسم وتنصب الخبر بلا شرط⁽⁵⁾، كقوله:

أضحى يمزقُ أثوابي (6)

(1) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

لأناس عتوهم في ازدياد

وهي بلا نسبة في شرح الكافية 1335/3 وشرح التصريح 181/2 والشواهد الكبرى 256/4 وأوضح المسالك 206 .

(2) شرح ابن طولون 133/2 - 134 .

(3) عجز بيت من البسيط، وصدرة: بيكيك نار بعيد الدار مقترب

ونسبت لأبي الأسود الدؤلي في إيضاح شواهد الإيضاح (268/1) وبلا نسبة في الشواهد الكبرى 257/4 والمقتضب 256/4 وشرح التصريح 181/2 والخزانة 154/2 والمقرب 184/1 وشرح الجمل 110/2 وشرح الكافية 1335/3 والدرر 155/1 والحلل 39 وشرح الجمل 250/1 والأصول 353/1 والمطالع السعيدة 291 وشرح اللمحة 142/1 .

(4) شرح التصريح 181/2 وشرح الكافية 1335/3 .

(5) شرح ابن طولون 200/1 - 201 .

(6) قطعة بيت من البسيط لامرأة من بني هزان في شرح القطر 188 ، وتماهه :

أضحى يمزق أثوابي ويضريني أبعد شيبى يبقى عندي الأدبا

و بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور 415/1 وتماهه:

أضحى يمزق أثوابي ويشتمني أبعد سنين عندي تبتغي الأدبا

وشرح الحماسة للمرزوقي 756 ، وتماهه :

أنشأ يمزق أثوابي يؤدبني أبعد شيبى عندي تبتغي الادبا

وارتشاف الضرب 78/2، وتماهه برواية شرح الجمل.

وقول الشاعر:

أَمَسْتُ خَلَاءً (1)

- لا توصف "أي" في النداء ، إلا باسم إشارة⁽²⁾، نحو قوله:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيِ (3)

- يجوز إعراب وبناء اسم الزمان "حين" المضافة إلى الجملة ، ويشمل الفعل الماضي، كقوله:

عَلَى حَيْنٍ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ (4)

والمضارع المبني⁽⁵⁾، كقوله:

عَلَى حَيْنٍ يَسْتَنْصِبِينَ كُلَّ حَلِيمٍ (6)

فقوله في البيت الأول: "على حين ألهى" بكسر نون "حين" على الإعراب الذي هو الأصل، وفتح النون على البناء وهو المختار؛ لكونه مضافاً إلى مبني أصالة، وهو قوله: "ألهى". وقله في البيت الثاني: "على حسين يستنصبين" بكسر نون "حين" على الإعراب الذي هو الأصعب، وفتح النون على البناء وهو المختار، متبوعاً بفعل مبني عرضاً، وهو "يستنصبين" الذي هو فعل مضارع متصل بنون الإناء، التي هي الفاعل⁽⁷⁾.

- ينصب الفعل بـ"أن" واجبة الإضمار ، بعد "أو" المقدره بـ"حتى"⁽⁸⁾ ، كقوله :

(1) قطعة بيت من البسيط، للناطقة الذيباني من قصيدة له في ديوانه (17)، وتامه:

أَمَسْتُ خَلَاءً وَأَمَسَى أَهْلَهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لَبَدٍ

ونسبت له في الخزانة 5/4 والدرر 84/1 وحاشية الصبان 230/1 وبلا نسبة في ارتشاف الضرب 78/2 والهمع 37/2 وشرح الكافية 395/1 واللسان (لبد).

(2) شرح ابن طولون 123/2 .

(3) صدر بيت من الطويل لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة في القصائد السبع (192)، القصائد العشرة (132)، وعجزه:

وَأَنْ أَشْهَدُ لِلذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مَخْلُودِي

ونسبت له في الكتاب 452/1 والمطالع السعيدة 284 والخزانة 119/1 والمحتسب 338/2 وسر الصناعة 285/1 وشرح المرزوقي 494/2 ومعاني الفراء 29/3 وشذور الذهب 153 وبلا نسبة في الإنصاف 560/2 وتوجيه اللمع 131 ومغني اللبيب 711 وأبيات المغني 181/6 واللسان (أنن) ويروى:

أَلَا أَيُّهَا اللَّاحِي أَنْ أَحْضَرَ الْوَعْيِ

(4) صدر بيت من الطويل، للأحوص الأنصاري في ملحقات ديوان شعره (289)، وعجزه:

فَنَدَلًا زَرِيْقَ الْمَالِ نَدَلَ التَّعَالِبِ

ونسبت له في الشواهد الكبرى 46/3 والكتاب 59/1 وسر الصناعة 507/2 وشواهد الجرجاوي 116 ولأبي الأسود الدؤلي في الإصاية 447/6 وبلا نسبة في شرح التصريح 331/1 والأصول 167/1 وشرح الكافية 659/2 والخصائص 120/1.

(5) شرح ابن طولون 465/1 .

(6) عجز بيت من الطويل ، وصدرة:

لَأَجْتَنِبِينَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا

وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 410/3 والدرر 187/1 وشرح التصريح 42/2 ومغني اللبيب 711 وشواهد المغني 883/2 وأبيات المغني 883/2 وأوضح المسالك 146 وارتشاف الضرب 522/2 والهمع 62/4.

(7) ارتشاف الضرب 522/2 وشرح التصريح 42/2 .

(8) شرح ابن طولون 213/2 .

لأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى (1)

- ينصب الفعل بـ"أن" واجبة الإضمار ، بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي⁽²⁾، كقوله

لَا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ (3)

- ينصب الفعل "تعلم" ، ودرى "مفعولين" ، ويفيد في الخبر يقيناً⁽⁴⁾، فـ"تعلم" نحو قول زياد:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا (5)

و "درى" نحو قول الشاعر :

دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَةَ فَاغْتَبَطُ (6)

فقوله: "دُرَيْتَ" دلت على اليقين، ونصببت مفعولين، الأول منها التاء، وهي في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، و"الوفِيَّ" مفعولها الثاني⁽⁷⁾.

(1) صدر بيت من الطويل، وعجزه :

فما انقادت الآمال إلا لصابر

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 236/2 والشواهد الكبرى 384/4 وشذور الذهب 298 ومغني اللبيب 104 والدرر 7/1 وشواهد المغني 206/1 وأبيات المغني 74/2 وشواهد الجرجاوي 227 وشرح الكافية 1540/3 والمطالع السعيدة 381 .

(2) شرح ابن طولون 218/2 - 219.

(3) صدر بيت من الكامل، لأبي الأسود الدؤلي من قصيدة له في ملحقات ديوانه (130)، وعجزه:

عار عليك إذا فعلت عظيم

نسب للأخطل في الكتاب 424/1 وللمتوكل بن عبد الله الليثي في المؤلف والمختلف 179 ولحسان في شواهد المغني 779/2 وللأعشى في إعراب النحاس 278/1 وللطرماح في أبيات المغني 112/6 ولسابق البربري في معاني الفراء 34/1 ولأبي الأسود الدؤلي في الشواهد الكبرى 393/4 وبلا نسبة في شرح التصريح 238/2 والمقتضب 25/2 وشرح المفصل 24/7 والخزانة 564/8 ومغني اللبيب 671 وشذور الذهب 96 والجنى الداني 157 وشرح الكافية 1547/3 والأصول 154/2 وتوجيه اللمع 306 وارتشاف الضرب 414/2 .

(4) شرح ابن طولون 282/1 - 283.

(5) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فبالغ بلطف في التحيل والمكر

ونسبت لزياد بن سيار في الشواهد الكبرى 374/2 وبلا نسبة في شرح التصريح 247/1 وشرح الكافية 546/2 وشذور الذهب 362 والدرر 132/1 والمطالع السعيدة 239 وشواهد الجرجاوي 88 وأبيات المغني 261/7 وشواهد المغني 923/2 والخزانة 129/9 .

(6) صدر بيت من الطويل وعجزه:

فإن اغتباطاً بالوفاء حميد

وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 373/2 وشرح التصريح 247/1 وشذور الذهب 360 والدرر 132/1 وشواهد الجرجاوي 88 والمطالع السعيدة 239 وأوضح المسالك 72 وشرح الكافية 545/2.

(7) شرح التصريح 247/1 وشرح الكافية 545/2 .

- ينصب الفعل "حجا، وعدَّ، وهبَّ، وزَعَمَ" مفعولين، ويفيد في الخبر رجحاناً⁽¹⁾ و"حجا" نحو قول تميم:

قَد كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَاتِقَةً (2)

و "عدَّ" ، نحو قول النعمان :

فَلَا تَعُدُّدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى (3)

و"هبَّ" ، نحو قول ابن همام :

وإِلَّا فَهَبَّيْ امْرَأً هَالِكاً(4)

و "زَعَمَ" ، نحو قول أبي أمية الحنفي:

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ (5)

- يؤكد الفعل المضارع بالنون إذا دل على طلب ، أو ما أشبهه من التحضيض ، والتمني ، والاستفهام⁽⁶⁾، نحو قول الشاعر:

(1) شرح ابن طولون 283/1 - 285 .

(2) صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

حتى أَلَمْتُ بنا يوماً مَلَمَاتٍ

ونسبت لتميم في الشواهد الكبرى 376/2 ولأبي شنبل الأعرابي في شواهد الجرجاوي 91 وبلا نسبة في شرح التصريح 247/1 وشذور الذهب 357 والدرر 130/1 وأوضح المسالك 72 والمطالع السعيدة 237 وشرح ابن عقيل 150/1 .

(3) صدر بيت من الطويل، لنعمان بن بشير الخزرجي، وعجزه:

ولكنما المولى شريكك في العدم

ونسبت له في الشواهد الكبرى 377/2 وشواهد الجرجاوي 91 والدرر 130/1 وشرح التصريح 248/1 والمطالع السعيدة 238 وبلا نسبة في شرح الكافية 545/2 وشرح التسهيل 78/1 وشواهد التوضيح 122 وشرح ابن عقيل 150/1.

(4) صدر بيت من المتقارب، لابن همام، وصدرة:

فقلت أجرني أبا خالد

ونسبت له في الشواهد الكبرى 378/2 والدرر 131/1 وأبيات المغني 263/7 وشذور الذهب 361 وشواهد الجرجاوي 92 والخصائص 186/2 ومغني اللبيب 118 وشرح التصريح 248/1 والمطالع السعيدة 238 والهمع 78/3 وشرح ابن عقيل 150/1.

(5) صدر بيت من الخفيف، لأبي أمية الحنفي، وعجزه:

إنما الشيخ من يدب ديبيا

ونسبت له في الشواهد الكبرى 379/2 وأبيات المغني 260/7 وشذور الذهب 358 وشواهد المغني 922/2 ومغني اللبيب 116 وشرح التصريح 248/1 والمطالع السعيدة 237 وأوضح المسالك 72 .

(6) شرح ابن طولون 166/2 .

(1)

هَلَا تَمَنَّ بُوَعْدٍ غَيْرِ مُخَلَّفَةٍ

وبعد التمني ، كقوله:

(2)

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِينَنِي

وبعد الاستفهام ، كقوله:

أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمَدَحَنَّ قَبِيلاً⁽³⁾

... ..

فقوله في البيت الأول: "هلا تمنن" أكد الفعل بنون التوكيد الخفيفة بعد حرف التحضيض "هلا" ، وقوله في البيت الثاني: "ترينني" أكد الفعل بنون التوكيد الثقيلة بعد التمني، ويحوله في البيت الثالث "تمدحن" أكد الفعل بنون التوكيد الثقيلة بعد الاستفهام⁽⁴⁾.

- ينصب الفعل "ظن، وحسب، وخال" مفعولين ، ويفيد في الخبر الرجحان أو اليقين⁽⁵⁾، فـ"ظن" كقوله :

(6)

ظَنَنْتَكَ إِنْ شُبَّتْ لُظَى الْحَرْبِ صَالِيًا

و "حسب" ، كقول زُخَرَ :

(7)

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً

(1) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

كما عهدتك في أيام ذي سلم

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 204/2 والشواهد الكبرى 322/4 والدرر 96/2 وشرح الكافية 1402/3 والمطالع السعيدة 474 وارتشاف الضرب 303/1 وأوضح المسالك 218 والهمع 136/5 .

(2) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 204/2 والشواهد الكبرى 323/4 والدرر 96/2 والهمع 136/5 وشرح الكافية 1402/3 والمطالع السعيدة 474 وأوضح المسالك 218 وارتشاف الضرب 303/1 .

(3) من الكامل، لا مرئ القيس الكندي، من قصيدة له في ديوانه (358)، وصدرة:

قالت فطيمة حل شعرك مدحه

ونسبت للمقنع في الكتاب 151/2 وبلا نسبة في الشواهد الكبرى 340/4 والخزانة 383/11 وشرح الكافية 1401/3 وشرح التصريح 204/2 والدرر 96/2 والهمع 137/5 وأوضح المسالك 218 .

(4) شرح التصريح 204/2 وشرح الكافية 1401/3 - 1402 .

(5) شرح ابن طولون 286/1 - 287 .

(6) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فعددت فيمن كان عنها معردا

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 248/1 والشواهد الكبرى 381/2 وأوضح المسالك 73 .

(7) صدر بيت من الطويل، لزخر الكلابي، وعجزه:

عيشة لا قينا جذام وحميرا

ونسبت له في الشواهد الكبرى 382/2 وشواهد المغني 930/2 وشرح التصريح 249/1 وشرح الحماسة للمرزوقي 155 وأوضح المسالك 73 .

وقول لبيد:

(1)

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ

و "خَالَ" ، كقول الشاعر :

(2)

إِخَالِكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى

وقوله:

(3)

مَا خَلْتَنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِينًا

- إذا عطف على جواب الشرط مضارع بالفاء أو الواو، فلك فيه ثلاثة أوجه : جزمه بالعطف، ورفعها بالاستئناف ، ونصبه بـ"أن" المضمرة، وإذا كان العطف بالفاء أو الواو على جملة الشرط قبل الإتيان بجملة الجزاء ، فالمعطوف مكتفٍ بالجملتين، ففيه وجهان: الجزم، والنصب⁽⁴⁾.

فمن الأول ، كقول الشاعر :

(5)

وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ

بعد:

رَبِيعُ النَّاسِ وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ

فَإِنْ يَهْلِكَ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ

(1) صدر بيت من الطويل، للبيد من قصيدة له في ديوانه (146)، وعجزه :

رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

ونسبت له في الشواهد الكبرى 543/2 واللسان (نقل) والمطالع السعيدة 241 وأوضح المسالك 73 وشرح ابن عقيل 149/1 .

(2) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يسومك ما لا يستطاع من الوجد

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 249/1 والشواهد الكبرى 385/2 والهمع 58/3 والدرر 133/1 وأوضح المسالك 73 .

(3) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

أشكو اليكم حموة الألم

وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 386/2 واللسان (ضمن) وشرح التصريح 249/1 وأوضح المسالك 73 وشرح باننت سعاد لابن هشام 159 .

(4) شرح ابن طولون 239/2 - 240 .

(5) من الوافر للنابغة الذبياني، من قصيدة له في ديوانه (75)، وعجزه:

أجب الظهر ليس له سنام

ونسبت له في الشواهد الكبرى 579/3 والخزانة 363/9 وشرح المفصل 83/6 وأمالي ابن الشجري 143/2 والمقتضب 177/2 واللسان (ذنب) وشرح الكافية 1066/2 والإنصاف 134/1 وشواهد الجرجاوي 245 ومعاني الأخفش 60/1 وشرح ابن عقيل 124/2 .

ومن الثاني بالنصب، كقوله :

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ (1)

فقوله في البيت الأول: "ونأخذ" عطف الفعل المضارع بالواو على جواب الشرط وهو "يهلك" الثاني في البيت الذي قبله، وعليه جاز فيه ثلاثة أوجه : الجزم بالعطف على الجزاء، والرفع على الاستئناف، والنصب على تقدير "أن"، والجزم أقوى من الرفع، وهو أقوى من النصب⁽²⁾.

وقوله في البيت الثاني: "ويخضع" يجوز فيه النصب بتقدير "أن"، والجزم عطفاً على الشرط ، وذلك لتوسطه بين فعل الشرط والجزاء مقترناً بواو العطف، وفي البيت يتعين في النصب فقط للوزن ، أما الرفع فممتنع لأنه لا يجوز الاستئناف قبل الجواب⁽³⁾.

(4) أو لتعليل اختياره وترجيح أحد الآراء، مثل:

- منع أكثر النحويين تقديم صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف الجر على الحال، وأجاز الناظم تقديمها، ويقول ابن طولون: أنا لا أمنعه لوروده في كلام العرب⁽¹⁾، ومستشهداً بقول الشاعر:

تَسَلَّيْتُ طَرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَعْدِكُمْ بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي⁽²⁾

فقوله : "طراً" أتى حالاً من الكاف والميم ، وقد يقدم على صاحبه المجرور بـ"عن".⁽³⁾
- اختلف النحاة في منع صرف المصروف في الشعر للضرورة ، فذهب الأكثرون إلى المنع، وأجازوه الكوفيون ، ويقول ابن طولون : والصحيح جوازه كما ذهب إليه الكوفيون⁽⁴⁾، ومستشهداً بقول الشاعر :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسٍ فِي مَجْمَعٍ⁽⁵⁾

(1) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولا يخشى ظلاماً ما أقام ولا هضماً

وهي بلا نسبة في شرح الكافية 1607/3 والشواهد الكبرى 434/4 وشرح التصريح 251/2 وشذور الذهب 351 ومغني اللبيب 968 وشواهد المغني 901/2 وأبيات المغني 196/7 وشرح ابن عقيل 124/2 وشواهد الجرجاوي 246 وأوضح المسالك 239 .

(2) أمالي ابن الشجري 143/2 وشرح الكافية 1066/2 .

(3) شرح الكافية 1607/3 وشرح التصريح على التوضيح 251/2 .

(4) شرح ابن طولون 411/1 .

(5) من الطويل، وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 160/3 وشرح التصريح 379/1 وأوضح المسالك 120

وويروي: تسلبت طراً عنكم بعد بينكم

(3) شرح التصريح 379/1.

(4) شرح ابن طولون 200/2.

(5) من المتقارب للعباس بن مرداس ، وبعده: وما كنت دون امرئ منهما ومن تضع اليوم لا يرفع

ونسبت له في الشواهد الكبرى 69/4 وسر الصناعة 546 والخزانة 147/1 والإيضاح لابن الحاجب 148/1 وبلا نسبة في الأصول 437/3 وشرح المفصل 68/1 والدرر 11/1 وشرح الجمل 566/2 وشرح التصريح

119/2 وويروي: يفوقان شيخي في مجمع

فقوله: "مرادس" منع من الصرف - وهو اسم مصروف - للضرورة ، وهو ما أجازة الكوفيون وبعض البصريين⁽⁶⁾ .

- اتفق النحاة على إعراب "حين" إذا كانت الجملة المضافة إليها مصدرية بالمبتدأ، وأجاز الفارسي بنائه ، ويقول ابن طولون : والأرجح الإعراب⁽⁷⁾ ، ومستشهداً قول الشاعر:

أَلَمْ تَعَلِّمِي يَا عَمْرُكَ اللهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ⁽⁸⁾

حيث روي بكسر نون "حين" على الإعراب الذي هو الأصل، وهو الأرجح لكونه متبوعاً بمبتدأ، وهو "الكرام" وروي بالفتح على البناء⁽¹⁾.

- ذهب الجمهور إلى أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلا يفصل بينهما، ويقول ابن طولون: والصحيح ما ذهب إليه الناظم ؛ فالفصل عنده بين المضاف والمضاف إليه على قسمين: جائز في السعة ، ومخصوص بالضرورة ، وجعل للاضطراب ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون الفاصل أجنياً ، يعني : أجنياً من المضاف ، كقوله :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ⁽²⁾

ففصل بين "كف" و"يهودي" بـ"يوماً" وهو أجنبي من المضاف، أي: غير معمول له⁽³⁾.

الثاني: أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعته، أي: بنعت المضاف - كقول الشاعر:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِي سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٌ⁽⁴⁾

(6) شرح المفصل 68/1 وشرح التصريح 119/2 .

(7) شرح ابن طولون 465/1 - 466 .

(8) من الطويل، وبعده: وإني لا أخزى إذا قيل مملق سخي وأخزى أن يقال بخيل

ونسبت لمويال بن جهم المذحجي في الشواهد الكبرى 412/3 ولمبشر بن الهذيل الفزاري في أمالي القالي 39/1 وبلا نسبة في الدرر 187/1 والهمع 86/4 .

(1) أمالي القالي 39/1 .

(2) من الوافر لأبي حية البيزي (الهيثم بن الربيع) ، وبعده:

على أن البصير بها إذا ما أعاد الطرف يعجم أو يقيل

ونسبت له في الشواهد الكبرى 470/3 والدرر 66/2 والمقتضب 377/4 والكتاب 91/1 وبلا نسبة في شرح التصريح 59/2 وشرح المفصل 103/1 واللسان (عجم) وأوضح المسالك 154 والأصول 467/3 وشرح الكافية

979/2 ويروي: كتجبير الكتاب بكف يهماً

(3) شرح التصريح على التوضيح 59/2 وشرح المفصل 103/1 .

(4) من الطويل، لمعاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه - ونسبت له في الشواهد الكبرى 478/3 وشواهد الجرجاوي 169 والمطالع السعيدة 435 والدرر 67/2 وبلا نسبة في ارتشاف الضرب 534/2 وشرح التصريح

59/2 وأوضح المسالك 154 وعمدة الحافظ 385 وشرح الكافية 990/2 والهمع 126/5 وشرح ابن عقيل 20/2 .

ففصل بين المضاف وهو "أبي" ، والمضاف إليه وهو "طالب" بنعت المضاف وهو "شيخ الأباطح"، والمراد : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح⁽¹⁾.
الثالث: النداء⁽²⁾، كقول الشاعر :

وفاق كعبٌ بجيرٍ مُنقذٌ لك من تعجيل تهلكةٍ والخلد في سقرًا⁽³⁾

ففصل بالمنادى وهو "كعب" بين المضاف وهو "وفاق" ، والمضاف إليه وهو "بجير" ، والمراد: وفاق بجير يا كعب منقذ لك⁽⁴⁾.

- أجاز الفراء الاستغناء بجواب الشرط المتأخر عن القسم مطلقاً، وإن لم يتقدمها ذو خبر في جزم الفعل، والمصنف جعله قليلاً، وخصه الجمهور بالضرورة ، ويقول ابن طولون: والصحيح ما ذهب إليه المصنف⁽⁵⁾، كقول الشاعر:

لئن مُنيت بنا عن غب معركةٍ لا تلتفنا عن دماء القوم ننتفل⁽⁶⁾

فقوله: "لا تلتفنا" مجزوم بحذف الياء على أنه جواب الشرط المتأخر عن القسم من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر، وهو جائز عند الفراء، وقليل عند ابن مالك، وهو عند الجمهور مخصوص بالضرورة، أو اللام من "لئن" هنا زائدة لا موطئة للقسم⁽⁷⁾.

* أنصاف الأبيات:

- زاد سيبويه والسيرافي في أخوات "إن": "عسى"، وهو بمعنى "لعل" وشرط اسمه أن يكون ضميراً، وذهب الجمهور في إطلاق القول بفعليته، وذهب ابن السراج وثلعب في إطلاق القول

(1) شرح التصريح على التوضيح 59/2 وارتشاف الضرب 534/2 .

(2) شرح ابن طولون 480/1 وما بعدها وشرح الرضي 293/1 .

(3) من البسيط لبجير بن زهير بن أبي سلمى، ونسبت له في الشواهد الكبرى 489/3 وشواهد الجرجاوي 170 والدرر 67/2 وبلا نسبة في الهمع 126/5 وارتشاف الضرب 534/2 وشرح ابن عقيل 20/2 .

(4) ارتشاف الضرب 534/2 وشرح ابن عقيل 20/2 .

(5) شرح ابن طولون 244/2 - 245 .

(6) من الطويل، للأعشى (ميمون بن قيس)، من معلقته المشهورة في ديوانه (48) ، وأولها:

ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

ونسبت له في الخزانة 327/11 والشواهد الكبرى 283/3 وشواهد الجرجاوي 248 والقوائد العشر 442

وشرح ابن عقيل 126/2 ويروى : لئن منيت بنا عن جد معركة

(7) شرح ابن عقيل 126/2 .

بحرفيته، ويقول ابن طولون : إذا جاء اسمها ضميراً فهي حينئذٍ حرف كـ"لعل" وفاقاً للسيرافي، ونقله عن سيبويه⁽¹⁾، مستشهداً قول شاعر :

فَقُلْتُ عَسَاها نارُ كَأْسٍ ...
... ..
(2)

- ذهب ابن الطراوة إلى جواز تعريف التمييز، وذهب ابن طولون بأن التمييز لا يكون إلا نكرة عند البصريين ، ويدخل "أل" على التمييز للضرورة ، كقول رشيد اليشكري :

وَطَبَّتِ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو⁽³⁾

والمراد : وطبت نفساً⁽⁴⁾.

- ذهب ابن مالك والزرجاني إلى أن "سوى" يستثنى بها ، كما يستثنى بـ"غير" ، وتعرب بما يعرب به "غير" ، وذهب سيبويه والخليل إلى أنها ظرف غير متصرف، ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر، ويقول ابن طولون: والأصح ما ذهب إليه المصنف⁽⁵⁾، كقول الأعشى:

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِها لِسِوانِنا⁽⁶⁾

(1) شرح ابن طولون 244/1 - 245 .

(2) صدر بيت من الطويل، وتمامه: فقلت عساها نار كأس وعلاها

تشكي فأتي نحوها فأعودها

ونسبت لصخر بن جعد الخضري في أبيات المغني 350/3 ولصخر بن العود الحضرمي في الشواهد الكبرى 227/2 وبلا نسبة في شرح التصريح 213/1 والهمع 491/2 والدرر 110/1 ومغني اللبيب 274 وحاشية الصبان 267/1 والجنى الداني 469 وأوضح المسالك 58.

(3) من الطويل لراشد (أورشيد) الشكري، وتمامه:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صدرت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

ونسبت له في المفضليات 310 والشواهد الكبرى 502/1 والدرر 53/1 وشواهد الجرجاوي 27 والدرر 53/1 وشرح التصريح 151/1 والهمع 22/3 وتوجيه اللمع 384 وشرح الكافية 324/1 وشرح التسهيل 292/1 وشرح قصيدة بانث سعاد لابن هشام 273 ويروى:

رأيتك لما أن عرت جلادنا رضيت وطبت النفس يا بكر عن عمرو

(4) شرح ابن طولون 170/1 وشرح الرضي 23/1 .

(5) شرح ابن طولون 399/1.

(6) عجز بيت من الطويل، للأعشى في ديوانه (65) ، وصدده:

تجانب عن أهل اليمامة ناقتي

ونسبت له في الكتاب 13/1 والمقتضب 349/4 وأمالى ابن الشجري 235/1 وشرح المفصل 4/2 والخزانة 435/3 والدرر 171/1 والإيضاح 319/1 وتوجيه اللمع 171 والهمع 78/5 والإنصاف 295/1.

فقاله: "لسوائنا" خرج عن الظرفية، وهو خاص بالشعر على مذهب سيبويه والخليل، وخلافاً لابن مالك والزجاجي على أنه مستثنى⁽¹⁾.

- أجاز المرادي أن تضاف "الدين" إلى الجملة الفعلية، ويقول ابن طولون: والفعل عند المصنف في نحو هذا على تقدير "أن" كما قاله في الكافية⁽²⁾، كقوله:

... ..
لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُوْدُ الدَّوَابِّ⁽³⁾

- أجاز سيبويه ترخيم غير المنادى مع بقاء حركته، وترك الحذف مع نيته كما في النداء، ومنعه المبرد، ورجح ابن طولون رأي سيبويه⁽⁴⁾، ومستشهداً قول الشاعر:

... ..
وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامًا⁽⁵⁾

فقاله: "أماما" غير منادى، وجاء على لغة من لم ينو المحذوف؛ فبقيت حركة الحرف الأخير منه بعد ترخيمه - وهو الفتح - على ما كانت عليه قبل الترخيم، فأصله: أمامة⁽⁶⁾.

- ذهب الجمهور إلى أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلا يفصل بينهما، ويقول ابن طولون: والصحيح ما ذهب إليه الناظم؛ فأجاز الفصل بينهما بظرف معمول للمضاف، أو المجرور⁽⁷⁾ كقوله:

(1) الإنصاف 294/1 - 295 وأمالى ابن الشجري 235/1،

(2) شرح ابن طولون 471/1 وقال ابن مالك في شرح الكافية (946/2 - 947):

وإثر "ريث" و "الدين" "أن" قدرا من قبل فعل نحو "من لدن سرى"

وقال: وجاء عن العرب إضافة "ريث" و "الدين" إلى الفعل على تقدير "أن" المصدرية .

(3) من الطويل للقطامي (عمر بين شبيب التغلبي) من قصيدة له في ديوانه (50) وصدرة:

صريح غوان راقهن ورسمه

ونسبت له في الخزانة 86/7 والشواهد الكبرى 427/3 وأمالى ابن الشجري 233/1 والدرر 184/1 وأبيات المغني 391/3 وبلا نسبة في شرح التصريح 46/2 ومغني اللبيب 238 وأوضح المسالك 148 وارتشاف الضرب 266/2 .

(4) شرح ابن طولون 148/2 والكتاب 342/1 .

(5) عجز بيت من الوافر، لجريير بن عطية الخطفي في ديوانه (502) وصدرة:

ألا أضحت حبا لكم راما

ونسبت له في نوادر أبي زيد 207 والشواهد الكبرى 282/4 والخزانة 263/2 وأمالى ابن الشجري 126/1 وشرح الجمل 124/2 وشرح التصريح 190/2 والإيضاح 296/1 وأسرار العربية 204 وشرح الكافية 1351/3 والإنصاف 353/1 والحل 248 .

(6) شرح التصريح على التوضيح 190/2 وشرح الكافية 1351/3 .

(7) شرح ابن طولون 480/1 وما بعدها .

... .. كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بَعْسِيْلٍ (1)

والفصل بالمجرور ، كقول الشاعر :

... .. لَأَنْتَ مُعْتَادٌ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةٌ (2)

فقوله في البيت الأول: "يوماً" ظرف فصل به بين المضاف وهو "تاحت" ، والمضاف إليه وهو "صخرة" ، والتقدير: كناحت صخرة يوماً العسل .

وقوله في البيت الثاني: "في الهيجا" جار ومجرور وفصل به بين المضاف وهو "مُعْتَادٌ" ، والمضاف إليه وهو "مصابرة" ، والتقدير: لأنت مُعْتَادٌ مصابرة في الهيجا(3).

5) واستخدم الشواهد الشعرية لتوجيه رأي حولها أو توجيه تخريج، نحو :

- قول الطرماح:

أنا ابنُ أباةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكِ وَإِنْ مالِكٌ كانتِ كرامِ المَعادينِ (4)

استشهد به على أن صدر البيت للإثبات والمدح ، فعلم أن "إن" المخففة في عجزه ليست للنفي ، لئلا يتناقض صدر البيت وعجزه ، فلم يحتج إلى اللام الفارقة(5).

- قول الشاعر:

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقوعاً (6)

(1) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 85/2 والشواهد الكبرى 481/3 وارتشاف الضرب 533/2 وأوضح المسالك 153 والدرر 66/2 واللسان (عسل) والمطالع السعيدة 432 .

(2) صدر بيت من البسيط وعجزه:

يصلى بها كل من عاداك نيرانا

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 58/2 والشواهد الكبرى 485/3 وارتشاف الضرب 533/2 والدرر 67/2 وأوضح المسالك 153 والمطالع السعيدة 433.

(3) شرح التصريح 58/2 وارتشاف الضرب 533/2 .

(4) من الطويل للطرماح بن حكيم في ديوانه (173) ، وبعده:

نوي المآثرات الأوليات واللهي قديماً وأكفاء العدو والمزايين

ونسبت له في شرح التصريح 241/1 والشواهد الكبرى 276/2 والدرر 118/1 وشواهد الجرجاوي 77 والجنى الداني 134 والمطالع السعيدة 230 وشواهد التوضيح 51 وارتشاف الضرب 150/2 ويروى:

... .. ونحن أباة الضيْمِ مِنْ آلِ مالِكِ

(5) شرح ابن طولون 261/1 .

(6) من الوافر، وبعده: علاه بضربة بعثت بليل نوائحه وأرخصت البضوعا

ونسبت للمرار بن حبيب في الشواهد الكبرى 121/4 ولفقعس في الخزانة 284/4 وبلا نسبة في الدرر 153/2 وشرح التصريح 133/2 وشرح الكافية 1196/3 والأصول 135/1 وشرح المفصل 72/3 والمقرب 248/1

وشرح الجمل 296/1 وإصلاح الخلل 71 وشواهد الجرجاوي 205.

استشهد به على أن "بشر" عطف بيان على "البكري" ، فلا يصح أن يجعل فيه "بشر" بدلاً من "البكري" لعدم صحة إضافة "التارك" إليه⁽¹⁾، لأن البدل في تقدير إعادة العامل ، إذ لا تضاف الصفة المقترنة بالألف واللام إلى عار منهما⁽²⁾.

- قول الشاعر :

ومرَّ دهرٌ على وبارٍ فهلكتُ جَهْرَةً وبارٍ⁽³⁾

استشهد به على "وبار" جمع فيه بين اللغتين، إحداهما: البناء على الكسر على لغة أهل الحجاز، وذلك في قوله: "على وبار" ، والأخرى: هي إعراب ما لا ينصرف على لغة بني تميم ، وذلك في قوله: "جهرة وبار" فرفع "وبار" بـ"هلكت"⁽⁴⁾.

- قول الشاعر :

ما هاجَ حسانَ رُسومِ المقامِ ومظعنُ الحَيِّ ومبني الخيامِ⁽⁵⁾

استشهد به على أن "حسان" يجوز فيه الصرف وعدمه، فإن نونه تحتمل الزيادة وعدمها ، فإن كان مشتقاً من الحس، فنونه زائدة، فيمنع من الصرف، وهو الأكثر فيه، وإن كان مشتقاً من الحسن فنونه أصلية، فيصرف⁽⁶⁾.

* الرجز :

- قول الشاعر :

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا⁽⁷⁾

(1) شرح ابن طولون 76/2 - 77 .

(2) شرح التصريح على التوضيح 133/2 .

(3) من مخرج البسيط للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه (194) ونسبت له في الشواهد الكبرى 358/4 وأما ابن الشجري 115/2 وشرح الجمل 244/2 والمقرب 282/1 والمقتضب 50/3 والدرر 8/1 وشرح المفصل 64/4 وشذور الذهب 97 واللسان (وبر) وأوضح المسالك 226، ويروى:

... .. فهلكت عنوة وبار

(4) شرح ابن طولون 197/2 - 198 .

(5) من السريع لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه (380)، ويَعده :

والنؤي قد هدم أعضاده تقادم العهد بوادٍ تهام

ونسبت له في اللسان (ظعن) وتوجيه اللمع 360 والتبصرة والتذكرة 558/2 .

(6) شرح ابن طولون 188/2 وتوجيه اللمع 360 .

(7) لذي الرمة غيلان في ملحقات ديوانه (746)، وقبله: لما حططت الرجل عنها واردةً

والمشهور أن له عجزاً، وهو:

حتى شنت همالة عيناها

ونسبت له في الشواهد الكبرى 101/3 والخزانة 139/3 وأبيات المغني 323/7 والخصائص 431/2 ومعاني الفراء 14/1 وبلا نسبة في شرح المفصل 8/2 وشرح التصريح 246/1 وشواهد المغني 929/2 والدرر 169/2 وشذور الذهب 240 وشواهد الجرجاوي 119 والهمع 159/2 وارتشاف الضرب 290/2 واللسان (قلد).

استشهد به على أن "ماء" لا يجوز فيه العطف، ولا النصب على المعية، فيكون "ماء" مفعولاً بفعل مضمر تقديره: وسقيتها⁽¹⁾.

- قول الشاعر :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْنِ قَدِي⁽²⁾

استشهد به على أن الراجز جمع بين لحاق نون الوقاية في "قد" وعدم لحاقها ، فأثبت نون الوقاية في الأول على الكثير، وحذفها في الثاني على القليل⁽³⁾.

- قول الشاعر :

أَقَائِلُنْ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا⁽⁴⁾

استشهد به على دخول نون الوقاية على "قائلن" مع أنه اسم فاعل للضرورة ، تشبيهاً له بالمضارع⁽⁵⁾.

* أنصاف الأبيات:

- قول الشاعر:

حُبٌّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يَرَى
... .. (6)

(1) شرح ابن طولون 390/1 .

(2) نسبت لحميد بن الأرقط في الخزانة 382/5 ولحميد بن ثور الهلالي في الصحاح (لحد) ولأبي نخيلة في شواهد المغني 487/1 ولأبي بحدلة في شرح المفصل 124/3 ولأبي بجلة في الشواهد الكبرى 357/1 وبلا نسبة في شرح التصريح 112/1 والدرر 42/1 والكتاب 387/1 وشواهد الجرجاوي 15 والهمع 64/1 واللسان (قدد) ونوادير أبي زيد 527 والمحتسب 223/2 والجنى الداني 253 والإنصاف 131/1 ومغني اللبيب 309 وبعده: ليس الإمام بالشحيح الملحد

(3) شرح ابن طولون 114/1 .

(4) البيت لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (143)، وقبله : أرأيت إن جاءت به أملودا ونسبت له في الخزانة 420/11 وروايته (أحصري) والمحتسب 193/1 والخصائص 136/1 وسر الصناعة 447/2 وبلا نسبة في شواهد الكبرى 118/1 وشرح التصريح 42/1 ومغني اللبيب 633 والجنى الداني 141 وشواهد المغني 758/2 وشرح الكافية 1412/3 وارتشاف الضرب 307/1 .

(5) شرح ابن طولون 54/1 .

(6) صدر بيت من المديد ، للطرماح بن حكيم في ديوانه (97)، وعجزه:

منه الا صفحة أو لمام

ونسبت له في الدرر 119/2 والشواهد الكبرى 15/4 واللسان (زور) والمقرب 78/1 وبلا نسبة في شرح التصريح 99/2 وشرح الجمل 589/1 وأوضح المسالك 172.

استشهد به على أن "حُبَّ" أصله "حَبَّبَ" فأريد تسكين أول المثليين للإدغام فنقلت حركته إلى الحاء⁽¹⁾.

- قول الشاعر:

يُحْشِرُ النَّاسُ لَا بَيْنَ وَلَا آبَاءَ (2)

استشهد به على أن "بينين" جاء اسماً لـ "لا" وبني على الياء لكونه مجموعاً على حد مثناه⁽³⁾.

6) استخدمه للدلالة على بعض المعاني ، ومنه:

- تأتي "عن" بمعنى "على"⁽⁴⁾ ، كقوله:

لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَخَزْنِي⁽⁵⁾

- تأتي "أو" بمعنى الواو ، للدلالة على الجمع⁽⁶⁾ ، كقوله:

حَتَّى خَضِبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرَجِي أَوْ عَنَانَ لِحَامِي⁽⁷⁾

- تأتي "أم" المنقطعة بعد الخبر مجردة عن الاستفهام ، ويكون معناها الإضراب ، بمعنى: "بل"⁽⁸⁾ ، كقوله:

(1) شرح ابن طولون 41/2 .

(2) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

إلا وقد عنتهم شؤون

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 239/1 والشواهد الكبرى 334/2 وشذور الذهب 84 والهمع 146/1 والدرر 126/1 وأوضح المسالك 68.

(3) شرح ابن طولون 274/1 .

(4) شرح ابن طولون 444/1 .

(5) من البسيط لذي الأصبع العدوانى فى المفضليات (160) ، وبعده:

ولا تقوت عيالى يوم مسبغةً ولا بنفسك فى العزاء تكفينى

ونسبت له فى أمالى ابن الشجرى 13/2 وأبيات المغنى 290/3 والشواهد الكبرى 286/3 وشرح الجمل 471/1 والأزهىة 97 وبلا نسبة فى المقرب 197/1 والخصائص 288/2 وشرح المفصل 53/8 والخزانة 173/7 والجنى الدانى 246 وشرح الكافية 809/2 وشواهد الجرجاوى 247 ومغنى اللبيب 258 وارتشاف الضرب 447/2.

(6) شرح ابن طولون 88/2 .

(7) من الكامل لقطرى بن الفجاءة المازنى، من أبيات له فى شرح الحماسة للمرزوقى (137) ، وقبله :

فلقد أرانى للرماح رديئةً من عن يمينى مرةً وأمى

ونسبت له فى الشواهد الكبرى 150/3 والخزانة 160/10 وشرح اللمحة 316/2 وبلا نسبة فى ارتشاف الضرب ويروى:

أحناء سرجى أو عنان لجامى

(8) شرح ابن طولون 86/2.

فَلَيْتَ سُلَيْمِي فِي الْمَمَاتِ ضَجِيْعَتِي هَنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةِ أُمَّ جَهَنَّمَ (1)

* الرجز :

- تأتي "على" بمعنى الاستعلاء ، وهو أصلها ، ويكون معنوياً⁽²⁾ ، كقوله :

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ (3)

وهي هنا بمعنى القهر والغلبة. (4)

* أنصاف الأبيات:

- تأتي "على" بمعنى "عن"⁽⁵⁾ ، كقوله:

... .. (6)

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ

- تأتي "أو" بمعنى الإضراب⁽⁷⁾ ، نحو قوله :

وصورتها أو أنت في العين أُمْلَحُ (8)

... ..

والتقدير : بل أنت في العين أُمْلَحُ (9).

(1) من الطويل لعمر بن أبي ربيعة، آخر أبيات ثلاثة له في ملحقات ديوانه (501) وأولها :

فيا ليت أني حيث تدنو منيتي شملت الذي ما بين عينيك والفم

ورواية عجزه في الديوان: لدى الجنة الخضراء أو في جهنم

وهي بلا نسبة في شرح الكافية 1219/3 والشواهد الكبرى 143/4 وشرح التصريح 14/2 وأوضح المسالك 190 .

(2) شرح ابن طولون 442/1.

(3) البيت بلا نسبة في شرح الجمل 509/1 واللسان (سوا) 2163/3 وشرح الحماسة للمرزوقي 1541 والتفسير

الكبير للرازي 170/25 وتفسير القرطبي 220/7 وبعده: من غير سيف ودم مهراق

(4) شرح الجمل لابن عصفور 509/1 .

(5) شرح ابن طولون 443/1.

(6) من الوافر للقحيف بن خمير العقيلي، وعجزه:

لعمرك الله أعجبني رضاها

ونسبت له في الشواهد الكبرى 282/3 وشواهد المغني 954/2 والمحتسب 52/1 والمقتضب 318/2 وشواهد

الجرجاي 148 والجنى الداني 477 والخزانة 132/10 وبلا نسبة في شرح التصريح 14/2 والخصائص

311/2 وأمالى ابن الشجري 269/2 والدرر 22/2 وشرح المفصل 120/1 وأبيات المغني 63/4 وشرح الكافية

809/2 والأزهية 277 ومغني اللبيب 246 والهمع 108/6 والإنصاف 630/1 .

(7) شرح ابن طولون 87/2 - 88.

(8) من الطويل لذى الرمة غيلان في ملحقات ديوانه (664) ، وصدرة :

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى

ونسبت له في الإنصاف 478/2 والخزانة 65/1 والأزهية 121 ومعاني الفراء 72/1 وبلا نسبة في الخصائص

458/2 والمحتسب 99/1 وشرح الجمل 235/1 .

(9) الإنصاف 478/2 .

7) كما جاءت الشواهد الشعرية استشهداً على لغة من لغات العرب ، وذلك مثل :

- يستعمل "سنين" استعمال "حين" ، فتلزم فيه الياء ، ويعرب بالحركات الثلاثة في "النون" ، ولا تحذف "النون" للإضافة ، وهذا الاستعمال يطرد عند قوم من العرب ، فقال أحد أولاد ابن أبي طالب:

وكان لنا أبو حسنٍ عليٍّ أباً برّاً ونحنُ له بنينٌ⁽¹⁾

الرواية "بنين" بالياء ، والإعراب على "النون" ، وهذه لغة بني عامر ، فإنهم يعربون معتل اللام بالحركات على النون مع لزوم الياء ، لأنها أخف عليه ، ولأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ، ولو كان الذاهب موجوداً ، لكان الإعراب فيه كسائر المفردات ؛ فكذاك يكون ما قام مقامه⁽²⁾.

- ما جاء من الأعلام على "فعال"ك- حذام ، وقطام ، فإن أهل الحجاز بينونه على الكسر ، لشبهه بـ"نزال" وبابها من أسماء الأفعال⁽³⁾ ، وعليه جاء :

إذا قالت حذامٌ فصدّقوها فإنّ القولَ ما قالت حذامٌ⁽⁴⁾

فقوله: "حذام" إنه فاعل في الموضعين، وحقه الرفع ، ولكنه بني على الكسر تشبيهاً له بـ"نزال" ، وهو مذهب أهل الحجاز⁽⁵⁾.

* الرجز:

- تستعمل جماعة من طيئ معنى "اللاتي" ، فيقولون: "ذوات" - بالضم⁽⁶⁾ - ، كقول رؤبة:

(1) من الوافر، وبعده: وأنا لانريد سواه يوماً وذاك الرشد والحق المبين

ونسبت لأحد أولاد ابن أبي طالب في شرح التصريح 77/1 والشواهد الكبرى 156/1 ولسعيد بن قيس الهمداني من أصحاب علي رضي الله عنه - في الخزانة 75/8 وروايته:

وأن لنا أبا باحسنٍ علياً أبُّ برٌّ ونحنُ له بنين

وبلا نسبة في شرح الكافية 195/1 وشرح التسهيل 92/1 وأوضح المسالك 14 وشرح الرضي 185/2 .

(2) شرح ابن طولون 77/1.

(3) شرح ابن طولون 196/2 .

(4) من الوافر، نسب للجيم بن صعيب في الشواهد الكبرى 370/4 ولديهم بن طارق في شواهد المغني 596/2 وبلا نسبة في شرح التصريح 225/2 وشدور الذهب 95 وأمالي ابن الشجري 115/2 والخصائص 178/2 وشرح المفصل 64/4 وأبيات المغني 329/4 وشواهد الجرجاوي 13 وشرح اللحة 234/1 والمقتصد 773/2 واللسان (حذم) ومغني اللبيب 404 وأوضح المسالك 227 ويروى:

إذا قالت حذام فأنصتوها

(5) شرح التصريح 225/2 وشرح المفصل 64/4 .

(6) شرح ابن طولون 147/1 .

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقِ مَوَارِقِ
ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بَغِيرِ سَائِقِ⁽¹⁾

- لفظ "أمس" يعرب إعراب ما لا ينصرف على لغة بني تميم⁽²⁾، نحو :

إِنِّي رَأَيْتُ عَجَباً مِذْ أَمْسَا
عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا⁽³⁾

فقوله: "أمساً" أعرب إعراب ما لا ينصرف على لغة بني تميم ، وذلك لشبه العلمية والعدل عن "الأمس" ، ولهذا جر بالفتحة والألف للإطلاق. ⁽⁴⁾

- أن في فاء الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين إخلاص الضمة، وهي قليلة موجودة في

كلام هذيل، وتُعزَى لققعس، ودببر، وغيرهما،⁽⁵⁾ ومنه قول رؤبة:

لَيْتَ شَبَاباً بُوَعَ فَاشْتَرَيْتَ⁽⁶⁾

* أنصاف الأبيات :

- الندبة : تعيين المنادى المتفجع عليه لفقده ، كقول عمر - وقد أُخْبِرَ بجذبِ أصابِ بعضِ العرب : "واعمره" ، أو للمتوجع له⁽⁷⁾، نحو :

⁽¹⁾ من الرجز في ملحقات ديوان رؤبة (180) ونسبت له في شرح التصريح 138/1 والشواهد الكبرى 439/1 والمقرب 58/1 والدرر 58/1 وأمالي ابن الشجري 306/2 واللسان (ذوا) وشرح الكافية 275/1 وشرح التسهيل 218/1 ويروى:

جمعتها من أينق سوابق

⁽²⁾ شرح ابن طولون 195/2 .

⁽³⁾ نسبت للعجاج في الشواهد الكبرى 357/4 وبلا نسبة في نوادر أبي زيد (257) والخزانة 167/7 وشرح التصريح 226/2 وشرح المفصل 106/4 والحلل 351 وشنور الذهب 99 والدرر 175/1 وأمالي ابن الشجري 260/2 وشرح الجمل 401/2 واللسان (أمس) وشرح الكافية 1481/3 وبعدهما:

يَأْكُلْنَ مَا فِي رِحْلِهِنَّ هَمْساً لا تَرَكَ اللهُ لِهِنَّ ضَرْساً

⁽⁴⁾ شرح التصريح 226/2 وشرح الكافية 1481/3.

⁽⁵⁾ شرح ابن طولون 330/1 - 331.

⁽⁶⁾ من الرجز في ملحقات ديوان رؤبة (171)، وقبله:

لَيْتَ وَهْلٌ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ

ونسبت له في شرح التصريح 295/1 والشواهد الكبرى 524/2 والدرر 222/2 وشواهد الجرجاوي 111 وشرح الكافية 605/2 وشواهد المغني 819/2 وأوضح المسالك 90 وشرح الفصل 70/7 والهمع 176/2 ومغني اللبيب 631.

⁽⁷⁾ شرح ابن طولون 136/2.

فَوَاكِدًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي (1)

- يقلب لام التعريف ميماً عند لغة حمير⁽²⁾، كقول الشاعر:

يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسِلَمَةً⁽³⁾

حيث أتى بالميم مكان لام التعريف على لغة حمير ، والأصل : "بالسهم والسلمة".⁽⁴⁾

- يفتح الاسم المعتل العين عند جمعها على لغة هذيل، كفتح جمع نحو "بَيْضَةٍ ، وَجَوْزَةٍ " ، فيقولون: "جَوَازَاتٍ ، وَبَيْضَاتٍ"⁽⁵⁾ ، فقال الشاعر:

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ (6)

- بعض العرب يهمل "أن" مطلقاً حملاً على "ما" المصدرية⁽⁷⁾، ومنه قوله :

أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا (8)

(1) صدر بيت من الطويل، لقيس بن الملوح العامري في ديوانه (41)، وعجزه:

ومن عبارات ما لهن فناء

ونسبت له في الشواهد الكبرى 167/3 وشرح اللمحة 147/2 وبلا نسبة في شرح التصريح 181/2 وعمدة الحافظ 185 .

(2) شرح ابن طولون 166/1 .

(3) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

ذاك خليلي يعانيني

ونسبت لجبير بن عنمة الطائي في الشواهد الكبرى 363/1 والجنى الداني 140 وأبيات المغني 287/1 وشواهد المغني 159/1 وبلا نسبة في الدرر 53/1 وشرح التصريح 149/1 والصاحح (سلم) ومغني اللبيب 69 وشرح

الكافية 165/1 وشرح المفصل 17/9 ويروى صدره: ذاك خليلي وذو يواصلني

(4) شرح المفصل 17/9 وشرح الكافية 165/1 .

(5) شرح ابن طولون 305/2 .

(6) صدر بيت من الطويل، وعجزه :

رفيق بمسح المنكبين سبوح

وهي بلا نسبة في شرح الكافية 184/4 وشرح التصريح 299/2 والشواهد الكبرى 517/4 وشرح المفصل 30/5 والخزانة 102/8 والخصائص 184/3 والدرر 6/1 وشرح الجمل 522/2 والمحتسب 58/1 وسر الصناعة 778/2 والتبصرة والتذكرة 649 والمنصف 343/1 ويروى:

أبو بيضات رائح متأوب

(7) شرح ابن طولون 207/2 .

(8) صدر بيت من البسيط، وعجزه :

مِنِّي السَّلامُ وَإِلَّا تَشْعُرَا أَحَدَا

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 232/2 والشواهد الكبرى 380/4 وشرح الكافية 1527/3 وشواهد المغني 100/1 وأبيات المغني 135/1 الخزانة 420/8 ومجالس ثعلب 322/1 والمنصف 278/1 وشرح المفصل 15/7 والإنصاف 563/2 والخصائص 390/1 والجنى الداني 20 وشرح الجمل 437/1 ومغني اللبيب 192 .

8) أو للوقوف على لحن أو خطأ وقع فيه الشاعر، ومنه:

- لحن الحريري لتثنيته "عينين"، إذ تثنى المشترك الذي لا تجوز تثنيته في قوله:

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ
عَيْنَهُ فَاتَثْنَى بِلَا عَيْنَيْنِ⁽¹⁾

لأن العين الأولى بمعنى "المال"، والعين الثانية بمعنى أداة البصر، ومن شرط المثني أن يتحد لفظه ومعناه⁽²⁾

- يقول ذو الرمة:

حَرَا جِجُ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةً
عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بِلْدًا قَفْرًا⁽³⁾

فقيل: خطأ منه لأن "إلا" لا تدخل على خبر "زال" وأخواته لأن نفيها إيجاب⁽⁴⁾.

- "مَنْ" الموصولة لا تقع إلا على من يعقل، وأما قول العباس بن الأحنف:

أَسْرَبَ الْقَطَاهِلَ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ
لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ⁽⁵⁾

فأوقع "مَنْ" على "سَرَبَ القَطَا"، وهو غير عاقل⁽⁶⁾.

9) وقد جاءت بعض الشواهد الشعرية لإثبات أمر غريب، نحو:

- من الألفاظ التي يؤكد بها لقصد الشمول "جميع"، واستعمالها غريب بإضافتها إلى ضمير المؤكد⁽⁷⁾، نحو:

فِدَاكَ حَيَّ خَوْلَانَ
جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانُ⁽⁸⁾

(1) من الخفيف للحريري في مقاماته: المقامة العاشرة 96 وارتشاف الضرب 556/2 والدرر 126/1 وللمعري

في الهمع 143/1 وبلا نسبة في المعجم المفصل 271/8 .

(2) شرح ابن طولون 72/1 .

(3) من الطويل لذي الرمة في ديوانه (240) وروايته (ماتتفك) والكتاب 48/3 وشرح المفصل 106/7 وخزانة

الأدب 247/9 واللسان (فكك) 477/10 وبلا نسبة في الإنصاف 156/1 والجنى الداني 251 وأسرار العريبية 142.

(4) شرح ابن طولون 207/1 .

(5) من الطويل في ديوان العباس (143) من قصيدة له، وقبله:

بَكَيْتَ إِلَى سَرَبِ الْقَطَا إِذْ مَرَّرَنِي بِي
فَقَلَّتْ وَمَثَلِي بِالْبِكَاءِ جَدِيرٌ

ونسبت له في شرح التصريح 133/1 والشواهد الكبرى 431/1 والدرر 69/1 وشواهد الجرجاوي 21 وشرح

الكافية 277/1 وشرح التسهيل 243/1 والمطالع السعيدة 162 وحاشية الخضري 73/1 والهمع 119/1.

(6) شرح ابن طولون 144/1 - 145.

(7) شرح ابن طولون 64/2 - 65 .

(8) من منهوك المنسرح، وبعده:

وكل آل قحطان والأكرمون عدنان

والبيت بلا نسبة في شرح التصريح 123/2 والشواهد الكبرى 91/4 وشرح الكافية 1171/3 والدرر 155/2

والهمع 155/3 وأوضح المسالك 182، ويروى:

فذاك حي خولان جميعهم وهمدان

10) وقد ذهب إلى تضعيف الاستشهاد بالشعر ، ومثال ذلك :

- قد يرد العطف على ضمير الرفع المتصل - البارز أو المستتر - بلا فصل ، إلا أنه ضعيف ، ويكثر في الشعر⁽¹⁾، كقوله:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى
... .. (2)

- يجوز في المضارع الواقع جواباً لشرطٍ ماضٍ - الرفع ، سواء كان ماضي اللفظ ، أو ماضي المعنى، وأما رفعه إذا كان الشرط مضارعاً ، فضعيف⁽³⁾، نحو قوله:

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعِ أَخُوكَ تُصْرَعُ⁽⁴⁾

هكذا نرى أن ابن طولون استشهد بعدد لا بأس به من الشعر والرجز وأنصاف الأبيات، واعتمد عليها في بيان معنى لغوي ، أو إثبات قاعدة نحوية، أو ليوافق رأياً، أو يخالفه.

ولقد وقف ابن طولون من البيت الشعري موقفاً خاصاً يختلف عن سابقيه، فهو حيناً يذهب إلى الوقوف على لحن أو خطأ وقع فيه الشاعر، وحيناً يستخدم بعض الشواهد الشعرية لإثبات أمر غريب ، وحيناً يستشهد بها على لغة من لغات العرب، أو لتوجيه تخريج حولها، وحيناً آخر يذهب إلى تضعيف الاستشهاد بالشعر. واستشهاده بعدد كبير من الأبيات الشعرية يدل على اهتمامه بالبيت الشعري، وكما سبق أن قلنا قد استشهد بالبيت الشعري دون أن ينسبه إلى قائله، كما لم يتعرض لذكر أي بحر عروضي، وإنما كان الذي يعنيه موطن الشاهد في البيت. ولقد كان البحث في شواهد الشعرية ترتيباً وتخيلاً من أشق نقاط البحث كما قلت، لأن كثيراً من شواهد لا يزال مجهولاً، وبعضها متعدد النسبة.

(1) شرح ابن طولون 93/2.

(2) من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة المخزومي في ملحقات ديوانه (490) وعجزه:

كنعاج الملا تعسفن رملا

وهي بلا نسبة في شرح الكافية 1245/3 وتوجيه اللمع 241 والشواهد الكبرى 161/4 وشرح المفصل 74/3 والدرر 191/2 وشواهد الجرجاوي 209 والإنصاف 475/2 والمقتصد 959/2 والخصائص 286/2 وشرح الجمل 242/1 .

(3) شرح ابن طولون 236/2 - 237.

(4) من الرجز، وقبله: يا أقرع بن حابس يا أقرع

ونسبت لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب 436/1 ولعمرو بن خثارم البجلي في الخزانة 20/8 وبلا نسبة في الشواهد الكبرى 430/4 وشرح التصريح 349/2 وشرح الكافية 1590/3 والمقتضب 70/2 وأمالي ابن الشجري 84/1 والدرر 47/1 وشرح المفصل 157/8 والمقرب 275/1 ومغني اللبيب 954 وشواهد المغني 897/2 وشرح الجمل 198/2 وشواهد الجرجاوي 24 وأبيات المغني 181/7 وارتشاف الضرب 555/2.

وقد اقتضاني هذا الرجوع إلى الكثير من مصادر الأدب و اللغة ودواوين الشعر والمجموعات الشعرية. وتجدر الإشارة إلى نقطة هامة وهي أنه يمكن اعتبار البيت مجهولاً إذا نسب لشاعر وليس في ديوانه.

رابعاً : شواهد من أقوال العرب وأمثالها

أخذ العلماء عن العرب الفصحاء لغة العرب ، إما كتابة مثل الكسائي، وإما مشافهة مثل الخليل بن أحمد، وقد كان منتصف القرن الثاني يمثل نهاية الأخذ عن عرب الأمصار، ونهاية القرن الرابع عن أهل البادية .

وكان المذهب البصري لا يلتفت إلى كل مسموع بل يختار ما يتفق مع أصوله ، ويترك الباقي لعلل مختلفة مثل: القلة والضرورة والشذوذ أو أنه لا يأخذ عن لا يثق بعربيتهم خلافاً للمذهب الكوفي الذي أخذ أعلامه مثل الكسائي⁽¹⁾ والفراء⁽²⁾ عن الفصحاء وغيرهم ، ووضعوا لكل قول قاعدة ، لذلك عيب عليهم بأنهم سمعوا من الفصحاء وغيرهم ، بل إن أكثره عن غير الفصحاء⁽³⁾ على خلاف البصريين الذين قالوا: "نحن نأخذ كلامنا عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع"⁽⁴⁾. وعلى هذا صار النحاة في قبول أو رفض قاعدة نحوية أو شاهد نحوي.

ولقد استشهد ابن طولون بتسعين قولاً لفصحاء العرب ، على ما نقله عنهم علماء النحو وحفاظ اللغة، وهذه ربما أكثر منها ابن طولون لأنك لا تجد هذه الأقوال في أكثر كتب النحو وإن حدث وجدنا قولاً أو قولين .

وبعض هذه الأقوال كان يوردها ناصاً على ناقلها. وسوف نضرب الآن بعض الأمثلة لبيان موقفة من أقوال العرب وأمثالها، وذلك لما يأتي:

1) وظف أقوال العرب لإثبات قاعدة نحوية، مثل:

- يكثر نيابة المصدر عن ظرف الزمان، كقولهم: "أتيتك طلوع الشمس، وخُفوقَ النجم" أي: وقت طلوع الشمس، ووقت خفوق النجم⁽⁵⁾.
- أن "اخلوق" لا يستعمل خبرها إلا مقروناً بـ"أن" ، فتقول: "اخلوقت السماء أن تمطر"⁽⁶⁾.

(1) نزهة الألباء 59.

(2) معاني القرآن 145/1 .

(3) إعراب القرآن للنحاس 60/3 .

(4) الاقتراح 202 .

(5) شرح ابن طولون 385/1 .

(6) شرح ابن طولون 234/1 وارتشاف الضرب 123/2 .

- أكثر ما يكون الاختصاص بـ"أي" ، أو تأنيثهما ، فيبينان على الضم ، لشبههما بالمنادى ، مردوفان بـ"هاء" مقحمة للتبنيه ، متبعان بصفة لازمة واجبة الرفع ، متصلة بـ"أل" الجنسية، نحو "أنا أيها الرجل أولى بالجميل" ، و"اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" (1).
- تختص حرف العطف "الواو" بجواز حذفها مع التابع الذي عطفاه ، إذا كان المراد ظاهراً مع حذفه ، نحو "راكب الناقة طليحان" ، والتقدير : ركب الناقة والناقة (2).
- يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يعرض عارض يمنع من تقديمه، كقولهم : "تميمي أنا" (3).
- استعملت العرب المصدر في نعت الذوات كثيراً، كقولهم : "رجل عدل" ، إلا أنهم ألزموه فقط الأفراد والتذكير، وإن اختلفت أحوال منعوتة، نحو "مررت برجلين عدل" وبامرأة رضى، وبرجال صوم" (4).
- "لا" التي لنفي الجنس تعمل عمل "إن" فتتصب الاسم ، وترفع الخبر ، نحو "لا غلام سفر حاضر" (5).
- يتعين رفع المضارع بعد "حتى" إذا كان حالاً ، كقولهم : "مرض حتى لا يرجونه" (6).
- من أحوال أفعال التفضيل : أن يضاف إلى معرفة ، وإن أول "أفعل" بما لا يفضل فيه على غيره ، نحو "الناقص والأشج/ أعدلا بني مروان" وجبت المطابقة (7).
- أن العرب يحذفون "كان" مع اسمها بعد "إن" الشرطية، كقولهم : "المرء مقتول بما قتل به ، إن سيفاً فسيف، وإن خنجراً فخنجر" أي: إن كان المقتول به سيفاً، وإن كان المقتول به خنجراً، ومنه قولهم: "الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير" ، وإن شراً فشر" أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر (8).
- يجر المستغاث باللام المفتوحة بعد دخول حرف النداء عليه لقصد التعجب منه ، كقولهم : "يا للكأ، ويا للكأ" تعجباً من كثرتهما (9).

(1) شرح ابن طولون 150/2 والكتاب 483/1 .

(2) شرح ابن طولون 95/2 - 96 وشرح التصريح 154/2 .

(3) شرح ابن طولون 191/1 وشرح المفصل 92/1

(4) شرح ابن طولون 56/2 وشرح ابن عقيل 53/2

(5) شرح ابن طولون 269/1 وارتشاف الضرب 165/2 .

(6) شرح ابن طولون 215/2 والهمع 114/4 .

(7) شرح ابن طولون 48/2 وشرح ابن عقيل 48/2 .

(8) شرح ابن طولون 215/1 - 216 والكتاب 130/1 .

(9) شرح ابن طولون 135/2 وشرح الكافية 1338/3.

- يجب إضافة الاسم "وَحَدَّ" للضمير، وقد جاء مضافاً إليه كقولهم في المدح: "تسيج وحده، وفريد دهره"، وفي الذم في قولهم: "جحيش وحده، وعبير وحده" (1)
- أن الجملة الخبر بها إذا كانت هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفي بها عن الرباط، نحو "هجيرى أبي بكر لا إله إلا الله" (2).

2) وقد وظف أقوال العرب وأمالها لموافقة رأي أو ترجيح آخر ، ومن ذلك :

- أجاز الناظم ترخيم ما أنتث بالهاء ، سواء كان لمذكر، كـ"طلحة" ، أو لمؤنث، كـ"عائشة" ، زائداً على ثلاثة أحرف ، كقولهم : "عائش يا لقومك" (3).
- ذهب الناظم إلى إن فاعل أفعال التفضيل يرفع اسماً ظاهراً، إذا وقع بعد نفي بكثرة ، كقولهم: "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد" (4).
- ذهب المبرد إلى أن إبقاء المضاف إذا حذف المضاف إليه على الحالة التي كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول ، وذلك كقولهم : "قطع الله يد رجل من قالها " أي : قطع الله يد من قالها ، فحذف "من قالها" ، وبقي "يد" غير منون ، كما كان مع وجود المضاف إليه، لأنه قد عطف عليه "رجل" مضافاً إلى مثل المحذوف (5).
- أشار المصنف بأن صاحب الحال نكرة محضة من غير مسوغ في الغالب. حكى سيبويه من كلام العرب : "مررت بماء قعدّه رجل" ، و "عليه مائة بيضاً" (6).
- أشار ثعلب بأن جمع المؤنث السالم ينصب بالفتحة - إن كان محذوف اللام ، كـ"سمعت لغاتهم" - بفتح التاء - حكاه الكسائي ، و "رأيت بناتك" - بفتح التاء - حكاه ابن سيده (7).
- ذهب الناظم إلى أن آخر المندوب يتصل غالباً بالألف ، سواء كان مضافاً ، نحو "وا أمير المؤمنيناه" ، أو نهاية صلة، نحو "وامن حفر بنر زمزماه" (8).

(1) شرح ابن طولون 461/1 - 462 شرح الرضي 203/1 .

(2) شرح ابن طولون 183/1 ومغني اللبيب 652 .

(3) شرح ابن طولون 142/2 .

(4) شرح ابن طولون 50/2 والكتاب 232/1 .

(5) شرح ابن طولون 478/1 - 479 والمقتضب 228/4 .

(6) شرح ابن طولون 410/1 والكتاب 272/1 .

(7) شرح ابن طولون 82/1 وشرح التصريح 80/1 .

(8) شرح ابن طولون 137/2 - 138 .

- أجاز المصنف حذف صدر صلة غير "أي" بشرط أن تطول الصلة، نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: "ما أنا بالذي قائل لك سوءاً ، فالصلة طالت بالمجرور والمفعول⁽¹⁾.
- أشار ابن هشام بأن الفاعل قد يحذف للجهل به ، كـ"سرق المتاع" ، أو لغرض لفظي ، كإصلاح السجع ، نحو " من طابت سريرته حمدت سيرته"⁽²⁾.
- ذهب الناظم إلى أنه يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم ، ومنه ما حكى الكسائي : "هذا غلام والله زيد" ، ففصل بين "غلام" ، و"زيد" بالقسم⁽³⁾.
- أشار الناظم بأن هذه الأمثلة: "فعال" ، ومفعال ، وفعليل "مستوية في أنها تعمل عمل اسم الفاعل، وإعمال "فعال" نحو ما حكى سيبويه من قولهم: "أما العسل فأنا شراب" وأما إعمال "مفعال" ، فنحو "إنه لمنحارٌ بوائكها" .
- وأما إعمال "فعليل" ، فنحو "إن الله سميعٌ دعاء من دعاه"⁽⁴⁾.
- حكى الفارسي بأن حكم الممنوع من الصرف الجر بالكسرة ، إذا أضيف تقديراً ، نحو "ابداً بذا من أول"⁽⁵⁾.
- اتفق النحاة على أن النكرة التي تعمل فيها "لا" تنصب المضاف والمشبه بالمضاف ، فهما معربان ، والمراد بالمشبه بالمضاف : ما اتصل به شيء من تمام معناه. فمثال المضاف: "لا غلام رجل في الدار" ، ومثال المشبه به : "لا طالعاً جبلاً عندك" ، و "لاماراً بزيد في الدار" ، و"لاحسناً وجهه" .
- وذهب المصنف إلى ذكر الخبر بعد نصب الاسم إذا كان رافعاً له ، مثاله : "لا ظالم رجل محمود ، ولا طالب علم محروم"⁽⁶⁾.
- حكى سيبويه أن "مع" من الأسماء اللازمة للإضافة ، ويجر بـ"من" كقولهم: "ذهبت من معه"⁽⁷⁾.

(1) شرح ابن طولون 157/1 - 158 وشرح الأشموني 168/1 .

(2) شرح ابن طولون 327/1 وشرح اللمحة 113/1 .

(3) شرح ابن طولون 482/1 والإنصاف 435/2.

(4) شرح ابن طولون 498/1 - 499 والكتاب 57/1 - 58.

(5) شرح ابن طولون 86/1 والهمع 195/3 .

(6) شرح ابن طولون 271/1 - 272 وحاشية الصيان 6/2 .

(7) شرح ابن طولون 473/1 والكتاب 209/1 .

- ذهب الناظم إلى أن الحال قد يجيء بصور المعرف بالألف واللام ، فيحكم بزيادتها ،نحو "ادخلوا الأول فالأول" ، وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله بالنكرة، نحو "اجتهد وحدك" أي: منفرداً⁽¹⁾.
- أجاز الفارسي والفراء الفصل بالظروف والجار والمجرور بين فعل التعجب ومعموله، وخالفه أكثر البصريين، ويقول ابن طولون : والصحيح جوازه ، فهو مستعمل في كلام العرب، نحو "ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقيح به أن يكذب"⁽²⁾.

(3) واستخدامه لإثبات صحة الشيء مع ندرته ، ومن ذلك :

- يلي "إن" المخففة فعل مضارع غير ناسخ ، وهو نادر ، كقولهم "إن يزيناك لنفسك ، وإن يشيناك لهيه"⁽³⁾.
- أن المصدر ينوب عن ظرف المكان ، وذلك قليل ، كقولهم : "جلست قرب زيد" أي: مكان قرب زيد⁽⁴⁾.
- أن حرف الجر "رب" يدخل على الضمير قليلاً ، ومنه قول العرب : "ربه رجلاً"⁽⁵⁾.
- يأتي أفعال التفضيل من لا فعل له أو من فعل لازم البناء للمفعول ، وذلك نادر ، كقولهم : "أص من شظاظ" ، وقولهم : "هو أشغل من ذات النحين" .
- إذ الأول: لا فعل له ، والثاني: فعله لازم البناء للمفعول⁽⁶⁾.
- يقل النداء بالضمير ، وقد ينادى بصيغة المنصوب ، ونحو "يا إياك قد كفيئك"⁽⁷⁾ .
- يحذف "أل" في الإضافة ، وذلك قليل ، كقولهم : "هذا يوم اثنين مباركاً فيه" ، حكاه سيبويه⁽⁸⁾
- جاء خبر "عسى" غير مضارع على وجه الندور ، كقولهم في المثل : "عسى الغوير أبوساً"⁽⁹⁾.
- يقل تعري المنادى من حرف النداء في اسم الجنس، ومن ذلك قولهم: "أصبح ليل" ، وقولهم: "أطرق كرا"⁽¹⁰⁾.

(1) شرح ابن طولون 407 وشرح التصريح 373/1 .

(2) شرح ابن طولون 32/2 - 33.

(3) شرح ابن طولون 262/1 - 263.

(4) شرح ابن طولون 385/1.

(5) شرح ابن طولون 435/1 وارتشاف الضرب 462/2 .

(6) شرح ابن طولون 45/2 - 46 وشرح التصريح 101/2 .

(7) شرح ابن طولون 108/2 والهمع 46/3 .

(8) شرح ابن طولون 173/1 والكتاب 48/2 .

(9) شرح ابن طولون 231/1.

(10) شرح ابن طولون 109/2 وشرح التصريح 165/2 .

- يقل دخول حرف الجر "التاء" على لفظ "رَبِّ" وحكى : "تَرَبُّ الكعبة" (1).

4) واستخدامه لتوجيه رأيه النحوي حولها ، نحو:

- قول العرب : "حظيين بنات صلفين كنان".

استشهد به على أن "حظيين ، وصلفين" حالان، وحذف العامل فيهما: عرفتهم، و"المحظيين" اسم فاعل من "حظي" المشتق من "الخطوة" ، و"صلفين" من "الصلف" وهو عدم الخطوة، ويقال: صلفت المرأة صلفاً ، وإذا لم تحظ عند زوجها، و "البنات" جمع "بنت"، والكنات" جمع "كنة" وهي زوجة الابن ، و "بنات" و"كنات" منصوبان على التمييز (2).

- قول العرب : "خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها".

استشهد به على أن "الزرافة" مفعول بـ"خلق" ، و"يديها" أطول من رجليها لازم لها (3).

- قول العرب: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن".

استشهد به على إن الفعل "تشرب" يجوز فيه ثلاثة أوجه :

الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي، والنصب بـ"أن" على النهي عن الجمع، والرفع على الاستثناء إذا أردت النهي عن الأول فقط (4).

- قول العرب : "مسجد الجامع" .

استشهد به على أنه يؤول على حذف الموصوف ، والتقدير : مسجد المكان الجامع (5)

- قول العرب : "البركة أعلمنا الله مع الأكابر".

استشهد به على أن "البركة" مبتدأ ، و "مع الأكابر" خبره، و"أعلم" ملغاة ؛ لتوسطها (6).

5) واستخدامه لتعليل اختياره النحوي ، مثل :

- يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذي يخبر بالخبر عنه ، نحو "على

التمر مثله زبدًا" ، فلا يجوز "مثلها على التمرة" ، والسبب : لئلا يعود الضمير من "مثلها"

على "التمر" ، وهو متأخر لفظاً ورتبة (7).

(1) شرح ابن طولون 435/1.

(2) شرح ابن طولون 423/1 والهمع 60/4

(3) شرح ابن طولون 405/1 - 406 وشرح التصريح 368/1 .

(4) شرح ابن طولون 219/2 - 20 وارتشاف الضرب 414/2

(5) شرح ابن طولون 461/1 والأصول 8/2.

(6) شرح ابن طولون 304/1 وشرح ابن عقيل 156/1 .

(7) شرح ابن طولون 194/1.

- الباحث على الاختصاص إما فخر، نحو: "بي أيها الشجاع فدافع". وإما تواضع ، نحو "إني أنا العبد الفقير إلى عفو ربي" (1).
- لا يغير "حبذا" عن هيئة الإفراد والتنكير ، ولو اختلف أحوال المخصوص ، فيقال : "حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون " ؛ لأنه جرى في كلامهم مجرى المثل ، كما يخاطبون بقولهم : "الصيف ضيعت اللبن" - بكسر التاء (2).
- الفعل "وهب" بمعنى "صير" تنصب المبتدأ والخبر ، وقيل لها : أفعال التصيير ؛ لدالاتها على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى ، كقولهم : "وهبني الله فداك" (3) .

6) أو للوقوف على خطأ أو شذوذ وقع فيه قول العرب ، ومنه:

- لا يصاغ فعل التعجب إلا مما اجتمعت فيه ثمانية شروط: أحدهما: أن يكون فعلاً ، وقول العامة : "ما أحمره" خطأ ، إذ لا فعل له . الثاني : أن يكون ثلاثياً ، وقول الفقهاء: "ما أحضره" شاذ . الثالث: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ، وقول العامة : "مأموته" خطأ . الرابع: أن يكون تاماً ، وقولهم : "ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها" لحن . الخامس : أن يكون غير منفي ، وقولهم : "ما عجت بالدواء" لم يبين منه فعل التعجب. السادس : أن لا يكون الوصف منه على "أفعل" ، وقول العامة: "ما أشقرة" خطأ. السابع: أن لا يكون مبنياً للمفعول ، وقول العامة : "ما أزهاه" خطأ. (4).
- شذَّ اتصال "إيّا" المستعملة في التحذير / بما يدل على الغائب ، أو اسم ظاهر ، وقد اجتمعا في قول بعضهم : "إذا بلغ الرجل الستين ، فإياه وإيّا الشواب" (5).
- شذَّ نصب الفعل "بأن" مضمرة في قولهم : "خذ اللص قبل يأخذك" (6).

7) وقد جاءت أقوال العرب وأمثالها للدلالة على بعض المعاني ، ومثال ذلك:

- تأتي "متى" بمعنى "من" في لغة هذيل ، ومنه قولهم : "أخرجها متى كمه" أي: من كمه (7).

(1) شرح ابن طولون 149/2 .

(2) شرح ابن طولون 42/2 والهمع 45/5 - 46 .

(3) شرح ابن طولون 288/1 - 289 وشرح التصريح 252/1 .

(4) شرح ابن طولون 29/2 - 30 .

(5) شرح ابن طولون 154/2 - 155 والكتاب 141/1 .

(6) شرح ابن طولون 227/2 ومغني اللبيب 640 .

(7) شرح ابن طولون 433/1 وارتشاف الضرب 465/2 .

- "أل" قد يراد بها الاستفهام ، وتدخل على الفعل الماضي، نحو "أل فعلت" بمعنى: هل فعلت⁽¹⁾
 - "كي" تجر "ما" الاستفهامية، فقالوا: "كيمه" بمعنى: لمه⁽²⁾.
 - قول العرب: "قمت وأصك عينه"، معنى "أصك": أضرب⁽³⁾.
- (8) وقد وظفه لرد رأي أو مخالفته ، مثاله:**

- ذهب الكوفيون أن "نعم ، وبئس" أسماء لاتصالهما بحرف الجر ، نحو "نعم السير على بئس العير"، و " ما هي بنعم الولد" وأشار ابن طولون بأنه لا دليل للكوفيين على اسميتها: باتصالها بحرف الجر في هذين القولين، لتأوله بدخول حرف الجر على موصوف محذوف، تقديره: على عبير يبئس العبير، وبمولود نعم الولد⁽⁴⁾.
- ذهب بعض النحاة أن لفظ "ماء" الثانية في قول العرب: "لا ماء ماءً بارداً عندنا" توكيد، وذهب آخرون بأنه بدل، وأشار ابن طولون: القول بأنه توكيد لفظي أو بدل - خطأ، فلا فرق في النعت بين المشتق، والجامد المنعوت بمشتق، فيوصف بالاسم الجامد إذا وصف ، كـ"مررت برجل رجل عاقل"، وأن "الماء" الثاني لما وصف تقييد بقييد خرج عن كونه مرادفاً للأول ، فلا يصح كونه توكيداً له ، ولا بدلاً منه ؛ لعدم مساواته للأول⁽⁵⁾.

لذلك نرى أن ابن طولون أورد العديد من أقوال العرب وأمثالها في شرحه ؛ لإثبات قاعدة نحوية، أو شرح معنى لغوي ، أو لموافقة رأياً ، أو لمخالفته.

ولقد وقف ابن طولون من أقوال العرب وأمثالها موقفاً خاصاً يختلف عن سابقه ، فنجده يذهب إلى توجيه رأيه النحوي حولها وتعليل اختياراته النحوية ، أو لإثبات صحة الشيء مع ندرته ، أو الوقوف على خطأ وقع فيه أقوال العرب .

وكما سبق أن قلنا قد استشهد بأقوال العرب وأمثالها دون أن يذكر قائلها أحياناً ، وقد سار ابن طولون وفق منهج النحاة في القرن التاسع الهجري من أمثال ابن جماعة من ذكر ما قبل من أوجه الخلاف عند النحاة فيها ودليل كل فريق منهم من أدلة النحو المعهودة وما قيس على هذه القاعدة وما شذ عنها ، إلا أن ابن طولون في كل ذلك له شخصيته مستقلة فلا ينحاز أو يميل إلى فريق، بل يعرض أقوال وآراء العلماء والمدارس النحوية بموضوعية.

(1) شرح ابن طولون 51/1 - 52 وسر الصناعة لابن جنى 106/1 .

(2) شرح ابن طولون 431/1.

(3) شرح ابن طولون 421/1 وشرح ابن عقيل 221/1 .

(4) شرح ابن طولون 35/2 والإنصاف 97/1 - 98 .

(5) شرح ابن طولون 275/1 وشرح التصريح 244/1 .

الفصل الرابع

أصول النحو وموقف ابن طولون منها

ويشتمل على المباحث الآتية:

- (1) السماع.
- (2) القياس.
- (3) العامل والعلل.
- (4) التأويل.

يهدف هذا الفصل إلى بيان الأصول النحوية التي سار عليها ابن طولون في شرحه لألفية ابن مالك ، وقد تبين لنا مما سبق تنوع مصادر ابن طولون في شرحه، وينبغي أن نشير إلى أن الأصول التي يستشهد بها النحاة واحدة عند جميع النحاة مع التفاوت فيما بينهم في الاعتماد على أصل أكثر من آخر، وتتمثل هذه الأصول عند النحاة في خمسة أصول وهي: السماع والقياس والعامل والتعليل والتأويل؛ والبعض يضيف استصحاب الحال.⁽¹⁾ وإليك نبذة عن كل من هذه الأصول:

أولاً: السماع

يعد السماع المصدر الرئيس في استنباط الأحكام والقواعد النحوية، وعليه الاعتماد لأن أصل اللغة يقوم على السماع ، ويقصد به " ما ثبت من كلام العرب ممن يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه - صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب قبل البعثة، وفي زمنه ، وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً ، عن مسلم أو كافر".⁽²⁾

ولقد كان ابن طولون حفيماً بالسماع جداً، واحترمه، ووقف دونه ، ولم يرفض مرة سماعاً صحيحاً. غاية الأمر أنه وقف عند بعض الشواهد التي وجدها مخالفة لما يذهب إليه فقال: هذه لا يقاس عليها. أو هذا مما يوقف عنده...أو هذا شاذ...

وكثيراً ما نجد ما في كتابه أمثال هذه العبارات : وقد سمع...وهو منقول فلا حاجة إلى رده، وغير ذلك كثير. ومعلوم أن اللغة سماعية ، في حين يقيس النحوي على ما سمع ، وقد صرح بما يشبه هذا حيث يقول عن المقصور والممدود:
المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود : هو الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ، وكلاهما قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي.⁽³⁾

وقد استند كثيراً إلى السماع في الرد على معارضييه؛ وتأييد مذهب على آخر، والتجأ إلى السماع في كثير من قضاياها ، وقد تمثل هذا في كثرة شواهد من القرآن الكريم ، ومن حديث رسول الله ﷺ ومن أقوال العرب شعراً ونثراً... وسوف نسوق أمثلة تبين منهجه في هذا:

(1) الخصائص 189/1.

(2) الاقتراح 24.

(3) شرح ابن طولون 294/2.

1) فمما دعم اختياراته في السماع:

- أن الفعل اللازم إذا طلب مفعولاً من جهة المعنى، ولم يصل إليه بنفسه ، لضعفه عنه-عدي إليه بحرف الجر، نحو"مررت بزيد" ، وإذا حذف حرف الجر انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين: موقوف على السماع ومطرد. الأول: سماعاً، كقوله:

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ (1)

أي: آليت على حب العراق، فحذف حرف الجر، وانتصب المجرور.

والثاني: المطرد ، وذلك عند حذف حرف الجر مع"أنّ، وأنّ" المصدرتين، إذا أمن اللبس، فتقول: "عجبت من أنك تقوم"، و"وعجبت أنك تقوم" ، وإنما اطرده حذف حرف الجر مع"أنّ، وأنّ" لطولهما بالصلة. (2)

- وزن "فعل، ومفعول" المعدول عن الأعداد-مسموع من الواحد إلى الأربعة، قالوا: "أحاد وموحد ، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع". وقد سمع أيضاً في"خماس، وعشار". (3)

- لم تطرد الإمالة في الأسماء غير المتمكنة ، إلا في"نا" ضمير المتكلم ومعه غيره، و"ها" ضمير الواحدة، فتقول: "مربنا، ونظر إلينا، ومر بها، ونظر إليها". وإنما اطردت في هذين الضميرين دون غيرهما من غير المتمكن ؛ لكثرة استعمالها . وأن الإمالة سمعت في غير هذين، وذلك نحو "أنى، ومتى ، وبلى". (4)

- أن التاء التي تلحق عوضاً في المصدر قد تحذف ، ويقتصر في حذفها على السماع، كقولهم: "أرى إراءً، واستقام استقاماً". (5)

- سمع من العرب تنثية وجمع المصدر الغير المؤكد(6)، كقول الشاعر:

(1) صدر بيت من البسيط، للمتلمس (جرير الضبيعي) في ديوانه (5)، وعجزه :

والحب يأكله في القرية السوس

ونسبت له في الشواهد الكبرى 548/2 وشرح التصريح 312/1 والكتاب 17/1 وشواهد المغني 294/1 ومغني اللبيب 148 والأصول 179/1 وأمالي ابن الشجري 365/1 وحاشية الخضري 175/1 وتوجيه اللمع 413 وبلا نسبة في الجنى الداني 473 وأبيات المغني 259/2.

(2) شرح ابن طولون 351/1 وما بعدها.

(3) شرح ابن طولون 182/2-183 وشرح الكافية 447/3.

(4) شرح ابن طولون 386/2.

(5) شرح ابن طولون 443/2.

(6) شرح ابن طولون 369/1.

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتَجْهَرُهُمْ مَا جَرَّبَ الْقَوْمُ مِنْ عَضِيٍّ وَتَضْرِيْسِيٍّ⁽¹⁾

- لم يؤكد "أجمع" و"جمعاء" بلفظ المثني ، ولا سماع في إجازة "جاء الزيدان أجمعان، والهندان جمعوا".⁽²⁾

- من أمثلة جمع القلة "فعلة" - بكسر الفاء، وسكون العين-، وسمع في ستة أبنية: "فَعِيلٌ" نحو "صبي وصبية"، و"فَعَلٌ" نحو "فتى وفتية"، "شيخ وشيخة"، و"فَعَالٌ" و"فَعَلٌ" نحو "غلام وغملة"، و"فَعَالٌ" نحو "غزال وغزلة"، و"فَعَلٌ" نحو "ثنى وثنية".⁽³⁾

(2) وقد رد بالسماع بعض الآراء النحوية ، ومن ذلك :

- ذهب سيبويه إلى أن خبر "كرب" مجردة من "أن" ، وأشار ابن طولون بأنه مردود بالسماع ويقترن بها⁽⁴⁾، كقول الشاعر:

وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقَطَّعًا⁽⁵⁾

- ذهب البصريون إلى أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم فيجب إضافة الاسم إلى اللقب ، ويكون اللقب هو المضاف إليه كـ"سعيد كرز" ، وأشار ابن طولون بأنه يردده النظر بالسماع: فقولهم: "هذا يحيى عينان" بغير إضافة، وإلا لقالوا: "عينين".⁽⁶⁾

(1) من البسيط لجريير الخطفي في ديوانه (323) ، وقبله:

إِنَّا إِذَا مَعَشَرَ كَشْتِ بَكَارَتِهِمْ صَلْنَا بِأَصِيدِ سَامٍ غَيْرِ مَعَكُوسٍ

ونسبت له في المقتصد 583/1 واللسان(حلم) والمخصص 17/3 وتاج العروس (حلم) وبلا نسبة في شرح ابن طولون 369/1.

(2) شرح ابن طولون 68/2 وشرح التصريح 124/2 .

(3) شرح ابن طولون 311/2.

(4) شرح ابن طولون 236-235/1 والكتاب 478/1.

(5) عجز بيت من الطويل، لأبي زيد الأسلمي، وصدرة:

سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما

ونسبت له في الشواهد الكبرى 193/2 وشنور الذهب 274 والمقرب 99/1 وبلا نسبة في شرح التصريح 207/1 وشواهد الجرجاوي 68 وشرح الجمل 177/2 وأوضح المسالك 55 والمطالع السعيدة 217 وشرح ابن عقيل 126/1.

(6) شرح ابن طولون 123/1.

3) وجاء السماع لترجيح رأي على آخر، نحو:

- ذهب الأخفش والكوفيون إلى أن حرف الجر "من" تكون لابتداء الغاية مطلقاً، وذهب بعض البصريين أنها تأتي لابتداء الغاية في الزمان قليلاً، وذهب ابن طولون : الصحيح ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون، وهو اختيار الناظم؛ لصحة السماع بذلك. (1)
- اختلف النحاة في جواز إظهار فاعل "نعم وبئس" مع التمييز ، فمنعه سيبويه وأكثر أصحابه، وأجازه المبرد والفارسي، وأشار ابن طولون : الحق ما أجازه المبرد والفارسي؛ لسرور السماع به (2) في نحو قول الشاعر:

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هُنْدُ لَوْ بَدَلَتْ
رَدَّ التَّحِيَّةَ نَطْقًا أَوْ بِإِيمَاءٍ (3)

وقول الشاعر:

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا (4)

4) قد خرج ما سمع أحياناً للضرورة ، ومن ذلك:

- جواز ضم هاء السكت في آخر المندوب للضرورة (5)، نحو:

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ
وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِاهُ (6)

فقوله : "عمره، والزبيراه" ضمت هاء السكت فيهما للضرورة . (7)

- يرخم غير المنادى في ضرورة الشعر؛ لكن بشرط صلاحيته للنداء، نحو "أحمد" وغيره من الأعلام ، فلو لم يصلح لمباشرة حرف النداء له، كـ "الغلام" لم يرخم. (8)
- يدخل الألف واللام في الفعل المضارع للضرورة (9)، كقول الفرزدق:

(1) شرح ابن طولون 438/1 والإنصاف 370/1.

(2) شرح ابن طولون 36/2 والمقتضب 150/2 .

(3) من البسيط، وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 32/4 وشواهد المغني 862/2 والدرر 112/2 وشرح التصريح 95/2 وأوضح المسالك 171/1 ومغني اللبيب 841 والهمع 416/1 وشواهد التوضيح 110.

(4) عجز البيت من الوافر، لجريير بن عطية الخطفي، من قصيدة له في ديوانه (135) ، وصدرة:

تزود مثل زاد أبيك فينا

ونسبت له في الخزانة 394/9 وشرح المفصل 132/7 والمقتضب 148/2 وشواهد المغني 862/2 والدرر 112/2 واللسان (زود) والخصائص 83/1 وبلا نسبة في الشواهد الكبرى 30/4 وشرح الكافية 1107/2 والمقرب 69/1 وشرح الجمل 606/1.

(5) شرح ابن طولون 139/2.

(6) البيت من الهزج، وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 273/4 وشرح الكافية 1347/3 وشواهد الجرجاوي 220 وشرح ابن عقيل 83/2 والمقرب 184/1 وشرح الجمل 129/2 وتوجيه اللمع 289.

(7) شرح الكافية 1347/3 وتوجيه اللمع 289.

(8) شرح ابن طولون 147/2.

(9) شرح ابن طولون 51/1.

... .. (1) ما أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكومتُهُ

حيث تدخل الألف واللام في الفعل المضارع تشبيهاً له بالصفة، لأنه مثلها في المعنى ، وهذا ضرورة عند النحويين. (2)

- قد تحذف نون الوقاية مع "ليس" في ضرورة الوزن (3)، كقول رؤية:

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي (4)

- يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة ، كقوله:

... .. (5) تَبَصَّرَ خَلِيلِيَّ هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنِ

فكلمة "ظعائن" ممنوعة من الصرف ولكنه نونها ضرورة. (6)

- إذا دعت ضرورة الشعر إلى تنوين المنادى المبني على الضم -جاز إبقاؤه على ضمّه، نحو:

... .. (7) سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرَ عَلَيْهَا

(1) صدر البيت للفرزدق (وليس في ديوانه)، وعجزه: ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل ونسبت له في الشواهد الكبرى 111/1 والإنصاف 521/2 والمقرب 60/1 والخزانة 32/1 وشرح التصريح 38/1 وشواهد الجرجاوي 23 وشذور الذهب 85 والدرر 61/1 وشرح الجمل 112/1 وشرح الكافية 163/1 وشرح التسهيل 225/1 والمطالع السعيدة 166 .
(2) شرح التصريح 38/1 وشرح الكافية 163/1.
(3) شرح ابن طولون 111/1.
(4) من الرجز في ملحقات ديوان رؤية (175)، وقبله:

عددت قومي كعديد الطيس

ونسبت له في الخزانة 324/5 وشرح التصريح 110/1 وشرح التسهيل 149/1 وشواهد المغني 488/1 وشرح اللوحة 227/2 وشرح المفصل 105/3 وشواهد الجرجاوي 13 والهمع 64/1 وأبيات المغني 86/4 ومغني اللبيب 310 وشرح الجمل 19/2.

(5) صدر بيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (89)، وعجزه:

تحملن بالعلياء من فوق جرثم

ونسبت له في الدرر 103/1 ولسان العرب (علا) 90/15.

(6) شرح ابن طولون 201/2.

(7) من الوافر للأحوص الأنصاري من قصيدة له في ديوانه (173)، وعجزه:

وليس عليك يا مطر السلام

ونسبت له في مجالس ثعلب 74/1 والخزانة 150/2 والشواهد الكبرى 108/1 وأمالي ابن الشجري 341/1 وأبيات المغني 53/6 والجنى الداني 149 وبلا نسبة في شرح الكافية 1304/3 والمقتضب 214/4 والمحتسب 93/2 وشرح التصريح 171/2 والدرر 105/2 وشذور الذهب 113 وشواهد المغني 766/2 وشواهد الجرجاوي 215.

وجاز نصبه لشبهه بالنكرة (1)، نحو:

أَعْبَادًا حَلَّ فِي شُعْبِي غَرِيبًا (2)

فقوله في البيت الأول: "يا مطر" نونه مع بقائه على البناء على الضم، وهو منادى مفرد معرفة، ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر.

وقوله في البيت الثاني: "عبداً" نونه، وهو منادى مفرد معرفة للضرورة، ثم نصبه. (3)

- أن الضمير إذا تأتي اتصاله قد يجيء منفصلاً في غير الاختيار للضرورة، كقول الفرزدق:

..... قَدْ ضَمِنْتُ
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ (4)

فتقول: "قد ضمنتم"، لكنه فصله لضرورة الوزن. (5)

- أن الوجه في "عَنْ، وَمِنْ" إذا دخلا على ياء المتكلم أن يقال: "عَنِّي، وَمَنِّي" -بتشديد النون- لأنهما لحقتهما نون الوقاية، وقبلها نون ساكنة؛ فأدغمت فيها، وقد تحذف نون الوقاية منهما للضرورة (6)، كقوله:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي
لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي (7)

- الجمع بين حرف النداء وبين الألف واللام مخصوص بالضرورة (8)، نحو:

(1) شرح ابن طولون 116/2-117.

(2) من الوافر لجريير بن عطية الخطفي من قصيدة له في ديوانه (62)، وعجزه:

أَلُوْمًا لَا أَبَالِكُ وَاعْتَرَابًا

ونسبت له في الخزانة 183/2 والشواهد الكبرى 49/3 والكتاب 170/1 والحل 206 وبلا نسبة في شرح التصريح 331/1 وأوضح المسالك 201.

(3) شرح التصريح 171/2 وشرح الكافية 1304/3-1305.

(4) قطعة بيت من البسيط للفرزدق في ديوانه (266)، وتاممه:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت
إياهم الأرض في دهر الدهارير

ونسبت له في الخزانة 288/5 والخصائص 307/1 والشواهد الكبرى 274/1 وأمالي ابن الشجري 40/1 وشواهد الجرجاوي 12 وشرح التصريح 105/1 وشرح الكافية 233/1 وشرح التسهيل 173/1 وتوجيه اللمع 255 والمطالع السعيدة 132 وشواهد التوضيح 26.

(5) شرح ابن طولون 105/1-106.

(6) شرح ابن طولون 113/1.

(7) من الرمل وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 352/1 والخزانة 380/5 وشرح التصريح 112/1 وشواهد الجرجاوي 15 وشرح المفصل 125/3 والجنى الداني 151 وحاشية الدسوقي على المغني 8/2 وشرح التسهيل 151/1 وأوضح المسالك 23 وشرح ابن عقيل 61/1.

(8) شرح ابن طولون 118/7.

فيا الغلامان اللذان قرأاً⁽¹⁾

- يؤكد الفعل بالنون إذا وقع بعد "إما" الشرطية، وقد يتجرد من التأكيد في الشعر للضرورة⁽²⁾، كقوله:

يا صاحِ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ (3)

- جاء في ضرورة الشعر إضافة "كلا" إلى مفرق⁽⁴⁾، كقول الشاعر:

كلا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي النَّائِبَاتِ وَإِمَامِ الْمُؤَمَّاتِ⁽⁵⁾

- جاء "منون" في ضرورة الشعر بتحريك النون، وهي إنما تكون ساكنة⁽⁶⁾، كقول الشاعر:

أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ: مَنْونٌ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجَنُّ، قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا⁽⁷⁾

(1) من الرجز، وبعده:

ياكما أن تكسبانا شرا

وهي بلا نسبة في المقتضب 243/4 والمقرب 177/1 وشرح التصريح 173/2 وأمالي ابن الشجري 182/2 والإيضاح 275/1 وشرح المفصل 9/2 والدرر 151/1 والخزانة 294/2 وشرح الجمل 90/2 والشواهد الكبرى 215/4 والأصول 373/1 وتوجيه اللمع 271.

(2) شرح ابن طولون 166/2-167.

(3) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فما التخلي عن الخلان من شيمي

وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 339/4 وشرح الكافية 1410/3 وأوضح المسالك 217 وشرح التصريح 204/2.

(4) شرح ابن طولون 468/1.

(5) من البسيط لأبي الشعر الهلالي من قصيدة له في أبيات المغني (257/4)، وقبله:

ولم أكن عند نوبات الغنى بطراً ولم أكن جزعاً عند الشديديات

وبلا نسبة في شرح التصريح 43/2 والشواهد الكبرى 419/3 والدرر 61/2 ومغني اللبيب 552 وشواهد الجرجاوي 162 وأوضح المسالك 147 والمطالع السعيدة 427 وشرح ابن عقيل 12/2.

(6) شرح ابن طولون 285/2.

(7) من الوافر، وبعده: فقلت إلى الطعام فقال منهم زعيم نحسد الإنس الطعاما

ونسب لشمير بن الحارث الضبي في نوادر أبي زيد 63 ولتأبط شراً في شرح ابن طولون 285/2 ولجذع بن سنان الغساني في الخزانة 167/6 وروايته (عموا صباحاً) وللفرزدق في حاشية السيد على الكشاف 28/1 وتردد الجاحظ في نسبته، فنسبه في الحيوان (482/4) لسهم بن الحارث، ثم نسبه في (197/6) لشمير بن الحارث الضبي وأورده بلا نسبة في (328/1) ويروى:

أتوا ناري فقلت منون قالوا سراة الجن قلت عموا ظلاما

وبلا نسبة في الكتاب 402/1 وشرح التصريح 283/2 والشواهد الكبرى 498/4 وشرح المفصل 16/4 والدرر 219/2 والمقتضب 306/2 والخصائص 129/1 والمقرب 300/1 وشرح الجمل 468/2 والحلل 391.

- من الأسماء اللازمة للإضافة معنى دون لفظ "أي" ، ويجوز أن تضيف إلى المفرد المعرف في الشعر للضرورة⁽¹⁾، كقول الشاعر:

ألا تسألون الناسَ أيَّ وأيُّكم
... .. (2)

(5) وقد خرج بعض ما ورد به السماع على الندور، ومن ذلك:

- إذا اتصلت "ما" بـ "إن وأخواتها" كفت عملها، وقد سمع الإعمال في قول النابغة:
ألا ليتما هذا الحمام لنا
... .. (3)

فقد روي بنصب "الحمام" على الإعمال، وذلك نادر. (4)

- يقول ابن طولون في باب (جمع التكسير): يأتي جمع "فعلة" المكسورة الفاء على "فعل"، بضم الفاء ، نحو "حليّة وحلي"، وذلك قليل. (5)

ويجمع على "فعل" في المعتل اللام نحو "غازٍ وغزّي"، و"فعل" نحو "غازٍ وغزّاء"، وذلك نادر. وأن "فعالاً" قليل فيما عينه ياء من "فعلّة وفعل"، ومنه: "صيفٌ وصيفٌ". (6)

- حرف الجر "الكاف" تأتي بمعنى: زيادتها للتوكيد، وهو قليل⁽⁷⁾، كقوله عز وجل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (8).

- يقل مجيء اسم الإشارة لغير العقلاء⁽⁹⁾، كقول جرير:

(1) شرح ابن طولون 468/1-469.

(2) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

غداة التقينا كان خيراً وأكرماً

وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 423/3 وشواهد الجرجاوي 162 وشرح ابن عقيل 12/2.

(3) من البسيط للناطقة الذبياني من قصيدة له في ديوانه (24)، وتمامه:

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد

ونسبت له في الشواهد الكبرى 254/2 والكتاب 282/1 وشرح التصريح 225/1 والخصائص 60/2 وشرح

المفصل 54/8 وشواهد المغني 75/1 وأبيات المغني 46/2 والخزانة 251/10 والدرر 441/1 وشرح الجمل

110/1 والهمع 65/1 والمقرب 110/1 وشرح الكافية 480/1 وشرح اللوحة 52/2.

(4) شرح ابن طولون 251/1.

(5) شرح ابن طولون 313/2.

(6) شرح ابن طولون 317/2 وشرح الكافية 1849/4.

(7) شرح ابن طولون 445/1 وشرح التصريح 17/2.

(8) سورة الشورى 11/42.

(9) شرح ابن طولون 134/1.

والعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ (1)

- يقول ابن طولون في باب (أفعل التفضيل) : يقل مجيء "خير" على الأصل بدون حذف همزته، نحو:

بِلَالٍ خَيْرِ النَّاسِ وَأَبْنُ الْأَخِيرِ (2)

وحكم بندور مجيء أفعل التفضيل مما فعله زائداً على الثلاثة (3)، كقوله:

فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالِ طَبَاخِ (4)

- أن نداء المضممر قليل، ولذلك لم يتصرف فيه بحذف أداة النداء، وأكثر ما ينادى بصيغة المرفوع (5)، نحو:

يَا أَبْجَرَيْنِ أَبْجَرِيَا أَنْتَا (6)

- أن "اللائي" الذي هو جمع "التي" قد يطلق على "الذين" فيكون جمعاً لـ "الذي" على وجه الندور والقلّة، ومنه قوله:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَالِيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهْدُوا الْحُجُورَا (7)

(1) عجز بيت من الكامل ، من قصيدة لجرير في ديوانه (551)، وصدوره:

ذم المنازل بعد منزلة اللوى

ونسبت له في الشواهد الكبرى 408/1 والخزانة 430/5 وشرح التصريح 128/1 وشرح المفصل 126/3 وشواهد الجرجاوي 18 والمقتضب 321/1 ومعاني الألفش 91/1 وأوضح المسالك 27 وشواهد الشافية 167 وروايته (أولئك الأقوم) وشرح ابن عقيل 68/1.

(2) من الرجز، نسب لرؤبة في البحر المحيط 180/8 وبلا نسبة في شرح التصريح 101/2 والدرر 224/2 وشرح الكافية 1127/2 والهمع 176/4.

(3) شرح ابن طولون 45/2.

(4) عجز بيت من البسيط، لطرفة بن العبد من قصيدة له في ديوانه (15)، وصدوره:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم

ونسبت له في المقتصد 381/1 والخزانة 230/8 ومعاني الفراء 128/2 وحاشية يس 106/2 وبلا نسبة في المقرب 73/1 وشرح الجمل 578/1 وشرح المفصل 93/6 وشرح التصريح 325/1 والحل 136 وبيروى:

أما الملوك فأنت اليوم الأهم لوماً وأبيضهم سربال طباخ

(5) شرح ابن طولون 108/2.

(6) من الرجز، وبعده: أنت الذي طلقت عام جعتا

ونسبت لسالم بن دارة الغطفاني في الخزانة 139/2 وللأحوص الأنصاري في الشواهد الكبرى 232/4 وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري 79/2 ونوادر أبي زيد 455 وشرح المفصل 127/1 والمقرب 176/1 ووالدرر 151/1 وشرح الجمل 87/2 وأوضح المسالك 198.

(7) من الوافر، وهي بلا نسبة في شرح التصريح 133/1 والشواهد الكبرى 429/1 والهمع 83/1 والدرر 57/1 وأمالي ابن الشجري 308/2 وشواهد الجرجاوي 21 والأزهية 301 وشرح ابن عقيل 73/1 وأوضح المسالك 29.

يعني: الذين قد مهدوا. (1)

- أن خلو خبر "أوشك" من "أن" قليل، و"أوشك" للمقاربة (2)، كقول أمية:

يوشك من فر من منيته
في بعض غراته يوافقها (3)

- يتقدم المفضل عليه إذا كان مجروراً بـ"من" على أفعل التفضيل مع أن المجرور بـ"من" غير استفهام، وذلك قليل (4)، نحو:

... وزودت
جنى النحل بل ما زودت منه أطيب (5)

والمعنى: بل الريق الذي زودته أطيب من جنى النحل. (6)

- يقل وقوع المنادى وصف باسم الإشارة، واسم الإشارة غير موصوف بما فيه الألف واللام (7)، كقوله:

ألا أيهدان كلاً زادكما
... .. (8)

(1) شرح ابن طولون 144/1.

(2) شرح ابن طولون 234/1.

(3) من المنسرح لأمية بن أبي الصلت من قصيدة له في ديوانه (42)، وقبله:

ما رغبة النفس في الحياة وإن تحيا قليلاً فالموت لاحقها

ونسبت له في الكتاب 479/1 والشواهد الكبرى 187/2 والدرر 103/1 وشرح المفصل 126/7 وشذور الذهب 271 وشواهد الجرجاوي 67 وشرح الجمل 176/2 والمقرب 98/1 وشرح الكافية 456/1 والأصول 208/2 وشواهد التوضيح 144.

(4) شرح ابن طولون 49/2.

(5) من الطويل، للفرزدق من قصيدة له في ديوانه (32)، وتمامه:

فقالنا لنا أهلاً وسهلاً وزودت جنى النحل بل ما زودت منه أطيب

ونسبت له في الدرر 137/2 والشواهد الكبرى 43/4 وشواهد الجرجاوي 197 وبلا نسبة في شرح الكافية 1133/2 وشرح المفصل 60/2 والهمع 160/4.

(6) شرح الكافية 1133/2 وشرح المفصل 60/2.

(7) شرح ابن طولون 124/2.

(8) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

ودعاني واغلاً فيمن يغل

وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 239/4 ومجالس ثعلب 42/1 وروايته (زاديكما) وشذور الذهب 154 والدرر 152/1 والمطالع السعيدة 283 .

- يقل دخول الباء الزائدة في خبر "لا" النافية، وهذه الباء زائدة لتوكيد النفي⁽¹⁾، كقول سواد بن قارب:

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا نُؤْ شَفَاعَةَ
بِمُغْنٍ ... (2)

- أن اقتران خبر "كاد" بـ "أن" قليل⁽³⁾، نحو قوله:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمَحَقَهُمَا⁽⁴⁾

- استعمال اسم الفاعل لـ "أوشك" وهو "موشك" قليل⁽⁵⁾، ومنه قوله:

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا
... .. (6)

- جزم الفعل المضارع بـ "لن" نادر⁽⁷⁾، كقوله:

فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مُنْظَرٌ⁽⁸⁾
... ..

فقوله: "يحل" مجزوم بحذف الألف. (9)

(1) شرح ابن طولون 223/1-224.

(2) من الطويل لسواد، وتمامه: فكن لي شفيعاً لا نو شفاعاة بمغن فتياً عن سواد بن قارب ونسبت له في شرح التصريح 202/1 والشواهد الكبرى 114/2 والدرر 101/1 وأبيات المغني 271/6 وشواهد الجرجاوي 57 والجنى الداني 54 وروايته (وكن لي) وشرح الكافية 440/1 والمطالع السعيدة 211 وارتشاف الضرب 522/2.

(3) شرح ابن طولون 232/2.

(4) من الرجز، لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (172)، وقبلة:

ربع عفا من بعد ما قد انمحي

ونسبت له في الكتاب 478/1 والشواهد الكبرى 215/2 والمقرب 98/1 والخزانة 347/9 والمقتصد 360/1 واللسان (مصح) وبلا نسبة في الحلل 274 وشرح المفصل 121/7 والدرر 105/1 والمقتضب 75/3 وشرح الرضي 305/2 وأسرار العربية 126 والهمع 47/4 .

(5) شرح ابن طولون 237/1-238.

(6) صدر بيت من الوافر ، لكثير بن عبد الرحمن ، من قصيدة له في ديوانه (220) وعجزه:

وتعدو دون غاضرة العوادي

وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 205/2 وشرح التصريح 208/1 والدرر 104/1 وشرح الكافية 460/1 والمطالع السعيدة 220 وارتشاف الضرب 126/2.

(7) شرح ابن طولون 204/2.

(8) من الطويل لكثير بن عبد الرحمن الخزاعي، من قصيدة له في ديوانه (254)، وصدرة:

أيادي سبانيا عزمًا كنت بعدكم

ونسبت له في أبيات المغني 159/5 والجنى الداني 272 وبلا نسبة في مغني اللبيب 159/5 وشواهد المغني 687/2 وحاشية الصبان 278/3.

(9) حاشية الصبان 278/3.

- يقل استعمال أسماء الأفعال نائبة عن المضارع كـ"وَيَ" بمعنى: أعجب، كقوله تعالى ﴿وَيَكُنَّ
اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ﴾⁽¹⁾، و"وَ" ⁽²⁾، نحو قوله:

وَأَبَايَ أَنْتَ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ⁽³⁾

- أندر جزم الفعل المضارع بـ"أَنْ"⁽⁴⁾، ومنه قوله:

تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ⁽⁵⁾

... ..

وأصله: "يَأْتِنَا" فسقطت الياء للجزم.⁽⁶⁾

- يقل دخول الباء الزائدة في خبر "كان" المنفية بـ"لَمْ"⁽⁷⁾، كقول عمرو الأزدي:

وَأِنْ مَدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ...⁽⁸⁾

- خلو المضارع الواقع خبراً لعسى من "أَنْ" قليل⁽⁹⁾، كقول هذبة العذري:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ
يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ⁽¹⁰⁾

⁽¹⁾سورة القصص 82/28.

⁽²⁾ شرح ابن طولون 160/2 وشرح الكافية 1385/3.

⁽³⁾من الرجز، وبعده: كأنما ذر عليه الزرنب

وهي بلا نسبة في شرح الكافية 1386/3 والشواهد الكبرى 310/4 وشرح التصريح 197/2 واللسان (زرنب) ومغني اللبيب 584 والدرر 139/2 وشواهد المغني 786/2 وأبيات المغني 143/6 والجنى الداني 352.

⁽⁴⁾ شرح ابن طولون 207/2-208.

⁽⁵⁾من الطويل، لامرئ القيس الكندي من قصيدة له في ديوانه (398)، وصدوره:

إذا ما ركبنا قال ولدان أهلنا

ونسبت له في أبيات المغني 128/1 والجنى الداني 227 والمحتسب 259/2 وبلا نسبة في شواهد المغني 91/1 وروايته (هلم إلى أن) ومغني اللبيب 321 وحاشية يس 247/2 وحاشية الخصري 111/2.

⁽⁶⁾ مغني اللبيب 321.

⁽⁷⁾ شرح ابن طولون 223/1-224.

⁽⁸⁾ من الطويل للمشغري من قصيدته المشهورة بلامية العرب، وتمامه:

وَأِنْ مَدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ إِذَا أَجْشَعَ الْقَوْمَ أَجْعَلُ

ونسبت له في الشواهد الكبرى 117/2 وأبيات المغني 189/7 وشواهد الجرجاوي 58 والمطالع السعيدة 214 وبلا نسبة في شرح التصريح 202/1 والدرر 101/1 والجنى الداني 54 وشرح الكافية 424/1.

⁽⁹⁾ شرح ابن طولون 231/1.

⁽¹⁰⁾ من الوافر لهذبة من قصيدة له، وبعده:

فيأمن خائف ويفك عان
ويأتي أهله الرجل الغريب

ونسبت له في الكتاب 478/1 والشواهد الكبرى 184/2 وشرح المفصل 117/7 وشواهد المغني 443/1 وأبيات المغني 338/3 والدرر 106/1 والخزانة 328/9 وشواهد الجرجاوي 64 والمقتضب 70/3 وشرح الجمل 176/2 وشرح الكافية 455/1 وأسرار العربية 128 والمقرب 98/1 وتوجيه للمع 339.

- يحذف حرف الجر "إلى" ويبقى عمله، وذلك قليل⁽¹⁾، ومنه قوله:
إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ
أَشَارَتْ كَلْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ⁽²⁾

وأصله: "إلى كليب" فأسقط الجار وأبقى عمله. (3)

- ذكر ابن طولون أربعة مواضع تأكيد الفعل فيه بالنون قليل، وهي:

الأول: إذا وقع بعد "ما"، والمراد بها "ما" الزائدة، كقوله:

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ
... .. (4)

الثاني: إذا وقع بعد "لم"، كقوله:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا⁽⁵⁾

الثالث: إذا وقع بعد "لا" النافية، كقوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽⁶⁾

الرابع: إذا وقع شرطاً لغير "إن"⁽⁷⁾، كقوله:

(1) شرح ابن طولون 453/1.

(2) من الطويل للفرزدق من قصيدة له في ديوانه (520)، وأولها:

منا الذي اختير الرجال سماحة وخيراً إذا هب الرياح الزعازع

نسبت له في الخزانة 113/9 والشواهد الكبرى 542/2 والدرر 37/2 وبلا نسبة في شرح التصريح 212/1 وشواهد الجرجاوي 248 وشرح الكافية 635/2 وشرح ابن عقيل 235/1.

(3) شرح التصريح 212/1 وشرح الكافية 653/2.

(4) صدر بيت من الطويل، لحاتم الطائي من قصيدة له في ديوانه (108)، وعجزه:

إذا نال مما كنت تجمع مغنما

ونسبت له في الشواهد الكبرى 328/4 والدرر 99/2 والمطالع السعيدة 475 وبلا نسبة في شرح الكافية 1408/3 وشرح التصريح 205/2 وأوضح المسالك 218 وارتشاف الضرب 305/1.

(5) من الرجز، وقبلهما:

وحلبوها وإبلاً وديما

فأعدرت منها وطايا زمما

وقمعا يكسى ثمالاً قشعما

ونسب لأبي حيان الفقعسي في الشواهد الكبرى 80/4 ولمساور العبسي في الدرر 97/2 وللعجاج في نوادر أبي زيد 164 وللدبير في أمالي ابن الشجري 384/1 ولعبد بني عبس في سر الصناعة 679/2 وبلا نسبة في الخزانة 409/11 وشرح الكافية 1406/3 وشرح التصريح 205/2 والكتاب 152/2 وشرح المفصل 42/9 والمقرب 74/2 والأصول 200/2 والإنصاف 653/2.

(6) سورة الأنفال 25/8.

(7) شرح ابن طولون 168-169.

مَنْ تَتَّقَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ ... (1)

- أن خبر "كاد" لا يكون في الغالب إلا فعلاً مضارعاً، وجاء الخبر فيه غير مضارع على وجه الندور⁽²⁾، كقول تأبط شراً:

فَأَبْتِ إِلَىٰ فِهِمْ وَمَا كِدْتُ أَيِّبًا ... (3)

- سمع نصب "غدوة" بعد "لدن" ، وهو قليل⁽⁴⁾، كقول ذي الرمة:

لَدُنْ غُدْوَةٌ حَتَّىٰ إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَىٰ ... (5)

- دخول اللام على فعل المتكلم المفرد أو المشارك، مادام مبنياً للفاعل قليل، كقوله تعالى ﴿وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ﴾⁽⁶⁾، ودخول "لا" عليه أقل⁽⁷⁾، نحو:

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقٍ فَلَا نَعُدُّ ... (8)

- تقع "لو" المصدرية بعد فعل غير دال على التمني ، وذلك قليل⁽⁹⁾، نحو:

⁽¹⁾ صدر بيت من الكامل، لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين، وعجزه:

أبدأ وقتل بني قتيبة شافي

ونسبت لها في الخزانة 399/11 وشواهد الجرجاوي 223 والكتاب 152/2 والشواهد الكبرى 330/4 وبلا نسبة في المقتضب 14/3 والمقرب 74/2 وشرح الكافية 1405/3 وارتشاف الضرب 304/1 وشرح التصريح 205/2 والدرر 100/2 وشرح الجمل 490/2 والمطالع السعيدة 475 وروايته (فليس بوائل).

⁽²⁾ شرح ابن طولون 230/1.

⁽³⁾ صدر بيت من الطويل، لتأبط شراً من قصيدة له في ديوانه(91)، وعجزه:

وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

ونسبت له في الشواهد الكبرى 165/2 وشرح الحماسة للمرزوقي 83/1 والخزانة 347/8 والإنصاف 554/2 والخصائص 319/1 وشرح الجمل 130/1 وشرح التصريح 203/1 وشرح المفصل 13/7 والهمع 130/1 وشواهد الجرجاوي 63 والإيضاح 13/2 وارتشاف الضرب 120/2 والمقتصد 1048/2.

⁽⁴⁾ شرح ابن طولون 472/1.

⁽⁵⁾ من الطويل لذي الرمة غيلان من قصيدة له في ديوانه(374)، وعجزه:

وحت القطين الشحشان المكلف

ونسبت له في شرح المفصل 102/4 واللسان(شح) والبيان والتبيين للجاحظ 274/2.

⁽⁶⁾ سورة العنكبوت 12/29.

⁽⁷⁾ شرح ابن طولون 229/2.

⁽⁸⁾ صدر بيت من الطويل ، وعجزه:

لها أبدأ ما دام فيها الجراضم

ونسبت للفرزدق في أمالي ابن الشجري 226/2 وللوليد بن عقبة في أبيات المغني 17/5 وبلا نسبة في شرح الكافية 1567/3 وشرح التصريح 246/2 والشواهد الكبرى 420/4 ومغني اللبيب 451 وشواهد المغني 633/2 والأزهية 150 وأوضح المسالك 236.

⁽⁹⁾ شرح ابن طولون 246/2.

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحْنَقُ⁽¹⁾

- ينذر دخول الباء الزائدة في خبر "ليت"⁽²⁾، نحو قول الفرزدق:

أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِيذَ بِدَائِمِ⁽³⁾

- أن "رب، والكاف" من الحروف المختصة بالظاهر، وقد يدخلان على الضمير قليلاً⁽⁴⁾، ومنه قول الراجز:

وَأُمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا⁽⁵⁾

وكقوله:

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا
كَهُوْ وَلَا كَهَنَّ إِلَّا حَاطِلًا⁽⁶⁾

(1) من الكامل، وقبله: أحمد ولأنت ضنء كريمة في قومها والفحل فحل معرق

ونسبت لقتيلة بنت النظر بن حارث في الشواهد الكبرى 471/4 وشرح المرزوقي 966 وأبيات المغني 51/5 ولليلي بنت النظر بن حارث في شواهد المغني 648/2 وبلا نسبة في شرح التصريح 254/2 ومغني اللبيب 468 وشرح التسهيل 256/1 وشرح الكافية 304/1 والجنى الداني 288 وارتشاف الضرب 519/1 وأوضح المسالك 240.

(2) شرح ابن طولون 223/1-224.

(3) عجز بيت من الطويل، للفرزدق من قصيدة في ديوانه (863)، وصدوره:

يقول إذا اقلولي عليها وأقردت

ونسبت له في شرح التصريح 202/1 والشواهد الكبرى 135/2 وأمالي ابن الشجري 267/1 والدرر 101/1 وشرح الكافية 438/1 وارتشاف الضرب 115/2 والأزهية 210 واللسان (فرد) والجنى الداني 55 ويروى عجزه:

ألا هل أخو عيش لذيد بدائم

ألا ليس ذو عيش لذيد بدائم

(4) شرح ابن طولون 435/1.

(5) من الرجز للعجاج، من أرجوزة له في ملحقات ديوانه (74)، وقبله:

خلى الأنابات شمالاً كتباً

ونسبت له في الخزانة 202/10 والشواهد الكبرى 253/3 والكتاب 392/1 وشواهد الشافية 345/4 وشواهد الجرجاوي 144 وبلا نسبة في شرح التصريح 3/2 وشرح المفصل 16/8 وشرح الجمل 474/1 وشرح الكافية 793/2 وارتشاف الضرب 436/2.

(6) من الرجز، لرؤية بن العجاج في ديوانه (128)، وقبلهما:

تحسبه إذا استتب دائلاً

كأنما ينحني هجاراً ما تلا

ونسبت له في الشواهد الكبرى 256/3 والخزانة 195/10 والكتاب 392/1 والمقرب 188/1 وشواهد الجرجاوي 144 وتوجيه اللمع 184 وبلا نسبة في شرح التصريح 4/2 وشرح الكافية 791/2 والأصول 123/2.

- أن حرف الجر "رب، والكاف" يزداد بعدهما ب"ما"، ولم تكفهما عن العمل، وهو قليل⁽¹⁾، كقوله:
رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ
... ..
وقوله:

كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ⁽³⁾
... ..

6) كما خرج بعض ما جاء به السماع على الشذوذ، نحو:

- قد تلحق تاء الفرق بعض الأوزان شذوذاً، قالوا: "عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ"، ومسكين ومسكينة، وميقانٌ وميقانة⁽⁴⁾.

- شذ في تثنية المقصور قولهم: "رضيان" في تثنية "رضا"، بقلب الألف ياء، وأصلها واو، ومما شذ في تثنية الممدود: "حمراءان" والأصل: "حمراوان"، ولا يقاس عليهما.⁽⁵⁾

- سمع من العرب مجيء أفعال التعجب مما لا فعل له، فهو شاذ، وتحفظ، ولا يقاس عليها؛ فمنها قولهم: "ما أنقاه"؛ لأنه من "انقى"، وهو رباعي⁽⁶⁾، وكقول الشاعر:
أَخْلَقَ بذي الصَّبْرِ أَنْ يُعْنَى بِحَاجَتِهِ
... ..
⁽⁷⁾

⁽¹⁾ شرح ابن طولون 449/1-450.

⁽²⁾ من الخفيف لعدي بن الرعلاء الغساني في معجم الشعراء (252)، وعجزه:

بين بصري وطعنة بجلاء

وهي بلا نسبة في أمالي ابن الشجري 243/2 وشرح التصريح 21/2 ومغني اللبيب 233، شواهد المغني 404/1، الشواهد الكبرى 342/3 وأبيات المغني 197/3 والدرر 41/2 وشرح الجمل 260/1 والجنى الداني 456 والأزهيّة 82 وارتشاف الضرب 463/2.

⁽³⁾ من الطويل لعمر ابن بركة الهمداني في المؤلف والمختلف (67)، وصدرة:

وننصر مولانا ونعلم أنه

وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 332/3 والدرر 42/2 وشرح التصريح 21/2 وأبيات المغني 57/2 وشواهد المغني 500/1 وشواهد الجرجاوي 153 وشرح الكافية 817/2 والمطالع السعيدة 413 وارتشاف الضرب 438/2 ويروى عجزه:

⁽⁴⁾ شرح ابن طولون 289/2.

⁽⁵⁾ شرح ابن طولون 300/2 وشرح الرضي 175/2.

⁽⁶⁾ شرح ابن طولون 30/2.

⁽⁷⁾ صدر بيت من البسيط لمحمد بن بشير الخارجي، من أبيات له في شرح الحماسة للمرزوقي (1175)، وعجزه:

ومدمن القرع للأبواب أن يلجا

والبيت بلا نسبة في شرح الكافية 829/2 والبيان والتبيين 360/2 واللسان (عنا) والعقد الفريد 241/1 ويروى:

أخلاق بذي الصبر أن يحظى بحاجته

أخلاق بذي الصبر أن يظفر بحاجته

ويروى أيضاً:

- سمع من العرب جمع "أرض": "أرضين" وهو شاذ، ووجه شذوذه: لم يحذف من "أرض" حرف أصلي فيعوض منه، بل حذف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير في قولهم: "أريضة"⁽¹⁾.

- شذ أعمال "لا" التي لنفي الجنس إذا كانت زائدة⁽²⁾، كقول الفرزدق:

لَوْ لَمْ تَكُنْ غُطْفَانٌ لَا ذُنُوبَ لَهَا
إِذَنْ لَلَّامَ ذُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا⁽³⁾

فإن "لا" في قوله: "لا ذنوب لها" زائدة، وعملت عمل غير الزائدة شذوذاً، فـ"ذنوب" اسمها، و"لها" خيرها، وأصل الكلام: لو لم تكن غطفان لها ذنوب، وجملة "لها ذنوب" من الخبر المقدم والمبتدأ في محل نصب حال.⁽⁴⁾

- شذ "فواعل" في جمع "فاعل"، نحو "فارس وفوارس"، و"سابق وسوابق"، و"ناكس ونواكس"، و"داجن ودواجن"⁽⁵⁾.

- قد سمع إبدال التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ، نحو "أنتكلا"⁽⁶⁾.

- شذ التفكيك في ألفاظ مما يجب إدغامه، منها: "ألل السقاء" إذا تغيرت رائحته، وكذلك سمع التفكيك في ثمانية ألفاظ أخرى، وهي:

"دبب الإنسان": إذا نبت الشعر في جبينه، و"صكك الفرس": إذا اصتك عرقوباه، و"ضبيت الأرض": إذا كثر ضبابها، و"قطط الشعر": إذا اشتدت جعودته، و"لححت العين": إذا التصقت، و"مششت الدابة": إذا ظهر في وظيفها نتوء، و"عززت الناقة": إذا ضاق مجرى لبنها، و"بح الرجل": إذا كثر في صوته بحة.

فهذه الألفاظ كلها شاذة، ولا يقاس عليها.⁽⁷⁾

⁽¹⁾ شرح ابن طولون 79/1.

⁽²⁾ شرح ابن طولون 269/1.

⁽³⁾ من البسيط للفرزدق في ديوانه (283) وقبله:

يا أيها النابح العاوي لشقوته إليك أخبرك عما تجهل الخبرا

ونسبت له في الدرر 127/1 وشرح التصريح 237/1 والشواهد الكبرى 322/2 والخزانة 30/4 وارتشاف الضرب 168/2 والخصائص 87/2 وأوضح المسالك 67 وشرح الرضي 257/1 وشرح اللوحة 58/2 ويروى:

إذن لزار ذو أحسابها عمرا

⁽⁴⁾ شرح التصريح 237/1 وارتشاف الضرب 168/2.

⁽⁵⁾ شرح ابن طولون 326/2 واللسان (نكس) 4540/6 و(دجن) 1331/2.

⁽⁶⁾ شرح ابن طولون 447/2.

⁽⁷⁾ شرح ابن طولون 458/2-459.

- حكى سيبويه عن بعض العرب: "قال فلانة"، وظاهره شاذ يقتصر فيه على السماع. (1)
- أن "حتى" من الحروف المختصة بالظاهر، وقد تدخل على الضمير شذوذاً⁽²⁾، كقوله:
- فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَسٌ
فَتَى حَتَاكَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادٍ⁽³⁾
- ينصب الفعل بـ"أن" مضمرة بعد الفاء وليس بمسبوق بنفي أو طلب، وهو شذوذ، فيقتصر على المنقول منه، ولا يقاس عليه⁽⁴⁾، كقوله:
- سَأْتُرْكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ
وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا⁽⁵⁾
- أبدلت الياء من الميم الأولى لـ"إمّا" شذوذاً⁽⁶⁾، ومنه قول الشاعر:
- يَا لَيْتَمَا أَمْنَا شَأَلَتْ نَعَامَتُهَا
أَيْمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إِلَى نَارٍ⁽⁷⁾
- والمعنى: يا ليت أمتي ارتفعت جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار. (8)
- شذ في جمع "نوام": "تيام"، فيحفظ ولا يقاس عليه، وذلك لبعده الواو من الطرف. (9)
- جاء في الشعر إضافة "لبي" إلى الظاهر على وجه الشذوذ، ومنه قوله:
- دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مِسُورًا
فَلَبَّيْ فَلَبي يَدَي مِسُورٍ⁽¹⁰⁾

(1) شرح ابن طولون 318/1 والكتاب 235/1.

(2) شرح ابن طولون 467/1.

(3) من الوافر، وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 265/3 والدرر 16/2 والخزانة 474/9 والمقرب 194/1 وشواهد الجرجاوي 143 وشرح الجمل 474/1 والجنى الداني 544 وشرح ابن عقيل 227/1.

ويروى: فلا والله لا يلقاه ناس

ويروى: فتى حتاك يا بن أبي يزيد

(4) شرح ابن طولون 227/2.

(5) من الوافر، للمغيرة بن حناء في الخزانة 522/8 وبلا نسبة في الشواهد الكبرى 390/4 وشرح الكافية 1550/3 والكتاب 423/1 والمقتضب 22/2 والمحتسب 197/1 وشرح المفصل 279/1 والمقرب 263/1 وشذور الذهب 222 والهمع 210/2 والدرر 51/1 وأبيات المغني 114/4 والمقتصد 1068/2 وشرح الجمل 144/2 والأصول 182/2 وشواهد المغني 497/1 ومغني اللبيب 319 وارتشاف الضرب 421/2 ويروى:

... .. وألحق بالعراق فأستريحاً

(6) شرح ابن طولون 89-90 .

(7) من البسيط، لسعد بن قرط، وبعده: تلتهم الوسق مشدوداً أشظته كأنما وجهها قد سفح بالقار ونسبت له في الشواهد الكبرى 153/4 والخزانة 86/11 وبلا نسبة في شرح التصريح 146/2 والمحتسب 41/1 وشرح المفصل 75/6 وشرح الكافية 1229/3 والدرر 3/2 وأوضح المسالك 121 والهمع 162/6.

(8) شرح التصريح 146/2 وشرح الكافية 1229/3.

(9) شرح ابن طولون 446/2 وشرح المفصل 93/10.

(10) من المتقارب، وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 381/3 وشرح التصريح 38/2 والكتاب 176/1 والمحتسب 78/1 واللسان (لبي) وشرح المفصل 119/1 والخزانة 92/2 وشواهد المغني 910/2 والدرر 165/1 وأبيات المغني 209/7 وشرح الجمل 414/2 وشواهد الجرجاوي 159 وشرح الكافية 932/2 والصناعة 447/2 وشرح ابن عقيل 8/2.

فأضاف "لبي" إلى "يدي مسور".⁽¹⁾

- أن حذف الضمير العائد إلى الموصول إذا كان مجروراً بحرف الجر؛ مع عدم جر الموصول بمثل ذلك الحرف الذي جر به الضمير، فهو شاذ ، ومنه قول حاتم الطائي:

وَأَيُّ الدَّهْرِ نُؤَلِّمُ يَحْسُدُونِي⁽²⁾

فـ"أي": استفهامية، وهو مبتدأ، و"ذو" خبره، وهي موصولة ، وجملة "لم يحسدوني" صلتها ، والعائد محذوف أي: فيه ؛ مع انتقاء خفض الموصول بـ"في".⁽³⁾

وكذلك حذفها إذا كان مجروراً بحرف الجر؛ مع اختلاف المتعلق في المجرورين لفظاً ومعنى، فهو شاذ ، ومنه قوله:

وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللهُ عَقْمًا⁽⁴⁾

فالعائد محذوف، أي: عليه؛ مع اختلاف المتعلق ، وهما: "صَبَّ" و"عَقْم".⁽⁵⁾ وفيه شذوذ من وجه آخر، وهو اختلاف متعلق الحرفين؛ فإن "على" الظاهر يتعلق بقوله "عقْم"- كما ذكر-، و"على" المقدر يتعلق بقوله: "صبه".⁽⁶⁾

- قد سمع في "فِعْلَةٌ" بكسر الفاء، مما لامه واو-الإتياع شذوذاً، كشدوذ كسر جمع "جروة".⁽⁷⁾

- أن وصل هاء السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ⁽⁸⁾، ومنه قول الراجز:

⁽¹⁾ شرح ابن طولون 463/1 .

⁽²⁾ عجز بيت من الوافر، لحاتم الطائي، وصدوره :

ومن حسد يجور عليّ قومي

نسبت له في شرح التصريح 147/1 والشواهد الكبرى 451/1 وأوضح المسالك 33 وشرح التسهيل 231/1 وتفسير البحر المحيط 447/4.

⁽³⁾ شرح ابن طولون 162/1.

⁽⁴⁾ عجز بيت من الطويل ، وصدوره:

وإن لساني شهدة يشنقى بها

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 148/1 والشواهد الكبرى 451/1 وشرح المفصل 96/3 والخزانة 266/4 والدرر 37/1 والهمع 150/1 وشرح التسهيل 232/1 وشواهد المغني 843/2 وتفسير البحر المحيط 446/4.

⁽⁵⁾ شرح ابن طولون 163/1.

⁽⁶⁾ شرح التصريح 48/1 وشرح المفصل 96/3.

⁽⁷⁾ شرح ابن طولون 304/2 وحاشية الخضري 152-153.

⁽⁸⁾ شرح ابن طولون 377/2.

يَارُبَّ يَوْمٍ لِي لَا أُظْلَمُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلَيَّ⁽¹⁾

- سمع في لغة هذيل قلب الألف ياء، إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، نحو "عَصِيَّ" في "عَصَايَ"، واحترز بالشذوذ. (2)
- شذ استعمال "إِيَّ" في التحذير مردوفاً بما يدل على التكلم⁽³⁾، كقول عمر رضي الله عنه: "وإِيَّايَ ونعم ابن عفان". (4)
- حذف الفاء من الجملة الواقعة جواباً لـ"أما" شاذ⁽⁵⁾، ومنه في الحديث: "أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله". (6)

وهكذا نلاحظ حفاوة ابن طولون بالسماع ، وهذا هو مدى احترامه له. ولكننا مع هذا وجدنا له بعض المواقف القليلة، التي يحكم فيها بأن: هذا شاذ ، أو لا يقاس عليه، أو ضرورة.

(1) من الرجز، لابن ثروان في الشواهد الكبرى 545/4 ولابن الهجندل في شواهد المغني 448/1 وبلا نسبة في شرح الكافية 2000/4 وأبيات المغني 353/3 وشرح التصريح 346/2 ومغني اللبيب 276 والدرر 172/1 وشرح المفصل 87/4 وشواهد التوضيح 106.

(2) شرح ابن طولون 380/2.

(3) شرح ابن طولون 154/2.

(4) روى البيهقي في سننه (146/6-147): أن عمر رضي الله عنه استعمل مولى له يدعى هينا على الحمى فقال له: "يا هني اضمم جناحك عن المسلمين واتق دعوة المظلوم مجابة، وادخل الصريمة والغنيمة، وإياي ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف، فإنهما إن تهلك ما شيتهما يرجعان إلى نخل وزرع.. إلخ". وروي بلفظ: "إياي ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان" في صحيح البخاري 87/4 وفتح الباري 175/6 وجمع الجوامع للسيوطي (مسند عمر) 1147/1.

(5) شرح ابن طولون 252/2.

(6) الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخاري 996/3 وفتح الباري 376/4 وفي مسلم حديث رقم (1504) برواية: "أما بعد: فما بال أقوام يشترطون.... إلخ".

ثانياً: القياس

القياس لغة : من قاس الشيء يقيسه إذا قدره على مثاله ، والقياس : المقدار (1) .
أما تعريف النحاة للقياس، يقول ابن الأنباري: "إنه تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل : هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: إلحاق الفرع بالأصل بجامع، قيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع" (2). وقال أيضاً في تعريفه: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" (3). ويعني ذلك قياس الأمثلة على القاعدة، أو رد الشيء إلى نظيره، ويهدف إلى "إدخال شيء في حكم طائفة من القضايا التي أصبحت مسلمة من المسلمات" (4) .

فالتعريفات السابقة تجمع على أن القياس يعتبر الأصل الثاني من الأصول النحوية بعد السماع .
و تقوم على القياس معظم أدلة النحو ، وقد جعله النحاة (أصلاً ومحوراً يخضعون له كلام العرب ، ومعياراً متداولاً منذ نشأة النحو) (5) ، إلا أن بعض النحاة أنكروه في اللغة ، مع أنه يقع في المرتبة الثانية بعد السماع من حيث الاستدلال به (6) .

ويعتبر القياس ركناً أساسياً في اللغة والنحو، حيث قال ابن الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده : النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكروه لثبوته بالدلالة القاطعة" (7).

وسار ابن طولون على درب النحاة في اهتمامهم بالقياس ، والاعتماد عليها كأصلاً من الأصول النحوية ، ومن مظاهر اهتمامه بالقياس :

1) استخدام القياس لدعم اختياراته النحوية وتعليلها ، نحو:

- قد لا يحتاج المبتدأ إلى خبر؛ لأن المبتدأ بمنزلة الفعل، واكتفى بمرفوعه، نحو: "أسار دان"، و"زيد عاذر"، وقس على هذين المثالين ؛ لكن قياسك على الأول لا بد أن تراعي فيه تقدم الاستفهام.

(1) لسان العرب 6/187 (قياس) .

(2) لمع الأدلة 93 .

(3) الإعراب في جدل الإعراب 45 والاقتراح 59 .

(4) أصول النحو العربي في ضوء، مذهب ابن مضاء القرطبي 81.

(5) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره 137 .

(6) مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية 29 .

(7) لمع الأدلة 95 .

فـ"سار" اسم فاعل من "سرى" وهو "مبتدأ"، و "ذان" تثنية "ذا" وهو فاعل أغنى عن الخبر⁽¹⁾.
أو تقدم النفي نحو قول الشاعر :

خَلِيلِيَّ مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتَمَا (2)

- أن الفعل اللازم - المكسور العين - قياس مصدره يأتي على "فَعَلٍ" بفتح العين، ويستوي في ذلك الصحيح كـ"فرح فرحاً"، والمعتل اللام ، كـ"عَمَيَّ عَمَى"، والمضاعف، كـ"شَلَّ شللاً"⁽³⁾.

- اطرِد في الأسماء اللازمة النداء ما جاء على "فَعَالٍ" مقصوداً به سب الإناث ، سواء كان مشتقاً من الفعل ، نحو "يا خباث" ، أو غير مشتق منه ، نحو "يا لكأع"، وإنما ينفاس هذا فيما كان من فعل ثلاثي ، كما ينفاس منه مجيء "فَعَالٍ" بمعنى الأمر نحو "نزال". ولا بد في الثلاثي الذي ينفاس فيه ذلك : أن يكون تاماً متصرفاً⁽⁴⁾.

- أن الاسم المعتل الآخر ، إذا كان نظيره من الصحيح مستوجباً لفتح ما قبل آخره، وكان له نظير من المعتل الآخر كان ذلك الاسم المعتل مقصوراً قياساً ؛ لأن له نظيراً من الصحيح يستوجب الفتح ، كـ"فَعَلًا" - يكسر الفاء- و "فُعَلًا" - بضمها - جمعين لـ"فَعَلَةٌ" و"فَعْلَةٌ" مقصوران قياساً . فمثال "فَعَلٍ" : "لِحِيَّةٍ، وِلْحَى"، ونظيره من الصحيح: قَرِيَّةٌ وَقَرَبٌ" و"مِثَالِ "فُعَلٍ" دُمِيَّةٌ وَدُمَى" ، ونظيره من الصحيح "عُرْفَةٌ وَعُرْفٌ" .

وأن الاسم الصحيح إذا استحق الألف قبل آخره ، فإن نظيره من المعتل الآخر ممدود قياساً، كمصدر "ارعوى"، و"ارتأى" : "ارعواء" و "ارتياء" ؛ لأن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخر ألفاً ، نحو : "احمرا احمرأ" ، واقتدر اقتداراً⁽⁵⁾.

- يجوز كسر همزة "إن" على القياس ، إذا وقعت بعد إذا الفجائية ؛ لأن "إذا" الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية⁽⁶⁾، كقول الشاعر :

(1) شرح ابن طولون 176/1 - 177 .

(2) صدر بيت من الطويل، وعجزه :

إذا لم تكونا له على من أقطع

والبيت بلا نسبة في شرح التصريح 157/1 والشواهد الكبرى 516/1 وشذور الذهب 180 والهمع 311/1 والدرر 71/1 وشواهد المغني 898/2 ومغني اللبيب 958 .

(3) شرح ابن طولون 4/2 وشرح التصريح 73/2 .

(4) شرح ابن طولون 132/2 والكتاب 311/1 .

(5) شرح ابن طولون 294/2 - 295 .

(6) شرح ابن طولون 248/1 - 249 وارتشاف الضرب 240/2 .

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ فَقَّاحٍ وَاللَّهَازِمِ (1)

- الاختصاص يفارق النداء في أنه لا يستعمل معه حرف النداء ، ولا يقع في ابتداء الكلام، وإنما يقع في أبنائه، وبعد تمامه، نحو "أنها أيها الرجل أولى بالجميل"، وينتصب مع الإفراد، وتدخل عليه الألف واللام قياساً، ولا يأتي علماً⁽²⁾.

- أن غير همزة "أل" من همزة الوصل - تحذف إذا دخل عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها، كقوله تعالى ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾⁽³⁾. وإنما لم تحذف همزة "أل" إذا دخل عليهما همزة الاستفهام ، وكان القياس حذفها ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر بإشتراك الهمزتين بالفتحة⁽⁴⁾.

- أن الفعل المعتل بالألف يؤكد بالنون: فإن رفع غير الواو والياء من ألف ، أو ضمير مستتر - قلبت ألفه ياءً ، نحو "أخْشَيْنَ يا زيد ، واسْعَيْنَ سعيًا ، وأخْشَيَانِ ، وأنتما تسعيان" ، وإن رفع الواو والياء - حذفت ألفه وحرك كل واحد من الواو والياء بما يجانسه ، فتحرك الياء بالكسر ، نحو "أخْشَيْنَ يا هندُ" ، والواو بالضم نحو "يا قوم أخْشَوْنُ" ، ويقاس على ذلك جميع الأفعال المعتلة بالألف⁽⁵⁾.

- من أمثلة جمع الكثرة "الفعالي، والفعالي"، ويطردان في "فعلاء" ممدواً - بفتح الفاء، وسكون العين، كـ "صحراء"، و"صحاري، ووصفاً كـ "عذراء، وعذارٍ، وعذارى" وأن "عذراء" مقيس على "صحراء"⁽⁶⁾.

- إن شرط القياس في نصب المشتق / أن ينصبه عامل اجتمع معه في الأصل المشتق منه، نحو "رمى مرمى"⁽⁷⁾.

(1) البيت من الطويل، وهي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 24/2 والجنى الداني 378 والخزانة 265/1 والمقتضب 350/2 وشواهد الجرجاوي 72 والدرر 115/1 وشرح التصريح 218/1 والكتاب 472/1 وشرح المفصل 97/4 وشرح ابن عقيل 132/1 وشرح الكافية 485/1 وشذور الذهب 207 والخصائص 399/2 والأصول 265/1 والإيضاح 167/2 .

(2) شرح ابن طولون 150/2 .

(3) سورة الصافات 153/37.

(4) شرح ابن طولون 409/2.

(5) شرح ابن طولون 170/2 - 171 وهمع الهوامع 403/4.

(6) شرح ابن طولون 327/2 - 328 .

(7) شرح ابن طولون 384/1 .

- إن غير الثلاثي من الأفعال له مصدر مقيس كَقَدَّسَ تَقْدِيس ، وَعَلَّمَ تَعْلِيم ، وَكَذَّبَ تَكْذِب⁽¹⁾ ،
ومما جاء من ذلك قول الراجز:

بَاتَتْ تَنْزِي دُلُوهَا تَنْزِيًّا⁽²⁾

- تصغير " عَيْدٍ " قياسه " عُودٌ " ، فلم يردده إلى أصله ؛ لئلا يلتبس بتصغير " عُودٍ " بضم
العين، وهي " عَيْدٍ "⁽³⁾.

- الفعل "تَتَجَلَّى" قياسه الفك ؛ لتصدر المثليين⁽⁴⁾.

- يجوز الابتداء بالنكرة - إذا حصلت منها فائدة - بمسوغات كثيرة منها:

الأول : أن يتقدم عليها الخبر ، وهو ظرف أو مجرور ، نحو "عند زيد غره".

الثاني : أن يتقدم عليها أداة الاستفهام ، نحو "هل فتى فيكم".

الثالث : أن يتقدم عليها أداة نفي ، نحو "قما خل لنا".

الرابع : أن يكون موصوفة ، نحو "ورجلٌ من الكرام عندنا".

الخامس: أن تكون عاملة فيما بعدها ،نحو "و رغبة في الخير خيرٌ"

السادس: إن تكون مضافة إلى نكرة ، نحو "وعمل برٌّ يزين".

ثم قال ابن طولون : ويقاس على هذه المسوغات ما أشبهها في المعنى⁽⁵⁾.

- أن ما كان من الأفعال على وزن "فَعَلٌ" وكان مصدره على "فَعَلٌ" مما جاء اسم فاعله على
"أفعل" يصحح هو ومصدره، وإن كان مستوفياً لشروط الإعلال، نحو "عَيْدٌ عَيْدًا ، وَحَوْلٌ حَوْلًا"
وسبب تصحيحهما: أن "حَوْلٌ" وشبهه من أفعال الخلق والألوان. وقياس الفعل في ذلك أن يأتي
على "أفعلٌ"، نحو "أحوَلٌ أحوَلًا، وأعوْرٌ أعورًا" فصح عين فعله ومصدره ؛ لأنهما في
معنى ما لا يعل ؛ لعدم الشروط⁽⁶⁾.

(1) شرح ابن طولون 7/2، 10.

(2) من الرجز، وبعده :

كما تنزي شهلة صبيًا

والبيت بلا نسبة في شرح التصريح 76/2 والشواهد الكبرى 571/3 والإيضاح 634/1 وشرح المفصل 58/6
والخصائص 302/2 والمقرب 134/2 وأوضح المسالك 163 والمنصف 195/2 واللسان (سهل) ويروى:

فهي تنزي دلوها تنزياً

بات نيزي دلوه تنزياً

ويروى أيضاً:

(3) شرح ابن طولون 342/2.

(4) شرح ابن طولون 459/2.

(5) شرح ابن طولون 189/1 وشرح الرضي 88/1.

(6) شرح ابن طولون 435/2 - 436.

- إذا اتبع المنادى المفرد المستحق البناء على الضم بمماثل له لفظاً مضافاً ، نحو " يا سعدُ الأوسِ" ويا زيدُ زيدَ البخيلِ " تعين نصب الثاني ؛ لكونه تابعاً مضافاً - كما سبق - .
وأما الأول فقياسه : أن يبقى على ضمه ، لأنه منادى مفرد معرفة ، لم ينعت بابن⁽¹⁾، كقوله:
يا تيم تيم عدي لا أبالكُم
... .. (2)

وقوله :

يا سعدُ سعدَ اليعملاتِ الذُّبيلِ⁽³⁾

(2) وقد رد بالقياس بعض الآراء النحوية، ومن ذلك :

- أجاز الأخفش قياس الفعل الغير ناسخ للابتداء الواقع بعد " إن" المخففة على الفعل الناسخ للابتداء الواقع بعد "إن" المخففة ، ومستشهداً قول عاتكة :
شلتُ يمينك إن قتلتَ مسلماً
... .. (4)

وأشار ابن طولون: بأنه لا يقاس عليها؛ لأن الفعل إذا وقع بعد "إن" المخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء في الغالب، وأكثر ما يكون الفعل ماضياً ناسخاً⁽⁵⁾.

(1) شرح ابن طولون 125/2 .

(2) صدر بيت من البسيط، لجريير الخطفي في ديوانه(130)، وعجزه:
لا يلقينكم في سوءة عمر

ونسبت له في الشواهد الكبرى 420/4 وشواهد المغني 855/2 وأمالى ابن الشجري 83/2 والخزانة 298/2 وشواهد الجرجاوي 218 وأبيات المغني 11/7 وبلا نسبة في الدرر 154/2 والمقتضب 229/4 وشرح المفصل 10/2 والحلل 208 والخصائص 345/1 ومغني اللبيب 826 والهمع 12/2 وشرح ابن عقيل 77/2 .

(3) من الرجز لعبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - وبعده :

تطاول الليل عليك فانزل

ونسبت له في الشواهد الكبرى 21/4 والخزانة 303/2 ولجريير في الكتاب 315/1 وليكير بن عبد الزيفي في شواهد المغني 334/1 وبلا نسبة في شرح المفصل 10/2 وأبيات المغني 296/3 وشواهد الجرجاوي 219 والدرر 154/2 والمقتضب 430/4 والمنصف 16/3 .

(4) صدر بيت من الكامل لعاتكة، وعجزه:

وجبت عليك عقوبة المعتمد

ونسبت له في شواهد المغني 89/1 والجنى الداني 208 والخزانة 373/10 والشواهد الكبرى 278/2 والدرر اللوامع 119/1 والمحتسب 255/2 وشرح التصريح 231/1 وشرح المفصل 17/8 والمقرب 112/1 وشرح الكافية 504/1 .

(5) شرح ابن طولون 261/1 - 262 وشرح التصريح 231/1 .

- يقول ابن طولون: أن لام "فُعَلَى" وصفاً - بضم الفاء - إذا كانت واواً أبدلت ياء نحو "دُنْيَا ، وَعَلِيَا" ، أصلها "دُنُوَى وَعَلُوَى"؛ لأنهما من "الدُنُوْءِ ، وَالْعُلُوْءِ" ، وإنما أبدلت هنا أيضاً - فرقاً بين الاسم والوصف .

وجاء في لغة الحجازيين "قصوى" ، والصحيح "قصياً" على القياس؛ لأنه من باب "دُنْيَا ، وَعَلِيَا" (1) .
- زعم ابن عصفور أنه شاع في سب المذكورين وزن "فُعَلٍ" لازم النداء ، نحو "ياغُدْرُ ، ويا فُسْقُ" ، وأشار ابن طولون : أنه ليس بمقيس (2) .

(3) وجاء القياس لترجيح رأي على آخر ، نحو:

- ذهب جمهور البصريين إلى جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها ، وذهب الناظم والسيرافي إلى منعها وقاسوه على "عسى" ، وخبر "عسى" لا يتقدم على اسمها اتفاقاً ، ورجح ابن طولون رأي الناظم (3) .

- أن حذف حرف الجر مع "أنّ" ، وأنّ "المصدريتين مطرد ، إذا أمن اللبس ، فتقول: "عجبت من أن تقوم" و"عجب أن تقوم" ، واختلف في موضعهما بعد الحذف :
ف قيل : في موضع جر .

وقيل : في موضع نصب ، ثم قال ابن طولون : وهو أقيس (4) .

- ذهب سيبويه إلى إن جمع المصدر النوعي كجمع "حلوم" لا يقاس عليه ، واختاره أبو علي الشلوبين ، واختار الناظم قياسه ، ووافق ابن طولون ، نحو "ضربت زيداً ضربين ، أو ضربوا" إذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعاً (5) .

- لا خلاف بين النحاة في ورود المصدر حالاً ، كقوله عز وجل ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (6) ، وأجاز المبرد القياس عليه ، وذهب الجمهور بأنه لا يقاس عليه لكثرتة ، ثم رجح ابن طولون رأي الناظم بقوله: ليس في قول الناظم إشعار بالقياس (7) .

وهو أحياناً يعرض آراء النحاة للقياس عند اختلافهم لمسألة ما دون ترجيح رأي بعينه ، ومنها:

(1) شرح ابن طولون 431/2 وشرح الكافية 2122/4 .

(2) شرح ابن طولون 132/2 وشرح جمل الزجاجي 107/2 .

(3) شرح ابن طولون 208/1 والإنصاف 160/1 .

(4) شرح ابن طولون 353/1 وحاشية الخضري 180/1 - 181 .

(5) شرح ابن طولون 369/1 - 370 والكتاب 200/2 .

(6) سورة السجدة 16/32 .

(7) شرح ابن طولون 407/1 - 408 والمقتضب 243/3 .

- ذهب بعض النحاة إلى قياس وزن "فعال ، ومفعل " في جميع الإعداد ، فتقول : "ثناء ومثى ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع ، ... " ، وذهب بعضهم إلى قياس "مفعل" ، دون "فعال" (1) .

- ذهب الزجاج ، وابن السراج والأَمْخْشَرِي إلى بقاء عمل "إن" وأخواتها إذا اتصلت بـ"ما" قليلاً ، واختلف النحاة في قياس عملها: فقيل: يمتنع القياس مطلقاً ، وإليه ذهب سيبويه والأخفش .

وقيل: يسوغ القياس في "عل" . وقيل : فيها ، وفي "كأن" (2) .

- أن "ظَلَّلتُ" بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى اللامين ، مع كسر الظاء وفتحها ، فتقول : "ظَلَّلتُ ، وظَلَّلتُ" ، وزاد سيبويه "مَسَّستُ" ، وفي القياس عليهما خلاف (3) .

- أن وزن "فعيل" ناب عن "مفعول" ، نحو "قتيل" بمعنى : مقتول ، و "جريح" بمعنى : مجروح ، ومع كثرته غير مقيس ، وقيل : يقاس (4) .

4) قد خرج ما خالف القياس أحياناً للضرورة ، ومن ذلك :

- يأتي الضمير البارز متصلاً ، وقد يلي "إلا" في غير الاختيار ، وهو الضرورة ، كقوله:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا
ألا يجاورنا إلاك ديَّار (5)

والقياس: إلا إياك، ولكنه اضطر فحذف "إيا" وأبقى "الكاف"، أو أوقع المتصل موقع المنفصل (6) .

- يأتي خبر "أن" المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها غير متصرف وليس بدعاء ، ولم يفصل بينهما بفواصل للضرورة ، كقوله:

علموا أن يؤمُّونَ فجادوا
... .. (7)

(1) شرح ابن طولون 182/2 - 138 .

(2) شرح ابن طولون 256/1 - 257 .

(3) شرح ابن طولون 451/2 .

(4) شرح ابن طولون 16/2 - 17 .

(5) البيت من البسيط وهي بلا نسبة في الخزانة 307/1 والشواهد الكبرى 253/1 وشواهد المغني 844/2 والإيضاح 464/1 وشواهد الجرجاوي 12 وشرح التصريح 98/1 وشرح المفصل 101/3 وشرح اللحة 227/2 وتوجيه اللمع 255 .

(6) شرح ابن طولون 98/1 وشرح التصريح 98/1 .

(7) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

والبيت بلا نسبة في شرح التصريح 233/1 وشواهد الجرجاوي 79 وشرح الكافية 500/1 والشواهد الكبرى 294/2 والدرر 120/1 وشرح ابن عقيل 140/1 والهمع 143/1 .

والقياس: "علموا أن سيؤملون"، بفاصل⁽¹⁾.

- قول عامر بن جوين الطائي:

ولا أرض أبقل إبقالها⁽²⁾

فيقول ابن طولون: بأنه أسقط "الناء" من "أبقل"، والفعل مسند إلى ضمير "الأرض" للضرورة، وكان القياس: "أبقلت"⁽³⁾.

- يحذف الفاء من الجملة الواقعة جواباً لـ"أما" للضرورة، كقوله:

فأما القتال لا قتال لديكم⁽⁴⁾

وكان القياس أن يقال: فلا قتال⁽⁵⁾.

- سكن الفاء في كلمة "زفّرات" للضرورة، كقول الراجز:

فنتسريح النفس من زفّراتها⁽⁶⁾

والقياس: تحريكها بالفتح، لأنه اسم⁽⁷⁾.

(1) شرح ابن طولون 265/1 .

(2) عجز بيت المتقارب، وصدوره:

فلا مزنة ودقت ودقها

ونسبت لعامر الطائي في الخزانة 437/7 وشواهد المغني 943/2 والشواهد الكبرى 464/2 والخصائص 411/2 وشرح التصريح 278/1 وشرح المفصل 94/5 والدرر 224/2 والكتاب 2401/1 ومغني اللبيب 115 والمقرب 303/1 وشرح الكافية 596/2 وشرح ابن عقيل 164/1 .

(3) شرح ابن طولون 320/1 .

(4) صدر بيت من الطويل، للحارث بن خالد المخزومي، وعجزه:

ولكن سيراً في عراض المراكب

ونسبت له في الشواهد الكبرى 577/1 والخزانة 453/1 وأبيات المغني 396/1 وأسرار العربية 106 وأمالي ابن الشجري 285/1 وبلا نسبة في شرح التصريح 262/2 والمقتضب 69/2 والمنصف 118/3 وشرح المفصل 134/7 والهمع 132/7 والدرر 84/2 وشواهد المغني 177/1 وشواهد الجرجاني 251 والجنى الداني 524 والمطالع السعيدة 459 والمقتصد 366/1 وارتشاف الضرب 570/2 .

(5) شرح ابن طولون 252/2 .

(6) من الرجز، وقبله:

يدلننا اللمة من لماتها علّ صروف الدهر أولادتها

وهي بلا نسبة في شرح الكافية 1554/3 والشواهد الكبرى 396/4 والخصائص 316/1 وشرح المفصل 29/5 وشرح الجمل 152/1 واللسان (زخر) والجنى الداني 584 وسر الصناعة 407/1 ومغني اللبيب 280 والتبصرة والتذكرة 818 .

(7) شرح ابن طولون 305/2 .

- (5) وقد خرج بعض ما خالف به القياس على الندور ، ومن ذلك :
- أن الاسم الظاهر قد يخلف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول، وهو نادر، كقوله:
- وأنتَ الذي في رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ⁽¹⁾
- والأصل: في رحمته ، ولكنه أتى بالظاهر على خلاف القياس⁽²⁾.
- يقترن الفعل المسند إلى عطف أحد الاسمين على الآخر بـ"ألف التثنية" ، وهو قليل، كقول عبد الله ابن قيس الرقيات:
- وقد أسلّمَاهُ مُبَعَدٌ وَحَمِيمٌ⁽³⁾
- والقياس أن يقال: "وقد أسلمه مبعد وحميم"⁽⁴⁾.
- تجرد المستغاث من اللام الجارة والألف ، فهو قليل، نحو :
- أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ
- والقياس أن يقول: "ألا يا لقومي" ، أو "ألا يا قوماً"⁽⁶⁾ .
- أندر مجيء المائة مفرداً منصوباً ، كقوله :
- إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتِينَ عَامًا
- فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةَ وَالْفَتَاءُ⁽⁷⁾

(1) عجز بيت من الطويل ، لقيس بن الملوح العامري ، وصدوره:

فيارب ليلى أنت في كل موطن

ونسبت له في شواهد المغني 559/2 وشرح الجمل 182/1 والدرر 64/1 وبلا نسبة في شرح التصريح 40/1 وأبيات المغني 76/4 وشرح التسهيل 237/1 وارتشاف الضرب 523/1 والهمع 87/1 .

(2) شرح ابن طولون 151/1 .

(3) من الطويل ، لابن قيس الرقيات ، من قصيدة له في ديوانه (196) ، وصدوره:

تولى قتال المارقين بنفسه

ونسبت له في أمالي ابن الشجري 132/1 والشواهد الكبرى 461/2 وشذور الذهب 177 وشرح التصريح 277/1 والدرر 141/1 ومغني اللبيب 681 وشواهد الجرجاوي 103 وأبيات المغني 138/6 والجنى الداني 175 وشرح الكافية 581/2 .

(4) شرح ابن طولون 315/1 - 316 .

(5) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وللغفلات تعرض للأديب

وهي بلا نسبة في شرح الكافية 1338/3 وشرح التصريح 181/2 والشواهد الكبرى 263/4 وشرح اللحة 14/2 وأوضح المسالك 207 .

(6) شرح ابن طولون 134/2 - 135 .

(7) من الوافر، وقد تردد في الكتاب نسبه لقائله ، فنسب في (106/1) للربيع بن ضبع الفزاري، ثم نسب (293/1) ليزيد بن ضية، ونسب للربيع في الخزانة 379/7 وبلا نسبة في الشواهد الكبرى 481/4 وشرح الكافية 1667/3 وشرح التصريح 273/2 وشرح المفصل 21/6 والدرر 201/1 واللسان (فتا) والمقتضب 166/2 ومجالس ثعلب 275/1 والمقتصد 734/2 والمقرب 306/1 وشرح الجمل 36/2 والأصول 312/1 والإيضاح 353/1 وقبله:

فسربال خفيف أو رداء

فأما حين يذهب كل قر

والقياس فيه إضافة "المائتين" إلى "العام" (1).

6) كما خرج بعض ما خالف به القياس على الشذوذ ، ومن ذلك :

- ذكر ابن طولون في باب (فصل في اجتماع الواو والياء وقلبهما ألفاً وقلب النون ميماً) ثلاث صور يخالف القياس على وجه الشذوذ:

إحداها: ما شذ فيه الإبدال لكونه لم يستوفِ الشرطين: أن يكونا متصلين - أي : في كلمة واحدة، وأن لا يكون اجتماعهما عارضاً ، ويشمل : عروض السكون نحو " قَوِيَّ " - بسكون الواو - ، وعروض الحرف نحو "الرُّويَا" - بتخفيف الهمزة ، وإبدالها واواً . ومثال الشذوذ: تشديد الياء في "الرُّيَا" .

الثانية : ما شذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط ، كقولهم لـ"التتور" : "ضَيُونٌ" .

الثالثة : ما شذ فيه إبدال الياء واواً ، نحو "عوى الكلب عَوَّةً" (2).

- إن جمع "فَعَلٍ" صحيح العين على "أفعال" شاذ قياساً (3).

- شذ لحاق التاء عند تصغير فيما زاد على الثلاثي ، كقولهم في "قُدَّامٍ" : "قُدَيْدِيْمَةٌ" ، وفي "وَرَاءٍ" : "وَرِيْنَةٌ" ، وفي "أمامٍ" : "أُمَيْمَةٌ" والقياس : "قُدَيْدِيْمٌ" ، و "وَرِيْنٌ" و "أُمَيْمٌ" (4).

- القياس في نسب "طَيِّءٍ" : "طَيِّبِيٌّ" شاذ ، ووجه الشذوذ فيه : أن أصلح على مقتضى القياس "طَيِّبِيٌّ" بسكون الياء، لكن قلبوا الياء ألفاً، والياء إنما تقلب قياساً إذا كانت متحركة (5).

7) وقد خرج بعض ما خالف به القياس على الكثرة ، ومن ذلك :

- جاء على غير قياس في التكسير قولهم في جمع "رَهْطٍ" : "أرَهْطُ" ، و"باطلٍ" : "أباطيلٍ" ، وهي ألفاظ كثيرة ، وأيضاً في التصغير قولهم في "مغرب" : "مغربان" ، و"ليلة" : "لِيلِيَّةٌ" ، وهي ألفاظ كثيرة (6).

- من مصادر الثلاثي أتت على غير قياس ، نحو "سُخْطاً" ، وهو مصدر "سَخِطَ" ، وقياسه "سَخَطٌ" - بفتح السين والحاء - ، و"رَضِيٌّ" ، وقياسه "رَضِيٌّ" - فتح الراء - ، وهي كثيرة (7).

(1) شرح ابن طولون 266/2 - 267 .

(2) شرح ابن طولون 432/2 - 433 .

(3) شرح ابن طولون 265/2 .

(4) شرح ابن طولون 347/2 .

(5) شرح ابن طولون 357/2 وشرح الأشموني 185/4 .

(6) شرح ابن طولون 337/2 وشرح التصريح 319/2 .

(7) شرح ابن طولون 6/2 - 7 والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 618/2 .

وهكذا نلاحظ موقف ابن طولون من القياس واهتمامه بها في دعم آرائه النحوية ، ورد بعض الآراء النحوية أو لترجيح رأي على آخر ، وأشار إلى بعض المسائل التي تخالف القياس إما للضرورة ، وإما للندور، وإما للكثرة، وكذلك نجد بعض المواقف التي يحكم فيها بأنها قياس شاذ.

وكما رأينا فيما سبق حفاوته بالسماع ورفضه القياس على ما لم يسمع ، وتوقفه عند حدود المسموع.

ثالثاً: العامل والعلة ...

أولاً : العامل

معنى العامل لغة : (من يعمل على الدوام وإن قل) (1)، أما في الاصطلاح النحوي فقد عرفه ابن منظور بقوله : (العمل في العربية: ما عمل عملاً ما، فرفع أو نصب أو جر ، كالفعل والناصب والجازم ، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً ، وكأسماء الفعل ، وقد عمل الشيء في الشيء : أحدث فيه نوعاً من الإعراب) (2).

وقال الجرجاني: (ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً ، نحو : جاء زيدٌ ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد) (3).

والسبب في نمو فلسفة العامل النحوية وبلوغها يعود أساساً إلى ذلك المجهود الذهني الجبار الذي بذله النحاة في التفريع والتصور وتوليد الفكرة وتقليبها ، وساعد على ذلك النمط المألوف التفكير في أيامهم ، وبخاصة المنطق وعلم الكلام (4).
وقسم النحاة العرب العامل إلى قسمين هما :

1) العامل اللفظي: وهي عبارة عن ألفاظ يؤدي اقترانها مع غيرها إلى إحداث أثر فيما اقترنت به ، كالعوامل الأصلية في العمل، مثل الأفعال التي تقتضي فاعلاً ومفعولاً به ، والحروف كحروف الجر وتعمل في الأسماء، والحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، والحروف التي تنصب المضارع وتجزمها .

(1) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية 141 .

(2) لسان العرب مادة (عمل) .

(3) التعريفات للجرجاني 105 .

(4) أصول النحو العربي في نظر النحاة 241 .

العامل المعنوي: فهي تلك التي لم تلفظ في التركيب اللغوي حتى يحال العمل إليها ، كما أنها لم تحذف من الكلام حتى تقدر عاملة وهي محذوفة، وإنما هي عوامل ذهنية مجردة، اصطلاح النحاة على تسميتها بالعوامل المعنوية كالابتداء، ومعناه التجرد من العوامل، وكذلك رفع الفعل المضارع لتجرده من النواصب والجوازم⁽¹⁾. وأن العامل - لفظياً أو معنوياً مؤثر حقيقة ، وأن تأثيره هو الحركات والسكنات والحروف في أواخر الكلمات ، وأن العوامل إشارات للعمل فقط - كما قال ابن الأنباري - أو ممهدة للعمل وضرورة لوجوده - كما قال ابن جني -⁽²⁾.

والحديث عن العامل والعلل في هذا البحث مرتبط بالحديث عما سبق من القياس والسماع ، فلم يكن ابن طولون حفيماً ولا مكثراً من الحديث عن العامل والعلل اللهم إلا بعض الأبواب التي تحدث فيها حديثاً موجزاً عن العوامل والمعمولات ، كحديثه عن العامل في المبتدأ والخبر ، والعامل في خبر كان ولآت وان النافية هل يعملان عمل ليس ، وعامل الرفع في خبر إن ... وناصب الاسم المشغول عنه ، وأي العاملين أولى بالعمل في التنازع ، وناصب المفعول معه ، وناصب المستثنى ، وإعراب المضارع وعامل الجزم في جواب الشرط ... وسوف نقدم أمثلة لبعض هذه القضايا ؛ لنعرف منها موقفه من العامل:

1) استخدام العامل لدعم اختياراته النحوية وتعليلها ، نحو:

- أن "أن" المفتوحة إذا خففت لم تهمل ، بل يستكن فيها اسمها ، ولا يطلق عليه اسمها إلا وهي عاملة فيه⁽³⁾.
- يجوز تقديم المفعول له عامله ، ويختص ذلك في المجرور والمنصوب⁽⁴⁾.
- العامل في الحال إما فعل ، أو شبهه ، أو ما تضمن معناه دون لفظه. وإن كان فعلاً متصرفاً، أو صفة شبيهة به - جاز تقديمه على عامله. مثال الأول: من الفعل، قولنا: مخلصاً زيداً دعا " ، فـ"زيد" مبتدأ ، و"دعا" فعل ماض متصرف. وفيه ضمير يعود على "زيد"، و "مخلصاً" حال من ذلك الضمير ، والعامل في الحال "دعا" ، وهو فعل متصرف. ومثال الآخر: من الصفة الشبيهة بالمتصرف ، قولنا : "مسرعاً ذا راحل" فـ"ذا" مبتدأ، و"راجل" خبره، و"مسرعاً" حال من الضمير المستتر في "راجل" ، وهو العائد على المبتدأ ، والعامل في الحال "راجل" ، وهو صفة أشبهت المتصرف / لأنه اسم فاعل .

(1) مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية 40-41 .

(2) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء 251 .

(3) شرح ابن طولون 263/1 .

(4) شرح ابن طولون 378/1 .

وإذا كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف - لم يجز التقديم ، فلا يجوز في نحو " ما أحسن هنداً متجردة " أن تقول : "متجردة ما أحسن هنداً" ، ولا " ما متجردة أحسن هنداً".

أما إذا كان العامل ما ضمن معنى الفعل لا حروفه، لا يتقدم عليه الحال لضعفه، مثال :
"تلك هند منطلقة" ف"تلك" اسم إشارة، وفيها معنى الفعل، وهو "أشير" ، ومثال : "ليت عمراً مقيماً عندنا" ف"ليت" حرف تمن ، وفيها معنى الفعل ، وهو " أشبه"⁽¹⁾ .

- أن العامل في التمييز يجب تقديمه عليه، فيلزم تأخير التمييز ، سواء كان اسماً ، أو فعلاً
مثال الاسم : "عندي عشرون درهماً" فالعامل في "درهماً" : "عشرون" ، فلا يجوز "عندي درهماً عشرون" ، ومثال الفعل : "ما أكرمك أباً ، ونعم رجلاً زيداً"⁽²⁾ .

- وفي حديثه عن ناصب الاسم المشغول عنه يقول : (فالسابق انصبه) إما وجوباً وإما جوازاً راجحاً أو مرجوحاً ، أو مستويماً إلا أن يعرض ما يمنع النصب (بفعل اضمر ، حتماً) أي إضماراً حتماً واجباً ... وذلك لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما⁽³⁾ .

- وفي حديثه عن التحذير والإغراء يقول : إذا ذكر المحذر بلفظ "إيأ" وجب استتار الناصب له وللمحذر منه ، سواء كان المحذر معطوفاً عليه بالواو ، نحو "إياك والشر" ، أو غير معطوف ، نحو "إياك الأسد ، وإياك من الأسد" ، أو مكرراً ، نحو قوله:
إِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاء
... .. (4)

وما سوى التحذير بـ"إيأ" إن كان مفرداً ، غير معطوف - لم يجب ستر العامل فيه، سواء ذكرت المحذر، نحو " رأسك" ، أو المحذر منه، نحو "الأسد" فيجوز ظهور العامل فيهما، ومنه قول الشاعر:

(1) شرح ابن طولون 414/1 - 416 وارتشاف الضرب 349/2 - 350 .

(2) شرح ابن طولون 429/1 وشرح الرضي 223/1 .

(3) شرح ابن طولون 341/1 - 343 .

(4) من الطويل للفضل بن عبد الرحمن القرشي ، وتعامه:

إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

نسبت له في الخزانة 63/3 والخصائص 102/3 والشواهد الكبرى 113/4 وبلا نسبة في شرح التصريح 128/2 والأصول 251/2 والمقتضب 213/3 وشرح المفصل 25/2 وشرح الجمل 410/2 والإيضاح 306/1.

خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ (1)

وإن كان مكرراً، نحو "الضيغم الضيغم" يريد: الأسد، أو معطوياً عليه نحو "رأسك والسيف"، أو عطف أحد المحذر منهما على الآخر، كقوله تعالى ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ (2)، فاستتار الفعل الناصب في ذلك كله واجب .

وحكم المغرى به حكم المحذر منه، إذا لم يكن معها "إيا"، فيلزم ستر العامل فيه مع العطف، نحو "السلاح والخيل"، ومع التكرار، نحو قول الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ (3)

وتقدير العامل: الزم، ولا يلزم ستر العامل دونهما، نحو "الصلاة جامعة"، فإن تقديره: احضروا، ولو ظهر جاز، و "جامعة" منصوب على الحال من "الصلاة"، ولو رفعاً على الابتداء والخبر جاز (4).

- يجب حذف عامل المصدر (المفعول المطلق) في ستة مواضع، وهي:
الأول: إذا كان عامل المصدر الآتي بدلاً من فعله، كقولك: "ضرباً زيداً" أي: اضرب.
ومنه قول الشاعر:

عَلَى حَيْثُ أَلْهَى النَّاسَ جُلَّ أُمُورِهِمْ فَندَلَّا زُرَيْقُ المَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ (5)

- (1) صدر بيت من البسيط، لجرير الخطفي في ديوانه (284)، وعجزه:
وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر
ونسبت له في الشواهد الكبرى 307/4 والكتاب 128/1 وأمالي ابن الشجري 342/1 وبلا نسبة في شرح التصريح 295/2 وشرح المفصل 30/2 وأوضح المسالك 213 .
(2) سورة الشمس 13/91 .
(3) صدر بيت من الطويل، لربيعة بن عامر في ديوانه (25)، وعجزه:
كساع إلى الهيجا بغير سلاح
ونسبت له في الخزانة 65/3 والكتاب 129/1 والشواهد الكبرى 305/4 وشرح الجمل 262/1 وشذور الذهب 222 وبلا نسبة في شرح الكافية 1380/3 وشرح التصريح 195/2 والخصائص 480/2 والدرر 146/1 وارتشاف الضرب 616/2 .
(4) شرح ابن طولون 151/2 وما بعدها وشرح التصريح 192/2 .
(5) من الطويل للأحوص الأنصاري في ملحقات ديوان شعره (289)، وقبله:
يمرون بالدهنا خفافا عياهم ويخرجن من دارين بجر الحقائق
ونسبت له في الشواهد الكبرى 46/3 والكتاب 59/1 وسر الصناعة 507/2 وشواهد الجرجاوي 116 ولأبي الأسود الدؤلي في الإصابة 447/6 وبلا نسبة في شرح التصريح 331/1 والأصول 167/1 وشرح الكافية 659/2 والخصائص 120/1 واللسان (ندل).

فـ"ندلاً" مصدر "ندل"، وهو بدل من اللفظ بالفعل، والتقدير : اندل .
ومعنى "الندل": الخطف، و"زريق": اسم رجل ، وهو منادى على حذف حرف النداء، و "المال"
مفعولاً بـ"ندلاً" .

الثاني: إذا أتى المصدر تفصيلاً لما قبله، كقوله عز وجل ﴿فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ وهو تفصيل
لعاقبة ما قبله ، وهو قوله سبحانه وتعالى ﴿فَشُدُّوا الوثَاقَ﴾ (1).

الثالث : إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين : بتكرير ، نحو "زَيْدٌ سِيراً سِيراً"، أو بحصر، نحو
"إنما أنت سِيراً" .

الرابع: إذا كان المصدر مؤكداً لنفسه، نحو "له عليّ ألف عرفا"، أي : اعترافاً، وإنما سمي
مؤكدًا لنفسه ، لأنه واقع بعد جملة هي نص ناصاً في معناه، و "له على ألف" نفس الاعتراف".
الخامس: إذا كان المصدر مؤكداً لغيره، نحو "ابني أنت حقاً"، وإنما سمي مؤكداً لغيره، لأنه واقع
بعد جملة صارت به ناصاً في معناه، وبيانه أن قولك: "أنت ابني".

والعامل في هذين النوعين فعل واجب الحذف، تقديره : أحق ، إن كان غير متكلم ،
وحقني إن كان متكلماً .

السادس : إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه ، نحو "صوته صوت حمار"(2) .

- ينصب الاسم بعد حرف التحضيض "هلاً" بتقدير العامل ، كقوله :
أَتَيْتُ بَعْدَ اللَّهِ فِي الْقَيْدِ مُوثِقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ(3)

والتقدير : فهلاً أسرت سعيداً(4).

- وحين يتحدث ابن مالك عن التنازع في العمل حيث يقول :

إِنْ عَامِلَانِ افْتَضِيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

يقول ابن طولون : التنازع هو إن يتقدم عاملان ، يتأخر عنهما معمول واحد من
العاملين ، وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى ، والمراد بالعامل هنا : الفعل ، أو ما
جرى مجراه ، ولا مدخل للحرف في هذا الباب .

(1) سورة محمد 4/47.

(2) شرح ابن طولون 371/1 وما بعدها .

(3) من الطويل، وهي بلا نسبة في شرح الكافية 1653/3 والشواهد الكبرى 475/4 وأمالى ابن الشجري
353/1.

(4) شرح ابن طولون 254/2 .

وشمل قوله: "عاملان": الفعلين، كقوله عز وجل ﴿أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾⁽¹⁾ فـ"آتوني" يطلب "قطر" على أنه مفعول ثانٍ له، و"أفرغ" يطلبه على أنه مفعوله، وأعمل الثاني وهو "أفرغ" في "قطرا"، وأعمل "آتوني" في ضميره، وحذفه لأنه فضلة، والأصل: آتوني، ولو أعمل الأول لقليل: أفرغه .

والاسمين ، كقول الشاعر:

عُهِدَتْ مُغِيثًا مُغِيثًا مِنْ أَجْرَتِهِ
... .. (2)

فـ"مغِيثًا" من الإغاثة"، و"مغنياً" من الإغناء ضد الافتقار – تنازعا "من" الموصولة ، فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية ، وأعمل الثاني لقربه ، وأعمل الأول في ضميره وحذفه ، والأصل : مغيثه .

والمختلفين، كقوله تعالى ﴿هَآؤُمْ أَقْرُؤُوا كِتَابِيَهٗ﴾⁽³⁾ فـ"ها" اسم فعل بمعنى "خذ" ، و"الميم" حرف يدل على الجمع، "أقروا" فعل أمر ؛ تنازعا "كتابه" ، وأعمل الثاني لقربه ، وحذف من الأول ضمير المفعول، والأصل: هآؤموه .

ومعنى "اقتضيا: طلبا، فخرج به نوعان :

أحدهما: أن يكون أحد العاملين لا يقتضي عملاً في المتنازع منه ، كقول امرئ القيس:
فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ
كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ⁽⁴⁾

فإن "أطلب" غير طالب لـ"قليل" .

الثاني : أن يؤتى بالعامل الثاني توكيداً للأول ، كقوله :

(1) سورة الكهف 96/18.

(2) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

فلم أتخذ إلا فناءك مؤثلاً

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 316/1 والشواهد الكبرى 2/3 وحاشية الخضري 182/1 وشرح الكافية 642/2 وشرح اللحة 118/2 وأوضح المسالك 98 .

(3) سورة الحاقة 19/69.

(4) من الطويل لإمرئ القيس من قصيدة له في ديوانه (39) ، وبعده :

ولكنما أسعى لمجد مؤثلاً وقد يدرك المجد المؤثلاً أمثالي

ونسبت له في الكتاب 41/1 والشواهد الكبرى 35/3 والمقتضب 76/4/4 والخصائص 387/2 وشرح المفصل 78/1 والمقرب 161/1 والخزانة 327/1 وشذور الذهب 27 والدرر 144/2 وشواهد المغني 342/1 وشرح الجمل 622/1 وأبيات المغني 35/5 والمقتصد 342/1 وشرح الرضي 81/1 وحاشية الخضري 183/1 .

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ⁽¹⁾

... ..

فـ "أتاك" الثاني غير طالب لـ "اللاحقين" ، لأنه أتى به توكيداً لـ "أتاك" الأول .
وفهم من قوله : "في اسم " أن المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد، وفهم من قوله :
"قبل" أن المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين ، ولا على أحدهما ، وفهم من قوله: (فللواحد منهما
العمل) جواز إعمال كل منهما⁽²⁾.

2) جاء العامل ليوافق رأياً لأحد النحاة أو بعضهم ، ومن ذلك :

- اشترط أبو البقاء في عامل المفعول له : أن يكون من غير لفظه ، فلا يجوز أن يجعل
"زيارة" في قولك : "زرتك زيارة" مفعولاً له، لأن المصدر هو الفعل في المعنى ،
والشيء لا يكون علة لوجود نفسه⁽³⁾.
- ذهب سيبويه والجمهور إلى أن الناصب للمفعول معه: الفعل وشبهه، فمثال الفعل
"استوى الماء والحنفية"، والمراد به "به الفعل": اسم الفاعل واسم المفعول، والمصدر .
ومثال شبهه "الماء مستوٍ والخشبية" ، و"أعجبني استواء الماء والخشبية" ، وأشار عبد
القاهر الجرجاني إلى إن المفعول معه لا يتقدم على عامله⁽⁴⁾.
- ذهب النحاة إلى جواز بقاء الاسم بعد ترخيمه كالمستقل ، وإعرابه بما يقتضيه العامل⁽⁵⁾،
كقوله :

... .. (6)

مَرَرْتُ بِعُقْبٍ وَهُوَ قَدْ نَلَّ لِلْعِدَا

(1) عجز بيت من الطويل، وصدرة :

فأين الى أين النحاة بيلغتي

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 318/1 والشواهد الكبرى 9/3 والخزانة 158/5 وأمالي ابن الشجري 243/1
والدرر 145/2 وشرح الكافية 642/2 وشواهد الجرجاوي 203 وشرح الرضي 332/1 وتوجيه اللمع 214
وارتشاف الضرب 616/2 .

(2) شرح ابن طولون 357/1 وما بعدها .

(3) شرح ابن طولون 377/1 وشرح التصريح 335/1 .

(4) شرح ابن طولون 387/1 والهمع 239/3 - 240 .

(5) شرح ابن طولون 147/2 - 148 .

(6) صدر بيت من الطويل، وعجزه :

فعدوا لقائي له خير ناصر

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 190/2 والكتاب 342/1 وشرح التسهيل 190/3 وشرح الكافية 1371/3
وشرح الجمل 125/2 وشرح الرضي 149/1 وحاشية الخصري 86/2 والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل
560/2.

- أشار النحاة إلى إضافة " إذا" إلى الجمل الفعلية ، ويعني بـ"إذا " الظرفية دون الفجائية ،
والعامل فيها جوابها.
- ذهب سيبويه ويونس : أن المستثنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه ، بعد نفي - قد
يأتي غير منصوب ، فيكون مفرغاً له العامل الذي قبل "إلا" ، ويرعب هو بدلاً منه
.مثال : "مالي إلا أخوك ناصر" ، بجعل "ناصرأ " بدلاً (1).

(3) وظف العامل لرد بعض الآراء النحوية، ومن ذلك:

- ذهب الناظم إلى أن الرفع للمبتدأ هو الابتداء، وذهب سيبويه أن الرفع للخبر هو المبتدأ،
وإليه ذهب الناظم وذهب ابن السراج أن الرفع للخبر هو الابتداء، وأيده أبو البقاء ،
وأشار ابن طولون بأن هذه الأقوال كلها ضعيفة(2).
- ذهب عبد القاهر الجرجاني: أن الناصب للمفعول معه - الواو ، وأشار ابن طولون: بأن
الواو لو كانت عاملة لا تصل بها، إذا كان ضميراً، كما في سائر الحروف الناصبة(3)

(4) وجاء العامل لترجيح رأي على آخر ، نحو :

- فحين يتحدث ابن مالك عن أي العاملين أولى بالعمل في التنازع حيث يقول :
والتَّانِ أَوْلَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

يقول ابن طولون: اختار البصريون أعمال الثاني ؛ لقربه من المعمول ، واختار الكوفيون أعمال
الأول؛ لسبقه ، والصحيح مذهب البصريين؛ لأن أعمال الثاني في كلام العرب أكثر من أعمال
الأول ، وذكر ذلك سيبويه(4).

وهو أحياناً يعرض اختلاف آراء النحاة لعامل مسألة ما دون ترجيح رأي بعينه ، ومنها:

- اختلف النحاة في ناصب اسم الفاعل:
ف قيل : اسم الفاعل المضاف ، وهو مذهب الكوفيين .
وقيل: بفعل مضمر، وهو مذهب سيبويه(5).

(1) شرح ابن طولون 394/1 والكتاب 372/1 .

(2) راجع صفحة (77) في هذه الرسالة.

(3) شرح ابن طولون 387/1 - 388 وشرح الرضي 195/1 .

(4) شرح ابن طولون 360/1 - 361 والكتاب 37/1 وما بعدها .

(5) شرح ابن طولون 502/1 .

- أن ما سوى المستثنى الذي تلغي "إلا" معه - ينصب ، ونصبه بالعامل الذي هو "إلا" وعلى هذا حمل المرادي العامل. وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذي قبل "إلا". واستصوب الأول/ المكودي(1).

وهكذا نلاحظ موقف ابن طولون من العامل وتوظيفها في دعم آرائه النحوية ، ولرد بعض الآراء النحوية أو لترجيح رأي على آخر ، وأشار إلى بعض المسائل التي يوافق فيها رأي النحاة عن العامل .
وكما رأينا فيما سبق فهو غير مكثّر بالحديث عن العامل إلا في بعض الأبواب التي ذكرته سابقاً.

ثانياً: التعليل

في اللغة: من "علل" ومنه تعلل بالأمر واعتل: تشاغل وتعلل به أي: تلهى به، وتعله الصبي أي: ما يعلل به ليسكت(2).

وأما في الاصطلاح فهي: "السبب الذي يفسر حدوث الظاهرة اللغوية ، رفعاً ونصباً وجراً وجزماً في حالة الإعراب ، أو ضمناً وفتحاً وكساراً وسكوناً في حالة البناء"(3)، وهي "الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"(4).

وقد ارتبط التعليل بنشأة النحو ، فإن كل نحوي يحاول إظهار علة ما ذهب إليه في وجه من وجوه النحو، فلا تكاد تجد حكماً نحوياً إلا أتبع بتعليل ، وهذه العلة مخترعة، وإن كانت قائمة في أذهان المتكلمين إذ نطقوا باللغة ، ولكن النحاة يتوقعون هذه العلة ولا يمكن إن يجزموا بها.

ولما كان ابن طولون من النحاة المتأخرين ، يختار آراءه ممن سبقه لا يلتزم في ذلك مدرسة نحوية ما - فتراه يعلل ما يختاره ويبرره ، وكما قلنا فإن ابن طولون لم يكن حفيماً ولا مكثراً من الحديث عن العلة إلا في بعض القضايا النحوية ، ولكن أكثرها يبعد عن التعليل الجدلي.

وسوف نقدم أمثلة لبعض هذه القضايا ؛لنعرف منها موقفه من العلة:

(1) شرح ابن طولون 396/1 .

(2) لسان العرب 469/11 (علل) .

(3) مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية 31 .

(4) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي 52 .

1) استخدم التعليل لتأييد صحة ما يذهب إليه، ومن ذلك:

- "أين" اسم ، وبنيت لشبهها بالحرف في المعنى ، وهو الهمزة إن كانت استفهاماً ، و"إن" الشرطية إن كانت شرطاً ، وبنيت على حركة لتعذر السكون ، وكانت فتحة إما لخفتها ، وإما إتباعاً لحركة الهمزة .

وأما "أمس" فاسم ، وبنيت لشبهها بالحرف ، وهو تضمن معنى "أل" ، وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين .

وأم "حيث" فاسم ، وبنيت لشبهها بالحرف لأنها تفتقر إلى جملة أبداً ، وبنيت على حركة لتعذر السكون ، وكانت ضمة تشبيهاً بـ"قبلُ وبعدُ".(1)

- حق الحال أن يكون نكرة ، لأن المقصود به بيان الهيئة ، وذلك حاصل بلفظ التتكير ، فلا حاجة لتعريفه صوتاً للفظ عن الزيادة ... وأن يكون وصفاً ، لأنه صفة لصاحبه في المعنى ، وخبر عنه أيضاً(2).

- كل من نوعي أسماء الأفعال والأصوات لازم البناء ، وعلّة بناء أسماء الأفعال شبيهاً بالحرف في النيابة عن الفعل ؛ مع عدم التأثر بالعوامل ، وعلّة بناء أسماء الأصوات شبيهاً بالحرف المهمل في وقوعها غير عاملة ولا معمولة(3).

- استنتقل اجتماع التاء مع حرف الإطباق ، لما بينهما من مقاربة المخرج ، ومباينة الوصف ، لأن التاء من حروف الهمس ، والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء ، نحو " اصطبر ، واطعن " ، فأصلهما "اصتبر ، واطتعن"(4).

- يجب أن يكون المضاف مغايراً للمضاف إليه ولو بوجه واحد ، لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف ، والتذكير والتأنيث ، والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه ، ومنه قول الشاعر :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ(5)

(1) شرح ابن طولون 63/1 .

(2) شرح ابن طولون 407/1 وارتشاف الضرب 342/2 .

(3) شرح ابن طولون 164/2 .

(4) شرح ابن طولون 448/2 .

(5) من الطويل ، لذي الرمة غيلان ، من قصيد له في ديوانه (616) ، وأولها:

خليلي عوجا الناعجات فسلماً على طلل بين النقا والاحارم

ونسبت له في الخصائص 417/2 والمحتسب 237/1 واللسان (سفه) وبلا نسبة في الشواهد الكبرى 367/3

والمقتضب 197/4 وشواهد الجرجاوي 157 وشرح الجمل 398/2 وشرح الكافية 920/2 والأصول 480/3

وشواهد التوضيح 85 ويروى:

رويداً كما اهتزت رماح تسفهمت أعاليتها مر الرياح النواسم

وقول الشاعر :

رُؤْيَةَ الْفِكْرِ مَا يَوُولُ لَهُ الْأَمْرُ
مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي (1)

ففي البيت الأول : "مر" فاعل بـ"تسفهت" ، ولحقت التاء الفعل المسند إليه، لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه، وهو "الرياح"، لأنه يجوز الاستغناء بـ"الرياح" عن "مر" فتقول: "تسفهت الرياح". وفي البيت الثاني: "معين" خبر عن "رؤية"، وذكره وهو خبر عن مؤنث، لاكتساب المبتدأ للتذكير من المضاف إليه، وهو "الفكر" ، ولصحة الاستغناء بالثاني عن الأول، لأنه يجوز أن تقول : "الفكر معين " إذ لعله في ذلك واحدة(2).

- اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، لأنه أشبه فعله في الحركات ، والسكنات ، وعدد الحروف ، نحو "أنا ضارب زيدا غداً ، أو الآن"(3) .
- يمتنع الإدغام : ما كانت فيه حركة ثاني المتلين عارضة، نحو "أخصص بي"، لأنها منقولة من الهمزة(4).

- تحذف النون الخفيفة من الفعل لملاقاتها الساكن بعد ، كقوله :

لَاتِهِنَّ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ
تَرَكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ(5)

وأصله: تَهَيَّنَنَّ.

وإذا كانت النون الخفيفة بعد فتحة تبدل ألفا للوقوف عليها ، ومنه قوله:

(1) من الخفيف، هي بلا نسبة في الشواهد الكبرى 369/3 والدرر 60/2 والهمع 120/3 والمطالع السعيدة 425 ويروى:

معين على اكتساب التواني

(2) شرح ابن طولون 459/1 - 460 .

(3) شرح ابن طولون 495/1 وشرح الكافية 104/2 .

(4) شرح ابن طولون 457/2 .

(5) من المنسرح ، للأضبط بن قريع السعدي من أبيات له في أمالي القالي(108/1) ، وقبله:

وصل حيال البعيد إن وصل الـ حبل ، وأقص الغريب إن قطعه

وهي بلا نسبة في شرح الكافية 1419/3 والشواهد الكبرى 334/4 والخزانة 450/11 وشرح التصريح 208/2

والمقرب 18/2 وشواهد المغني 453/1 وأبيات المغني 379/3 والدرر 111/1 وشواهد الجرجاوي 224

وأمالي ابن الشجري 385/1 وشرح الجمل 446/1 وتوجيه اللمع 464 .

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدْ⁽¹⁾

... ..

وأصله: فاعبدن⁽²⁾.

- يسمى الاسم المقصور بهذا الاسم : لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه - والقصر : المنع- ، أو لكونه منع المد، ويسمى الاسم النقص بهذا الاسم : لأنه نقص منه بعض الحركات كما يستظهر، أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين ، نحو "مرتق" ، والحذف نقص، وكلا العليلين لا يخلو عن نظر⁽³⁾.
- يستعمل الأعداد من اثنين إلى العشرة مفرداً، ليفيد الاتصاف بمعناه ؛ مجرداً عن الإضافة⁽⁴⁾، نحو :

لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعٍ⁽⁵⁾

... ..

- من أساء الأصوات : ما وضع لخطاب ما لا يعقل ، وهو شبيهه باسم الفعل ، ولا يدخل ذلك في مخاطبتهم الدور والمنازل وغيرها ، نحو قوله:
أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي
لعدم شبهه باسم الفعل⁽⁷⁾.

- من أفعال التصبير : "تخذ ، وصير" ، وتتصب المبتدأ والخبر ، وإنما قيل لها : أفعال التصبير ، لدالاتها على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى⁽⁸⁾، كقول أبي جندب :

(1) عجز بيت من الطويل ، للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه (103) ، وصدرة :

إياك والمينات لا تقرينها

ونسبت له في الشواهد الكبرى 340/4 والكتاب 149/2 وشواهد المغني 577/2 وأمالي ابن الشجري 384/1 وسر الصناعة 678/2 والإنصاف 657/2 وبلا نسبة في شرح الكافية 1400/3 وشرح التصريح 208/2 وشرح المفصل 39/9 وأبيات المغني 162/6 والدرر 95/2 وشرح اللحة 377/2 والهمع 136/6 .

(2) شرح ابن طولون 172/2 - 173 .

(3) شرح ابن طولون 88/1 - 89 .

(4) شرح ابن طولون 273/2 .

(5) من الطويل ، للنابغة الذبياني من قصيدة له في ديوانه (50) ، وصدرة:

توهمت آيات له فعرفتھا

ونسبت له في الكتاب 260/1 والشواهد الكبرى 482/4 والمقتضب 32/4 وشرح التصريح 276/2 والمقرب 247/1 والأصول 151/1 وارتشاف الضرب 628/3 .

(6) صدر بيت من الطويل ولامرئ القيس في القصائد السبع (77) وعجزه:

يصبح وما الإصباح منك بأمثل

ونسبت له في الشواهد الكبرى 317/4 والقصائد العشر 67 وأمالي ابن الشجري 275/1 وبلا نسبة في سر الصناعة 513/2 وتوجيه اللمع 61 وشرح التصريح 202/2 .

(7) شرح ابن طولون 163/2 .

(8) شرح ابن طولون 288/1 .

(1)

تَخَذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمْ دَلِيلًا

وقال رؤبة:

(2) وُصِيْرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

... ..

- يجوز حذف الحرف الآخر للترخيم ، وكان ما قبله معتلاً ، كقوله:

(3)

يَا مَرَوْا إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ

وأصله : "مروان" فحذف منه الألف والنون ، لأنه بعد حذف النون بقي ما قبله حرف علة ، وهو "الألف" ، فحذف لسكونه ولكونه مكملاً أربعة أحرف⁽⁴⁾.

(2) وظف التعليل ليوافق ما ذهب إليه ابن مالك ، ومن ذلك :

- فهو مثلاً يتحدث عن ترتيب المبتدأ والخبر عند شرح قول ابن مالك :

وَجَوِّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا

فيقول ابن طولون: ... إنما كان الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، لأنه وصف له في المعنى ، وحق الوصف أن يكون متأخراً عن الموصوف ...⁽⁵⁾.

- وعند حديثه عن "ما لا ينصرف" عند شرح قول ابن مالك :

مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلَنَ المَنْعَا

وَأَجْدَلُ وَأَخِيْلٌ وَأَفْعَى

فيقول : وأما "أجدل" للصقر ، و"أخيل" لطائر ذي خيلان ، وهي نقط سوداء ، "وأفعى"

للحية - فإنها مصروفة ، لكونها أسماء في الأصل والحال.

(1) من الوافر، لأبي جندب من قصيدة له في ديوان الهذليين (90/3) وعجزه :

وفروا في الحجاز ليعجزوني

ونسبت له في شرح التصريح 252/1 والشواهد الكبرى 400/2 وأوضح المسالك 74 وشرح التسهيل 78/1.

(2) من السريع ، لرؤبة في ملحقات ديوانه (181)، وصدرة:

ولعبت طير بهم أبابيل

نسبت له في شرح التصريح 252/1 والشواهد الكبرى 402/2 وسر الصناعة 296/1 والمقتضب 141/4 والخزائن 184/10 والجنى الداني 90 ولحميد الأرقط في الكتاب 203/1 وبلا نسبة في أوضح المسالك 74 والمطالع السعيدة 241 والأصول 438/1 ومغني اللبيب 324 وارتشاف الضرب 439/2 .

(3) صدر بيت من الكامل ، للفرزدق من أبيات له في ديوانه (482) وعجزه:

ترجوا الخياء وربها لم ييأس

ونسبت له في أمالي ابن الشجري 187/2 والشواهد الكبرى 292/4 والكتاب 337/1 وبلا نسبة في شرح التصريح 186/2 وشرح المفصل 22/2 والحلل 239 وشرح الجمل 255/2 وتوجيه اللمع 277 وأوضح المسالك 209 .

(4) شرح ابن طولون 143/2 - 144 .

(5) شرح ابن طولون 191/1 والإيضاح لابن الحاجب 190/1 .

وبعض العرب يمنعها الصرف التفتاً إلى معنى الصفة التي لأجلها سميت هذه الحيوانات بذلك ، وهي: القوة، والتلون، والإيذاء، إلا أن ذلك في "أجدل ، وأخيل " أبين ، لظهور معنى الاشتقاق⁽¹⁾، قال الشاعر:

كَأَنَّ بَنِي الدَّعْمَاءِ إِذْ لَحِقُوا بِنَا
فِرَاحُ القَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا⁽²⁾

ومثله ، قوله:

فَمَا طَائِرٌ يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخْيَلَا⁽³⁾

ومثال "أفعى" ، قوله:

رَقَ أَفْعَى يَنْفُثُ السُّمَّ صِلُ⁽⁴⁾

- ذهب المصنف إلى أن "عن" ، و "على" يستعملان اسمين ، ثم علل استعمالهما اسمين دخول "من" عليه، لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف ، وإنما يدخل على الاسم . فمن دخول "من" على "على" ، قوله:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُوهَا
... .. (5)

(1) شرح ابن طولون 178/2 - 180 .

(2) من الطويل ، وقبله: فتصدقه النفس الكذوبة بالتي ويعلم بالعشواء أن قد أنيا

ونسبت للقطامي (عمير بن شميم) في الشواهد الكبرى 346/4 ولجعفر بن علبة الحارثي في اللسان (جدل) وروايته (الدعماء) وبلا نسبة في شرح التصريح 214/2 وأوضح المسالك 223 .

(3) عجز بيت من الطويل ، لحسان بن ثابت الانصاري في ديوانه (348) ، وصدوره :

ذريني وعلمي بالأمر وشيمتي

ونسبت له في الشواهد الكبرى 348/4 واللسان (خيل) وبلا نسبة في شرح التصريح 214/2 وأوضح المسالك 223 .

(4) من المديد ، لتأبط شراً في ديوانه (248) ، وتمامه:

مطرق يرشح موتاً كما أط رَق أَفْعَى يَنْفُثُ السُّمَّ صِل

ونسبت له في شرح الحماسة للمرزوقي 829 ولخلف الأحمر في شرح الحماسة للتربيزي 160/2 وللشفرى في العقد الفريد 298/3 .

(5) صدر بيت من الطويل ، لمزاحم بن الحارث العقيلي، وعجزه :

تصل وعن قيض بيزاء مجهل

ونسبت له في الشواهد الكبرى 301/3 ونواد أبي زيد 454 وشواهد المغني 425/1 وبلا نسبة في المقتضب 53/3 وشرح التصريح 19/2 وشرح المفصل 37/8 والخزانة 147/10 والمقرب 196/1 وشواهد الجرجاوي 150 والدرر 36/2 وأبيات المغني 265/3 وشرح الجمل 481/1 وشرح الكافية 180/2 وارتشاف الضرب 444/2 والمقتصد 845/2 .

وعلى "عن" ، قوله:

مِنْ عَنِّ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي (1)

... ..

ومعنى "على" : فوق ، و "عن":جانب(2).

- وعند حديثه عن "ليت ، ولعل" ، ولحاق النون بها ، عند شرح قول ابن مالك :

وَأَلَيْتِي فَشَاً وَأَلَيْتِي نَدْرًا
وَمَعَ لَعَلَّ اعْكِسَ وَكُنْ مُخَيَّرًا

فيقول : ... وكان لحاقها غالباً في "ليت" لقوة شبهها بالفعل ، لأنها تغير معنى الابتداء ، وكان عدم لحاقها غالباً مع "لعل" ، لأنها بعدت عن الفعل ؛ فإنها شبيهة بحرف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها ، نحو "تب لعلك تفلح" (3) .

- ويتحدث عن "النكرة والمعرفة" فيقول بعد شرح قول ابن مالك :

نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلٌ مُؤَثَّرًا
أَوْ وَاقَعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذَكَرًا

بدأ أولاً بالنكرة لأنها الأصل، ولأنها إلى تحتاج في دلالتها إلا قرينة ؛ بخلاف المعرفة ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج(4).

- وحين يتحدث ابن مالك عن العطف بـ"إن" ، وأن ، ولكن " حيث يقول :

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى
وَأُحِقَّتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ
مَنْصُوبٌ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمَلًا
... ..

يقول ابن طولون : أنه يجوز رفع المعطوف على اسم "إن" يشترط أن تستكمل خبرها نحو "إن زيدا قائمٌ وعمرو" .

... ويجوز أيضاً رفع المعطوف على اسم "أن" و"لكن" بالشرط المتقدم . وإنما ألحقت "أن" ، ولكن بـ"إن" لأنهما لا يغيران معنى الابتداء ، بخلاف البواقي(5) . ومن ذلك قول الشاعر :

(1) من الكامل لقطري بن الفجاءة من أبيات له في شرح الحماسة للمرزوقي(136) (صدره :

أراني للرماح رديئة

ونسبت له في الشواهد الكبرى 150/3 والكتاب 229/2 والخزانة 158/10 وشواهد المغني 438/1 وأبيات المغني 310/3 وبلا نسبة في شرح التصريح 19/2 وشرح المفصل 40/8 والهمع 156/1 والدرر 138/1 وشواهد الجرجاوي 150 وتوجيه اللمع 182 .

(2) شرح ابن طولون 446/1 - 448 .

(3) شرح ابن طولون 113/1 .

(4) شرح ابن طولون 92/1 .

(5) شرح ابن طولون 257/1 - 258 .

وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْخَالَ(1)

... ..

فقوله: "والخال" رفع عطفاً على محل اسم "ولكن"، وذلك حملاً على "إن" حيث أنها استكملت خبرها(2).

3) جاء التعليل ليخالف ما ذهب إليه أحد النحاة ، نحو:

- ذهب الفارسي إلى أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره لفظاً لا معنى ، نحو "الرمان حلو حامض" فأجاز عطف أحد الخبرين على الآخر معللاً بأن معنى الخبرين في المثال السابق راجع إلى شيء واحد إذ معناهما: مُزٌّ ، ولأنهما بمنزلة اسم واحد على الأصح(3).

- ذهب أحد النحاة إلى إدغام الفعل "تتجلى"، وذلك بتسكين أوله، ويدخل همزة الوصل، فيقول: "اتَّجَلَّى"، وأشار ابن طولون بأن فيه ينظر، لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع(4).

- ذهب الخليل إلى أن "لن" مركبة من "لا"، و"أن"، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، ثم الألف لانتقاء الساكنين ، وذهب الفراء إلى أن أصلها "لا"، فأبدلت الألف نوناً، وأشار ابن طولون إلى أنها ليست مركبة من "لا"، و"أن"، ولا أصلها "لا" ؛ لانتقاء الدليل عليهما(5).

- ذهب الشاطبي إلى أن "رأى" الحلمية يدخلها إغناء وتعليق ، وأشار ابن طولون إلى أن "رأى" الحلمية ينسب لها من العمل ما انتسب لـ"رأى" العمل من التعدي لمفعولين ، لأنها شبيهة بها في كونها فيها إدراك بالحس، كقوله تعالى ﴿إِنِّي أَرَأَيْتُ أَعِصْرُ خَمْرًا﴾ (6)، وكقول عمرو الباهلي:

أَرَاهُمْ رَفَّقَتِي (7)

(1) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

وما قصرت بي في التسامي خوؤلة

وهي بلا نسبة في شرح التصريح 227/1 والشواهد الكبرى 316/2 والهمع 167/2 والدرر 287/1 وأوضح المسالك 63 ويروى:

وما قصرت بي في المعالي خوؤلة ولكن عمي الطيب الأصل والخال

(2) شرح التصريح 227/1 .

(3) شرح ابن طولون 198/1 وشرح التصريح 182/1 .

(4) شرح ابن طولون 459/2 والكتاب 42/2 .

(5) شرح ابن طولون 203/2 - 204 .

(6) سورة يوسف 36/12 .

(7) قطعة بيت من الوافر لعمر بن أحمد الباهلي ، وتاممه:

أراهم رفقتي حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالاً

ونسبت له في الشواهد الكبرى 421/2 وشواهد الجرجاوي 95 والدرر 134/1 وشرح التصريح 250/1 وشرح ابن عقيل 154/1 والمطالع السعيدة 247 .

و"رأى" الحلمية لا يدخلها إغناء ولا تعليق⁽¹⁾.

4) وجاء التعليل لترجيح أحد الآراء على الآخر ، ومن ذلك :

- زعم الفارسي: أن الفعل أصل للوصف واختاره الجرجاني، وزعم ابن طلحة: أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر. وأشار ابن طولون بأن الصحيح الأول؛ لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ، ولا دلالة لها على الزمان المعين⁽²⁾.

وهو أحياناً يعرض اختلاف آراء النحاة لتعليلهم مسألة ما دون ترجيح رأي بعينه ، ومنها :
- اختلف النحاة في سبب بناء الضمائر كلها وجوباً:

فقيل : شبه الحرف في المعنى ؛ لأن كل مضمّر مضمن معنى المتكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهي من معاني الحروف.

وقيل: شبه الحرف في الوضع ؛ لأن أكثر المضمّرات على حرف أو حرفين ، وحمل ذلك الأقل على الأكثر .

وقيل : شبه الحرف في الافتقار ؛ لأن المضمّر لا تتم دلالاته على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها .

وقيل : شبه الحرف في الجمود .

وقيل : اختلاف صيغة لاختلاف معانيه⁽³⁾.

- "سراويل" يمتنع صرفه مع كونه مفرداً غير علم ؛ لمشابهته هذا الجمع لفظاً .

وقيل : بل منع صرفه للعجمة ، مع شبه الجمع.

وقيل : بل لأنه في الأصل جمع "سرواله"⁽⁴⁾.

وهكذا نرى موقف ابن طولون من التعليل واستخدامها لتأييد صحة ما يذهب إليه، وتوظيفها في موافقه ما ذهب إليه ابن مالك أو لمخالفة ما ذهب إليه أحد النحاة، وكذلك استخدامها لترجيح أحد الآراء على الآخر.

(1) شرح ابن طولون 295/1 - 297 .

(2) شرح ابن طولون 366/1 - 367 وشرح الكافية 654/2.

(3) شرح ابن طولون 99/1 وشرح التسهيل 185/1 .

(4) شرح ابن طولون 185/2.

وهذه هي معظم الأبواب التي تحدث فيها ابن طولون عن العامل والعلل ، وهي كما ترى قليلة لا تشكل ظاهرة، ولا تنبئ عن اتجاه، وهي كما سبق أن أشرنا مرتبطة بسابقتها - القياس والسماع - فإن اهتمام ابن طولون بالسماع طغى على ما عداه وقد أوضحنا في فصل سابق عدد شواهد من القرآن الكريم ومن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن شعر العرب ونثرهم، ولقد بلغت هذه الشواهد حداً من الكثرة لا يسوغ معها اللجوء إلى العوامل والعلل وأقيسة النحاة.

رابعاً: التأويل

التأويل في اللغة: التدبير والتقدير والتفسير⁽¹⁾، أما في الاصطلاح النحوي يقال : هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبير وتقدير⁽²⁾. وقد ذكر السيوطي تعريف أبي حيان في شرح التسهيل : "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول"⁽³⁾. والجادة التي يتأول ليست النطق العربي وظاهر الكلام بل قواعد النحو ، وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه⁽⁴⁾.

والحديث عن التأويل مرتبط بالحديث عما سبق من الأصول النحوية كالسماع ، والقياس، والعامل والعلل ، فلم يكن ابن طولون حفيماً ولا مكثراً من الحديث عن التأويل ، وقد وردت كلمة التأويل سبعة عشر مرة في ثنايا شرح ابن طولون ، مما يدل على أن التأويل أحد المصادر التي عوّل عليها ابن طولون في شرحه ، واليك بعض الأمثلة لنعرف منها موقفه من التأويل:

1) استخدام التأويل لتأييد آرائه النحوية ، ومن ذلك :

- يجوز فتح همزة "إن" إذا وقعت بعد "إذا الفجائية على تأويل "أن" وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخير⁽⁵⁾.
- يجب أن يكون المضاف مغايراً للمضاف إليه، وإذا ذكر ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه - أول ذلك بإضافة الاسم إلى اللقب، نحو "سعيد كرز" فيؤول الأول بالمسمى،

(1) لسان العرب مادة (أول) .

(2) أصول النحو العربي في نظر النحاة 183 .

(3) الاقتراح 34.

(4) أصول النحو العربي في نظر النحاة 185 .

(5) شرح ابن طولون 249/1 .

والثاني بالاسم، والاسم خلاف المسمى، ونحو "مسجد الجامع" يؤول على حذف الموصوف، والتقدير: مسجد المكان الجامع⁽¹⁾.

- أصل النعت أن يكون بالمشقق ... وينعت بشبه المشقق ، وهو ما أول به ، كـ "ذا"، وغيره من أسماء الإشارة ، نحو "مررت بأخيك هذا ، وبأختك تلك" ، و"ذي" بمعنى : صاحب ، نحو " يمر ركب ذو شارة " ، والمنسوب نحو " وإن تأمر عليكم عبد حبشي"⁽²⁾ إذ لأول في تأويل: الحاضر، والثاني في تأويل: صاحب، والثالث في تأويل: منسوب إلى الحبشة ، إلى غير ذلك مما يؤول بالمشقق⁽³⁾.
- الجملة المنعوت بها بمنزلة المخبر بها ، فلا تكون طلبية لعدم الفائدة ، فإن أتى ما يوهم ذلك ، كقوله:

جاؤوا بمذق هل رأيت الذنب قط⁽⁴⁾

أول على إضمار القول ، فيكون التقدير : بمذق مقول فيه⁽⁵⁾.

- إذا وقع بعد حرف التحضيض "هلاً" جملة اسمية ، نحو:

فهللاً نفس ليلى شفيعها⁽⁶⁾

قدّر بعدها "كان" رافعة لضمير الشأن ، والجملة خبرها⁽⁷⁾.

(1) شرح ابن طولون 460/1 - 461 والأصول 8/2 .

(2) صحيح البخاري 78/9 وفتح الباري 121/13 ومسند أحمد 114/3 والدر المنثور 176/2 .

(3) شرح ابن طولون 54/2 - 55 .

(4) من الرجز للعجاج في ملحقات ديوانه (81) ، وقبله:

حتى إذا جن الظلام واختلط

ونسبت له في الشواهد الكبرى 61/4 وأبيات المغني 5/5 والخزانة 109/2 وشواهد المغني 627/2 وشرح

المفصل 53/3 وشواهد الجرجاوي 202 وبلا نسبة في الدرر 148/2 وشرح التصريح 112/2 وشرح الكافية

1159/3 وارتشاف الضرب 584/2 وأمالى ابن الشجري 149/2 وشرح الجمل 193/1 والإنصاف 115/1

والمقرب 220/1 والمحتسب 165/2.

(5) شرح ابن طولون 55/2 - 56 .

(6) من الطويل، وتامه :

ونبتت ليلى أرسلت بشفاعه إلى فهللاً نفس ليلى شفيعها

ونسبت لقيس بن الملوح العامري في الشواهد الكبرى 416/3 وللصمة بن عبد الله القشيري في الخزانة 60/3

ولإبراهيم ابن الصولي في شواهد المغني 221/1 وبلا نسبة في الدرر 83/2 وشرح الكافية 1654/3 وشرح

التصريح 41/2 وأبيات المغني 119/2 والجنى الداني 509 ومغني اللبيب 117 والهمع 132/5.

(7) شرح ابن طولون 254/2 .

- ينصب الفعل المضارع بـ "إن" جائزة الإضمار والإظهار؛ إذا عطف الفعل المضارع على اسم خالص ليس في تأويل الفعل ولا يستعمل ذلك إلا في حروف العطف (الواو والفاء، وثم، مثل قول الشاعر:

لَوَلَا تَوَقَّعَ مُعْتَرِّ فَأَعْطِيَهُ (1)

و "الواو" ، نحو:

لَلَيْسُ عَبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي (2)

و "ثم" ، نحو :

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلَهُ (3)

أما لو كان العطف على اسم مؤول بالفعل ، كاسم الفاعل ، نحو "الطائر" فيغضب زيد الذباب" تعين الرفع . ولو كان العطف على فعل مؤول باسم ، نحو "ما تأتينا فتحدثنا" ، فإن تقديره: ما يكون فيك إتيان فحديث ، فإضمار "أن" واجب ؛ لأن المعطوف عليه ليس باسم خالص ، فانه إما اسم ، وإما راجع إلى "أن" والفعل ، اللذين هما في تأويل الاسم فما خرج عن الاسمية⁽⁴⁾.

2) وظف التأويل ليوافق رأياً لأحد النحاة، ومن ذلك :

فهو مثلاً حين يتحدث عن إعمال اسم الفاعل يوافق قول المكودي بعد شرح قول ابن مالك :

فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فِي كَثْرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بَدِيلٌ

(1) صدر بيت من البسيط وعجزه:

وكنت اعثر اتراباً على تربي

وهي بلا نسبة في الدرر 11/2 وشرح التصريح 244/2 وشواهد الجرجاوي 236 وشذور الذهب 315 وشرح اللمحة 341/2 وشرح الكافية 1558/3 وارتشاف الضرب 422/2 وشرح ابن عقيل 118/2 .

(2) من الوافر، لميسون بنت بجدل الكلابية، وعجزه:

أحب إلى من لبس الشفوف

ونسبت لها في أمالي ابن الشجري 280/1 والمحتسب 326/1 وشواهد المغني 653/2 وشرح الجمل 140/2 والشواهد الكبرى 397/4 وأبيات المغني 64/5 والجنى الداني 157 وبلا نسبة في شرح التصريح 244/2 والأصول 150/2 وشرح الكافية 1557/3 والخزانة 503/8 والمقتضب 26/2 وشرح المفصل 25/7 والدرر 10/2 وشواهد الجرجاوي 234 وارتشاف الضرب 224/2 .

(3) صدر بيت من البسيط ، لأنس بن مدركة الخثعي، وعجزه:

كالثور يضرب لما عافت البقر

ونسبت له في شرح اللمحة 342/2 والشواهد الكبرى 399/4 والمطالع السعيدة 386 وبلا نسبة في شذور الذهب 316 وشرح التصريح 244/2 والدرر 11/2 وارتشاف الضرب 224/2 والهمع 103/5 .

(4) شرح ابن طولون 224/2 - 226 .

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ

وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلٍ

فيقول ابن طولون: أن هذه الأمثلة الخمسة: "فَعَالٌ" ، ومفعال، وفعل، وفَعِيلٌ ، وفَعِلٌ " مستوية في أنها تعمل عمل اسم الفاعل، وقوله: (في كثرة) أي: الزيادة في العمل ... وقال المكودي: أراد بـ"كثرة" أن هذه الأمثلة الثلاثة المذكورة؛ يكثر فيها العمل المذكور ويريد ذلك قوله (وفي فعيل قل ذا وفعل) ، ويدل على صحة هذا التأويل قوله في شرح الكافية: وأكثرها استعمالاً "فَعَالٌ" و "فَعُولٌ" ، ثم "مفعال" ، ثم "فعيل" ، ثم "فَعِلٌ" (1).

- ذكر المصنف أن "أما" تأتي مؤولة بأداة الشرط وجملة ، فإذا قلت: "أما زيدٌ منطلق" فتأويله: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلق ، وتلزم الفاء لتتلوها، وتحذف هذه الفاء كثيراً إذا كان معها قول قد طرح، واستغني عنه بالمقول ، نحو ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ (2)؛ لأن تقديره: مفعال لهم: أكفرتهم (3).

3) جاء التأويل لرد آراء النحاة ، نحو:

- أجاز الكوفيون تقديم معمول خبر "كان" على اسمها ، وهو غير ظرف أو مجرور، أجاب ابن طولون بأن يؤول على أن يُنَوَى في "كان" ضمير الشأن ، وهو اسمها ، والجملة بعدها في موضع خبرها (4).

4) وجاء لترجيح إحدى التأويلين على الآخر لمسألة نحوية، نحو:

- يدخل الإلغاء في أفعال ظن وأحواتها ماعدا "هب ، وتعلم" ، منها الإلغاء للتوسط بين المعمولين كقول الشاعر:

أني وجدتُ ملاكُ الشَّيْمَةِ الأدبُ (5)

(1) شرح ابن طولون 497/1 - 498 وشرح المكودي 213/1 .

(2) سورة آل عمران 106/3 .

(3) شرح ابن طولون 252/2 وشرح الكافية 1646/3 .

(4) شرح ابن طولون 214/1 وشرح الكافية 403/1 .

(5) عجز بيت من البسيط لبعض بني فزارة في ديوان الحماسة للمرزوقي (1146)، وصدده:

كذلك أدبت حتى صار من خلقي

ونسبت له في الشواهد الكبرى 114/2 والخزانة 139/9 وشواهد الجرجاوي 95 والدرر 135/1 والمقرب 117/1 وبلا نسبة في شرح التصريح 258/1 وشرح ابن عقيل 152/1 وأوضح المسالك 76/1 وشرح الكافية 558/2 ويروى:

أني رأيت ملاك الشيمة الأدب

وفي رواية: أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

فهو مؤول عند البصريين على إن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل: إني وجدته، فيكون الفعل باقياً على عمله، والجملة في موضع المفعول الثاني، أو على تقدير لام الابتداء، والأصل: لملاك، ثم حذف اللام، وبقي التعليق بحاله، وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه.

ثم يقول ابن طولون: التأويل الأخير أولى، لأن حذف اللام قد عهد في الجملة، كقوله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾⁽¹⁾، والأصل: لقد أفلح بخلاف الأول، فإن ضمير الشأن يستعمل في مواطن التخييم، والحذف منافٍ لذلك⁽²⁾.

وهكذا نرى موقف ابن طولون من التأويل فقد وظفها لتأييد آرائه النحوية، ولموافقة آراء النحاة، أو لمخالفة أحد الآراء، وكذلك لترجيح أحدها.

وكما قلنا فإن ابن طولون لم يكثر من الحديث عن التأويل، وهي كما أشرنا بأنها مرتبطة بالأصول النحوية السابقة كالقياس، والسماع، والعامل والتعليل.

(1) سورة الشمس 9/91.

(2) شرح ابن طولون 292/1 - 293.

الفصل الخامس

مذهب ابن طولون النحوي

ويشتمل على المباحث الآتية :

- (1) آرائه النحوية .
- (2) مصطلحاته النحوية .
- (3) إعرابه النحوية .
- (4) موقفه من المدارس النحوية .

مما لا شك فيه أن ابن طولون اطلع على كتب سابقيه من النحاة البصريين والكوفيين والبغداديين ومن جاء بعدهم، وأفاد من هؤلاء جميعاً حتى تكونت شخصيته العلمية ولا سيما في النحو والتصريف ثم استوت، يدل على ذلك أنه يورد المسائل النحوية ويعرض آراء النحاة فيها بدقة وأمانة ، ثم يجيل فيها رأيه بحسب ما يمليه عليه اجتهاده، وما يبلغه تفكيره الحر، وحسه المرهف ، فيؤيد هذا ويضعف ذاك ، ويصحح هذا ويرد ما يخالفه من غير تحيز إلى مذهب معين لذاته ، وإنما ينتصر لما تشهد بصحته الشواهد المعتمدة لديه ، أو ما له نظير يمكن قياسه عليه .

وكون ابن طولون موافقاً في كثير من آرائه النحوية لما عليه البصريون لا يعني تحيزه إلى هذا المذهب أو هذه المدرسة ، وإنما لكون ذلك هو المترجح لديه بعد إعمال فكر و إجابة نظر، ولا يخفي تفوق المدرسة البصرية على غيرها من المدارس النحوية، ومع ذلك فإنك تجد ابن طولون ينتصر لقول الكسائي أو الفراء - أحياناً - لما تقدم.

ومصنفات ابن طولون مليئة بآراء النحويين المتقدمين والمتأخرين مما يدل دلالة واضحة على أنه لم يدخر وسعاً في تتبع الآراء النحوية عند عرضه للمسائل ، فإنك واجد في كتبه أقوال سيبيويه والكسائي والفراء ، والأخفش ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، وثلعب ، والجرمي، وابن خروف، والشلوبين، وابن عصفور ، وابن الحاجب ، وابن يعيش ... وغيرهم . وفي هذا الخضم تجد ابن طولون يؤيد هذا ويرد ذاك وقد يضرب رأياً برأى ويبيد رأياً مستقلاً في المسألة ، ولست - هنا - بصدد عرض النماذج للتدليل على ذلك ، فقد كفاني ذلك اطلاعنا فيما سبق ذكره في هذه الدراسة ، وعرض آرائه النحوية ، ومصطلحاته النحوية ، وموقفه من المدارس النحوية في هذا الفصل ، وذلك كالتالي:

أولاً : آرائه النحوية

سخر الله للغة العربية من يقوم عليها من العلماء الأفاضل الذين تفانوا في العطاء والتمحيص والبحث والاستقرار ، ووضع القواعد بدءاً بالخليل وسيبويه والكسائي والأخفش، ومروراً بمن تبعهم أمثال الفراء والمازني والمبرد ، فأسسوا أصول هذا التبيان الشامخ للنحو العربي ، وثبتوا القواعد بما أحاطوا به من الشواهد النقلية والعقلية، حتى غدا علماء ذا أصول واضحة ، فلما جاء من بعدهم، وجدوا نتاجاً ضخماً قد تجمع في كتبهم من الشواهد والآراء والقواعد ، فذهبوا إلى شرحه وإعادة تبويبه ، والمقارنة بين الآراء في المسألة الواحدة بعد إحصائها ، وترجيح بعضها على بعض ، حتى أننا لا نكاد نقف على آراء جديدة في النحو ، وهذا دأب كل علم من العلوم.

وابن طولون أحد هؤلاء العلماء في العصور المتأخرة الذين قامت أعمالهم على النظر فيما تركه السابقون ، ومن هنا فإننا لا نكاد نجد له تفرداً من حيث الآراء الجديدة ؛ لأن علم النحو قد استقر منذ فترات طويلة ، وإنما نقف على توفيقه بين بعض الآراء وجمعها وطرق تصنيف الموضوعات ، ومن أهم هذه المسائل:

(1) أن "كأن" تخفف ولا تهمل كـ"أن" المفتوحة المخففة ، إلا أن اسم "كأن" قد يكون منوياً ، وقد يكون ثابتاً ، ولم يشترط في خبرها أن يكون جملة - كما في "أن" - ، ويكون مفرداً لكن إن كان جملة اسمية لم تحتج لفاصل ، وإن كانت جملة فعلية فصلت بـ"الم" ، أو "قد" (1) ، كقوله تعالى ﴿كَأَن لَّمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾ (2) .

ومثال ما إذا كانت الجملة اسمية ، ولم تحتج إلى فاصل قول الشاعر:

كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانٌ (3)

فـ "تدياه حقان" مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر "كأن" ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، أي : كأنه . لذلك جاءت خبر "كأن" المخففة جملة اسمية ، ولم تحتج إلى فاصل (4) .
ومثال ما إذا كانت جملة فعلية ، وفصلت بـ"قد" قول الشاعر:

فمَحذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا (5)

(1) شرح ابن طولون 265/1 - 266 وشرح التصريح على التوضيح 234/1 - 235 .

(2) سورة يونس 24/10 .

(3) عجز البيت من الهزج ، وصدرة: وصدر مشرق النحر

والبيت بلا نسبة في الشواهد الكبرى 305/2 والكتاب 281/1 وشرح التصريح 234/1 واللسان (أنن) وشرح المفصل 82/8 وشدور الذهب 285 والدرر 120/1 وشواهد الجرجاوي 80 والجنى الداني 575 وأبيات المغني 197/5 وأمالي ابن الشجري 237/1 والخزانة 10/2 وشرح اللمحة 54/2 والأصول 246/1 وارتشاف الضرب 154/2 وشرح ابن عقيل 141/1 ويروى صدره بعدة روايات هي :

وصدر مشرق اللون

ونحر مشرق اللون

ووجه مشرق اللون

ووجه مشرق النحر

(4) شرح التصريح 234/1 والكتاب 281/1 .

(5) عجز بيت من الخفيف ، وتمامه :

لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كأن قد ألما

والبيت بلا نسبة في شرح التصريح 235/1 والشواهد الكبرى 306/2 وشدور الذهب 286 وأوضح المسالك 67 وارتشاف الضرب 154/2 .

فحذف اسم "كأن" المخففة ، وكان خبرها جملة فعلية وهو "ألما" ، وفصلت بكلمة "قد"⁽¹⁾.
ومثاله مفرداً ، قول الشاعر:

كأن ظبيّة تعطو إلى وراق السلم⁽²⁾

فحذف اسم "كأن" المخففة ، وجاء خبرها مفرداً وهو "ظبية"⁽³⁾
(2) رفض ابن طولون آراء النحاة في (تقديم الفاعل) بقولهم: أن تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول لا يجوز لا في نثر ولا في شعر⁽⁴⁾، فقال : (والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة)⁽⁵⁾.

(3) يقول ابن طولون: (إذا أردت إن تتعجب - أتيت بصيغة "أفعل" بعد "ما" ، نحو "ما أحسن زيداً" . فـ"ما" في المثال السابق مبتدأ ، وهي عند سيبويه نكرة موصوفة ، وفعل التعجب وفاعله - ضمير "ما" - في موضع الخبر والتقدير: شيء عظيم أحسن زيداً، أي: جعله حسناً .

وعند الأخفش موصولة ، وصلتها فعل التعجب ، والخبر محذوف ، أي : الذي أحسن زيداً شيء عظيم . وكون هذا الخبر لم يسمع في حال من الأحوال. يرجح كلام سيبويه؛ لأن عدم ذكر الخبر في حال من الأحوال - يقتضي أن حذفه من قبيل الحذف اللازم، وذلك لا يكون إلا إذا سد مسد الخبر غيره ، وذلك هنا معدوم)⁽⁶⁾.
(4) إذا رخم المنادى ، بقي فيه وجهان:

(1) ارتشاف الضرب 154/2 وشرح التصريح 235/1 .

(2) عجز بيت من الطويل، صدره: ويوماً توافينا بوجه مقسم

ونسبت لزيد بن الأرقم في الإنصاف 202/2 ولعلباء بن أرقم اليشكري في الدرر 121/2 ولراشد بن شهاب اليشكري في المغرب 203/2 وشرح الجمل 437/1 ولابن أصرم اليشكري في الجنى الداني 576 ولباعث اليشكري في اللسان (قسم) وبلا نسبة في الكتاب 281/1 وشرح التصريح 234/1 والشواهد الكبرى 301/2 وأبيات المغني 158/1 وشرح المفصل 83/8 وشنور الذهب 284 وشرح للمحة 55/2 والأصول 245/1 وارتشاف الضرب 154/2 ويروى:

ويوماً تلاقينا بوجه مقسم

ويروى أيضاً: كأن ظبية تعطو إلى ناظر السلم

(3) شرح التصريح 234/1 والكتاب 281/1 .

(4) شرح التصريح 283/1 .

(5) شرح ابن طولون 326/1 .

(6) شرح ابن طولون 24/2 - 25 والكتاب 37/1 وشرح الأشموني 17/3 - 18 .

أحدهما: أن ينوي المحذوف ، فيترك الباقي على ما كان عليه قبل الحذف من حركة أو سكون، فتقول : "يا جعف، ويا منص، يا هرق" بفتح الأول ، وضم الثاني ، وكسر الثالث، إسكان الرابع .

والثاني: أن لا ينوي المحذوف، بل تجعل ما بقي بمنزلة الاسم المتقل الذي تم وضعه بالحرف الأخير منه، فتنبه على الضم مطلقاً، وتجعل الضمة في "يا منص" حادثة للبناء. (1)

ويقول ابن طولون: (الأول أكثر في الاستعمال) (2).

(5) ما جاء من الأعلام على "فعال" كـ"حزام وقطام"، فإن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، واختلف في المانع من صرفه: فقال سيبويه: العدل مع العلمية، وقال المبرد: التأنيث المعنوي مع العلمية، فقال ابن طولون: (وعندي : أن قول المبرد أصح) (3).

(6) أن المصدر إذا كان مضافاً إلى الفاعل، كمل بنصب مفعوله، نحو "أعجبنى أكل زيد الخبز"، وإن كان مضافاً إلى المفعول كمل برفع فاعله، نحو "أعجبنى أكل الخبز عمرو" (4).

فقال ابن طولون: وإضافته إلى الفاعل ونصب المفعول - أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل (5).

(7) أن اسم المفعول انفرد بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى ، كقولك: "زيد مكسو العبد" ، وأصله : مكسو عبده (6).

(8) أن الصفة المشبهة باسم الفاعل مستحسن أن يجر بها ما هو فاعل بها في المعنى ، نحو "الحسن الوجه" إذ أصله : "الحسن وجهه" ، وذلك لا يصح في اسم الفاعل.

وأن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، ولا تكون إلا للحال، وبهذين الوضعين خالفت اسم الفاعل ، فإن اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي ، ويكون للحال والاستقبال والمضي . ومخالف الصفة المشبهة اسم الفاعل في شيئين هما :

الأول : أن معمولها لا يجوز تقديمه عليها ، فتقول: "زيد حسن الوجه"، ولا يجوز "زيد الوجه حسن" ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يجوز أن تقول: "زيد الرجل ضارب" .

(1) شرح التصريح 188/2 .

(2) شرح ابن طولون 146/2 .

(3) شرح ابن طولون 197/2 والكتاب 38/2 والمقتضب 374/3 .

(4) حاشية الصبان 289/2 ومغني اللبيب 694 .

(5) شرح ابن طولون 492/1 .

(6) شرح ابن طولون 503/1 .

الثاني : أنه لا يكون إلا سببياً، كالمثال المتقدم ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يكون سببياً ، نحو "زيدٌ ضارب أباه" ، وأجنبياً، نحو "زيدٌ ضاربٌ عمراً"⁽¹⁾.

(9) أن تمييز "كم" الاستفهامية يجوز جره بـ"من" مضمرة ، بشرط : أن تدخل على "كم" حرف جر ظاهر ، نحو: "بكم درهم اشتريت" ، أي : بكم من درهم ، فحذفت "من" وبقي عملها . ويجوز إظهار "من" ، فنقول : "بكم من درهم اشتريت"⁽²⁾ .

(10) إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة ، أولهما متحركة ، والأخرى ساكنة – وجبت إبدال الثانية مداً مجانساً لحركة ما قبله. فإن كانت فتحة أبدلت ألفاً، نحو "أثر" ، وآمن "أصله" "أثر" ، و "أمن" بهمزتين. وإن كانت كسرة أبدلت ياء ، نحو "إيلاف". وإن كانت ضمة أبدلت واواً ، نحو : "أوتمن ، وأوتي"⁽³⁾ .

(11) أن الضمير "إيأ" وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة (متكلم أو مخاطب أو غائب) ، وعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد ، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بناء التانيث الساكنة ، فللمتكلم "إيأي" ، وإياناً " ، وللمخاطب "إيأك" ، وإيأكما ، إيأكم ، إيأكن" ، وللغائب " إيأه ، إيأها ، إيأهما ، إيأهم" ⁽⁴⁾ .

(12) ورد في كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر "كان" على اسمها ، وهو غير ظرف أو مجرور ، فيجاب : بأن "كان" زائدة ، أو التقديم للضرورة⁽⁵⁾.

(13) حكي الإجماع على منع جواز تقديم الحال على صاحبه إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة، وذلك كقولك "عرفت قيام هند مسرعة" ، فلا يقدم "مسرعة" على "هند" ؛ لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه⁽⁶⁾، وأجاب ابن طولون بأن هذا المفهوم معطل ، وإنما خص المجرور بالحرف⁽⁷⁾.

(14) يستعمل أسماء الزمان والمكان ظرفاً تارة ، ويسمى متصرفاً نحو "خرجت يوم الجمعة" ، وجلست مكانك" ، وغير ظرف أخرى ، ويسمى غير متصرف نحو "أعجبني يوم الجمعة" ، ونظرت إلى مكانك"⁽⁸⁾ .

(1) شرح ابن طولون 18/2 وما بعدها .

(2) شرح ابن طولون 279/1 وارتشاف الضرب 378/1 .

(3) شرح ابن طولون 417/2 .

(4) شرح ابن طولون 104/1 – 105 وشرح التصريح 103/1 .

(5) شرح ابن طولون 214/1 .

(6) شرح الكافية 743/2 وهمع الهوامع 25/4 .

(7) شرح ابن طولون 411/1 – 412 .

(8) شرح ابن طولون 384/1 .

15) يحذف الفعل الناصب للفضلة إذا علم جوازاً ، كقولك لمن قال : " ما ضربت أحداً " ، " بل زيدا " ، ووجوباً في باب الاشتغال ، والنداء ، والتحذير ، والإغراء⁽¹⁾.

ثانياً: مصطلحات النحوية

مصطلحات ابن طولون النحوية - في مجملها - هي مصطلحات النحويين البصريين ، ولا يعني ذلك خلو الشرح من المصطلحات الكوفية ، أو من بعضها ، ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

أ- وردت عنده مصطلحات نحوية بصرية، ليس لها ما يقابلها عند الكوفيين، نحو :

1. المفعول المطلق:

حيث قال : المفعول المطلق هو المصدر ، وقد يكون غير المصدر ، ويأتي لأحد ثلاث فوائد : العدد ، والنوع ، والتوكيد⁽²⁾.

ويخالف الكوفيين الذين أطلقوا عليه لقب الشبيه بالمفعول⁽³⁾.

2. المفعول له :

عرف (المفعول له) بأنه المصدر المذكور علة للفعل . ووضع له أربعة شروط وهي أن يكون مصدراً ، وأن يظهر التعليل ، وأن يتحد مع الفعل المعل في الزمان ، وأن يتحد فاعلها ، نحو "قمت إجلالاً لك"⁽⁴⁾.

وهو بهذا يوافق البصريين الذين أسموه المفعول له⁽⁵⁾. في حين اعتبره الكوفيون شبيهاً بالمفعول⁽⁶⁾.

وقالوا إنه منصوب بالخلاف⁽⁷⁾. وقد سماه ابن هشام المفعول له أو المفعول لأجله أو المفعول من أجله⁽⁸⁾.

3. المفعول معه :

وقد عرفه ابن طولون بقوله: هو الاسم المنصوب المذكور بعد الواو التي بمعنى "مع" ، أي: الدالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم كقولك: "سيري والطريق" أي: مع الطريق⁽⁹⁾.

(1) شرح ابن طولون/1/ 356 .

(2) شرح ابن طولون /1/ 365 وما بعدها .

(3) الهمع /1/ 165 وشرح التصريح /1/ 223 .

(4) شرح ابن طولون /1/ 376 - 377 .

(5) الهمع /1/ 165 .

(6) شرح التصريح /1/ 233 .

(7) الإنصاف /2/ 465 .

(8) شرح شنور الذهب /117 .

(9) شرح ابن طولون /1/ 386 .

وهو بهذا يوافق البصريين الذين سموه بالمفعول معه، في حين اعتبره الكوفيون شبيهاً بالمفعول⁽¹⁾. وقالوا أنه منصوب على الخلاف⁽²⁾. في حين قال الأخفش أن ما بعد الواو منصوب بانتصاب مع في نحو (جئت معه). أما أبو إسحاق الزجاج فذهب إلى أنه منصوب بتقدير عامل لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو⁽³⁾. وأما الفراء فذكر أن علة نصب المفعول معه هي الصرف⁽⁴⁾ لأنه يصرف المضارع والمفعول معه عما قبله فلا تعتبر الواو عاطفة. وقد يذكر بأنها تنصب على الخلاف، وذلك لأن المعطوف صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى، فخالفه في الإعراب. كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف قبله⁽⁵⁾.

أما ابن هشام فيذكر أن المفعول معه هو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقة بفعل أو ما في معناه وحروفه كسرت والنيل⁽⁶⁾.

ب- وردت عنده مصطلحات بصرية لها ما يقابلها عند الكوفيين ، نحو :

1- حرف النفي:

يقول : ومن أصناف حروف النفي وهي : ما ولا ولم ولما ومن وأن⁽⁷⁾. وهو بهذا يوافق البصريين ويخالف الكوفيين الذي يسمونه باسم حروف الجحد⁽⁸⁾.

2- الضمير أو المضمَر:

يقول : من الضمائر ما دل على غيبة كـ"هو" ، أو حضور سواء كان لمتكلم كـ"أنا"، أو لمخاطب كـ"أنت" - يسمى ضميراً بمعنى: المضمَر ... وينقسم الضمير البارز إلى منفصل عن عامله، وإلى متصل⁽⁹⁾.

وهو بهذا يستعمل اصطلاحات البصريين الذين يسمونه الضمير أو المضمَر . ويخالف الكوفيين الذين يسمونه بالكناية أو المكنى⁽¹⁰⁾.

(1) الهمع 155/1 وشرح التصريح 223/1 .

(2) الإنصاف 155/1 .

(3) الإنصاف 155/1 .

(4) معاني القرآن 34/1 .

(5) شرح الرضي على الكافية 224/2 .

(6) شرح الشذور الذهب 237 .

(7) شرح ابن طولون 220/1 - 121 .

(8) معاني القرآن للفراء 423/1 ، 383 ، 377/8 وحاشية الصبان 87/2 .

(9) شرح ابن طولون 95/1 وما بعدها .

(10) شرح المفصل 84/3 ومجالس ثعلب 332 .

3- الظرف:

يقول: ينقسم الظرف إلى زمان ، وإلى مكان ، فالمكان نحو: أمام ، وخلف ، وفوق، وتحت... ، فالزمان نحو: يوم ، وقت ، حين .. ، وحكم الظرف النصب⁽¹⁾. وهو بهذا يوافق البصريين الذين سموه الظرف بينما سماه الكوفيون المحل⁽²⁾.

4- البديل:

يقول : في معرض حديثه عن البديل (هو أربعة أضرب : بديل كل من الكل ، وبديل البعض من الكل، وبديل الاشتمال ، وبديل المباين لما قبله)⁽³⁾. وقد سمي البديل كما يسميه البصريون في حين سماه الكوفيون الترجمة⁽⁴⁾. أما الفراء فسماها التكرير والتبيين والتفسير والترجمة⁽⁵⁾.

5) لا التي لنفي الجنس:

ويقول: "لا" التي لنفي الجنس تعمل عمل "إن" تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، ويشترط في عملها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين⁽⁶⁾. وهو بهذا يوافق البصريين ويخالف الكوفيين الذين يسمونها بـ لا (التبرئة)⁽⁷⁾.

6) اسم الفعل :

يقول : اسم الفعل : هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً ، وينقسم إلى : نائب عن الماضي كـ "شتان" معنى: افترق، ونائب عن الأمر كـ"صه" بمعنى: اسكت ، ونائب عن المضارع كـ"أف" بمعنى: أتضجر⁽⁸⁾. في حين اعتبرها الكوفيون أفعالاً حقيقية⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ شرح ابن طولون 381/1 وما بعدها .

⁽²⁾ الإنصاف 38/1 والأصول 246/1 .

⁽³⁾ شرح ابن طولون 100/2 .

⁽⁴⁾ شرح الأشموني 161/2 .

⁽⁵⁾ معاني القرآن 7/1 ، 51 ، 56 ، 192 ، 320 ، 348 ، وانظر: 58/2 ، 69 ، 138 ، 178 ، 273 ، 260 .

⁽⁶⁾ شرح ابن طولون 269/1 .

⁽⁷⁾ معاني القرآن للفراء 120/1 والمدارس النحوية لشوقي ضيف 167 .

⁽⁸⁾ شرح ابن طولون 157/2 وما بعدها .

⁽⁹⁾ حاشية الصبان 195/3 .

7) حروف الجر:

يقول : أن من حروف الجر ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسماً ، مثل: كاف التشبيه ، وعن ، وعلى ، ومد ، ومنذ⁽¹⁾. ويخالف الكوفيين الذين يسمونها حروف الخفض⁽²⁾.

8) ما لا ينصرف:

يقول: الصرف تنوين جيء به لبيان معنى أمكنية الاسم ، وسلامته من شبه الفعل والحرف، كـ"زيد" من المعارف، و "فرس" من النكرات⁽³⁾. وقد سماه الكوفيون (الإجراء)⁽⁴⁾.

9) الفعل المتعدي:

يقول: المتعدي على ثلاثة أضرب : متعدي إلى مفعول به وإلى اثنين وإلى ثلاثة⁽⁵⁾ فهو يوافق البصريين في تسميته المتعدي ، ويخالف الكوفيين الذي يسمونه الواقع⁽⁶⁾.

10) واو المعية:

فهو يرى أن المفعول معه اسم منصوب بعد الواو التي بمعنى "مع" الدالة على المصاحبة⁽⁷⁾. وفي مكان آخر يقول: الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام : قسم يترجح عطفه على النصب على المعية ، وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف ، وقسم يمتنع العطف⁽⁸⁾. وقد سماها البصريون واو المعية ، في حين سماها الكوفيون واو الصرف⁽⁹⁾.

ج- وردت عنده مصطلحات كوفية لها ما يقابلها عند البصريين ، مثال:

- النعت:

يقول : النعت هو التابع التالي لما قبله ، مشاركاً في إعرابه وعامله⁽¹⁰⁾. وهو بهذا يوافق الكوفيين الذين يسمونها النعت. في حين يسميها البصريون الصفة⁽¹¹⁾. والفراء هو أول من اصطاح على تسميته بهذا الاسم ويقصد به الصفة⁽¹²⁾.

(1) شرح ابن طولون 445/1 وما بعدها .

(2) الهمع 19/2 ، 116 وشرح المفصل 74/4 ، 7/8 .

(3) شرح ابن طولون 175/2 .

(4) معاني القرآن للفراء 438/1 ، 30/3 ومجالس ثعلب 138/1 .

(5) شرح ابن طولون 348/1 .

(6) المفصل 257 .

(7) شرح ابن طولون 386/1 .

(8) شرح ابن طولون 388/1 .

(9) مغني اللبيب 399/1 والإنصاف 232/2 .

(10) شرح ابن طولون 52/2 .

(11) الهمع 116/2 .

(12) معاني القرآن 112/1 ، 198 ، 277 ، 145/2 ، 250 ، 364 ، 366 .

د - استعمل ابن طولون مصطلحات نحوية بصرية، مع استعماله ما يناظرها من المصطلحات النحوية الكوفية، مثال:

- التمييز:

يقول عن التمييز: يقال له تمييز ومميز ، وتفسير ومفسر ، وهو اسم جنس بمعنى "من" مبين نكرة ، وحكم التمييز النصب . فمثاله " طاب زيدٌ نفساً " (1) .

وهو بهذا يستعمل الإصطلاح البصريين (التمييز)، ويسميه (التفسير) كما سماه الكوفيون (2) . وقد خالف الفراء البصريين والكوفيين حيث أنه كان يطلق لفظ التفسير على المفعول لأجله (3) ، وقصد بالمفسر التمييز مرة أخرى (4) .

وإنني من خلال ما سبق ألاحظ أن ابن طولون كان يلهث وراء المصطلحات البصرية باحثاً عنها ، ومقلداً لها . ولعله كان ينبغي من وراء ذلك أن يسلك نفسه في عداد البصريين، الذين وجد في مصطلحاتهم وآرائهم تعبيراً واضحاً عن آرائه ، فهم يقدسون العقل والمنطق وعلى الرغم من تقليده للبصريين في معظم اصطلاحاتهم إلا أننا نلاحظ أنه قد خرج عن هذا التقليد فوافق الكوفيين وقد يأتي باصطلاح جديد .

ثالثاً : إعرابه النحوية

الإعراب ظاهرة لغوية امتازت بها اللغة العربية ، وذلك من أجل توضيح المعاني المقصودة في الذهن والإفصاح عنها بواسطة الألفاظ . فإذا قال شخص ما "ما أحسن زيد"، فإنه لا يعتبر معرباً. وكذا الحال لو قال ضرب عمر زيد. فأنت لا تعرف من الضارب (5) .

فالإعراب : هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ (6) ، ولذلك لا بد من وضع علامات على أواخر الكلمات لكي يتسنى لنا تمييز معناها حسب موقعها في الجملة . وقبل البدء في الحديث عن الإعراب عند ابن طولون أجد لزاماً عليّ أن أتعرض لتعريفه وبيان معناه اللغوي والاصطلاحي .

فالإعراب لغة: مصدر من الفعل أعرب. نقول: أعرب كلامه: حسنة وأفصح ولم يلحن، وأعرب حاجته أبان عنها... وأعرب الكلمة بيّن وجهها من الإعراب وأوضحها (7) .

(1) شرح ابن طولون 424/1 - 425 .

(2) المفصل 65 .

(3) معاني القرآن 17/1 .

(4) معاني القرآن 225/1 .

(5) الصاحبى 161 والمزهر 329/1 .

(6) الخصائص 32/1 .

(7) المنجد في اللغة والإعلام 17 .

أما المعنى الاصطلاحي : فهو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل⁽¹⁾.
ومعنى هذا أن يتغير آخر الكلمة بتعاقب الأغراض النحوية التي تؤدبها الكلمة في أثناء الجملة⁽²⁾.
وهو تغير أو آخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها⁽³⁾.
وقد عرفه ابن عصفور قائلاً: " هو تغيير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بنى فيه لفظاً أو تقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى"⁽⁴⁾ .
وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن الإعراب صفة أساسية تتميز بها اللغة العربية ، ولكنها ليست هي اللغة الوحيدة التي تمتاز بكونها معربة⁽⁵⁾.

وصفوة القول: فإن الإعراب هو النحو، من وجهة نظر النحاة العرب، وقد عكفوا على دراسته، والتأليف فيه، على اعتبار أن الإعراب أثر يجلبه العامل، واهتموا بالعوامل وألفوا فيها كما وضحت ذلك سابقاً. وما دام النحاة متفقين على أن الإعراب هو الإبانة والإفصاح . وهو أثر يجلبه العامل . فدعنا نلقي نظرة على رأي ابن طولون والتعرف على موقعه من كيفية الإعراب. يرى ابن طولون أن الإعراب أصل في الأسماء ؛ لاختصاصها بتعاقب معان عليها كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، فتفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب⁽⁶⁾.

وهو يرى أن الإعراب يشترك فيه الاسم والفعل⁽⁷⁾. أما الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعرب عن نون الإناث ، أو نون التوكيد⁽⁸⁾.

وهو يرى أن الإعراب جنس ، وأنواعه الداخلة تحته أربعة بالنسبة إلى الأسماء والأفعال ، وهو على ثلاثة أقسام :

أ) مشترك بين الاسم والفعل ، وهو الرفع والنصب ، نحو "زيدٌ يقوم ، وإن زيداٌ لن يقوم".
ب) مختص بالاسم ، وهو الجر ، نحو "بزيدٍ"⁽⁹⁾.

(1) شرح ابن عقيل 29/1 .

(2) مهدي المخزومي : النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث 28 .

(3) شرح ابن عقيل 29/1 .

(4) المقرب 47/1 .

(5) هنري فليش: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد 59 - 60 وانظر عبدالرحمن محمد أيوب : دراسات

نقدية في النحو العربي 44 .

(6) شرح ابن طولون 57/1 .

(7) شرح ابن طولون 60/1 .

(8) شرح ابن طولون 61/1 .

(9) شرح ابن طولون 64/1 .

ج) مختص: بالأفعال وهو الجزم، نحو "لم يقم"

وقد قسم ابن طولون الاسم المعرب إلى قسمين : ظاهر الإعراب ومقدره ، وأتى بمثال من الظاهر الإعراب ، وهو "أرض" ، وتقول : "هذه أرض" بالرفع ، و "رأيت أرضاً" بالنصب، "مررت بأرض" بالجر ، ومثال من المقدر ، وهو "سما" مقصوراً ، مع ضم أوله وفتح ثانيه⁽¹⁾. وأن أصل الإعراب أن يكون بالضممة رفعاً ، وبالفتحة نصباً ، وبالكسرة جراً ، ثم تم علامات الإعراب الأصول بعلامة الجزم⁽²⁾.

ولهذه العلامات فروع نائية عنها وهي عشرة ، ثلاثة تنوب عن الضمة ، وهي : الواو والألف والنون ، وأربعة تنوب عن الفتحة ، وهي الكسرة والألف ، وحذف النون والياء ، واثنان ينوبان عن الكسرة ، وهما الفتحة والياء ، وواحدة تنوب عن حذف الحركة ، وهي حذف حرف العلة أو حذف النون⁽³⁾.

ويمكن الاستدلال على ذلك :

1) الرفع:

أ- يكون بالضممة للاسم والفعل المضارع إذا عري النواصب أو الجوازم . أما الاسم فإنه يرتفع إذا لم يدخل عليه عامل لفظي أو معنوي.

ب- بثبوت النون في الأفعال الخمسة : يقول : وهي كل فعل اتصل به ألف الاثنتين ، سواء كان بالتاء للمخاطبين ، أو بالياء للغائبين ، أو واو الجمع ، سواء كان بالتاء للمخاطبين نحو "أنتم تسألون" ، أو بالياء للغائبين نحو "هم يسألون" ، أو ياء المخاطبة ، نحو "أنت تدعين"⁽⁴⁾ . وبالألف في المثني⁽⁵⁾. والواو في جمع المذكر السالم⁽⁶⁾، والأسماء الستة⁽⁷⁾.

2) النصب :

أ- ويكون بالفتحة في الاسم ، والفعل المضارع المنصوب. يقول: والنصب حكم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه،

⁽¹⁾ شرح ابن طولون 59/1 - 60 .

⁽²⁾ شرح ابن طولون 65/1 .

⁽³⁾ شرح ابن طولون 65/1 .

⁽⁴⁾ شرح ابن طولون 87/1 .

⁽⁵⁾ شرح ابن طولون 71/1 .

⁽⁶⁾ شرح ابن طولون 74/1 .

⁽⁷⁾ شرح ابن طولون 66/1 .

والمفعول معه، والمستثنى المنصوب والحال والتمييز، والخبر في باب كان، والاسم في باب "أن"، وخبر "ما ولا" المشبهتين بليس⁽¹⁾.

ب- بالياء : وذلك يكون في المثني ، وفي جمع المذكر السالم⁽²⁾.

ت- بالألف : ويكون في الأسماء الستة ، نحو "رأيت أباه"⁽³⁾.

أما بالنسبة للفعل فإنه يرى أن الفعل يكون منصوباً بأن المضمر بعد خمسة أحرف هي : أو ، وحتى ، ولام الجر ، وواو المعية ، والفاء في جواب الأشياء الستة وهي: الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض⁽⁴⁾.

3) الجزم:

ولا يكون إلا في الفعل المضارع . وهو يرى أنه يجزم إذا سبقه حرف من الأحرف التالية وهي: لم ، لما ولام الأمر ولا الناهية ، وان الشرطية وما وأياً⁽⁵⁾.

4) أما الجر:

فيكون بالاسم، ويكون إما بالكسرة في الاسم المفرد نحو "مررت بالرجل"⁽⁶⁾ . أو بالياء في المثني⁽⁷⁾، وفي جمع المذكر السالم⁽⁸⁾، وفي الأسماء الستة نحو "مررت بأبيه"⁽⁹⁾ .

ومن إعرابه في المسائل المختلفة:

- يحذف الخبر وجوباً إذا وقع بعد واو المعية، نحو "كل صانع وما صنع" ، ف"كل صانع" مبتدأ ، و"ما" معطوف عليه، والخبر محذوف وجوباً تقديره: مقترنان.

وكذلك إذا وقع قبل حال لا تصلح خبراً عن المبتدأ الذي خبره قد أضمر، وذلك إذا كان المبتدأ مصدرًا عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ، نحو "ضربي العبدَ مسيئاً" ، والتقدير : ضربي العبدَ إذا كان مسيئاً، ف"ضربي" مبتدأ، وهو مبتدأ مصدر عامل في "العبد" ، و"العبدُ" مفسر الضمير المستتر في "كان" المحذوفة، و"كان"

(1) انظر: شرح ابن طولون 321/1، 364، 376، 380، 386، 391، 404، 424، 199، 242، 220 .

(2) انظر: شرح ابن طولون 71/1 ، 74 .

(3) شرح ابن طولون 66/1 .

(4) شرح ابن طولون 212/1 وما بعدها.

(5) شرح ابن طولون 229/2 وما بعدها .

(6) شرح ابن طولون 431/1 .

(7) شرح ابن طولون 71/1 .

(8) شرح ابن طولون 74/1 .

(9) شرح ابن طولون 66/1 .

المحذوفة: تامة، و"مسيئاً" اسم فاعل من "أساء"، وهو حال من الضمير المذكور، فالخبر على هذا "الاستقرار" العامل في "إذا" المحذوفة، أي: ضربي كائن إذا كان مسيئاً. ومثل "أنتم تبيني الحق منوطاً" فـ"أتم" أفعل تفضيل، وهو مبتدأ مضاف إلى "تبيني"، و"الحق" مفعول "تبيني"، و"منوطاً" حال من الضمير المستتر في "كان المقدره"⁽¹⁾، ومعنى "منوط": متعلق⁽²⁾.

- إعمال "لات ، وإن" النافية:

ذهب ابن طولون إلى أنها مثل "ليس" يرفعان الاسم ، وينصبان الخبر ، ولا يختصان بالعمل في النكرة كـ "لا" ، فـ"لات" مركبة من "لا" النافية ، وتاء التأنيث ، أو المبالغة⁽³⁾.

- إعراب "أولات، وأذرع":

ذهب ابن طولون إلى أن "أولات" يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة، كقوله تعالى ﴿وَأَنْ كُنْ أُولَاتٍ﴾⁽⁴⁾، فـ"أولات" خبر "كان" وهو منصوب بالكسرة، واسمها ضمير النسوة، وهو النون المدغمة في نونها. وذهب إلى أن "أذرع" ما سُميَ به من جمع المؤنث السالم، ويعرب إعرابه فيجر وينصب بالكسرة مع التنوين، فتقول: "سكنت أذرعاً"⁽⁵⁾، ومنه قوله امرئ القيس:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أذْرِعَاتِ وَأَهْلِهَا بِيَثْرِبِ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي⁽⁶⁾

فقوله: "أذرع" مجرورة بالكسرة مع التنوين⁽⁷⁾.

- موضع الضمير المتصل بـ "عسى":

ذهب ابن طولون إلى أن "عسى" إذا ذكر قبلها اسم/ جاز أن تجرد من الضمير وتسنَد إلى "أن" والفعل مستغنى بهما عن الخبر، فتكون تامة، كقولنا: "هند عسى أن تفلح"، و"الزيدان عسى أن يقوموا"، و"الزيدون عسى أن يقوموا"، و"الهندات عسى أن يقمن"، فتقدر "عسى" خالية من الضمير

⁽¹⁾ شرح ابن طولون 197/1 - 198 .

⁽²⁾ اللسان (نوط) 4577/6.

⁽³⁾ شرح ابن طولون 226/1 .

⁽⁴⁾ سورة الطلاق 6/65.

⁽⁵⁾ شرح ابن طولون 83-84 وشرح التصريح 82/1.

⁽⁶⁾ البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه (31) ونسبت له في الخزانة 56/1 وشرح التصريح 82/1 والكتاب

18/2 والهمع 68/1 وشرح الرضي 14/1 وبلا نسبة في المقتضب 333/3 وشرح الجمل 230/2 وشرح

الكافية 205/1 وشرح المفصل 47/1.

⁽⁷⁾ شرح التصريح 82-83 وشرح الرضي 14/1.

في جميع هذه الأمثلة، و"أن" والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بهما، وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها. وجاز أن ترفع ضميراً يعود على الاسم السابق، ويكون اسمها، و"أن" والفعل في موضع نصب على الخبر، فتكون ناقصة، كقولنا: "هند عست أن تفلح"، فـ "هند" مبتدأ، و "عسى" فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على "هند"، و "أن تفلح" في وضع نصب على أنه خبر "عسى"، و "عسى" ومعمولاها في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ، وقولنا: "الزيدان عسوا أن يقوموا"، و"الزيدون عسوا أن يقوموا"، و"الهندات عسوين أن يقمن"، فتعرب هذه الأمثلة كالمثال السابق⁽¹⁾.

- حكم المرفوع بعد "إذا":

حكم أشار ابن طولون بأن "إذا" لا يليها إلا جملة اسمية، كقوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽²⁾، ومذهبه أن المرفوع بعدها يعرب مبتدأ، والفعل الذي بعدها خبر⁽³⁾.

- ورود "ذو" الموصولة :

ذهب ابن طولون إلى أن "ذو" تستعمل موصولة، وهي مساوية لـ"الذي"، والتي "وتثنيتهما وجمعها"، وهي مبنية على سكون الواو في الرفع والنصب والجر، والمشهور عنها إفرادها وإن وقعت على مثنى أو جمع، وتذكيرها وإن وقعت على مؤنث⁽⁴⁾، كقول سنان بن الفحل الطائي: **فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي** **وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ**⁽⁵⁾ فقوله: "ذو" مفردة مذكورة مع أنها واقعة على "البئر"، وهي مؤنثة⁽⁶⁾.

- حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

ذهب ابن طولون إلى أن حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في الإعراب: النصب، كالمضاف إلى غيرها من ظاهر أو ضمير⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ شرح ابن طولون 239/1-240 وشرح التصريح 209/1.

⁽²⁾ سورة الانشقاق 1/84.

⁽³⁾ شرح ابن طولون 249/1 وارتشاف الضرب 240/2.

⁽⁴⁾ شرح ابن طولون 146/1 - 147.

⁽⁵⁾ البيت من الوافر، لسنان بن الفحل الطائي في المقرب 57/1 وشرح التصريح 137/1 وشرح المفصل 147/3 وشرح الرضي 41/2 وبلا نسبة في الأصول 262/2 وشرح التسهيل 222/1 والهمع 289/1 والدرر 59/1.

⁽⁶⁾ شرح التصريح 137/1 والأصول لابن السراج 262/2 - 263.

⁽⁷⁾ شرح ابن طولون 127/2.

- حكم "الممنوع من الصرف":

أشار ابن طولون إلى أن حكمه أن يجر بالفتحة ، كقوله تعالى ﴿ فَخَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾⁽¹⁾ ، ويشترط جره بالفتحة بأن لا يضاف ، ولا يدخل عليه " أل " ⁽²⁾ .

- إلغاء عمل "ظن" إذا تقدمت على معموليها ، كقول الشاعر:

... ..
أني وجدتُ ملاكُ الشَّيْمَةِ الأدبِ⁽³⁾

برفع "ملاك" على الابتدائية ، و "الأدب" على الخبرية⁽⁴⁾ .

- حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول:

ذهب ابن طولون إلى أنه يكثر حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول ، إذ كان منصوباً متصلاً بالفعل ، كقولنا: "كمن نرجو يهب" .

فـ"من" مبتدأ ، وهو موصول بمعنى "الذي" ، "نرجو" صلته ، و "يهب" خبر عنه ، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره: من نرجو .

ويشترط في الفعل أن يكون تاماً ، وكذلك إذا كان منصوباً متصلاً بالوصف ، كقول الشاعر:

... ..
ما الله موليك فضل فاحمدنه به⁽⁵⁾

فـ"ما" موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء ، و "فضل" خبره ، و "الله موليك" صلة "ما" ، والعائد محذوف منصوب بالوصف ، والتقدير : الذي الله موليه فضل⁽⁶⁾ .

⁽¹⁾سورة النساء 86/4 .

⁽²⁾شرح ابن طولون 85/1 - 86 .

⁽³⁾عجز بيت من البسط لبعض بني فزارة في ديوان الحماسة للمرزوقي (1146) ، و صدره:

كذلك أدبت حتى صار من خلقي

ونسبت له في الشواهد الكبرى 411/2 والخزانة 139/9 وشواهد الجرجاوي 95 والدرر 135/1 والمقرب 117/1 وبلا نسبة في شرح التصريح 258/1 وشرح ابن عقيل 152/1 وأوضح المسالك 76/1 وشرح الكافية 558/2 ويروى:

... ..
أني رأيت ملاك الشمية الأدب

وفي رواية:
أني وجدت ملاك الشمية الأدب

⁽⁴⁾ شرح ابن طولون 292/1 وشرح الرضي 280/2 .

⁽⁵⁾ صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فما لدى غيره نفع ولا ضرر

ونسبت لابن الفتح في شواهد الجرجاوي 25 وبلا نسبة في شرح التصريح 145/1 والشواهد الكبرى 447/1 وشرح الكافية 290/1 والهمع 89/1 وشرح التسهيل 229/1 والمطامع السعيدة 167 وأوضح المسالك 33 .

⁽⁶⁾ شرح ابن طولون 160/1 - 161 وارتشاف الضرب 535/1 .

- أن الجملة المخبر بها إذا كانت هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفي بها عن الرباط ،
كقوله: "نطقي الله حسبي" ، فـ "نطقي" مبتدأ ، و"الله حسبي" جملة في موضع الخبر ،
وليس فيه ضمير ، لأن "الله حسبي" هو "نطقي" ، و"نطقي" هو "الله حسبي"⁽¹⁾.

- فاعل "بئس" :

ذكر ابن طولون أن فاعل "بئس" يكون اسماً ظاهراً ، ويكون ضميراً مستتراً واجب الاستتار ،
يفسره اسم بعده منصوب على التمييز ، كقوله تعالى ﴿بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَأًا﴾⁽²⁾ ، تقديره: بئس هو ،
أي: البذل⁽³⁾.

- إعراب الاسم المقصور والاسم المنقوص:

الاسم المقصور يقدر الإعراب فيه جميعه رفعاً ونصباً وجرأً ، فلا يتغير آخره في الظاهر ،
وإنما يتغير بالتقدير ، فنقول : "هذه العصا ، ورأيت العصا ، وضربت بالعصا".
وأما الاسم المنقوص فالنصب يكون ظاهراً فيه نحو "رأيت المرتقي" - بنصب الياء - ، وأن
رفعه ينوى ، أي : يقدر ، وكذا جره ، نحو "جاء المرتقي ، ومررت بالمرتقي" ، فعلاية الرفع
في المثال الأول ضمة مقدرة على الياء ، وعلاية الجر في الثاني كسرة مقدرة عليها أيضاً⁽⁴⁾.

- الاسم الواقع بعد "أفعل" التفضيل :

إذا وقع بعد أفعل التفضيل اسماً نكرة ، وكان فاعلاً في المعنى ، وجب نصبه على التمييز ،
وعلاية كونه فاعلاً في المعنى أنك إذا صغت من أفعل التفضيل فعلاً - جعلت ذلك التمييز فاعلاً
به ، نحو "أنت أعلى منزلاً" ، أي : علا منزلك.
وأن الواقع بعد أفعل التفضيل ، إذا لم يكن فاعلاً في المعنى ، لم ينتصب على التمييز ، نحو
"أنت أفضل رجل" ، بل يجب جره بالإضافة إلا إذا أضيف أفعل إلى غيره ، فإنه ينتصب حينئذٍ ،
نحو "أنت أفضل الناس رجلاً"⁽⁵⁾.

- إعراب "لولا ، ولو ما":

إذا أريد بـ"لولا ، ولو ما" الملازمة ، فهما حرفا امتناع لوجود ، ويلزمان حينئذٍ المبتدأ ،
وخبره لازم الحذف ، فنقول : "لولا زيدٌ لم أت ، ولو ما زيدٌ لأكرمتك"⁽⁶⁾ .

(1) شرح ابن طولون 182/1 - 183 وحاشية الخصري 92/1 - 93 .

(2) سورة الكهف 50/18 .

(3) شرح ابن طولون 36/2 .

(4) شرح ابن طولون 88/1 - 89 .

(5) شرح ابن طولون 427/1 .

(6) شرح ابن طولون 253/2 .

- إعراب "خلا، وعدا":

أن "خلا، وعدا" إذا جرا ما بعدهما كانا حرفي جر، وإذا نصباه كانا فعلين، والمستثنى حينئذٍ مفعول بهما⁽¹⁾.

- حكم الإعراب لكل نوع من معتل الأفعال:

ذكر ابن طولون أن كل فعل آخره ألف كـ"يخشى"، أو واو كـ"يدعو"، أو ياء كـ"يرمي"، فإنه يعرف بالمعتل.

ثم ذكر حكم كل نوع من الإعراب، فبدأ بما آخره ألف، فبين أن الرفع يقدر فيه، فتقول: "زيدٌ يخشى"، فيخشى: فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع ضمة مقدرة على الألف، وكذلك النصب، فتقول: "زيدٌ لن يخشى" فيخشى: فعل مضارع منصوب بـ"لن"، وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف.

وأن ما آخره واو أو ياء يظهر فيهما النصب، فتقول: "لن يغزو زيدٌ"، فتظهر الفتحة وكذلك "لن يرمي"، والرفع فيهما قدر، فتقول: "يغزو زيدٌ"، فيغزو: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو، وكذلك "يرمي". وأما في الجزم، فتقول: "لم يخش"، ولم يغز، ولم يرم "بحذف الألف والواو والياء".⁽²⁾

- جر الاسم:

ذهب ابن طولون إلى أن الجر من علامات الأسماء، والمراد به: الكسرة التي يحدثها عامل الجر أو نائبيها، سواء كان العامل حرفاً، أم إضافة، أم تبعية، وقد اجتمعت في البسمة، فـ"اسم" مجرور بالحرف، و"الله" مجرور بالإضافة، و"الرحمن" بالتبعية⁽³⁾.

- إعراب المخصوص بالمدح أو الذم:

أن المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل "نعم، وبئس" مرفوعاً، نحو "نعم الرجل زيدٌ، وبئس الرجل عمروٌ"، ورفع بالابتداء، والجملة قبله خبره⁽⁴⁾.

- إعراب المصدر المضاف إلى الفاعل وإلى المفعول:

إذا أضيف المصدر إلى الفاعل فلفظه مجرور، وموضعه مرفوع، وإذا أضيف إلى المفعول فلفظه مجرور، وموضعه منصوب إن قدر بـ"أن" وفعل الفاعل، ومرفوع إن قدرناه بـ"أن" وفعل المفعول⁽¹⁾.

⁽¹⁾ شرح ابن طولون 402/1 .

⁽²⁾ شرح ابن طولون 89/1 - 90 .

⁽³⁾ شرح ابن طولون 49/1 .

⁽⁴⁾ شرح ابن طولون 39/2 والكتاب 300/1 .

- إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز في تابعه الجر على اللفظ ، والنصب على المحل ، كقوله : "مبتغي جاه ومالاً من نهض" ، فـ" من " مبتدأ ، وهو موصول ، وصلته "نهض" ، و"مبتغي" خبر مقدم ، وهو المضاف إلى "جاه" ، و "مالاً " معطوف على الموضع⁽²⁾ .

- إعراب الضمير "تا" الدال على المتكلم:

ذهب ابن طولون إلى أن "تا" الدال على المتكلم ، صالح للإعراب كله : رفعه ونصبه وجره ، كقوله تعالى ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا ﴾⁽³⁾ ، فـ"تا" في "ربنا" في محل جر بإضافة "رب" إليها ، وفي "إننا" في محل نصب بـ"إن" ، وفي "سمعنا" في محل رفع على الفاعلية⁽⁴⁾ .

- إعراب الضمائر المتصلة من "المتكلم أو المخاطب والغائب":

فالياء من " ابني" المتكلم ، ومحلها جر بالإضافة ، والكاف من "أكرمك" للمخاطب ، ومحلها النصب بـ"أكرم" ، والياء من "سليه" للمخاطبة ، ومحلها رفع على الفاعلية ، والهاء من "سليه" للغائب ، ومحلها النصب على المفعولية ، وكل ضمير نصب صالح للجر ، وكل ضمير جر صالح للنصب ، وهو ثلاثة :

أحدها: ياء المتكلم ، نحو ﴿ رَبِّي أَكْرَمَنِي ﴾⁽⁵⁾ ، فالياء من "ربي" في محل جر بإضافة "رب" إليها ، وفي "أكرمني" في محل نصب على المفعولية بـ"أكرم" .
وثانيها: كاف الخطاب ، نحو ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾⁽⁶⁾ فالكاف من "ودعك" في محل نصب على المفعولية ، ومن "ربك" في محل جر بإضافة "رب" إليها .

وثالثها: هاء الغائب ، نحو ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾⁽⁷⁾ ، فالهاء من "له" ، و"صاحبه" في محل جر في الأول بـ"اللام" ، وفي الثاني بالإضافة ، وفي "يحاوره" في محل نصب على المفعولية بـ"يحاور"⁽⁸⁾ .

(1) شرح ابن طولون 492/1 .

(2) شرح ابن طولون 502/1 .

(3) سورة آل عمران 193/3 .

(4) شرح ابن طولون 101/1 .

(5) سورة الفجر 15/89 .

(6) سورة الضحى 2/93 .

(7) سورة الكهف 37/18 .

(8) شرح ابن طولون 98/1 وما بعدها .

- أن المستثنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه بعد نفي ، فيكون منصوباً ويعرب بدلاً⁽¹⁾.

- حذف الموصول الاسمي :

ذهب ابن طولون إلى جواز حذفه ، وشرط في ذلك كونه معطوفاً على موصول آخر ، واستدل بقوله تعالى ﴿ آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾⁽²⁾ فإن التقدير: بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم ، ولا تكون جملة " وأنزل إليكم " عطفاً على جملة " أنزل إلينا " ، لأن المنزل إلينا غير المنزل إليهم⁽³⁾.

- أن اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول في معناه ، كقوله: " كالمعطي كفافاً يكتفي "، فـ"المعطي" مبتدأ أول، و"أل" فيه موصولة، وفي "المعطي" ضمير مستتر عائد على "أل"، وهو المفعول الأول بـ" المعطي "، وقد ناب عن الفاعل ، و"كفافاً" مفعول ثان لـ"المعطي" ، و"يكتفي" خبر المبتدأ⁽⁴⁾.

- إعراب فاعل "أفعل التفضيل" :

ذهب ابن طولون إلى أن فاعل أفعل التفضيل لا يكون إلا ضميراً مستتراً ، ولا يرفع اسماً ظاهراً ، ولا ضميراً منفصلاً إلا قليلاً ، كـ"مررت برجل أفضل منه أبوه"⁽⁵⁾ .

- أن "غيراً" يستثنى بها مجرور بإضافتها إليه ، وتكون هي معرفة بما يستحقه الاسم الواقع بعدها من وجوب النصب ، أو رجحانه ، أو رجحان التبعية ، فنقول : "قال القوم غير زيد" ، بوجوب النصب ، وتقول : "ما فيها أحدٌ غير فرسٍ" بـ"رجحان النصب" ، و" ما قام أحدٌ غير زيدٍ " بـ"رجحان التبعية" .

وأصل "غير" أن تكون صفة واجبة الإضافة لمخالف موصوفها ، وقد تقطع عن الإضافة لفظاً ، لا معنى ، فتبنى على الضم ، وتستعمل بمعنى "إلا" كما ذكر⁽⁶⁾.

- إتياع النعت لمنعوته في الإعراب:

- حقيقة قطع النعت أن يعدل عن إتياع النعت لمنعوته في الإعراب، ويوالى ما يوافقه في اللفظ ، مثل أن يكون المنعوت مرفوعاً فيقطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ لائق بالخبر، أو

(1) شرح ابن طولون 394/1 .

(2) سورة العنكبوت 29/29 .

(3) شرح ابن طولون 143/1 والأصول 177/2 .

(4) شرح ابن طولون 503/1 .

(5) شرح ابن طولون 50/2 والكتاب 232/1 .

(6) شرح ابن طولون 398/1 ومغني اللبيب 211 .

منصوباً فيقطع إلى النصب بإضمار فعل ناصب ، نحو: أعني، أو أذكر، أو أمدح - إن كان معناه المدح - أو أذم - إن كان معناه الذم .
وأكثر ما يظهر أثر القطع عند المخالفة في لفظ الإعراب ، ثم هذا المبتدأ والفعل واجبا الإضمار، لدلالة الحال عليهما، وحصول الإطالة بذكرهما⁽¹⁾.

رابعاً: موقفه من المدارس النحوية

هذا هو المبحث الرابع والأخير ، خصصناه لدراسة الخلاف بين البصريين والكوفيين وموقف ابن طولون منه، وهو نقطة جديرة بالبحث والدرس، فقد وقف النحو العربي أو كاد على هاتين المدرستين، وانقسم النحاة إلى فريقين بصري وكوفي ، وأن تشيع الكثيرون قديماً وحديثاً للبصريين ولقد كانت مسائل الخلاف كثيرة بين المدرستين ؛ لاختلافهما في أصول النحو ومنهج دراسته وطريقة معالجة قضاياها.

فبينما البصريون يريدون أن يخضعوا للغة لقواعد ثابتة وضعوها بأنفسهم واشتطوا في ذلك بمحاولتهم إخضاع العلماء بل وقراءات القرآن لمنطقهم وقواعدهم ، نجد الكوفيين يحترمون كل قراءة ، ويحتفون بكل مسموع ويقيمون عليه قاعدة⁽²⁾ .

ومن هنا كثرت مسائل الخلاف بين المدرستين، فقد وقف الكوفيون عند حدود ما هو مسموع وإن كان شاهداً وحيداً ، في حين قاس البصريون ورفضوا ما خالف قياسهم . أو أعملوا فيه حيل التخريج والتأويل. وللأسف فإن كتب الخلاف قليلة في العربية ، أعني الكتب التي ترصد الخلاف وتحدد مسائله باحثة عن موقف كل مدرسة من قضايا النحو ، فليس لدينا حتى الآن سوى انصاف ابن الأنباري ، وكتاب صغير لأبي البقاء العكبري .

لكن بعض النحاة اهتموا بالخلاف من خلال درسه لأبواب النحو، من هؤلاء أبي حيان والسيوطي وتلميذه ابن طولون وأثناء دراستي في شرح ابن طولون لألفية ابن مالك رأيت كمأ هائلاً من مصادره ونقوله، والكتاب بحق موسوعة ضخمة فقد استوعب الرجل التراث النحوي وألم بكل شاردة وواردة فيه ، ونقل الرجل ما تيسر له جمعه من آراء السابقين وبعض هذه المصادر لم تصلنا ومن هنا فإن كتابه هو المصدر - ربما الوحيد - للكثير منها .

ولقد لحظت اهتمامه بالخلاف النحوي وهو اهتمام ربما لا يسبقه فيه إلا السيوطي في همع الهوامع. ولقد استطعت جمع ثمان وسبعين مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ذكرها ابن طولون في كتابه . بعض هذه المسائل أشار إليها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ، وكثير

⁽¹⁾ شرح ابن طولون 59/2 وشرح التصريح 117/2 .

⁽²⁾ الخلاف بين النحويين دراسة وتحليل وتقويم للدكتور سيد رزق الطويل 77 .

منها لم يرد به. ولم يكن منهج ابن طولون واحداً في عرضه لمسائل الخلاف ودرسه لها، فهناك مسائل كان ينص فيها صراحة على الخلاف بين المدرستين ثم يعقب بعد ذلك برأيه في المسألة موافقاً هؤلاء وأولئك. وهناك مسائل أشار فيها إلى الخلاف ولم يصرح برأيه وهكذا .
ولقد جاءت مسائل الخلاف التي عثرت عليها عنده - على الصور التالية :

1. مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين المدرستين ووافق البصريين، وعددها خمس وأربعين مسألة .
2. مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين المدرستين ووافق الكوفيين ، وعددها سبع عشرة مسألة
3. مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين المدرستين ولم يصرح برأيه ، وعددها ست عشرة مسألة .

ويتضح من ذلك أن الرجل بصري المذهب ، لكنه ليس متعبداً بآراء البصريين وليس متابعاً لهم متابعة عمياء فقد أيد الكوفيين في بعض المسائل التي وافق فيها البصريين ولم يقتصر الأمر على مجرد موافقته لهم ، بل دلت على صحة ما يذهبون إليه بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة وبفصيح كلام العرب في الوقت الذي أيد فيه ابن الأنباري الكوفيين في سبع مسائل فقط⁽¹⁾ وهذه المسائل التي أحصيتها تنتظم الكتاب كله أو تنتظم النحو كله كما ورد في ألفية ابن مالك . ولست أزعم أن هذه المسائل التي أحصيتها هي كل ما ورد في الكتاب ، لكن هذا ما تيسر لي جمعه، وعلى الله قصد السبيل. وها هو ذا احصاء بالمسائل مع بيان موقفه منها.

1) مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين المدرستين ووافق البصريين، منها: - " ذا " الموصولة :

اتفق البصريون أن " ذا " الموصولة إذا وقعت بعد " ما " الاستفهامية أو " من " الاستفهامية ، ولم تكن ملغاة في الكلام ، فهي مثل " ما " الموصولة . فيصير مجموع " من ذا ، وماذا " استفهاماً ، ويظهر أثر ذلك في البديل إذا قلت : " من ذا ضربت ، أزيد أم عمرو؟ " ، فإذا رفعت فـ" ذا " غير ملغاة ، لأنك أبدلت من اسم استفهام بالرفع ، فعلم أنه مرفوع بالابتداء ، و" ذا " خبره ، وهو اسم موصول ، ولذا نصبت فقلت : " من ذا ضربت ، أزيداً أم عمراً ؟ " علم أن " ذا " ملغاة ؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب ، فعلم أنه مفعول مقدم بـ" ضربت " ، و" ذا " ملغاة والكوفيون لا يشترطون في موصولية " ذا " تقدم " من " ولا " ما " الاستفهاميتين⁽²⁾ وجاء رأي ابن طولون موافقاً

(1) ورد في كتاب الإنصاف لابن الأنباري واحد وعشرون ومائة مسألة اتفق مع الكوفيين في سبع مسائل فقط ، هي المسائل 10 - 18 - 26 - 7 - 97 - 101 - 106 ، راجع: ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ص 151 تأليف الدكتور محمد محي الدين توفيق - بغداد 1979م .

(2) الإنصاف 717/2 وارتشاف الضرب 529/1 .

للبصريين، فقال: أن "ذا" إذا وقعت بعد "ما" أو "من" الاستفهاميتين فهي موصولة - على الأصح عند البصريين - ولم تكن ملغاة، وأن لا تكون "ذا" للإشارة⁽¹⁾.

- عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً للمبتدأ :

اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً فقيل بالمخالفة:

وعليه الكوفيون، فإذا قلت: "زيد أخوك" فـ"الأخ" هو "زيد"، أو "زيد خلفك" فـ"الخلف" ليس بـ"زيد" فمخالفته له عملت النصب⁽²⁾، قال ابن يعيش (وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير: زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين)⁽³⁾، وقد وافق ابن طولون رأي البصريين إذ قال: (أن يقدر مفرداً؛ لأن أصل الخبر الإفراد).⁽⁴⁾

- وجوب حذف الخبر بعد واو المعية :

أوجب البصريون حذف الخبر إذا وقع بعد واو المعية نحو: كل رجل وطبيعته، وكل ثوب وقيمته، والمراد: كل رجل وضعته مقرونان، وكل ثوب وقيمته مقرونان، قال أبو حيان: (أما قولهم كل رجل وضعيته، وكل ثوب وقيمته مما الواو صريحة في المصاحبة فمذهب البصريين أن الخبر محذوف وجوباً وتقديره مقرونان، ومذهب الكوفيين أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر)⁽⁵⁾. وقد وافق ابن طولون البصريين إذ ذكر من مواضع وجوب حذف الخبر إذا وقع بعد واو بمعنى مع⁽⁶⁾.

- تقديم الخبر على "ما" المقترنة بـ(كان وأخواتها) :

منع البصريون أن يسبق الخبر "ما" النافية الداخلة على كان وأخواتها، فلا يجوز "قائماً ما كان زيداً"، ونحو؛ لأن "ما" لها صدر الكلام. وأجاز الكوفيون تقديم الخبر على "ما" النافية الداخلة على كان وأخواتها، بناءً على أنها لا تستحق التصدير⁽⁷⁾ وقد وافق ابن طولون رأي البصريين، فقال: يجب تأخير الخبر عن "ما" المقترنة بالفعل.⁽⁸⁾

(1) شرح ابن طولون 149/1 .

(2) ارتشاف الضرب 54/2 وشرح المفصل 91/1 .

(3) شرح المفصل 90/1 .

(4) شرح ابن طولون 187/1 .

(5) ارتشاف الضرب 1090/3 .

(6) شرح ابن طولون 197/1 .

(7) شرح التصريح 189/1 والهمع 88/2 .

(8) شرح ابن طولون 206/1 .

- معمول الخبر لا يلي كان وأخواتها :

وافق ابن طولون البصريين في أن معمول الخبر لا يلي "كان" وأخواتها ،فلا تقول : "كان طعامك زيداً أكلاً، وإذا كان معمول ظرفاً أو مجروراً فإنه جاز أن يليها ،نحو "كان عندك زيدٌ مقيماً" ، و"كان في الدار عمرو جالساً" (1) .

وأجاز الكوفيون أن يلي معمول الخبر "كان" وأخواتها مطلقاً ؛لأن معمول معمولها في معنى معمولها (2) واحتج الكوفيون بقول الفرزدق :

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا (3)

فوجه الحجة منه :أن "إياهم" معمول "عَوْدٌ" ،و "عَوْدٌ" خبر "كان" ،فقد ولي "كان" معمول خبرها، وليس ظرفاً ولا جاراً (4) ورد ابن طولون بأن "كان" ضمير الشأن ،وهو اسمها، و"عطية" مبتدأ، و"عود" في موضع خبره ،و "إياهم" مفعول بـ"عَوْدٌ" مقدماً على المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في موضع نصب خبر "كان" ،أو "كان" زائدة ،أو التقديم للضرورة (5) .

- معمول "لا" النافية :

وافق ابن طولون البصريين في أن يكون معمول "لا" النافية نكرتين، نحو "لا أحد أفضل منكم" (6) أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز إعمالها في المعارف (7) .

- اللام الداخلة على خبر "إن" :

قال البصريون : إن اللام الداخلية على خبر "إن" هي لام الابتداء التي في قولك : لزيد أخوك ، ولا تدخل على غيرها من أخواتها (8) .

(1) شرح ابن طولون 213/1 .

(2) شرح التصريح 189/1 والهمع 92/2 .

(3) عجز بيت من الطويل، للفرزدق من قصيدة له في ديوانه (214) ، وصدرة :

قنا هداجون حول بيوتهم

ونسبت له في شرح التصريح 190/1 والشواهد الكبرى 24/2 والخزانة 268/9 والمقتضب 101/4 ومغني اللبيب 103 والهمع 92/2 وشواهد الجرجاوي 48 وأبيات المغني 170/5 والدرر 87/1 وشرح الكافية 403/1 وأوضح المسالك 46 وشرح ابن عقيل 115/1 .

(4) شرح التصريح 190/1 والهمع 93/2 .

(5) شرح ابن طولون 214/1 .

(6) شرح ابن طولون 225/1 .

(7) ارتشاف الضرب 110/2 ومغني اللبيب 316 .

(8) ارتشاف الضرب 1262/3 .

وأجاز الكوفيون دخول اللام في خبر "أن" المفتوحة، وفي خبر "لكن" (1)، وقد وافق ابن طولون رأي البصريين بقوله: (أن اللام تدخل في خبر "إن" المكسورة الهمزة وأنها لا تزداد بعد غيرها من أخواتها) (2).

- وجوب تأخير الفاعل عن عامله:

اختار ابن طولون رأي البصريين القائل بوجوب تأخير الفاعل عن عامله، وعدم جواز تقدمه عليه لأنه عندهم كالجاء من الفعل، كما أن تقدمه يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل مقدم على الفعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على المقدم (3) وجوز الكوفية تقديمه على عامله. فعلاً كان أو غيره نحو: زيد قام، مستدلين بنحو قوله:

ما للجمال مَثْبِهاً ونَيْداً

أي: ونَيْداً مَثْبِهاً .

وتأوله البصريون على الابتداء وإضمار الخبر الناصب "ونَيْداً" أي: ظهر أو ثبت (4).

- تذكير الفعل الماضي المسند لجمع المذكر السالم :

ذهب جمهور البصريين بأنه يجب تذكير الفعل الماضي إذا أسند لجمع المذكر السالم، وأجاز الكوفيون التذكير والتأنيث، واحتجوا بنحو قوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِي آمَنَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ (5) فأنت الفعل مع جمع تصحيح المذكر وأجيب: بأن "البنين" لم يسلم فيه نظم الواحد (6).

وجاء رأي ابن طولون موافقاً للبصريين قائلًا: (أما جمع المذكر - فيجب تذكيره خلافاً للكوفيين، فإنهم أجازوا التذكير والتأنيث) (7).

- في كون المفاعيل خمسة :

تحدث ابن طولون عن المفاعيل فذكر المفعول به والمفعول المطلق والمفعول له، والمفعول فيه والمفعول معه (8)، وهذا التقسيم إنما هو مذهب البصريين، قال أبو حيان: (كون المفاعيل خمسة

(1) الإنصاف 208/1 وشرح ابن عقيل 134/1.

(2) شرح ابن طولون 251/1 .

(3) شرح ابن طولون 312/1 - 314 ومغني اللبيب 757 وأوضح المسالك 80/2 .

(4) الرجز للزبائ في شرح التصريح 271/1 وأوضح المسالك 86/2 وخزانة الأدب 295/7 والدرر 281/2

ولسان العرب 443/3 (وأد) وهمع الهوامع 511/1، وبعده :

أجندلاً يحملن أم حديدا

(5) سورة هود 90/11.

(6) همع الهوامع 511/1 وحاشية الصبان 45/2 وأوضح المسالك 86/2 .

(7) شرح التصريح 280/1 وشرح المفصل 104/2 وهمع الهوامع 67/6.

(8) شرح ابن طولون 321/1 .

هو مذهب البصريين وهي: المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول به، والمفعول معه⁽¹⁾، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به، وبأقيها مشبهة بالمفعول به⁽²⁾.

- عدم جواز ندبة النكرة:

وافق ابن طولون البصريين في عدم جواز ندبة النكرة، كـ"رجل، وامرأة"، ولامبهم كأسماء الإشارة و"أي"؛ لأن المقصود بالندبة إنما هو عظيم الفجيرة بفقد المندوب، واشتهار حالته البدنية له، وذلك لا يحصل إلا مع التعيين⁽³⁾. أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز ندبة النكرة والأسماء الموصولة⁽⁴⁾، وقد علق ابن طولون على هذا الرأي فقال: (الموصول من قسم المبهم، فلا يندب إلا إذا كانت صلته مشهورة، نحو "وامن حفر بئر زمزماه"، إذ قد علم أن حافرها عبد المطلب، فصار بمنزله: "واعبد المطلباه")⁽⁵⁾.

- (نعم، بئس) فعل أم اسم؟

ذهب جمهور البصريين أن "نعم، بئس" فعل بدليل دخول تاء التأنيث عليهما، وبنائهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية⁽⁶⁾.

وأما مذهب الكوفيين أن "نعم، بئس" اسم بدليل اتصالهما بحرف الجر، نحو "ما هي بنعم الولد"، واحتجوا أيضاً على اسميتها بلزومها عدم التصرف، وبأنه لا مصدر لهما⁽⁷⁾.

وقد تابع ابن طولون البصريين فيما ذهبوا إليه فذكر أن المشهور في "نعم، بئس" فعل، ولا دليل للكوفيين على اسميتها باتصالهما بحرف الجر، نحو "ما هي بنعم الولد"؛ لتأوله بدخول حرف الجر على موصوف محذوف، تقديره: وبمولود نعم الولد⁽⁸⁾. وأجيب: بأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسمية، بدليل "ليس، وعسى"، ونحوهما⁽⁹⁾.

(1) شرح ابن طولون 364/1 وما بعدها.

(2) ارتشاف الضرب 1351/3.

(3) شرح ابن طولون 137/2

(4) الإنصاف 362/1 وشرح التصريح 182/2.

(5) شرح ابن طولون 137/2.

(6) شرح التصريح 94/2 وشرح الأشموني 26/3.

(7) الإنصاف 97/1 وهمع الهوامع 25/5 وشرح التصريح 94/2.

(8) شرح ابن طولون 34/2 - 35.

(9) شرح المفصل 127/7 وشرح ابن عقيل 42/2.

- المصدر أصل للفعل والوصف:

يرى البصريون أن المصدر أصل، والفعل والوصف فرعان مشتقان منه، لأنهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث، وزيادة الزمان، والذات التي قام بها الفعل، وذلك شأن الفرع أن يدل على ما يدل عليه الأصل وزيادة، وهي فائدة الاشتقاق. ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه، لأن المصدر مؤكد للفعل، والمؤكّد قبل المؤكّد، ولأن المصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته، وذلك شأن الفروع أن تحمل على الأصول⁽¹⁾. وقد وافق ابن طولون البصريين فيما ذهبوا إليه⁽²⁾.

- تقديم الحال على عاملها:

ذهب البصريون إلى جواز تقديم الحال على عامله إذا كان عامله متصرفاً أو شبيهه بالمتصرف، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها إذا كان صاحب الحال اسماً ظاهراً، ويجوز في المضمرة، نحو "راكباً جنّت"⁽³⁾. وجاء رأي ابن طولون موافقاً للبصريين فقال: (أن العامل في الحال إن كان فعلاً متصرفاً، أو صفة شبيهة به - جاز تقديمه على عامله)⁽⁴⁾.

- هل المضاف يتخصص ويتعرف بنفسه أم لا؟

ذهب البصريون إلى أن المضاف لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، وإنما المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصص أو التعريف، فإن ورد من كلام العرب ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه - أول ذلك بإضافة الاسم إلى اللقب، نحو "سعيد كرزٍ، فيؤول الأول بالمسمى، والثاني بالاسم، والاسم خلاف المسمى، ونحو "مسجد الجامع" يؤول على حذف الموصوف، والتقدير: مسجد المكان الجامع.

وذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، واحتجوا بنحو قوله تعالى ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾⁽⁵⁾ فأضاف "الدار" إلى "الآخرة"، وهما بمعنى واحد⁽⁶⁾.

(1) همع الهوامع 72/2 - 73 والإنصاف 235/1 وارتشاف الضرب 1353/3 وشرح التسهيل 107/2 وتوضيح المقاصد 645/2.

(2) شرح ابن طولون 366/1 - 367.

(3) الإنصاف 250/1 وارتشاف الضرب 349/2 - 350 وشرح الكافية 748/2.

(4) شرح ابن طولون 414/1 - 415.

(5) سورة الأنعام 32/6.

(6) الإنصاف 436/2 وارتشاف الضرب 506/2 والأصول 8/2 وشرح التصريح 34/2 وهمع الهوامع 276/4.

وقد وافق ابن طولون رأي البصريين فقال : (يجب أن يكون المضاف مغايراً للمضاف إليه ولو بواحد ، لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف) (1) .

- العطف بـ"بل" بعد النفي أو الإيجاب:

وافق ابن طولون البصريين فيما ذهبوا إليه بأن "بل" يعطف بها بعد النفي والإيجاب ، وإن عطف بها بعد النفي توجب لما بعدها ما سلب عما قبلها ، مع بقاء ما قبلها على حكمه ، نحو "لم يقم زيدٌ بل عمروٌ" . وإن عطف بها بعد الإيجاب - اقتضت نقل ذلك الحكم إلى الثاني ، وسلبه عن الأول ، نحو "قام زيدٌ بل عمروٌ" (2) .

وذهب الكوفيون إلى أن "بل" لا تكون سقا إلا بعد النفي أو ما جرى مجراه ، ولا تكون نسقاً بعد الإيجاب (3) .

- عدم جواز ترخيم الثلاثي:

وافق ابن طولون البصريين في أن العاري من تاء التأنيث إنما يرخم بشرطين: أن يكون علماً بخلاف اسم الجنس والإشارة الموصول، وأن يكون زائداً على ثلاثة، فلا يرخم الثلاثي، تحرك وسطه نحو "حَكَمَ" وأسكن نحو "بَكَرَ" (4)، وأسند المرادي للجمهور (5) . أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً ، وذلك نحو قولك في "عنق": "ياعن" ، وفي "كتف": "ياكت" (6) ، وقد علق بعض النحاة على هذا الرأي فقالوا: وهذا لم يرد به سماع ولا يقبله قياس (7) .

- نصب الفعل المضارع بعد لام التعليل بـ"أن" مضمرة

مذهب البصريين أن النصب بعدها بـ"أن" مضمرة جوازاً ، إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ"لا" ، ومن إظهارها قوله ﴿وَأْمُرْتُ لَأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (8) ، ومن إضمارها ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (9) . وذهب الكوفيون إلى أنها ناصية بنفسها من غير تقدير "أن" (10) .

(1) شرح ابن طولون 460/1 .

(2) شرح ابن طولون 92/2 .

(3) ارتشاف الضرب 446/2 ومغني اللبيب 153 والجنى الداني 237 وهمع الهوامع 256/5 .

(4) شرح ابن طولون 142/2 - 143 والإنصاف 356/1 .

(5) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 1135/3 .

(6) ارتشاف الضرب 232/5 وهمع الهوامع 61/2 .

(7) همع الهوامع 61/2 وشرح التصريح 185/2 .

(8) سورة الزمر 12/39 .

(9) سورة الأنعام 71/6 .

(10) الإنصاف 575/2 وارتشاف الضرب 401/2 وهمع الهوامع 108/4 .

قال ابن طولون موافقاً رأي البصريين (ينصب الفعل بـ"أن" مضمرة جوازاً بعد لام التعليل، وإن اقتزن الفعل بعدها بـ"لا" التزم إظهار "أن"، سواء كانت "لا" نافية، أو زائدة مؤكدة) (1) .

- إضمار "أن" بعد "حتى" الجارة :

ذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع ينتصب بعد "حتى" بـ"أن" لازمة الإضمار وجوباً، وأنها "حتى" الجارة واستدلوا بثبات كونها جارة للاسم بدليل حذف ألف "ما" الاستفهامية بعدها نحو:

فَحَتَّامٌ حَتَّامٌ الْعَنَاءَ الْمُطَوَّلِ (2)

وإذا ثبت ذلك انتفى كونها ناصبة للفعل، لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال، لأن ذلك ينفي الاختصاص .

ودليل قول البصريين إن "أن" مضمرة بعدها أنها تظهر في المعطوف على منصوبها، لأن الثواني تحتل ما لا تحتمله الأوائل، كقوله :

حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً مِنْ نَفْسِهِمْ أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهُوَ مُخْتَارٌ (3)

وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبه بنفسها، وأجازوا إظهار "أن" توكيداً (4) .

وقد وافق ابن طولون البصريين في ذلك ، وفي عدم جواز ظهور "أن" بعدها (5) .

- مميز "كم" الاستفهامية :

ذهب البصريون إلى أن " كم " الاستفهامية تُمَيِّزُ بمفرد منصوب ،فتقول : "كم درهماً عندك ،وكم شخصاً سما" .

أما الكوفيون فإنهم يجيزون جمعه ،نحو "كم شهودا لك" (6) .

(1) شرح ابن طولون 211/2 - 212 .

(2) عجز بيت من الطويل، وصدرة :

فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم

وهو للكميت في ديوانه 211 وفيه (ملكهم) والدرر 46/6 وشرح أبيات مغني اللبيب 215/5

فتلك ولاة السوء قد طال مكثها

وروايته:

وبلا نسبة في مغني اللبيب 3/2 ولسان العرب 563/12 (لوم) والمعجم المفصل 307/6 .

(3) البيت من البسيط وهو ليزيد بن حمان السكوني في الدرر 74/4 وشرح أبيات مغني اللبيب 98/8 وفي ديوان

الحماسة للمرزوقي 301/1 وبلا نسبة في مغني اللبيب 197/2 والمعجم المفصل 79/3 .

(4) الإنصاف 597/2 - 598 وشرح المفصل 20/7 وارتشاف الضرب 1661/4 - 1662 .

(5) شرح ابن طولون 214/2 - 215 .

(6) ارتشاف الضرب 378/1 وشرح التصريح 279/2 وشرح الكافية 1711/4 .

وقد وافق ابن طولون البصريين فيما ذهبوا إليه ،فذكر أنها تُمَيِّزُ ما ميز به " عشرون " ، يعني :
بمفرد منصوب⁽¹⁾ .

- تصغير "تاب" :

وافق ابن طولون رأي البصريين في تغيير الاسم ما أصله ياء ،فانقلبت ألفاً ،نحو "تاب" للمسئ
من الإبل ،فتقول فيه : "يَيْبُ"⁽²⁾ ، وأجاز الكوفيون في نحو "تاب" مما ألفه ياء : "تويب" بالواو⁽³⁾ .

- همزة "ايمن" وصل :

ذهب البصريون على أن "ايمن" اسم مفرد مشتق من اليمين وهو البركة وهمزته همزه وصل
مفتوحة ، ولم يجئ في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها ، وذهب الكوفيون إلى أن همزة "ايمن"
همزة قطع سقطت لكثرة الاستعمال ، وهو جمع "يمين"⁽⁴⁾
وقد وافق ابن طولون البصريين فيما ذهبوا إليه فقال : (أما "ايمن" فهمزته زائدة ،وهي همزة
وصل)⁽⁵⁾ .

- أصل " اسم " :

اختار ابن طولون رأي البصريين القائل بأن أصله "سمو" ، فحذفت الواو ، وسكن أول الاسم ؛
ليجتلبوا همزة الوصل ، فتكون عوضاً من المحذوف⁽⁶⁾ ، وذهب الكوفيون إلى أن أصل "اسم" :
"وسم" لكون الاسم كالعلامة على المسمى ، فحذفت الفاء وبقي العين ساكناً ، فجاء بهمزة
الوصل⁽⁷⁾ .

2) مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين المدرستين ووافق الكوفيين ، منها :

- تشديد نون "اللذين ، واللتين" بعد الألف والياء :

أجاز الكوفيون تشديد نون "اللذين ، واللتين" بعد الألف وبعد الياء ، وذهب البصريون بأنها لا تشدد
إلا بعد الألف⁽⁸⁾ .

(1) شرح ابن طولون 278/2 .

(2) شرح ابن طولون 341/2 - 342 .

(3) همع الهوامع 133/6 - 134 ، ارتشاف الضرب 174/1 .

(4) الإنصاف 404/1 والكتاب 503/3 ، 148/4 - 149 وارتشاف الضرب 1756/4 ولسان العرب (يمن)
462/13 وشرح المفصل 36 .

(5) شرح ابن طولون 408/2 .

(6) شرح ابن طولون 407/2 .

(7) شرح التصريح 364/2 وشرح الكافية 2073/4 .

(8) شرح التصريح 132/1 وشرح ابن عقيل 71/1 - 72 .

وقد وافق ابن طولون الكوفيين وقال: (وهو اختيار الناظم) (1).

- منع تقديم خبر "ليس" عليها:

ذهب جمهور الكوفيين إلى منع تقديم خبر "ليس" عليها قياساً على فعل التعجب وعسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف .

وذهب البصريون إلى جواز تقدم الخبر لتقديم معموله في قوله تعالى (ألا يوم يأتهم ليس مصروفاً عنهم) [هود:8] ، وفرق عندهم بين ليس وبين الأفعال المذكورة (2) .

أما ابن طولون فقد وافق رأي الكوفيين في عدم جواز تقدم خبرها عليها (3) .

- "ليس" من حروف العطف :

أثبت الكوفيون العطف: بـ "ليس" وذكروها مع حروف العطف، وهي حينئذٍ حرف، فيقولون: قام زيد ليس عمرو ، وذلك إذا حسن موضعها بـ "لا" ، واحتجوا بقول الشاعر:

أَيْنَ الْمَفْرُ وَالْإِلَهَ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ (4)

وقول آخر:

... .. إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ (5)

برفع "الجملة" عطفاً على "الفتى" ، وأنكر البصريون العطف بها وأولوا ما جاء من ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها ، والخبر ضمير متصل محذوف تخفيفاً أي: ليسه. (6)

(1) شرح ابن طولون 140/1 - 141.

(2) الإنصاف 160/1 وشرح الكافية 200/4 وشرح قطر الندى 185 والمقدمة الجزولية 106 وحاشية "1" وإصلاح الخلل 140 حاشية "1" وأسرار العربية 140 .

(3) شرح ابن طولون 208/1 .

(4) الرجز لنفيل بن حبيب الحميري في الدرر 146/6 وشرح أبيات المغني 211/5 وبلا نسبة في الجني الداني 498 ومغني اللبيب 228/1 والمعجم المفصل 99/9.

(5) عجز البيت من الرمل، وصدوره:

وإذا أقرضت قرضاً فأجزه

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه 141 وروايته:

فإذا جوزيت قرضاً فأجزه إنما يجزي الفتى ليس الجملة

وفي خزنة الأدب 296/9 وشرح التصريح 135/2 والكتاب 333/2 وشرح التسهيل 220/2 والأزهية 182 والرواية في الثلاثة الأخيرة (غير الجملة) وبلا نسبة في شرح الجملة 176/1. وروايته:

وإذا وليت قرضاً فأجزه

(6) ارتشاف الضرب 1977/4 وشرح التصريح 135/2 وشفاء العليل 778/2 والمسائل الحلبيات 264 ومجالس ثعلب 447/2 والجني الداني 498 ومغني اللبيب 228/1.

وقد وافق ابن طولون مذهب الكوفيين وذكرها مع حروف العطف فقال: (أن "ليس" تكون عاطفة، لا اسم لها ولا خبر).⁽¹⁾

- جواز تأنيث الفعل المسند لجمع غير المذكر السالم :

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي إذا أسند لجمع غير المذكر السالم - حكمه جواز التأنيث، كجمع التكسير فتقول: "قامت الرجال"، وقام الرجال، وجمع المؤنث السالم فتقول: "قام الهندات، وقامت الهندات".

وذهب البصريون إلى أنه كواحد، يلزم فيه التاء.⁽²⁾

وقد وافق ابن طولون الكوفيين فيما ذهبوا إليه بجواز الوجهين⁽³⁾.

- الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

ذهب البصريون إلى أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلا يفصل بينهما إلا في ضرورة الشعر، وأجاز الكوفيون الفصل مطلقاً بالظرف والمجرور والقسم والنعت وغيرها.⁽⁴⁾ أما ابن طولون فقد وافق رأي الكوفيين بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه.⁽⁵⁾

- توكيد النكرة عند حصول الفائدة:

ذهب الكوفيون إلى توكيد النكرة مع حصول الفائدة؛ لكون المؤكد محدوداً، والتوكيد من الألفاظ الدالة على الشمول، نحو "اعتكفت شهراً كله"، بخلاف "صمت زمناً كله" لأن النكرة غير محدودة، فإن الزمن يصح للقليل والكثير، وخلاف "صمت شهراً نفسه" لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة، ولا فائدة في ذلك. وذهب البصريون إلى منع توكيد النكرة مطلقاً.⁽⁶⁾ ووافق ابن طولون رأي الكوفيين إذ قال (تؤكد النكرة مع حصول الفائدة، وفاقاً للكوفيين)⁽⁷⁾.

- من معاني "أو" وقوعها موقع الواو :

ذهب الكوفيون إلى أن من معاني "أو" وقوعها موقع الواو، للدلالة على الجمع، كقوله :

(1) شرح ابن طولون 212/1.

(2) شرح التصريح 280/1 وشرح المفصل 104/5 وشرح الكافية 98/2 وهمع الهوامع 65/6-66 وشرح ابن عقيل 164/1.

(3) شرح ابن طولون 320/1.

(4) الإنصاف 427/2 وشرح التصريح 57/2-58 وارتشاف الضرب 533/2 وشرح المفصل 19/3.

(5) شرح ابن طولون 480/1 وما بعدها.

(6) الإنصاف 451/2 وشرح التصريح 124/2-125 وحاشية الصبان 178/2 وارتشاف الضرب 6112/2

وشرح الكافية 1177/3 وهمع الهوامع 204/5.

(7) شرح ابن طولون 67-66/2.

حَتَّى خَضِبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرَجِي أَوْ عَنَانَ لِحَامِي⁽¹⁾

وذهب البصريون بأنها لا تكون بموقع الواو.⁽²⁾
وقد وافق ابن طولون الكوفيين في ذلك⁽³⁾.

- حذف حرف النداء من اسم الجنس واسم الإشارة :

ذهب الكوفيون إلى جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس المعين واسم الإشارة ، واستدلوا بقوله تعالى { ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم } [البقرة:85] ، أي : يا هؤلاء .

وذهب البصريون إلى منع حذف حرف النداء فيهما إلا في شذوذ أو ضرورة ، وأوله البصريون على أن "هؤلاء" بمعنى : الذين ، خبر "أنتم" ، و"تقتلون" صلته ، أو هو اسم إشارة خبر "أنتم" ، أو عكسه ، و"تقتلون" حال.⁽⁴⁾

وقد وافق ابن طولون الكوفيين فقال (ولا يمتنع الحذف فيهما ، كما زعم البصريون)⁽⁵⁾ .

- جواز وقوع نون الخفيفة بعد الألف مطلقاً :

ذهب الكوفيون إلى جواز وقوع النون الخفيفة بعد الألف مطلقاً ، ثم تكسر لالتقاء الساكنين ، وذهب البصريون إلى منع وقوعها بعد ألف ، ثم المانع من وقوع الخفيفة بعد الألف هو الفرار من التقاء الساكنين.⁽⁶⁾

وقد وافق ابن طولون رأي الكوفيين وقال : (والحق ما ذهب إليه الكوفيون ، من جواز وقوعها بعد الألف مطلقاً).⁽⁷⁾

(1) الكامل لقطري بن الفجاءة المازني ، من أبيات له في شرح الحماسة للمرزوقي (137) ، ومثله :

فلقد أراني للرماح رديئة من عن يميني مرة وأمامي

ونسبت له في الشواهد الكبرى 150/3 وخزانة الأدب 160/10 وشرح للمحة 316/2 وبلا نسبة في شرح ابن طولون 88/2 وارتشاف الضرب 640/2 .

(2) ارتشاف الضرب 640-641 والإنصاف 478/2 والجنى الداني 230 وشرح التصريح 146/2 وشرح الكافية 1222/3 .

(3) شرح ابن طولون 88/2 .

(4) شرح التصريح 165/2 وشرح الكافية 1291/3 وهمع الهوامع 43-44 وشرح ابن الناظم 566-567 .

(5) شرح ابن طولون 109-110 .

(6) الكتاب 155-156 وشرح المفصل 38/9 وارتشاف الضرب 308/2 والجنى الداني 143 وشرح التصريح 207/2 وشرح الكافية 1417-1418 .

(7) شرح ابن طولون 171/2 .

- الرفع للفعل المضارع :

ذهب الكوفيون إلى أن الرفع للفعل المضارع تجرده من الجازم والناصب، وذهب البصريون إلى أن الرفع له وقوعه موقع الاسم.⁽¹⁾
وقد وافق ابن طولون الكوفيين فقال: (أن الرفع للفعل المضارع تجرده من الجازم والناصب، موافقة للكوفيين).⁽²⁾

- جواز مد الاسم المقصور:

ذهب الكوفيون إلى جواز مد الاسم المقصور، واستدلوا بقول الشاعر:
والمَرءُ يَبْلِيهِ بِلَاءُ السَّرْبَالِ تَعَاقَبُ الإِهْلَالِ بَعْدَ الإِهْلَالِ⁽³⁾
وذهب البصريون إلى منع مد المقصور.⁽⁴⁾
وقد وافق ابن طولون الكوفيين بجواز مد المقصور.⁽⁵⁾

- "إن" النافية تعمل عمل "ليس" :

قال بذلك الكسائي وأكثر الكوفيين وأجازوا إعمالها، وكذلك ابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك، وصححه أبو حيان لمشاركتها ل"ما" في النفي، وكونها لنفي الحال وللسماع، فقد سمع الكسائي أعرابياً يقول: إنا قائماً، فأنكرها عليه، ووطن أنها "إن" المشددة وقعت على "قائم" قال: فاستثنيتها فإذا هو يريد: إن أنا قائم، ومنه قول الشاعر:
إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ ⁽⁶⁾

(1) شرح المفصل 12/7 وشرح التصريح 229/2 والإنصاف 551/2 والكتاب 409/1 وشرح الكافية 1519/3 والمقتضب 5/2.

(2) شرح ابن طولون 202/2.

(3) من السريع المشطور، نسبهما العيني للزجاج وليس في ديوانه، انظر: الشواهد الكبرى 514/4 وبلا نسبة في شرح ابن طولون 296/2 ويروى: كر اللبالي وانتقال الأحوال

(4) شرح الكافية 1768/4 وشرح التصريح 293/2 وشرح ابن عقيل 150/2.

(5) شرح ابن طولون 296/2.

(6) صدر بيت من المنسرح قائله مجهول، وعجزه:

إلا على أضعف المجانين

وهو في شرح التصريح 201/1 وأوضح المسالك 291/1 وشرح شنور الذهب 278 والدرر 108/2 والمقرب 105/1 والأزهية 46 وخزانة الأدب 166/4 ويروى:

إلا على حزبه الملاعين

وفي رواية: المناحيس.

أما أكثر البصريين فيرون أنها من الحروف التي لا تختص ،فمنعوا إعمالها ،إذ غير المختص لا يعمل ،ولما عدها ابن طولون ضمن الحروف التي تعمل عمل ليس علم أنه يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه.⁽¹⁾

- عطف البيان يكون في المعرفة والنكرة :

ذهب الكوفيون إلى أن عطف البيان يكون في المعرفة كما يكون في النكرة ،وفائدته -عندهم- تخصيص النكرة ،ويكون تابعاً لها ،ويشترط فيه أن يكون أخص من متبوعه ليفيده تبييناً ،وإن لم يصيره معرفة ، وهو قدر كافٍ لتسميته عطف بيان ، واستشهدوا بقوله تعالى ﴿ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴾⁽²⁾ و ﴿ أَوْ كَهَّارَةً طَعَامٍ مَسَاكِينَ ﴾⁽³⁾ و ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾⁽⁴⁾ .

وذهب البصريون إلى أنه لا بد من تعريفهما ،لأن عطف البيان تبيين الاسم المتبوع وإيضاحه ، والنكرة لا يصح أن يبين بها غيرها ،لأنها مجهولة ،ولا يبين مجهول بمجهول ،وأعربوا ما جاء من ذلك نكرة على البدلية ،بذل كل من كل .⁽⁵⁾

وقد وافق ابن طولون مذهب الكوفيين وجعل عطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في الأفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتكثير والتعريف.⁽⁶⁾

3) مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين المدرستين ولم يصرح برأيه ،منها :

- أصل ضمائر الغيبة "هو" ،و"هي" :

اختلف النحاة في أصل ضمائر الغيبة (هو ،وهي) فذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من "هو" ، والهاء والياء من "هي" هما الاسم بمجموعهما وزيدت الميم والألف والنون في المثني والجمع .

أما الكوفيون والزجاج وابن كيسان فقد ذهبوا إلى أن الاسم من "هو" و "هي" الهاء فقط ،والواو والياء زائدتان كالبواقي لحذفهما في المثني والجمع ،ومن المفرد في لغة.⁽⁷⁾

- الخبر الجامد يتحمل ضمير المبتدأ:

ذهب البصريون إلى أن الخبر الجامد المؤول بالمشق يتحمل ضمير المبتدأ ،نحو "زيدٌ أسدٌ" ،إذا أريد به :شجاع .

⁽¹⁾ شرح ابن طولون 227/1 وارتشاف الضرب 1207/3 .

⁽²⁾ سورة إبراهيم 16/14 .

⁽³⁾ سورة المائدة 95/5 .

⁽⁴⁾ سورة النور 35/24 .

⁽⁵⁾ ارتشاف الضرب 1943/4 وشفاء العليل 763/2 وشرح التصريح 131/2 .

⁽⁶⁾ شرح ابن طولون 74-75 .

⁽⁷⁾ شرح ابن طولون 95/1 والإنصاف 677/2 وشرح المفصل 96/3 وشرح التصريح 103/1 وجمع الهوامع

209/1 .

وذهب الكوفيون إلى أن الخبر الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقاً، سواء أول بمشتق أم لا.⁽¹⁾

- إعمال "ما" النافية المشبهة بـ"ليس" :

ذهب البصريون إلى أن "ما" ترفع المبتدأ اسماً لها، وتتصب الخبر خبراً لها، وذهب الكوفيون إلى أنها تعمل في المبتدأ بخاصة الرفع، وأما نصب الخبر فعلى إسقاط الخافض.⁽²⁾

- وقال الأزهري: (وفيه نظر فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب خبره، ونصب بإسقاط الخافض).⁽³⁾

- صيغة "أفعل" فعل أم اسم:

ذهب البصريون إلى أن "أفعل" فعل لدخول نون الوقاية عليه، ولبنائه على الفتح، ولنصبه المفعول به.

وذهب الكوفيون إلى أنه اسم لثبوت تصغيره، وبأنه لا يتصرف، ولا مصدر له⁽⁴⁾، واستدلوا بقول الشاعر:

مَا أَمِيلِحَ غَزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا (5)

- جواز إضافة الأعداد المركبة الغير مضافة إلى مستحق المعدود:

ذهب أكثر البصريين إلى وجوب بقاء البناء، نحو "مررت بأحد عشرَ زيدٍ"، وذهب الكوفيون إلى إضافة الصدر إلى العجز، مُعَرَّباً بما يقتضيه العامل، ثم إضافة العجز مجروراً إلى مستحق المعدود، فنقول: "هذا أحدُ عشرِك"، ومَرَرْتُ بِأَحَدِ عَشْرِكِ".⁽⁶⁾

(1) شرح ابن طولون 184/1 وشرح المفصل 88/1 وشرح التصريح 160/1 والإنصاف 56/1 وشرح الكافية 339/1 وهمع الهوامع 10/3.

(2) شرح ابن طولون 220-221/1 والإنصاف 65/1 وهمع الهوامع 110/2 وحاشية الصبان 247/1، شرح التصريح 196/2 وارتشاف الضرب 106/2 .

(3) شرح التصريح 196/2.

(4) شرح ابن طولون 25/2 وشرح المفصل 143/7 والإنصاف 126/1 وهمع الهوامع 54/5 وشرح التصريح 88/2.

(5) صدر بيت من البسيط عجزه :

من هؤلّيا تكن الضال والسمر

والبيت لقيس بن الملوح في ديوانه 168 وخزانة الأدب 93/1، 363/9 والشواهد الكبرى 416/1 والدرر 50-49/1 وشواهد المغني 961/2 والمقرب 113/1.

(6) شرح ابن طولون 273-272/2 وشرح التصريح 275/2 وهمع الهوامع 310/5 وشرح الكافية 1681/3 وشرح ابن عقيل 138/2.

- نقل حركة الحرف (غير همزة) الموقوف عليه إلى ما قبله:

ذهب البصريون إلى منع نقل الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة، فلا يقال في "رَأَيْتُ الحِصْنَ": "رَأَيْتُ الحِصْنَ"، لأن المفتوح إذا كان منوناً- لزم من النقل حذف ألف التنوين، وحمل عليه غير المنون .

وأجاز ذلك الكوفيون.⁽¹⁾

- الاشتقاق لفعل الأمر "لَمَلِمٌ" :

مذهب البصريين: أن حروفه كلها أصول، نحو "سَمْسِمٍ"، فوزن "لَمَلِمٌ" عندهم: "فَعَلَلٌ". ومذهب الكوفيين: أن الأصل "لَمَمٌ" بالتضعيف، فأبدل من ثاني المضعفين لام، كراهية التضعيف.⁽²⁾

لذلك وافق ابن طولون الكوفيين في عدد من الآراء النحوية ولكنها أقل بكثير من الآراء التي وافق فيها البصريين، وربما يرجع ذلك إلى ذبوع النحو البصري وشيوعه في دمشق أكثر من النحو الكوفي، ويعزى ذلك إلى أن النحو البصري كان قد جمع في كتاب كثر تداوله وسهل حفظه وهو كتاب سيبويه، في حين أن المذهب الكوفي لم يكن له كتاب يعتمد عليه، وإنما هي مسائل تتناقلها الشفاه، وتردها الألسنة لتزيد فيها أو تنقص.⁽³⁾

ومع هذا فقد اطلع ابن طولون على آراء نحاة الكوفة، ووافقهم في بعضها، كما اطلع على آراء نحاة البصرة، وخالفهم في بعضها، بما يدل على أن مذهبه النحوي وإن كان قائماً على الانتقاء إلا أنه أميل إلى المذهب البصري فقد وافقهم في عدد كبير من المسائل النحوية .

وكان يعتمد على سعة ثقافته، وقدرته العقلية المعتمدة على المنطق السليم، والتحليل الدقيق في اطلاعه على آراء البصريين والكوفيين.

(1) شرح ابن طولون 372/2 وارتشاف الضرب 398/1-399 وشرح الكافية 1988/4 وهمع الهوامع 214/6 وشرح التصريح 342/2.

(2) شرح ابن طولون 397/2 وشرح التصريح 360/2 وشرح الكافية 2035/4 وهمع الهوامع 186/2.

(3) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة 17 .

الخاتمة

والآن آن لنا أن نضع القلم بعد هذا الطواف في شرح ابن طولون لألفية ابن مالك فلقد تحدثت في التمهيد عن ابن طولون وتراثه، والوقوف على تاريخ ولادته ووفاته.... ثم تحدثنا حديثاً موجزاً عن ابن مالك وألفيته.

أما الفصل الأول فقد درستُ فيه منهج ابن طولون في شرح الألفية، وفصلت القول فيه في النقاط الآتية:

أ- طريقة ابن طولون في الشرح.

ب- شخصيته فيه.

ج- موقف ابن طولون من ابن مالك.

ويجيء الفصل الثاني لأعرض فيه بالحديث عن مصادر ابن طولون في شرح الألفية وقد أبان البحث عن اطلاع الرجل على التراث النحوي، واستفادته الكبيرة منه وأحصينا فيه مصادر ه من:

1- العلماء الذين ينقل عنهم والذين نص في كتابه على الرجوع إليهم والوقوف على آرائهم ومناقشتهم ووجدنا منهم :

أ- النحاة واللغويين.

ب- القراء سواء أكانوا من قراء السبع أم قراء الشواذ.

ج- المحدثون.

2- الكتب التي رجع إليها، ووجدنا منها:

أ- كتب النحو واللغة وهذه أهمها .

ب- كتب الحديث وتوجيه القراءات وغيرها .

3- اللغات واللهجات .

أما الفصل الثالث فقد أعدته لدراسة شواهد ه وهي كثيرة ومتنوعة، منها:

شواهد ه من القرآن الكريم، وقد أحصيت هذه الشواهد، وبيننا ما كان منها بقراءة سبعية أم شاذة، وخرجت الشواذ في مصادر ه ثم تحدثت عن موقفه من الشاهد القرآني وكيف كان ابن طولون يحتج به.

فقد كان يستخدمه أحياناً للرد على معارضي ه، وتأييد الكوفيين أحياناً بقراءات شاذة... وبيننا أن الرجل كان لا يفرق في تعامله مع الشواهد القرآنية -بين قراءة سبعية أو شاذة .

ثم تعرضت لاستشهاده بالحديث الشريف وعدد الشواهد التي استشهد بها ثم شواهد ه من الشعر والرجز وأنصاف الأبيات .

وبعد ذلك شواهد ه من أقوال العرب وأمثالها .

أما الفصل الرابع، تحدثت فيه عن أصول النحو :السماع ،والقياس ،والعامل والعلل، والتأويل، وموقفه منها.

وأما الفصل الخامس والأخير، فقد درست فيه آرائه وإعراباته النحوية ،واستخدامه للمصطلحات النحوية، كما درست فيه نقطة من أهم نقاط البحث النحوي ،أعني بها الخلاف بين الكوفيين والبصريين. ولقد كان ابن طولون من النحاة المولعين بذكر الخلاف وبيان وجهة نظر كل فريق. ولقد عرضت لمسائل الخلاف عنده وأحصيله ولقد وجدت منها ثمان وسبعين مسألة بينما فيها موقف كل فريق وموقف ابن طولون منها، و يجدر بالباحث الآن أن يسجل أهم ما وصل إليه من نتائج وجمعها في صعيد واحد ثم يسجل بعض التوصيات، وتأتي بعد ذلك الفهارس العامة للبحث.

أولاً: النتائج : ويمكن إيجازها في النقاط الآتية:

1- إن كتاب (الخلاصة) لابن مالك المسماه (بالألفية) يعد -بحق- موسوعة نحوية ، إذ أحصى فيه مؤلفه معظم قواعد النحو والتصريف ،تقع جميعها فيما يقرب من ألف بيت ،وهي رسالة منظومة على بحر الرجز ،وحظيت هذه الألفية بشروح عديدة منها شرح ابن طولون (ت 953 هـ) موضوع دراستنا.

2- برزت شخصية ابن طولون واضحة في شرحه لألفية ابن مالك، وقدرته على تحليل الآراء، ومناقشة الحجج، وترجيح الآراء، وترتيب الأفكار، والاستدلال لها، وساعده على ذلك سعة ثقافته، وتبحره في عدة علوم ،كما برزت شخصيته في اختياره لبعض الآراء، ورد بعضها مع التعليل والتفسير ،فهي شخصية علمية على التمحيص والتحليل، لا الاستقبال العفوي.

3- يقارن ابن طولون أحياناً بين أقوال النحاة حول مسألة واحدة في كتابه ويثبت الرأي الراجح فيها، ومن ذلك ابن مالك بين التسهيل، والكافية الشافية ،والألفية ،وأبو حيان بين الارتشاف وشرح التسهيل ،والتنكرة ،وابن هشام بين المغني، والإعراب عن قواعد الإعراب ،وأوضح المسالك.

4- يمكن القول باطمئنان أن ابن طولون بصري الميل ،فقد وافق البصريين في خمس وأربعين مسألة نحوية اختلفوا فيها مع الكوفيين، بيد أنه وافق الكوفيين في سبع عشرة مسألة نحوية اختلفوا فيها مع البصريين .

5- لم يقف ابن طولون في استخدامه للمصطلح النحوي عند مدرسة ما ،وإن غلبت المصطلحات البصرية نحو (البدل ،ونائب الفاعل ،والضمير والمضمر ،وحروف النفي ،والظرف) ، ولكنه استخدم المصطلح الكوفي أيضاً نحو (النعته) ،وكان كثيراً ما يذكر المصطلح وما يقابله ويعلل لتفضيله مصطلحاً على آخر .

6- يعتمد ابن طولون على قدرته العقلية التي تقوم على المنطق السليم، وسعة الثقافة في معالجته للحدود والتعريفات، وتفضيل تعريف على آخر، مع بيان الفروق بينها، وسبب اختياره لهذا التعريف بالذات.

7- اهتم ابن طولون بالشواهد القرآنية، والقراءات، إذ بلغت الشواهد القرآنية في شرحه للألفية خمس وتسعين وأربعمائة آية من القرآن الكريم، وهو أمر طبيعي إذا علمنا أنه له تأليف في علوم القرآن، والتجويد، والقراءات، وأن له رأياً خاصاً يذهب إلى جواز الاستشهاد بالقراءات ولو كانت شاذة .

8- موقف ابن طولون الواضح من الحديث الشريف، أنه لا يستشهد به على ما خالف القواعد النحوية، لأنه مروى بالمعنى، لا بلفظ الرسول - صلى الله عليه وسلم- واستشهد به قليلاً قياساً بالشواهد القرآنية والشعرية، إذ بلغت الشواهد الحديثة إحدى وأربعين شاهداً حديثياً.

9- لقد استشهد ابن طولون بالأشعار، واهتم بها بأوجهه اللغوية أو النحوية أو الصرفية، إذ بلغت هذه الأبيات مائتان وسبع وستين بيتاً استشهد بها، منها ست وثلاثين للرجز، ومائة وثلاثة وأربعين لأنصاف الأبيات، ومعظم ما استشهد به من الشعر لم ينسبه لأصحابه .

10- تعرض ابن طولون في كتابه لكثير من لغات العرب، فقد نقل عنهم اختلافاتهم فيما روي عنهم، بينما في الألفاظ نحو (لعل، ليت، ليس) وقد نص في كتابه على أربع وعشرين جماعة ولغة.

11- يورد ابن طولون كثيراً من الآراء دون نسبتها لأصحابها، اعتناء منه بالإحاطة الكاملة للموضوع النحوي، ولو ذكر الرأي دون معرفة صاحبه.

12- ينقل ابن طولون في بعض الأحيان عن كتب السابقين دون الإشارة إليها، ولسنا نجزم هنا بقصده إلى تعمية ذلك، بقدر ما نطمئن إلى أن الرجل يعتقد أن من اشتغل بالنحو سيدرك الحقيقة، خاصة وأن هذه النصوص في أغلب الأحيان من كتب مشهورة، فلا يظن أن مشتغلاً بالنحو قد غابت عنه.

13- اعتمد ابن طولون السماع أساساً في قبول الآراء النحوية أو ردها، ولا يبحث عن غيره-إن وجد- وقل ما خرج على الشذوذ، أو الندور، أو الضرورة.

14- ذكر ابن طولون في شرحه العديد من التنبيهات ما لم يسبق إلى ذكره، ونجد ذلك في حديثه عن التثنية، والاسم الموصول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والتصغير، والنائب عن الفاعل، وغيرها.

ثانياً: التوصيات:

1- الاهتمام بدراسة تراثنا النحوي، وإعادة صياغة مؤلفاته بما يسهل التعامل معها، ويحقق الفائدة.

- 2- توجيه عناية الطلبة إلى دراسة النحو العربي ،والتخصص فيه ،لما في ذلك من إحياء للتراث ،وحفظ اللغة ،خاصة وأن هذا العلم من أشرف العلوم وأجلها ،لارتباطه بكتاب الله تعالى ،وأحاديث نبيه صلى الله عليه وسلم ،ولما في ذلك من إرضاء لله تعالى وحفظ لدينه.
- 3- تكثيف الجهود لدحض الإشاعات المغرضة التي تهدف إلى النيل من اللغة ،والنحو خاصة ،توطئة للنيل من تراثنا العربي والإسلامي ،لاسيما القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.
- 4- الاهتمام بالقراءات القرآنية لما تضيفه للغة من سعة ،كما أن في ذلك حفظاً للغات العرب.
- 5- إعطاء الحديث الشريف عناية أكبر ،ومساحة أوسع في الاستشهاد النحوي ،لما ثبت لدينا من دقة العلماء حين جمعه ودونوه ،من خلال الجرح والتعديل .
- 6- توجيه الدراسات نحو شروح الألفية ،فإنها جامع لكثير من الآراء ،والتوجيهات التي يمكن أن تقوم عليها دراسات جادة.
- 7- توجيه الباحثين إلى الاهتمام بتحقيق تراثنا النحوي لما فيه أهمية تعود إلى اللغة والدفاع عنها.

الفهارس الفنية

أولاً: فهرس آيات القرآن الكريم.

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

ثالثاً: فهرس الأمثال وأقوال العرب.

رابعاً: فهرس الأشعار.

خامساً: فهرس المصادر والمراجع.

سادساً: فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس آيات القرآن المجيد

الصفحة	السورة	رقم الآية
	الافتحة	
133	{إِيَّاكَ نَعْبُدُ}	5
	البقرة	
79	{ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ}	1
141	{أَنْذَرْتَهُمْ}	6
123	{يَا أَيُّهَا النَّاسُ}	21
79	{فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}	22
122	{أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ}	35
79	{وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ}	36
118	{يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ}	46
126	{وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ}	60
117	{وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ}	71
79	{أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ}	75
138	{وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ}	102
135	{وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ}	124
127	{فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ}	137
145	{أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ}	140
122	{وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً}	143
123	{كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ}	167
119	{وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ}	184
136	{وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ}	136
130	{لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةً}	150
139	{فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ}	196
137	{فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ}	196
133	{وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ}	197
138	{وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ}	198

130	{وَرَزَّلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ}	214
120	{وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ}	216
144	{لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ}	233
134	{وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى}	237
134	{إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ}	237
133	{هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كَتَبَ}	246
138	{فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ}	253
132	{فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ}	259
139	{لَبِثْتَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ}	259
127	{فَنِعْمًا هِيَ}	271
137	{وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ}	280
125	{وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ}	282
123	{سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا}	285
144	{فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ}	284
آل عمران		
125	{رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا}	8
131	{إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبرَةً}	13
127	{لَتَنْبَلُونَ}	18
125	{قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي}	31
124	{فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا}	95
134	{مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ}	97
117	{فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا}	103
132	{فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ}	106
132	{وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ}	107
125	{وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوا}	115
116	{وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ}	139
124	{وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ}	142
133	{فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ}	159
79	{فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسْسَهُمْ سُوءٌ}	174

130	{مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ}	179
123	{وَأِنْ تَوَمَّنُوا وَتَتَّقُوا}	179
131	{وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ}	180
285	{رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا}	193
النساء		
139	{الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ}	1
116	{فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا}	8
81	{حَسَنَ أَوْلَتِكَ رَفِيقًا}	69
129	{يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ}	73
136	{أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ}	78
126	{وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا}	79
126	{وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ}	83
79	{أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ}	89
130	{لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ}	137
138	{قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ}	170
119	{إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ}	171
المائدة		
301	{أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ}	5
121	{وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ}	12
146	{وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً}	71
128	{عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ}	71
79	{وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ}	83
124	{إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا}	84
137	{عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ}	105
122	{وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا}	113
75	{هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ}	119
الأنعام		
293	{وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ}	6
125	{وَأِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}	17

124	يا ليتنا نرد ولا نكذب {يا ليتنا نرد ولا نكذب}	27
143	{من عمل منكم سوءًا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفورٌ رحيم}	54
294	{وأمرنا لنسلم لرب العالمين}	71
130	{إني بريء مما تشركون}	78
141	{أتحاجوني}	80
128	{يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ}	95
128	{مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا}	148
124	{قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ}	151
141	{تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ}	154
126	{مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا}	160
142	{وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي}	162
الأعراف		
128	{أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ}	4
128	{وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ}	11
133	{فَرِيقًا هَدَى}	30
123	{وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ}	41
131	{قَهْلَ لَنَا مِنْ شَفَعَاءٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا}	53
117	{تَبَارَكَ اللَّهُ}	54
126	{وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا}	100
122	{وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ}	102
126	{وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً}	142
143	{قَالَ ابْنُ آدَمَ}	150
46	{وَقَطَعْنَا لَهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا}	160
الأنفال		
79	{كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهِونَ}	5
119	{كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ}	6
226	{وَآتَقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا}	8
143	{وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ}	17
التوبة		

131	{أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}	3
123	{وَأَيْنَ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}	6
125	{وَأَيْنَ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ}	28
67	{وَوَخَضْتُمُ كَالَّذِي خَاضُوا}	69
117	{عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ}	102
138	{مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ}	108
138	{قَلُولًا نَفَرًا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ}	122
	يونس	
123	{وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}	10
268	{كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ}	24
121	{أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ}	62
138	{فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ}	71
	هود	
117	{لَيْسَ مَصْرُوفًا}	8
291	{إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ}	90
123	{يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورَدَهُمُ النَّارَ}	98
137	{خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ}	107
119	{وَأَيْنَ كَلًّا لَّمَّا لِيُؤْفِقَهُمْ}	111
117	{وَأَلَّا يَزَالُ لَوْنٌ مُّخْتَلِفِينَ}	118
	يوسف	
120	{يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا}	29
116	{لِيُسْجَنَ وَلِيَكُونَ}	32
259	{إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا}	36
116	{قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ}	51
117	{قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ}	58
143	{هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا}	65
125	{إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ}	77
146	{إِنَّهُ مَن يَتَّقْ وَيَصْبِرْ}	90
136	{وَكَايِنَ مِّنْ آيَةٍ}	105

	الرعد	
128	{يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ}	23
	إبراهيم	
301	{مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ}	16
129	{وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ}	20
121	{إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ}	39
99	{فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدِهِ رُسُلَهُ}	47
	الحجر	
133	{رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا}	2
117	{وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ}	4
138	{لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ}	7
114	{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}	9
121	{وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ}	23
124	{وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا}	47
	النحل	
117	{ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا}	58
117	{مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ}	69
137	{وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا}	78
116	{مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ}	96
114	{وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ}	103
	الإسراء	
125	{فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌّ}	23
120	{كُونُوا حِجَارَةً}	50
134	{وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ}	60
118	{تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ}	101
133	{أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}	110
	الكهف	
132	{ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ}	25
119	{يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ}	29

119	{بِئْسَ الشَّرَابُ}	29
118	{وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا}	31
285	{قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ}	37
125	{إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا}	39
283	{بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا}	50
137	{وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتَاهُ لِمَا أَبْرَحُ}	60
99	{مِن لَّدُنِّي}	76
102	{يَأْخُذْ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا}	79
249	{أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}	96
	مريم	
124	{فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا}	5
120	{وَلَمْ أَكْ بِغَيًّا}	20
99	{ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ}	69
	طه	
130	{إِنِّي أَنَا اللَّهُ}	14
118	{فَغَشِيَهُمْ مِّنَ الَّيْمِ مَا غَشِيَهُمْ}	78
131	{وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ}	81
122	{أَفَلَا يَرُونَ أَلَّا يَرْجِعُ}	89
117	{قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ}	91
125	{وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ}	112
	الأنبياء	
116	{وَمَنْ عِنْدَهُ لَّا يَسْتَكْبِرُونَ}	19
128	{قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ}	54
133	{وَأَقَامَ الصَّلَاةَ}	73
119	{لِيُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ}	108
	الحج	
138	{فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْوُثَانِ}	30
	المؤمنون	
122	{أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ}	35

144	{هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ}	36
133	{عَمَّا قَلِيلٍ}	40
137	{وَأَعْمَلُوا صَالِحًا}	51
136	{لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ}	99
136	{كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا}	100
النور		
79	{وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ}	6
126	{وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ}	10
301	{مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ}	24
120	{يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ}	35
الفرقان		
123	{إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا}	10
121	{إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ}	20
138	{وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ}	25
144	{قَدَمَرْنَا هُمْ تَدْمِيرًا}	36
117	{وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا}	54
127	{سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا}	66
الشعراء		
117	{قَالُوا لَا ضَيْرَ}	50
122	{أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ}	63
120	{أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ}	132
122	{وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ}	128
135	{وَسَيَعْلَمَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ}	227
النمل		
118	{إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ}	12
127	{بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ}	47
121	{وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ}	74
125	{وَمَنْ جَاءَ بِالسِّيئَةِ فَكَبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ}	90

	القصص	
131	{أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ}	62
121	{وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ}	76
225	{وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ}	82
	العنكبوت	
132	{قَلْبَتْ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ}	14
286	{أَمَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ}	29
117	{أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا}	51
137	{فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ}	17
	السجدة	
133	{يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا}	16
	الأحزاب	
128	{لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ}	21
145	{وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ}	33
	سبأ	
137	{أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ}	11
124	{سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي}	18
139	{وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ}	24
126	{لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ}	31
122	{أَكْثَرُ أَمْوَالًا}	35
	فاطر	
119	{هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ}	3
131	{لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا}	36
	يس	
79	{مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ}	30
	الصفات	
134	{لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ}	47
122	{إِنْ كِدْتَ لِتَرُدِّينَ}	56
139	{وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ اسْحَقَ}	113

236	{أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ}	153
	ص	
126	{إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً}	23
119	{نَعِمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ}	44
116	{وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ}	47
	الزمر	
129	{أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ}	36
294	{وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ}	39
143	{يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا}	53
141	{تَأْمُرُونِي}	64
132	{وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ}	67
119	{فَبئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ}	72
	غافر	
118	{وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ}	28
129	{لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ}	36
96	{إِنْ كَلَّا فِيهَا}	48
	فصلت	
117	{فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ}	10
115	{رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ}	29
	الشورى	
221	{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}	11
144	{وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ}	25
124	{وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ}	32
132	{وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا}	51
	الزخرف	
118	{وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاتًا}	19
139	{يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ}	38
141	{وَتَادُوا يَا مَالِكُ}	77

129	{رَوْهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ}	84
	الدخان	
121	{حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ}	1
117	{فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا}	4
136	{أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ}	18
118	{فِي مَقَامٍ أَمِينٍ}	51
	الجاثية	
145	{لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}	14
	محمد	
128	{فَضْرَبَ الرَّقَابِ}	4
128	{فَشُدُّوا الوثَاقَ فَإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِذَا فِداء}	4
118	{فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}	19
133	{فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ}	22
	الحجرات	
130	{فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ}	9
	ق	
122	{أَشَدُّ مِنْهُم بِطُشًا}	36
	الذاريات	
99	{وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ}	7
118	{وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ}	22
	الطور	
116	{وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ * وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ}	5
	النجم	
79	{الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا}	18
123	{وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْدَى}	34
137	{فهو يرى}	35
	القمر	
44	{نَخْلٍ مُّنتَعِرٍ}	20
146	{مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشِيرِ}	26

	الرحمن	
120	{سَنَفَرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ}	31
	الواقعة	
120	{وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ}	10
	الحديد	
142	{وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَى وَاللَّهُ}	10
116	{إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ}	18
130	{لِنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ}	29
	الحشر	
116	{سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ}	1
99	{وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ}	4
122	{وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ}	9
	المتحنة	
118	{فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ}	10
	المنافقون	
121	{وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ}	1
130	{لَا تَتَفَقَّهُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا}	7
131	{لَوْ لَّا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ}	10
	التغابن	
123	{وَأَسْمَعُوا وَأَطِيعُوا}	16
	الطلاق	
127	{وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ}	4
280	{وَأِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ}	6
	التحريم	
118	{كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ}	10
	الملك	
128	{أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَاتٍ وَيَقْبِضْنَ}	19
	القلم	
121	{وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ}	4

122	{وَأِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا}	51
	الحاقة	
44	{سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ}	7
137	{هَآؤُمْ أَفْرَوْوا كِتَابِيَةَ}	19
118	{فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ}	21
	المعارج	
118	{إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا}	6
	نوح	
142	{وَلَا تَذَرْنِ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَكُوثَ وَيَعْقُوقَ}	23
133	{مِمَّا خَطَبْتَهُمْ}	25
	الجن	
123	{وَأَلُو استَقَامُوا عَلَيَّ}	16
	المزمل	
74	{إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا}	12
118	{تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا}	20
	المدثر	
139	{وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْتِرُنَّ}	6
	القيامة	
122	{أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ}	3
	الإنسان	
142	{سَلَّاسِلًا وَأَغْلَالًا}	4
129	{وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا}	20
	المرسلات	
124	{وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَرُونَ}	36
	النبأ	
120	{كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ}	4
	عبس	
119	{ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ * ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ}	242
	التكوير	

137	{رَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ}	24
	الانشقاق	
281	{إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ}	1
139	{لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ}	19
	الطارق	
131	{إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}	4
	الفجر	
285	{رَبِّي أَكْرَمَنِ}	15
	الشمس	
265	{قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا}	9
247	{نَافَاةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا}	13
	الليل	
123	{فَأَمَّا مَن أُعْطِيَ وَاتَّقَى}	5
	الضحى	
285	{مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ}	3
123	{وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ}	5
132	{فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ}	9
	القدر	
126	{سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ}	5
	العاديات	
128	{فَأَلْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا}	4-3
	العصر	
121	{وَالْعَصْرُ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ}	2-1
	الكوثر	
120	{إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ}	1
	النصر	
132	{إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ}	1
	الإخلاص	
118	{لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ}	3

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	الحديث الشريف	مسلسل
106	ليس من البر الصيام في السفر	.1
150	كنت وأبو بكر وعمر، فعلت وأبو بكر وعمر	.2
150	أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى	.3
150	حمدت إليكم غسل إلا حليل	.4
150	ولو أن تفرغ م دلوك في إناء المستسقي	.5
150	لا يسرنى بها حمر النعم	.6
150	اتقي الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه	.7
151	احفظوا عني ولو آية	.8
151	إن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم	.9
152	أي قل هلم	.10
152	لا أحد أغير من الله	.11
152	صلاة الليل مثني مثني	.12
152	فيها ونعمت	.13
152	هن أغلب	.14
153	لو لم يخف الله لم يعصه	.15
153	إن يكتنه فلن تسلط عليه	.16
153	صلى الرسول الله ﷺ قاعداً، وصلى وراء رجال قياماً	.17
153	بئسما لأحدهم أن يقول نسيت آية كذا	.18
154	بأبي أنت وأمي، لا تشرق يصبك سهم	.19
154	دفن البناء من المكرماه	.20
154	قوموا فلاصل لكم	.21
154	قطي قطي	.22
155	لتأخذوا مصافكم	.23
155	التمس ولو خاتماً من حديد	.24
233	وإياي ونعم ابن عفان	.25
233	أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله	.26
262	وإن تأمر عليكم عبد حبشي	.27

ثالثاً: فهرس الأمثال وأقواله العربي:

الصفحة	القول أو المثل	مسلسل
205	أتيتك طلوع الشمس، وخفوق النجم	.1
205	أخلولقت السماء أن تمطر	.2
205	أنا أيها الرجل أولى بالجمل	.3
205	اللهم اغفر لنا أيتها العصابة	.4
206	راكب الناقة طليحان	.5
206	تميمي أنا	.6
206	مررت برجلين عدل، وبامرأة رضى، وبرجال صوم	.7
206	لا غلام سفر حاضر	.8
206	مرض حتى لا يرجونه	.9
206	الناقص والأشجع/ أعدلا بني مروان	.10
206	المرء مقتول بما قتل به، إن سيفاً فسيف، وإن خنجراً فخنجر	.11
206	الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر	.12
206	يا للكأ، ويا للكأ	.13
206	نسيح وحده، وفريد دهره	.14
206	جحيش وحده، وعبير وحده	.15
206	هجيري أبي بكر لا إله إلا الله	.16
207	عائش يا لقومك	.17
207	ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه عين زيد	.18
207	قطع الله يد ورجل من قالها	.19
207	مررت بماء قعدة رجل	.20
207	عليه مائة بيضاً	.21
207	سمعت لغاتهم، رأيت بناتك	.22
207	و أمير المؤمنيناه	.23
207	وامن حفر بئر زمزماه	.24
207	ما أنا بالذي قائل لك سوءاً	.25
207	سرق المتاع	.26
207	من طابت سيرته حمدت سيرته	.27

208	هذا غلام والله زيد	.28
208	أما العسل فأنا شراب	.29
208	إنه لمنحار بوائكها	.30
208	إن الله سميع دعاء من دعاه	.31
208	ابدأ بذا من أول	.32
208	لا غلام رجل في الدار، لا طالعاً جبلاً عندك، لا ماراً بزويد في الدار، لا حسناً وجهه	.33
208	لا ظالم لم رجل محمود، ولا طالب علم محروم	.34
208	ادخلوا الأول فالأول، اجتهد وحدك	.35
208	ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب	.36
209	إن يزيناك لنفسك، إن يشيناك لهيه	.37
209	جلست قرب زيد	.38
209	ألص من شظاظ	.39
209	هو أشغل من ذات النحيين	.40
209	يا إياك قد كفيك	.41
209	هذا يوم اثنين مباركاً فيه	.42
209	عسى الغوير أبوساً	.43
209	أصبح ليل، أطرق كرا	.44
209	ترب الكعبة	.45
209	حظيين بنات صلفين كنات	.46
210	خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها	.47
210	لا تأكل السمك وتشرب اللبن	.48
210	مسجد الجامع	.49
210	البركة أعلمنا الله مع الأكابر	.50
210	على التمرة مثلها زبداً	.51
210	بي أيها الشجاع فدافع، إلى أنا العبد الفقير إلى عفو ربي	.52
210	حبذا الزيدان، الصيف ضيعت اللبن	.53
211	وهبني الله فداك	.54
211	ما احمره، ما أحضره، ما أموته، ما أصبح أربدها وما	.55

	أصبح أدفأها، ما عجت بالدواء، ما أشقره، ما أزهاه	
211	إذا بلغ الرجل الستين، فغياه وإيّا الشواب	.56
211	خذ اللص قبل ياخذك	.57
211	أخرجها من كمه	.58
211	أل فعلت	.59
211	قمت وأصك عينه	.60
212	نعم السير على بئس العير، وما هي بنعم الولد	.61
212	لا ماء ماءً بارداً عندنا	.62
216	هذا يحيى عينان	.63
229	ما أتقاه	.64
230	قال فلانة، أنتكلا	.65
254	اخصص بي	.66
259	الرمان حلو حامض	.67

رابعاً: فهرس الأنتنمار

الصفحة	القائل	البحر	القوافي	مسلسل
157	حارث اليشكري	الخفيف	الولاءُ	1
202	قيس بن ملح العامري	الطويل	فناءُ	2
242	_____	الوافر	و الفتاءُ	3
166	_____	الرجز	إِتْلَائِهَا	4
168	أوس بن الصامت	الوافر	السَّمَاءُ	5
193	الأعشى	الطويل	لسوائنا	6
217	_____	البسيط	بايماء	7
229	عدي بن الرعاء	الخفيف	نجلاء	8
297	نفيل الحميري	الرجز	الغالبُ	9
183	_____	البسيط	الأدبَا	10
187	أبو أمية الحنفي	الخفيف	دبببَا	11
219	جرير الخطفي	الوافر	و اغترباً	12
228	رؤبة العجاج	الرجز	أقربا	13
167	حميد الهلالي	الطويل	تغيبُ	14
163	فضل بن عبد الله القرشي	الطويل	جالبُ	15
223	الفرزدق	الطويل	أطيبُ	16
225	_____	الرجز	الأشنبُ	17
225	هدبة	الوافر	فرج قريبُ	18
168	_____	البسيط	عَجَبِ	19
185	الأحوص الأنصاري	الطويل	الثعالبِ	20
194	القطامي	الطويل	الذوائبِ	21
191	معاوية بن أبي سفيان	الطويل	طالبِ	22
225	امرئ القيس	الطويل	نَحْطَبِ	23
224	سواد بن قارب	الطويل	سواد بن قاربِ	24
242	_____	الوافر	للأريبِ	25

241	حارث المخزومي	الطويل	المراكب	26
171	حسان بن ثابت	الوافر	المشيب	27
160	سلامة	البسيط	للشيب	28
183	أبو الأسود الدؤلي	البسيط	للعجب	29
201	العجاج	الرجز	فاشتريت	30
222	_____	الرجز	أبجريا أنت	31
187	_____	البسيط	ملمات	32
281	سنان الطائي	الوافر	وذو طويت	33
174	_____	الطويل	العفلات	34
220	أبو الشعر الهلالي	البسيط	الملمات	35
241	_____	الرجز	من زفرتها	36
229	محمد بشير الخارجي	البسيط	أن يلجا	37
179	_____	الرجز	دراج	38
180	أبو النجم العجلي	الرجز	فنستريحا	39
231	مغيرة بن حنبا	الوافر	فأستريحا	40
202	_____	الطويل	سبوح	41
199	ذو الرمة	الطويل	أملح	42
171	عمر بن زيد العبادي	الوافر	تستريحي	43
247	ربيعة بن عامر	الطويل	بغير سلاح	45
222	طرفة بن العبد	البسيط	طباخ	46
159	جميل العذري	الكامل	عهودا	47
168	_____	الطويل	منجدا	48
181	الفرزدق	الطويل	المقيدا	49
188	_____	الطويل	معددا	50
196	ذو الرمة	الرجز	باردا	51
197	روبة العجاج	الرجز	الشهودا	52
202	_____	البسيط	أحدا	53
217	جرير الخطفي	الوافر	زادا	54
255	الأعشى	الطويل	فاعبدا	55

290	الفرزدق	الطويل	عَوَدًا	56
291	الزبياء	الرجز	وئيدًا	57
157	العوام بن عقبة	الطويل	أعوذها	58
176	_____	الطويل	لا نقذُ	59
193	_____	الطويل	فأعوذها	60
186	_____	الطويل	حميدُ	61
157	رجل من بني كلاب	البسيط	تعوديني	62
159	_____	الطويل	والِدِ	63
162	الفرزدق	المنسرح	الأسدِ	64
169	طرفه بن العبد البكري	الطويل	أرقدِ	65
185	طرفه بن العبد	الطويل	مُخلدي	66
185	النابغة الذبياني	البسيط	على لبدِ	67
183	_____	الوافر	ازديادِ	68
189	_____	الطويل	من الوجْدِ	69
190	_____	الطويل	كأنكم عندي	70
221	النابغة الذبياني	البسيط	و نصفه فقَدِ	71
231	_____	الوافر	أبي زيادِ	72
238	عاتكة	الكامل	المعتمدِ	73
168	جرير بن عطية الخطفي	البسيط	عُمراً	74
169	النابغة الجعدي	الطويل	مظَهراً	75
169	_____	البسيط	حذراً	76
173	_____	الرجز	عُمراً	77
175	أبو دؤاد الإيادي	المتقارب	ناراً	78
176	_____	الطويل	الأصاعِراً	79
188	زخر الكلابي	الطويل	وَ حَمِيرًا	80
192	بجير بن أبي سلمى	البسيط	في سَقَرًا	81
203	ذو الرمة	الطويل	قَفَرًا	82
220	_____	الرجز	اللذان فرًّا	83
222	_____	الوافر	الحجُورًا	84

230	الفرزدق	البسيط	عُمَرَا	85
161	_____	الطويل	دَعَائِرُهُ	86
162	أبو طالب عم النبي ﷺ	الطويل	عَاقِرُ	87
168	_____	الطويل	يَسِيرُ	79
172	أبو نواس	الطويل	تَسْتَرُ	80
224	كثير الخزاعي	الطويل	بعدك مُنْظَرُ	81
196	الأعشى	مخلع البسيط	وَبَارُ	82
203	العباس بن مرداس	الطويل	أَطِيرُ	83
227	تأبط شراً	الطويل	وهي تصفرُ	84
247	جرير الخطفي	البسيط	القَدْرُ	85
240	_____	البسيط	دِيَارُ	86
238	جرير الخطفي	البسيط	سَوَاءَ عُمَرُ	88
263	أنس الخثعي	البسيط	البقرُ	89
282	ابن الفتح	البسيط	ولا ضررُ	90
295	يزيد بن حمان	البسيط	وهو مختارُ	91
47	_____	الكامل	الأوْبِرِ	92
159	_____	الطويل	مِنْقَرِ	93
160	النابغة الذبياني	الكامل	الاشعارِ	94
161	_____	الطويل	يُسْرِ	95
163	_____	الكامل	الأقْدَارِ	96
172	عدي بن زين العبادي	الرملي	اعتصاري	97
174	_____	الطويل	كالنسرِ	98
186	_____	الطويل	لِصَابِرِ	99
186	زياد بن سيار	الطويل	و المَكْرِ	100
219	الفرزدق	البسيط	الدهاريرِ	101
222	رؤبة العجاج	الرجز	وابن الأخيرِ	102
231	سعد بن قراط	البسيط	إلى النارِ	103
231	_____	المتقارب	مِسْوَرِ	104
250	_____	الطويل	نَاصِرِ	105

248	_____	الطويل	وَالغَدْرِ	106
302	قيس بن الملوح	البسيط	وَالسَّمْرِ	107
250	_____	الطويل	احْبِسْ	108
256	الفرزدق	الكامل	لَمْ يَبْأَسْ	109
201	رؤبة العجاج	الرجز	خَمَسًا	110
173	_____	الخفيف	أَمْسُ	112
215	الملمتمس	البسيط	السَّوْسُ	113
218	رؤبة العجاج	الرجز	لَيْسِي	114
215	جرير الخطفي	البسيط	وَتَضْرِيْسِي	115
224	رؤبة العجاج	الرجز	أَنْ يَمَّحَصَا	116
163	أمية بن أبي عائد الهذلي	الكامل	عِقَاصِ	117
262	رؤبة العجاج	الرجز	الذَّنْبُ قَطُّ	118
164	_____	الرجز	أَجْمَعَا	119
175	جميل العذري	الطويل	تَخَذَعَا	120
171	الأحوص الأنصاري	البسيط	مُنِعَا	121
178	_____	البسيط	سَمِعَا	123
195	_____	الوافر	وَوَقَعَا	124
215	أبو زيد الأسلمي	الطويل	أَنْ تَقَطَّعَا	125
254	أضبط السعدي	المنسرح	قَدْرَ رَفَعَه	126
170	_____	الطويل	تَتَابَعُ	127
178	متمم اليربوعي	الطويل	وَأَقَعُ	128
175	قيس بن الخطيم	الطويل	يَنْفَعُ	129
182	الصلتان العبدي	الطويل	تَوَاضَعُ	130
204	_____	الرجز	تُصْرَعُ	131
226	الفرزدق	الطويل	الأصَابِعُ	132
242	حارث المخزومي	الطويل	أَطْمَعُ	133
255	النابغة الذبياني	الطويل	سَابِعُ	134
262	_____	الطويل	شَفِيعُهَا	135
158	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	مِصْرَعُ	136

190	العباس بن مرداس	المتقارب	في مَجْمَع	137
235	_____	الطويل	من أَقَاطِع	138
180	_____	الخفيف	قنوع	139
227	ذو الرمة	الطويل	المكَلَّفُ	140
263	ميسون الكلابية	الوافر	الشفوف	141
170	جميل العذري	الطويل	سَمَلَقُ	142
182	قتيلة بن الحارث	الكامل	مُعَرِّقُ	143
223	أمية بن أبي الصلت	المنسرح	يُوافِقُها	144
228	قتيلة بن الحارث	الكامل	المحنقُ	145
199	_____	الرجز	على العراق	146
201	رؤبة العجاج	الرجز	بغير سائق	147
187	ابن همام	المتقارب	امراً هالكا	148
158	رؤبة العجاج	السريع المشطور	الإهلالُ	149
166	ليبيد العامري	الرمل	الجَمَلُ	150
256	رؤبة العجاج	السريع	مأكولُ	151
257	تأبط شراً	المديد	السم صيلُ	152
223	_____	الرمل	فيمن يَغَلُ	153
167	أوس بن حجر	الطويل	أَتحوَّلَا	154
188	امرئ القيس	الكامل	قَبِيلًا	155
189	ليبيد بن ربيعة	الطويل	ثاقلاً	156
204	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	رَمَلًا	157
228	رؤبة العجاج	الرجز	حَاطَلاً	158
241	عامر الطائي	المتقارب	إيقالها	159
249	_____	الطويل	مَوْتِلاً	160
257	حسان بن ثابت	الطويل	بأخيلًا	161
259	عمرو الباهلي	الوافر	أنخز الًا	162
157	الأعشى	البسيط	الفتلُ	163
16	_____	المتقارب	العاذلُ	164
161	كثير الخزاعي	الطويل	أَقْبِلُها	165

163	_____	الطويل	يُحَاوِلُ	166
169	_____	الطويل	دَاخِلُهُ	167
170	ابن ميادة	الطويل	كَاهِلُهُ	168
177	الأعشى	البسيط	الْوَعِلُ	169
192	الأعشى	الطويل	تَنْتَفِلُ	170
179	_____	المتقارب	و لا يفعلُ	171
191	_____	الطويل	الكرامُ قليلُ	172
191	هيثم بن الربيع	الوافر	يزيلُ	173
225	الشنفري	الطويل	أعجلُ	174
259	_____	الطويل	و الخالُ	175
161	_____	الوافر	الزلالِ	176
111	امرئ القيس	الطويل	أَمْثَالِي	177
181	أبو طالب عم الرسول(صلى الله عليه و سلم)	الطويل	حَمَائِلِ	178
181	امرئ القيس	الطويل	مُعِيلِ	179
195	_____	الطويل	بعسِيلِ	180
218	الفرزدق	البسيط	و الجَدَلِ	181
238	عبد الله بن رواحة	الرجز	الذُّبَلِ	182
140	_____	الخفيف	بأعظم سؤلِ	183
249	امرئ القيس	الطويل	من المالِ	184
255	امرئ القيس	الطويل	بأمتلِ	185
257	مزاحم العقيلي	الطويل	مَجْهَلِ	186
295	الكميت	الطويل	المطولِ	187
182	زياد بن حمل	البسيط	حُلْمُ	188
196	حسان بن ثابت	السريع	الخيامِ	189
269	_____	الطويل	السَّلمِ	190
167	العباس بن مرداس	الطويل	المقدِّمًا	191
177	علي بن أبي طالب	الطويل	أكرُمًا	192

178	زياد الأعجم	الوافر	تَسْتَقِيمًا	193
194	جرير الخطفي	الوافر	أَمَامًا	194
220	_____	الوافر	ظَلَامًا	195
226	حاتم الطائي	الطويل	مَعْنَمًا	196
190	_____	الطويل	و لَا هَضْمًا	197
226	_____	الرجز	مُعَمَّمًا	198
268	_____	الخفيف	قَدَ أَلْمَا	199
156	ذي الرمة	الطويل	شَامُهَا	200
164	زهير بن أبي سلمى	البسيط	حَرَمٌ	201
164	الأحوص الأنصاري	الوافر	الحُسَامُ	202
172	_____	الوافر	شِيرِيمٌ	203
172	ذي الرمة	الطويل	غَرَامٌ	204
174	_____	البسيط	هَرَمٌ	205
175	زياد الأعجم	الوافر	الحَلِيمُ	206
186	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	عَظِيمٌ	207
188	_____	الطويل	هَائِمٌ	208
189	النابغة الذبياني	الوافر	سَنَامٌ	209
197	الطرماح بن حكيم	المديد	لِمَامٌ	210
218	الأحوص الأنصاري	الوافر	السَّلَامُ	211
227	الفرزدق	الطويل	الجُرَاضِمُ	212
229	عمر الهمداني	الطويل	و جَارِمٌ	213
232	_____	الطويل	عَلْفُمٌ	214
242	ابن قيس الرقيات	الطويل	وَحَمِيمٌ	215
158	عنترة	الكامل	المكْرَمِ	216
162	زهير بن أبي سلمة	الطويل	تُعَلِّمُ	217
182	ذو الرمة	الطويل	أُمَّ سَالِمٍ	218
185	_____	الطويل	كُلُّ حَلِيمٍ	219
187	نعمان الخزرجي	الطويل	فِي العُدْمِ	220
188	_____	البسيط	ذِي سَلَمٍ	221

189	_____	المنسرح	حُمُوَّة الأَلَمِ	223
198	قطري بن الفجاءة	الكامل	لِجَامِي	224
199	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	جَهَنَّمَ	225
200	_____	الوافر	حَدَامِ	226
218	زهير بن أبي سلمى	الطويل	جُرْثَمِ	227
222	جرير الخطفي	الكامل	الأَيَّامِ	228
228	الفرزدق	الطويل	بِدَائِمِ	229
236	_____	الطويل	و اللَهَازِمِ	230
253	ذو الرمة	الطويل	النَّوَاسِمِ	231
258	قطري بن الفجاءة	الكامل	وَأَمَامِي	232
169	الأعشى	المتقارب	اليَمَنِ	233
166	رؤبة العجاج	الرجز	قَالَتْ وَإِنْ	234
178	_____	الرمل	سَنَنِ	235
203	_____	منهوك المنسرح	وَهَمْدَانِ	236
165	_____	الرجز	العَيْنَانَا	237
195	_____	البسيط	نِيرَانَا	238
180	_____	الخفيف	مُبِينُ	239
198	_____	الخفيف	شُؤُونُ	240
200	_____	الوافر	لَهُ بَنِينُ	241
158	_____	الوافر	الأَرْبَعِينَ	242
163	_____	الخفيف	الأَزْمَانِ	243
178	_____	الوافر	دَاعِيَانِ	244
179	_____	الخفيف	وَهَوَانِ	245
195	الطرماح بن حكيم	الطويل	المَعَادِنِ	246
198	ذو الأصبع العدواني	البسيط	فَتُخْرُزْنِي	247
203	الحرير	الخفيف	بَلَا عَيْنِينَ	278
232	حاتم الطائي	الوافر	لَمْ يَحْسُدُونِي	249
256	أبو جندب	الوافر	لِيُعْجِزُونِي	250
268	_____	الهزج	حُقَّانِ	251

300	_____	المنسرح	المجانين	252
202	بجير الطائي	المنسرح	وَأْمْسِلْمَةٌ	253
233	_____	الرجز	من علة	254
180	رؤبة العجاج	الرجز	قَنَّمَةٌ	255
165	أبو النجم	قطعة من الرجز	أبَاهَا	256
199	قحيف العقيلي	الوافر	رِضَاهَا	257
217	_____	الهجج	الزُبَيْرَاءُ	258
193	رشيد اليشكري	الطويل	عن عَمْرٍو	259
170	عبد الله بن همام السلولي	الخفيف	للتَّلَاقِي	260
177	امرئ القيس	الطويل	لِيَبْتَلِي	261
177	_____	الوافر	وَبَالِي	262
197	_____	الرجز	قَدِي	263
219	_____	الرمل	ولا قيس مني	264
220	_____	البسيط	من شيمي	265
224	كثير الخزاعي	البسيط	العَوَادِي	266
227	مرة بن عاهان	الوافر	شَافِي	267
254	_____	الكامل	التَّوَانِي	268
263	_____	الخفيف	على تربي	269
280	امرئ القيس	البسيط	عَالِي	270
165	_____	الرجز	مُقْلُونِيَا	271
167	_____	الطويل	أَبِيَا	272
174	عبد يغوث الحارثي	الطويل	تَلَّاقِيَا	273
257	_____	الطويل	بَازِيَا	274
179	رؤبة العجاج	الرجز	الصَّبِيَّ	275

فامساً: فهرس المصادر والمراجع

1. إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين تصنيف العلامة السيد محمد الحسيني الزبيدي (وبهامشه كتاب الإملاء عن إشكالات الإحياء). طبع دار الفكر - بيروت
2. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء (ت 1117هـ) ، تعليق: علي محمد الضياع. ملنزم الطبع والنشر: عبد الحميد أحمد حنفي يشارح الحسيني - القاهرة.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) ، تحقيق: د.مصطفى أحمد النماس. الطبعة الأولى 1404هـ - 1984م، مطبعة النسر الذهبي -القاهرة، الناشر مكتبة الخانجي
4. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تأليف الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن بن قيم الجوزية (ت767هـ)، تحقيق:د. محمد بن عوض السهلي، مكتبة اضواء السلف، الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م .
5. الأدب في بلاد الشام، تأليف: مصطفى صادق الرافعي - دار الكتاب العربي - بيروت.
6. الأزهية في علم الحروف، تأليف: علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملموحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - سوريا 1402 - 1982م.
7. أسرار العربية، تأليف: ابي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ) تحقيق: محمد بهجت العطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق. مطبعة الترقى بدمشق 1377هـ - 1957م).
8. الأشباه والنظائر في النحو، تأليف:أبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)،تحقيق:طه عبد الرؤوف سعد. طبع شركة الطابعة الفنية المتحدة - القاهرة سنة 1395هـ - 1975م، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.
9. الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (ت 500 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي. ملنزم الطبع: دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة 1971م.
10. إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تأليف: عبد الله بين السيد البطليوسي (ت 521 هـ)، تحقيق:د. حمزة عبد الله النشرتي. الناشر: دار المريخ - الرياض - الطبعة الأولى 1399هـ - 1979م).
11. أصول النحو العربي لمحمد عيد - مطبعة عالم الكتب - القاهرة 1393هـ - 1973م.

12. أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، د.بكري عبد الكريم - دار الكتاب الحديث - الطبعة الأولى 1999م.
13. إعراب الألفية المسمى: تمرين الطلاب في صناعة للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، (وبهامشه شرح الشيص خالد المسمى موصل الطلاب الى قواعد الاعراب للعلامة ابن هشام الأنصاري). طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه.
14. إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 388هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية 1405هـ - 1985م - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية.
15. الإعلام بوفيات الأعلام، لشمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: مصطفى بن علي قوض، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى - بيروت، 1413م - 1993م.
16. الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) لخير الدين الزركلي، داري العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الاوس - نوفمبر - تشرين الثاني - 1984م.
17. الأغاني لأبي الفرج علي بن الحسين الأصبهاني (ت 356هـ). مطبعة التبدقم 1323هـ - القاهرة.
18. الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني - دمشق - طبعة سنة 1957م.
19. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسدد الفارقي (ت 487هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني. الطبعة الثالثة 1400هـ - 1980م. مؤسسة الرسالة - بيروت.
20. الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - بيروت 1418هـ - 1998م.
21. الأمالي، تأليف ابي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي. ومعه الذيل والنوادر وكتاب التنبيه لأبي عبيد البكري، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة. الطبعة الثانية 1344هـ - 1926م.
22. الأمالي الشجرية، تأليف: ابن الشجري. طبعة حيدر آباد الدكن 1349هـ.
23. الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق: هادي حسن حمودي، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م. عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية.

24. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري. الطبعة الأولى 1399هـ - 1979م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
25. إنابة الرواة على إنابة النحاة لجمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيمي. دار الكتب المصرية - القاهرة/ الطبعة الأولى 1319هـ - 1950م.
26. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
27. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين ابن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 716هـ)، ومعه كتاب بغية السالك إلى أوضح المسالك، تأليف عبد المتعال الصعيد، ملتزم الطبع والنشر: مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز - المطبعة النموذجية - القاهرة .
28. الإيضاح في شرح المفصل للشيخ أي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت 646هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني - بغداد 1402هـ - 1982م. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - إحياء التراث الإسلامي - العراق.
29. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الخامسة، بيروت، 1406هـ - 1986م.
30. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البابي. دار الفكر - بيروت - 1402هـ - 1982م.
31. البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت 745هـ)، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت، 1403هـ - 1983م،
32. البداية والنهاية للحافظ ابن كثير الدمشقي (ت 774هـ). الطبعة الثانية - 1977م. الناشر: مكتبة المعارف - بيروت.
33. بغية الوعاة في طبقات اللغويين النحاة، لجلال الدين السوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيمي. الطبعة الأولى، طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه 1384هـ - 1965م.
34. البيان في غريب إعراب القرآن، تأليف: أبي البركات بن الأنباري، (ت 577هـ) تحقيق: د. طه عبد الحميد طه. مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1400هـ - 1980.

35. البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت - 255هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون الطبعة الخامسة 1405هـ - 1985م. مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر، الناشر: دار ليبيا للنشر والتوزيع - بنغازي.
36. تاج العروس من جواهر القاموس للإمام اللغوي السيد محمد مرتضى الزبيدي، الناشر: دار ليبيا للنشر والتوزيع - بنغازي.
37. تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان، طبع بمصر سنة 1913-1914م.
38. تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ترجمة الأستاذ: علي شوشان، دار الأمم للترجمة - القاهرة، طبع في لندن سنة 1949م.
39. تاريخ دول الملوك، تأليف: رزق الله منقريوس الصدفي. مطبعة الهلال سنة 1344هـ - 1923م - القاهرة.
40. تاريخ ابن الوردي: لعمر بين المظفر بن الوردي سماه " تنمة الختصر في أخبار البشر "، تحقيق: أحمد رفعت البدرابي، دار المعرفة، بيروت - 1389هـ - 1970م.
41. تاريخ اليعقوبي: لأحمد بن إسحاق بن واضح اليعقوبي. طبعة النجف سنة 1358هـ.
42. التبصرة والتذكرة بن علي بن إسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع)، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين - المملكة العربية السعودية - جامعة أم القرى - طبع دار الفكر - دمشق. الطبعة الأولى 1402هـ - 1982م.
43. تذكرة الموضوعات للعلامة محمد بن علي الهندي الفنني (ت 986هـ)، الطبعة الثانية 1399هـ. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
44. التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن الهنداوي. دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.
45. التعريفات للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني. الطبعة الأولى 1403-1983م. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
46. تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد، تأليف الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماني (ت 827هـ) تحقيق: محمد ابن عبد الرحمن بن محمد المغدي بإشراف الأستاذ الدكتور/ محمد رفعت فتح الله 1396هـ - 1976م. رسالة دكتوراه، مودعة بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر.
47. التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي. الطبعة الثالثة. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
48. تفسير مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسين الطريسي (ت 548هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت 1380هـ - 1961م. نشر أحمد عارف الدين صيدا - لبنان.

49. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للإمام أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ)، غني بتصحيحه السيد عبد الله هاشم اليماني المدني بالمدينة المنورة - الحجاز، 1384هـ - 1964م.
50. تمهيد القواعد في اللغة العربية للدكتور عبد الإله نبهان - دار الفكر - الطبعة الأولى - دمشق 1416هـ - 1995م.
51. توالي التأسيس لابن حجر العسقلاني. طبع حيدر آباد سنة 1331هـ.
52. توجيه اللمع لابن الخباز، إعداد: د.فايز زكي محمد دياب، إشراف أ.د.أحمد حسن كحيل. أ.د.محمد رفعت محمود فتح الله. رسالة دكتوراه مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية - الأزهر 1395هـ - 1975م.
53. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت749هـ)، شرح وتحقيق: د.عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الثانية. الناشر: مكتبة الكليات الزهرة - القاهرة.
54. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1401هـ - 1981م، بيروت - لبنان.
55. جمع الجوامع أو الجامع الكبير للعلامة الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم 95 حديث قوله، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
56. الجمل في النحو، صنفه: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ)، تحقيق: د.علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة - دار الأمل - إربد - الأردن. الطبعة الثانية 1405هـ - 1985م.
57. الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل. منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.
58. حاشية العلامة ابن حمدون علي شرح المكودي لألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه 1374هـ - 1955م.
59. حاشية الخضري علي ابن عقيل للعلامة الشيخ محمد الخضري علي شرح المحقق ابن عقيل علي ألفية ابن مالك. (وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور). طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية - لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه.
60. حاشية الدسوقي علي مغني اللبيب، للإمام ابن هشام الأنصاري. مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني.

61. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ملتزم الطبع والنشر: أصحاب دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
62. حاشية العلامة يس بن زيد الدين العليمي الحمصي على شرح التصريح. طبع دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثانية. 1390هـ - 1971م.
63. حجة القراءات للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني. الطبعة الثالثة 1402هـ - 1982م، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
64. حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي. طبع بمصر سنة 1299هـ .
65. الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي (ت 521هـ)، دراسة وتحقيق: د. مصطفى إمام. الطبعة الأولى 1979م. مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع. توزيع - مكتبة المتنبى - القاهرة.
66. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الهل الأصفهاني. الطبعة الرابعة. 1985م. دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
67. حماسة البحري لأبي عبادة الوليد بن عبيد الطائي (ت 284هـ)، تصحيح الأب لويس شيخو، طبع المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1910م.
68. الحيوان للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه 1357هـ - 1366هـ .
69. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1402هـ - 1981م.
70. الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي البخار. دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
71. الخلاف بين النحويين، دراسة وتحليل، للدكتور سيد رزق الطويل، الفيصلية - مكة المكرمة، 1984م.
72. دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحدشي - وكالة المطبوعات - الكويت.
73. دراسات في اللغة العربية وتاريخها، لمحمد حسين الخضر. المكتب الإسلامي - دمشق 1380هـ - 1960م.
74. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عزيمة. الطبعة الأولى - القاهرة 1972م.
75. دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن محمد أيوب. مؤسسة الصباح - الكويت.

76. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: محمد سيد جاد الحق. دار الكتب الحديثة - القاهرة.
77. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، تأليف الفاضل أحمد بن الأمين الشنقيطي. الطبعة الثانية 1393هـ - 1973م. دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
78. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. طبع بنفقة المكتبة الجعفرية، والمكتبة الإسلامية بطهران، ودار الكتب العراقية ببغداد - جمادى الأولى سنة 1377. طبع بالأوفست في المطبعة الإسلامية بطهران.
79. دروس في شروح الألفية، للدكتور عبده الراجحي، الطبعة الأولى - بيروت - دار النهضة العربية 1980م،
80. ديوان أبي الأسود الدؤلي، حقه عبد الكريم الدجيلي. طبع شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة ببغداد 1954م.
81. ديوان الأحوص بن محمد الأنصاري، جمع وتحقيق: د.إبراهيم السامرائي. مطبعة النعمان - النجف 1388هـ - 1969م.
82. ديوان الأعشى.الصبح المينر في شعر أبي بصير ميمون بن قيس الأعشى، تحقيق: رودلف جاير فينا 1927م.
83. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم. طبع دار المعارف - القاهرة 1377هـ - 1958م.
84. ديوان أمية بن أبي الصلت. الطبعة الأولى - المطبعة الوطنية - بيروت 1352هـ - 1934م.
85. ديوان تأبط شراً وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: محمد يوسف نجم بيروت - 1380هـ.
86. ديوان تأبط شراً وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذي الفقار شاكرك. دار الغرب الاسلامي - بيروت - لبنان. الطبعة الاولى 1404هـ - 1984م.
87. ديوان جرير، تأليف: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي - 1353هـ.
88. ديوان جميل بن معمر العذري، تحقيق: د.حسين نصار. دار مصر للطباعة سنة 1967م.
89. ديوان حاتم الطائي (من مجموع خمسة دواوين). مطبعة الوهبية 1293هـ.
90. ديوان حسان بن ثابت، شحر البرقوقي. مطبعة الرحمانية 1347هـ .
91. ديوان حميد بن ثور، تحقيق: عبد العزيز الميمني. دار الكتب 1369هـ .
92. ديوان ذي الرمة، تحقيق: كارليل هزي هيس. المكتب الاسلامي للطباعة والنشر - دمشق. الطبعة الثانية 1384هـ - 1964م.

93. ديوان رؤية بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي. منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت. الطبعة الأولى 1979م.
94. ديوان ربيعة بن عامر، تحقيق: د. فوزي عطوي. دار صعب - بيروت 1980م.
95. ديوان زهير بن أبي سلمى. دار الكتب 1363هـ .
96. ديوان سلامة بن جندل، تحقيق: لويس شيخو بيروت - 1910م.
97. ديوان طرفة بن العبد بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي. قازان - 1909م.
98. ديوان الطرماح بن حكيم، تحقيق: ف. كرنكو. ليدن 1927م.
99. ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمعة وحققه د. يحيى الجبوري. وزارة الثقافة والإعلام. المؤسسة العامة للصحافة والطباعة - دار الجمهورية - بغداد 1388هـ - 1968م.
100. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق محمد نجم بيروت 1378هـ.
101. ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد بن عبد الجبار المعبيد. بغداد 1965م.
102. ديوان الإمام علي رضي الله عنه، تحقيق: د. محمد عبد المنعم خفاجي. طبع جار ابن زيدون للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
103. ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مطبعة المدني سنة 1384هـ - القاهرة.
104. ديوان الفرزدق، تعليق: عبد الله الصاوي. مطبعة الصاوي - الطبعة الأولى 1354هـ - 1936م.
105. ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي و د. أحمد مطلوب. دار الثقافة - بيروت 1960م.
106. ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد. مطبعة المدني 1962م.
107. ديوان قيس بن الملوح. نشر دار صادر - بيروت.
108. ديوان كثير بن عبد الرحمن الخزاعي، جمع وشرح: د. إحسان عباس. نشر وتوزيع: دار الثقافة - بيروت - لبنان 1391هـ - 1971م.
109. ديوان الكميث بن زيد الأسدي، تحقيق د. دواد سلوم. طبع عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت 1984م.
110. ديوان ليبيد بن ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس. الكويت 1962م.
111. ديوان المتلمس، تحقيق: حسن كامل الصيرفي. الشركة المصرية للطباعة 1970م.
112. ديوان النابغة الذبياني. مطبعة الوهبية 1293هـ.
113. ديوان أبي نواس (الحسن بن هانئ)، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي. الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

114. ديوان الهذليين. طبعة دار الكتب - نشر الدار القومية للطباعة والنشر 1384هـ - 1965م.
115. زهر الآداب للحصري، تحقيق علي الجاوي. مطبعة البابي الحلبي بمصر 1953م.
116. سر صناعة الإعراب، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، دراسة وتحقيق: د.حسن هندوي. دار القلم - دمشق - سوريا. الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م.
117. السلوك لمعرفة دول الملوك لتقي الدين أحمد بن علي المقرئ، تصحيح محمد مصطفى زيادة. مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة 1934م.
118. السنة قبل التدوين لمحمد عجاج الخطيب. القاهرة - الطبعة الأولى 1383هـ - 1963م.
119. سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن سورة (209 - 279هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر. ملتزم الطبع والنشر: شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الثانية 1398هـ - 1978م.
120. سنن الدرامي، تأليف الحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدرامي (ت 255هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدين. شركة الطباعة الفنية المتحدة - القاهرة 1386هـ - 1966م.
121. سنن أبي داود للإمام أبي دود سليمان بن الشعث السجستاني الأزدي، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد. دار الحديث: حمص - سوريا - الطبعة الأولى 1319هـ - 1971م.
122. السنن الكبرى لإمام المحدثين أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي. طبع دار الفكر - بيروت.
123. سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت 275هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
124. سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الجين السيوطي وحاشية الإمام السندي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م.
125. سير أعلام النبلاء لمحمد بين أحمدالذهبي، تحقيق شعيب الرنؤوط. مؤسسة الرسالة - بيروت 1988م.
126. السيرة النبوية للإمام أبي الفداء اسماعيل بن كثير (ت 774هـ)، تحقيق مصطفى عبد الواحد. طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة 1385هـ - 1965م.
127. السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر 1355هـ - 1936م.

128. شذرات الذهب في أخبار من ذهب للمؤرخ أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت1089هـ). المكتب التجاري للطباعة والنشر ولاتوزيع - بيروت - لبنان.
129. شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي (ت953هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد جاسم الكبيسي. دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م.
130. شرح أبيات مغني اللبيب، صنعة عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت. الطبعة الأولى 1398هـ - 1978م.
131. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار احياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه
132. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجيل - بيروت،
133. شرح التسهيل لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني المعروف بابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد. توزيع: مكتبة الأنجلو المصري. الطبعة الأولى.
134. شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
135. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح. طبع بمطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق - بغداد.
136. شرح جمل الزجاجي، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت761هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله. عالم الكتب-بيروت. الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م.
137. شرح ديوان الحماسة لأبي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. الطبعة الثانية 1388هـ - 1968م.
138. شرح ديوان الحماسة للشيخ أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي المشهور بالخطيب. عالم الكتب - بيروت.
139. شرح الرضي على الكافية لمحمد بن الحسن الاسترابادي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. كلية اللغة العربية - جامعة قاديونس 1398هـ - 1978م.

140. شرح السنة، تأليف المحدث أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط. المكتب الإسلامي - بيروت. الطبعة الأولى 1394هـ - 1974م.
141. شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك للشيخ عبد المنعم الجرجاوي : دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه .
142. شرح شواهد المغني، تأليف : الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السوطي (ت 911هـ) ، تعليق وتصحيح: الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي لجنة التراث العربي - منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان .
143. شرح صحيح مسلم للنووي : طبع بتصريح الأستاذ محمد عبد اللطيف صاحب المطبعة المصرية . الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان. الطبعة الثانية 1392هـ - 1972 م .
144. شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك مع حاشية محمد الخضري عليه . طبع : عيسى البابي الحلبي وشركاه .
145. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني ، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي . مطبعة الأمانة بالقاهرة - دار الفكر العربي 1975م.
146. شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للشيخ خالد الأزهرى (ت 905هـ) ، تحقيق: د. البدر اوي زهران - دار المعارف - القاهرة . الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م.
147. شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون. دار المعارف - القاهرة. الطبعة الرابعة 1400هـ - 1980م.
148. شرح القوائد العشر، صنعة: الخطيب التبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة . منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت. الطبعة الرابعة 1400هـ - 1980 م.
149. شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، تأليف : جمال الدين محمد بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) تحقيق: د. محمود حسن أبو ناجي. مؤسسة علوم القرآن - دمشق - بيروت . الطبعة الثالثة 1404هـ - 1984 م .
150. شرح قطر الندى وبل الصدى، تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد. طبع شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الثانية 1390هـ - 1971 م.

151. شرح الكافية الشافية، تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث - دمشق: الطبعة الأولى 1402هـ - 1982م .
152. شرح اللمحة البدرية في علم العربية، تأليف: أبي محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن هشام الأنضاري، تحقيق: د. صلاح راوي. دار مرجان - القاهرة، الطبعة الثانية.
153. شرح المفصل للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ) ، عالم الكتب - بيروت .
154. شرح المكودي لألفية ابن مالك مع حاشية ابن حمدون . طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه - دار إحياء الكتب العربية 1374هـ - 1955م .
155. شعر منصور التمري، جمعه وحققه الطيب العشاش. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1401هـ - 1981م .
156. شعر النابغة الجعدي، تحقيق: عبد العزيز رباح. نشر المكتب الإسلامي بدمشق 1384هـ - 1964م .
157. الشعر والشعراء لابن قتيبة (عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد 213 - 276)، تحقيق: أحمد محمد شاكر . دار التراث العربي للطباعة- القاهرة . الطبعة الثالثة 1370هـ-1977م .
158. الشمائل المحمدية للإمام أبي عيسى محمد بن سورة الترمذي (ت279هـ)، إخراج وتعليق: محمد عفيف الزعبي. الطبعة الأولى 1403 هـ - 1983م .
159. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي . دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
160. الشواهد والاستشهاد في النحو لعبد الجبار علوان ، الطبعة الأولى- بغداد 1976م .
161. الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني، تحقيق مصطفى السقا ، القاهرة 1971م .
162. الصاحب في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها لابن فارس أحمد بن زكريا : المكتبة السلفية، القاهرة 1328هـ .
163. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، تأليف : إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار. دار العلم للملايين - بيروت. الطبعة الثانية 1399هـ - 1979م .
164. صحيح البخاري لأبي عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي . طبع دار ومطابع الشعب - القاهرة .

165. صحيح مسلم للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان . الطبعة الأولى 1954 م .
166. صفة الصفوة لأبي الفرج ابن الجوزي . طبع في حيدر آباد سنة 1355 هـ .
167. طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت 771هـ) ، تحقيق : محمود الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو . مطبعة عيسى الحلبي بمصر . الطبعة الأولى 1324 هـ .
168. العبر في خبر من عبر لشمس الدين الذهبي (ت 748 هـ)، تحقيق فؤاد سيد . الكويت 1961 م .
169. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تأليف : فليش هنري، تعريب عبد الصبور شاهين . المطبعة الكاثوليكية - بيروت . الطبعة الأولى 1966 م .
170. غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير بن الجزري (ت 1351هـ)، نشره : برجستراس . مكتبة الخانجي بمصر . الطبعة الأولى 1351 هـ - 1932 م .
171. فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تأليف : الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب - بيروت - لبنان .
172. الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون لحافظ الشام ومؤرخه في القرن العاشر شمس الدين محمد بن علي بن طولون الصالحي، عينت بنشره مكتبة القدسي: طبع مطبعة الترقى بدمشق 1348 هـ .
173. فوات الوفيات لابن شاکر الکتبی (ت 764هـ) ،تحقیق محمد محیی الدین عبد الحمید . مطبعة السعادة بمصر 1299 هـ - 1951 م .
174. القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز آبادي (ت 817هـ)، مطبعة دار المأمون . الطبعة الرابعة 1357 هـ - 1938 م .
175. القراءات الشاذة (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع) لابن خالويه (ت 370 هـ)، عني بنشره : برجستراسر . مكتبة المتنبي - القاهرة .
176. القصيدة المالكية في القراءات ، للدكتور محيي الدين رمضان . مؤسسة الرسالة . الطبعة الثانية 1419 هـ - 1998 م .
177. القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د. سعيد جاسم الزبيدي . دار الشروق - عمان . الطبعة الأولى 1997 م .

178. الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف لأبي العباس المبرد، تحقيق: زكي مبارك وأحمد محمد شاكر . طبع مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الأولى 1356هـ-1937م.
179. الكبائر للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عبد المحسن قاسم البراز . دار الصابوني- القاهرة. الطبعة الأولى 1407هـ-1987م.
180. الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسبيويه، مطبعة بولاق 1316-1317هـ.
181. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام للزبدوي. دار الكتاب العربي - بيروت 1394هـ - 1974م.
182. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: أبي القاسم جاد الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (467-538هـ) ، طبع دار المعرفة - بيروت - لبنان .
183. كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون للعلامة مصطفى بن عبد الله ، القسطنطي الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الحلبي، والمعروف بحاجي خليفة . دار الفكر - بيروت - لبنان.
184. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للعلامة علاء الدين علي المنقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت975هـ)، ضبطه وفسر غريبه الشيخ بكرى حياني، صححه ووضع فهرسه ومفتاحه الشيخ صفوت السقا . طبع المطبعة العربية - حلب، منشورات مكتبة التراث الإسلامي - حلب 1397هـ - 1977م.
185. الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للشيخ نجم الدين الغزي، تحقيق: جبرائيل سليمان جبور: نشر محمد أمين وشركاه-بيروت-لبنان .
186. لسان العرب لابن منظور الإفريقي، تحقيق: عبد الله على الكبير، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي . دار المعارف- القاهرة .
187. اللغة المعيارية والوصفية، للدكتور تمام إحسان. مطبعة الأنجلو مصرية سنة 1958م.
188. لمع الأدلة، لكامل الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية 1377هـ - 1957م.
189. المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، للإمام أبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي، تعليق وتصحيح: د.ف. كرنكو. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. الطبعة الثانية 1402هـ-1982م.

190. المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت 381هـ)، تحقيق: سبع حمزة حاكمي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1407-1986 م.
191. مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون . الناشر: مكتبة الخانجي-القاهرة . الطبعة الثانية 1403هـ - 1983م.
192. مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291هـ)، شرح وتحقيق : عبد السلام محمد هارون. دار المعارف-القاهرة. الطبعة الثالثة 1969م.
193. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 804هـ) ، تحرير الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر. منشورات مؤسسة المعارف-بيروت - لبنان 1406-1986م.
194. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، تحقيق عبد الحلیم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية -القاهرة 1386هـ.
195. المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت 458هـ) مطبعة بولاق - القاهرة . الطبعة الأولى 1317هـ-1321هـ.
196. المدارس النحوية ،تأليف: د.شوقي ضيف. دار المعارف-القاهرة. الطبعة الخامسة 1972م.
197. المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ،للدكتور عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة .
198. مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية، للدكتور محمود أحمد الدراويش. مؤسسة زهران للخدمات عمان. الطبعة الأولى 1990م.
199. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عبد الله اليافعي اليمني المكي (ت 868هـ)، مطبعة دار المعارف - حيدر آباد الدكن . الطبعة الأولى 1339هـ.
200. المزهرة في علوم اللغة وأنواعها للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ،تحقيق : محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم . دار إحياء الكتب العربية -عيسى البابي الحلبي وشركاه- القاهرة.
201. المسائل الحلييات، صنعة أبي علي الفارسي (ت 377هـ) ، تقديم وتحقيق: د. حسن هندراوي. دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع -دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع -بيروت. الطبعة الأولى 1407هـ-1987 م.

202. المساعد على تسهيل الفوائد شرح للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات . طبع دار الفكر - دمشق. الطبعة الأولى 1402هـ - 1982م.
203. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار لابن فضل الله العمري. طبع في مصر سنة 1342هـ - 1924م.
204. المستدرك على معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية)، تأليف : عمر رضا كحالة. مطبعة الرسالة-بيروت - لبنان. الطبعة الأولى 1406هـ - 1985م.
205. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني . منشورات المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة الرابعة 1403-1983م.
206. مشكاة المصابيح، تأليف الشيخ ولي الدين محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني . منشورات المكتب الإسلامي - دمشق. الطبعة الثالثة 1382هـ - 1962م.
207. مصابيح السنة ، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي، تحقيق : د. يوسف المرعشلي. طبع دار المعارف - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.
208. المطالع السعيدة شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط، تأليف : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. طاهر سليمان حمودة. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع - الإسكندرية 1983م.
209. معاني القرآن ، تأليف : أبي زكريا بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة الثانية سنة 1980م.
210. معاني القرآن وإعرابه للزجاج (أبي إسحاق إبراهيم بن السري)، شرح وتحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب - بيروت. الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.
211. معجم الأدباء لياقوت الحموي. مطبوعات دار المأمون - القاهرة . الطبعة الأخيرة هـ - 1357 - 1938م.
212. معجم البلدان لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي. طبع: دار صادر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان. الطبعة الثانية 1956م.
213. معجم الشعراء في لسان العرب ، للدكتور ياسين الأيوبي. دار العلم للملايين - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى 1980 م.
214. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، تأليف عمر رضا كحالة . مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان . الطبعة الخامسة 1405هـ - 1985م.

215. المعجم الكامل في لهجات الفصحى ،جمع وترتيب د. داود سلوم. عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية-بيروت -لبنان . الطبعة الأولى 1407هـ-1987م.
216. معجم المؤلفين (تراجم مصنفى الكتب العربية) لعمر رضا كحالة . دار إحياء التراث العربى للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت-لبنان.
217. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي. مؤسسة الرسالة -دار الفرقان . الطبعة الأولى 1405هـ-1985م.
218. معجم المطبوعات العربية والمعربة ، جمعه ورتبه: يوسف إيلان سرقيس. طبع مطبعة سرقيس بمصر سنة 1346هـ -1928م.
219. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى 1996م.
220. مغني اللبيب عن كتب الأعراب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تحقيق: د.مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، وراجعه : سعيد الأفغاني. دار الفكر-بيروت. الطبعة الثالثة 1972م.
221. مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كيري زاده. طبع في حيدر آباد سنة 1329هـ.
222. المفصل في علم العربية ،تأليف الإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) ، تحقيق : محمد عز الدين السعيدى.دار إحياء العلوم-بيروت. الطبعة الأولى 1410هـ-1990م.
223. المفضليات، للمفضل الضبي،شرح وتحقيق: أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون طبع دار المعارف 1371هـ.
224. المقامة العاشرة لأحمد بن الأمين الشنقيطي. مطبعة الاستقامة 1353هـ.
225. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاوي (ت 471 هـ)، تحقيق : كاظم بحر الجرجاوي. دار الرشيد للطبع-العراق 1982م.
226. المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق : عبد الخالق عضيمة .طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية -القاهرة 1388هـ.
227. المقدمة الجزولية في النحو ،تصنيف أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت607هـ) ،تحقيق: د. شعبان محمد . طبع ونشر : مطبعة أم القرى -القاهرة . الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.
228. المقدمة لابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت808هـ) . المطبعة الأدبية - بيروت 1900م.

229. المقرب، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني-بغداد. الطبعة الأولى 1972م.
230. مناهل العرفان في علوم القرآن لعبد العظيم الزرقاني : دار إحياء الكتب العربية -عيسى البابي الحلبي.
231. المنجد في اللغة والإعلام .دار الشروق -بيروت . الطبعة الأولى 1973م.
232. المنصف شرح الإمام أبي لفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق :إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين. ملتزم الطبع والنشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر: الطبعة الأولى 1379هـ - 1960م.
233. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (شرح قواعد الإعراب) للشيخ خالد الأزهرى. طبع لمطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
234. الموضوعات للعلامة أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي (ت579هـ). تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. المكتبة السلفية - المدينة المنورة. الطبعة الأولى 1386هـ - 1966م.
235. ابن الناظم النحوي، لمحمد علي حمزة سعيد، مطبعة أسعد، بغداد، 1975م.
236. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تعزي بردى الأتابكي (ت 874هـ) نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراقات وفهارس جامعة -وزارة الثقافة والإرشاد القومي- المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .
237. النحاة والحديث النبوي، للدكتور صالح يوسف معنوق . دار البشائر الإسلامية -بيروت. الطبعة الأولى 1412هـ-1992م.
238. نحو ابن مالك بين الكوفة والبصرة، تأليف :د. طارق الجنابي. عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية -بيروت. الطبعة الأولى 1408هـ-1988م.
239. النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج الحديث، تأليف /مهدي المخزومي . مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأولى 1386هـ -1966م.
240. نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر للطباعة والنشر - القاهرة 1294هـ.
241. النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت833هـ)، مراجعة : علي محمد الضياع. دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.

242. نوح الطيب من غضن الأندلس الرطيب، تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس . دار صادر - بيروت 1388هـ - 1968م.
243. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تأليف أبي العباس أحمد القلقشندي (ت 821هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري. الناشران: دار الكتاب المصري-القاهرة، ودار الكتاب اللبناني-بيروت، الطبعة الثانية 1400هـ - 1980م.
244. النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزواوي ومحمود محمد الطناخي. دار إحياء الكتب العربية-عيسى البابي الحلبي وشركاه. الطبعة الأولى 1383هـ - 1963م.
245. النوادر في اللغة العربية لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق - بيروت - القاهرة. الطبعة الأولى 1401هـ - 1981م.
246. هدية العارفين : أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، دار العلوم الحديثة - بيروت - لبنان، أعيد طبعه بالأوفست سنة 1981م.
247. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ود. عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية - الكويت 1394هـ - 1975م.
248. الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، باعثناء عدة محققين ، نشر: فرانز شتايزبفيسيان. الطبعة الأولى 1981م .

سأطسأ: فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
ج	- إهداء
د	- شكر وتقدير
و	- المقدمة
42-1	• تمهيد:
2	(أ) حياة ابن طولون
17	(ب) حياة ابن مالك
31	(ج) ألفية ابن مالك
	• الفصل الأول:
84-43	منهج ابن طولون في شرحه لألفية ابن مالك:
44	(أ) طريقته في الشرح
62	(ب) شخصيته في الشرح
72	(ج) موقفه من ابن مالك
	• الفصل الثاني:
112-85	مصادر ابن طولون في شرحه للألفية
	1- العلماء الذين ينقل عنهم:
86	(أ) النحاة واللغويون
97	(ب) القراء
100	(ج) المحدثون
102	2- الكتب التي استفاد منها
107	3- اللغات واللهجات
212-113	• الفصل الثالث:
	شواهد ابن طولون في شرح الألفية
114	(أ) شواهد من القرآن الكريم
148	(ب) شواهد من الحديث الشريف
156	(ج) شواهد من الشعر والرجز وأنصاف الأبيات
205	(د) شواهد من أقوال العرب وأمثالها
	• الفصل الرابع:

265-213	أصول النحو وموقف ابن طولون منها:
214	(أ) السماع
234	(ب) القياس
244	(ج) العامل والعلل
261	(د) التأويل
303-266	• الفصل الخامس:
	مذهب ابن طولون النحوي:
267	1- آرائه النحوية
272	2- مصطلحاته النحوية
276	3- إعراباته النحوية
287	4- موقفه من المدارس النحوية:
288	(أ) مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين المدرستين ووافق البصريين
296	(ب) مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين المدرستين ووافق الكوفيين
301	(ج) مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين المدرستين ولم يصرح برأيه
304	• الخاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصياته
356-308	• الفهارس الفنية:
309	1- فهرس آيات القرآن الكريم
322	2- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
323	3- فهرس الأمثال وأقوال العرب
326	4- فهرس الأشعار
336	5- فهرس المصادر والمراجع
355	6- فهرس الموضوعات